الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد العاشر

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ١٠ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد العاشر

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تعليق على الانتخابات			
------	الوفد	٢٢٤٩	٢٤-٠٩-٩٥
تعليق على الانتخابات			
-----	الاخبار	٢٢٥٠	٢٤-٠٩-٩٥
نسعى لتعميق التجربة الديمقراطية			
محمود الكومى	الاحرار	٢٢٥١	٢٤-٠٩-٩٥
مناورات حزبية وراء تأخير إعلان أسماء المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	٢٢٥٢	٢٤-٠٩-٩٥
هموم مصرية			
عباس الطرابيلى	الوفد	٢٢٥٣	٢٤-٠٩-٩٥
رؤساء أحزاب معارضة يطلبون مليون جنيه لكل حزب يخوض الانتخابات			
-----	الاهرام	٢٢٥٤	٢٤-٠٩-٩٥
والى وأباظة ومتولى .. هل يفوزون بالتزكية ؟			
سمير عبد النبى	حريتى	٢٢٥٥	٢٤-٠٩-٩٥
تمثيل الاقباط فى المجالس النيابية			
نجيب كيرلس المنقبادى	وطنى	٢٢٦٢	٢٤-٠٩-٩٥
الدكتور فتحى سرور يستعد بحماس للانتخابات			
محمد الطويل	اكتوبر	٢٢٦٣	٢٤-٠٩-٩٥
الحزب الوطنى يستعد لاعلان اسماء مرشحيه لانتخابات مجلس الشعب			
-----	وطنى	٢٢٦٧	٢٤-٠٩-٩٥
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٢٢٦٨	٢٤-٠٩-٩٥
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٢٢٦٩	٢٤-٠٩-٩٥
ع الماشى !			
عبد النبى عبد البارى	الوفد	٢٢٧٠	٢٤-٠٩-٩٥

مجلد رقم ١٠ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد العاشر

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
هل تعود الثقة المفقودة بين الناخب وصندوق الانتخاب ؟!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٢٢٧١	٢٤-٠٩-٩٥
الاحزاب الصغيرة هل تسحب البساط من تحت الأحزاب الكبيرة فى انتخابات مجلس الشعب ؟			
مراد مجلع	السياسى المصرى	٢٢٧٣	٢٤-٠٩-٩٥
تعليق على الانتخابات			
------	الوفد	٢٢٧٥	٢٥-٠٩-٩٥
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٢٢٧٦	٢٥-٠٩-٩٥
رأس المال .. والسياسة			
مؤمن الهباء	المساء	٢٢٧٧	٢٥-٠٩-٩٥
ناخبو الشرقية أكثر من سكانها !			
احمد نجم	العربى	٢٢٧٨	٢٥-٠٩-٩٥
مبارك يستعرض أسماء مرشحى الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب			
------	الاهرام المسائى	٢٢٧٩	٢٥-٠٩-٩٥
الصندوق الغريق			
احمد بهجت	الاهرام	٢٢٨٠	٢٥-٠٩-٩٥
خالد عبد الناصر .. اعتذر !			
-----	مايو	٢٢٨١	٢٥-٠٩-٩٥
٥ أسس .. لاختيار مرشح مجلس الشعب			
النحاس حسن	المساء	٢٢٨٢	٢٥-٠٩-٩٥
استقالات جماعية بالوفد والسبب "الوطنى"			
------	العربى	٢٢٨٥	٢٥-٠٩-٩٥
صفوت الشريف : الاعلام محايد فى الانتخابات المقبلة			
مرفت فهمى	روزاليوسف	٢٢٨٦	٢٥-٠٩-٩٥
قرار النيابة فى قضية البنوك قبل إعلان قوائم الترشيح للانتخابات ١			
-----	روزاليوسف	٢٢٨٧	٢٥-٠٩-٩٥
وفاق وطنى جديد بين المعارضة بعد الانتخابات			
محمد الضبع	روزاليوسف	٢٢٨٨	٢٥-٠٩-٩٥
الانتخابات واحترام الشرعية			
عبد العظيم درويش	الاهرام الاقتصادى	٢٢٨٩	٢٥-٠٩-٩٥
قضية ورأى			
بيومى قنديل	الاخبار	٢٢٩٣	٢٥-٠٩-٩٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كيف يدار صراع الحكومة والإخوان ؟			
مصطفى سليمان	الاحرار	٢٢٩٤	٢٥-٠٩-٩٥
الجهاد تشن هجوما على محمد عبد القدوس			
------	الاحرار	٢٢٩٦	٢٥-٠٩-٩٥
إسقاط الحصانة ومعارك رجال الأعمال !			
وائل الابراشى	روزاليوسف	٢٢٩٨	٢٥-٠٩-٩٥
لماذا السنبلاوين ؟			
------	الاهرام	٢٣٠٢	٢٥-٠٩-٩٥
أبناء بورسعيد كشفوا محاولات التلاعب مبكرا			
مصطفى البسيونى	مايو	٢٣٠٣	٢٥-٠٩-٩٥
ارفضوا نواب الحكومة			
عثمان ابو زيد	الوفد	٢٣٠٨	٢٥-٠٩-٩٥
اسهال صعب شوية			
عبد المنعم محمد المحلاوى	الوفد	٢٣٠٩	٢٥-٠٩-٩٥
اشاعات لا يطلقها سوى فكر دمرته العاهات			
مدحت الهرميل	الوفد	٢٣١٠	٢٥-٠٩-٩٥
الالتزام والامتناع			
------	الاحرار	٢٣١١	٢٥-٠٩-٩٥
خرابيش			
اسامة	الاحرار	٢٣١٢	٢٥-٠٩-٩٥
بكرى : أحوال المواطن تسير من سئ إلى أسوأ على أيدى نواب الحكومة			
عصام هادى	الاحرار	٢٣١٣	٢٥-٠٩-٩٥
حزب "التجمع" يكرر نفسه			
------	مايو	٢٣١٤	٢٥-٠٩-٩٥
صدقى يبحث مع المحافظين انتظام الدراسة			
كامل مرسى	الاخبار	٢٣١٦	٢٥-٠٩-٩٥
لن نخوض الانتخابات فى ٢٤٨ دائرة			
------	مايو	٢٣١٧	٢٥-٠٩-٩٥
أخيرا .. الناصريون وحدوا صفوفهم			
------	مايو	٢٣١٨	٢٥-٠٩-٩٥
من يدير المعركة الانتخابية للوفد ؟!			
------	مايو	٢٣١٩	٢٥-٠٩-٩٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كونوا عونا لمبارك لا عبئا عليه !!			
نور الدين بكر	مايو	٢٣٢٠	٢٥-٠٩-٩٥
الموقف صعب فى إمبابة			
مختار عبد العال	مايو	٢٣٢١	٢٥-٠٩-٩٥
جبهة واحدة من الأمة والخضر والاتحادى			
-----	مايو	٢٣٢٢	٢٥-٠٩-٩٥
لهذه الأسباب فشل التحالف بين الأحزاب			
-----	مايو	٢٣٢٣	٢٥-٠٩-٩٥
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٢٣٢٥	٢٥-٠٩-٩٥
هموم .. واحزاب			
شوقى السيد	مايو	٢٣٢٦	٢٥-٠٩-٩٥
المحافظون .. وضمانات الحيدة والنزاهة			
-----	مايو	٢٣٢٧	٢٥-٠٩-٩٥
كشوف مرشحى "الوطنى" .. جاهزة			
-----	مايو	٢٣٣١	٢٥-٠٩-٩٥
عودة المعارضة للانتخابات .. شهادة للديمقراطية			
كمال الدين حسين	مايو	٢٣٣٢	٢٥-٠٩-٩٥
قبل .. الانتخابات			
سليمان غريب	الاخبار	٢٣٣٥	٢٥-٠٩-٩٥
دورة تدريبية .. تنظمها الأمانة العامة حول انتخابات مجلس الشعب			
محمود مسلم	مايو	٢٣٣٦	٢٥-٠٩-٩٥
مرشح الأحرار بكفر الشيخ يدعو إلى مناظرة مع نواب الحكومة ..			
أشرف أنور	الاحرار	٢٣٣٧	٢٥-٠٩-٩٥
أول تزوير فى بلقاس			
-----	المساء	٢٣٣٨	٢٥-٠٩-٩٥
استبعاد ٧ نواب و .....!			
-----	الاحرار	٢٣٣٩	٢٥-٠٩-٩٥
الفيديو يصارع عربات رش المياه			
-----	الاحرار	٢٣٤٠	٢٥-٠٩-٩٥
صراع الأخوة فى شمال سيناء			
محمد الحر	الاحرار	٢٣٤١	٢٥-٠٩-٩٥

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٣٠٠ مستقل والمبعدون من الحزب الوطنى يعلنون الحرب على الحكومة	محمد التابعى	الاحرار	٢٣٤٢	٢٥-٠٩-٩٥
كواليس انتخابية	-----	الاحرار	٢٣٤٣	٢٥-٠٩-٩٥
رشاوى انتخابية	-----	الاحرار	٢٣٤٤	٢٥-٠٩-٩٥
١٧ مرشحا فى نجع حمادى	-----	الاحرار	٢٣٤٥	٢٥-٠٩-٩٥
مغاورى والجماعات الإسلامية	محمد فريد زكريا	الاحرار	٢٣٤٦	٢٥-٠٩-٩٥
الانتخابات عيدهم !!	اسامة على	الجمهورية	٢٣٤٧	٢٥-٠٩-٩٥
رؤساء الأحزاب يطالبون بوقف محاكمة الإخوان المسلمين عسكريا	-----	الوفد	٢٣٥٢	٢٦-٠٩-٩٥
المحاكمات العسكرية اعتداء على الدستور	-----	الوفد	٢٣٥٣	٢٦-٠٩-٩٥
أدعو أحزاب المعارضة إلى التنسيق فى انتخابات مجلس الشعب	طارق عبد الحميد	الشعب	٢٣٥٤	٢٦-٠٩-٩٥
الاستعانة بمراقبين دوليين للانتخابات ليست بدعة !	محمد مغربى	الشعب	٢٣٥٦	٢٦-٠٩-٩٥
عاجل إلى التيار الإسلامى	محمد عبد القدوس	الشعب	٢٣٦١	٢٦-٠٩-٩٥
اعتقال أمين حزب العمل المرشح عن دائرة ملوى فى انتخابات مجلس الشعب	-----	الشعب	٢٣٦٢	٢٦-٠٩-٩٥
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
أخبارهم	-----	الشعب	٢٣٦٤	٢٦-٠٩-٩٥
اتحاد العمال يدعو إلى تأييد مرشحيه فى الانتخابات البرلمانية القادمة	-----	الشعب	٢٣٦٥	٢٦-٠٩-٩٥
وراء الكواليس	-----	الشعب	٢٣٦٦	٢٦-٠٩-٩٥

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ع الماشى !			
عبد النبى عبد البارى	الوفد	٢٣٦٧	٩٥-٠٩-٢٦
.. واقتربت أسخن معركة انتخابية فى تاريخ مصر			
-----	الاخبار	٢٣٦٨	٩٥-٠٩-٢٦
هموم مصرية			
عباس الطرابيلى	الوفد	٢٣٧١	٩٥-٠٩-٢٦
ترشيحات الحزب الوطنى أمام الرئيس خلال أيام			
-----	الاخبار	٢٣٧٢	٩٥-٠٩-٢٦
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٢٣٧٣	٩٥-٠٩-٢٦
قبل أن تدق أجراس انتخابات مجلس الشعب			
محمد نور فرحات	الاهرام	٢٣٧٤	٩٥-٠٩-٢٦
دوائر مغلقة			
احمد بهجت	الاهرام	٢٣٧٧	٩٥-٠٩-٢٣
فكرة العقد الاجتماعى			
شريف كامل	الوفد	٢٣٧٨	٩٥-٠٩-٢٦
لا يفوتك أن تربط بين الأشياء			
انور الحماقى	الوفد	٢٣٨٠	٩٥-٠٩-٢٦
والى يفتتح اليوم ندوة شباب الوطنى			
-----	الجمهورية	٢٣٨٣	٩٥-٠٩-٢٦
سؤال			
هشام طنطاوى	الاحرار	٢٣٨٤	٩٥-٠٩-٢٦
حرب الفضائح !			
-----	الاحرار	٢٣٨٥	٩٥-٠٩-٢٦
اعتبارات عائلية !			
-----	الاحرار	٢٣٨٦	٩٥-٠٩-٢٦
حكاية			
-----	الاحرار	٢٣٨٧	٩٥-٠٩-٢٦
التليفزيون المصرى يسبح ضد الديمقراطية			
حنان ابو الضياء	الوفد	٢٣٨٨	٩٥-٠٩-٢٦
أخبار مصر .. وأخبار السيد سمير			
ايمن نور	الوفد	٢٣٨٩	٩٥-٠٩-٢٧

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الخطاب العام بين الحكومة والمعارضة			
محمد راغب	الوفد	٢٣٩٢	٢٧-٠٩-٩٥
لجنة دولية لمراقبة الانتخابات			
منتصر جابر	الوفد	٢٣٩٤	٢٧-٠٩-٩٥
بين تصاريح الحكومة .. وتقارير أجهزتها			
مصطفى شفيق	الوفد	٢٣٩٦	٢٧-٠٩-٩٥
الإعلام المصرى مسير وليس مخيرا			
صلاح الدين عبد الله	الوفد	٢٣٩٩	٢٧-٠٩-٩٥
خلافات انتخابية بين العمل والإخوان			
------	الاهالى	٢٤٠٥	٢٧-٠٩-٩٥
الانتخابات على خشبة مسرح تجريبى			
عصام الدين جلال	الاهالى	٢٤٠٦	٢٧-٠٩-٩٥
الأقباط والبرلمان الوطنى			
طلعت جاد الله	الاهالى	٢٤٠٧	٢٧-٠٩-٩٥
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٢٤٠٨	٢٧-٠٩-٩٥
الحكومة تستجيب لطلب الحزب الوطنى			
جمال شوقى	الوفد	٢٤٠٩	٢٧-٠٩-٩٥
حياتنا السياسية			
-----	الاهرام	٢٤١٠	٢٧-٠٩-٩٥
مسئولية النائب			
احمد بهجت	الاهرام	٢٤١٢	٢٧-٠٩-٩٥
أبو الهول .. لن يسقط سهوا !			
شريف العبد	الاهرام	٢٤١٣	٢٧-٠٩-٩٥
إسقاط العضوية هل يمنع الترشيح فى الانتخابات القادمة ؟			
عبد العزيز محمود	الاهرام	٢٤١٥	٢٧-٠٩-٩٥
تعليق على الانتخابات			
------	الاهالى	٢٤١٦	٢٧-٠٩-٩٥
الشباب .. ورسالة الرئيس			
اكرم عيسوى	الاهرام	٢٤١٧	٢٧-٠٩-٩٥
مبارك : الإخوان يمارسون نشاطات تخريبية			
محمد صلاح	الحياة	٢٤١٨	٢٧-٠٩-٩٥

مجلد رقم ١٠ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد العاشر

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قضية ورأى			
سالم الحافى	الاخبار	٢٤١٩	٢٧-٠٩-٩٥
محافظ بياكل حلاوة !!			
ناجى جورج	الاهالى	٢٤٢٠	٢٧-٠٩-٩٥
طلق نارى على عطية الصيرفى			
------	الاهالى	٢٤٢١	٢٧-٠٩-٩٥
الدوائر الملتهبة ١			
احمد البطريق	الاهرام	٢٤٢٢	٢٧-٠٩-٩٥
الدكتور يوسف والى أمين عام حزب الاغلبية			
------	الاهرام	٢٤٢٣	٢٧-٠٩-٩٥
أول رئيسة لحزب سياسى فى مصر			
احمد الغمرى	الاهرام	٢٤٢٥	٢٧-٠٩-٩٥
برلمان القرن الحادى والعشرين .. وقضاياه الانتخابية !!			
جمال على زهران	الاهرام المسائى	٢٤٢٦	٢٧-٠٩-٩٥
حكاية			
------	الاحرار	٢٤٢٨	٢٧-٠٩-٩٥
للمرشحين .. فقط !			
خالد الديب	الاهرام	٢٤٢٩	٢٧-٠٩-٩٥
الفرصة الذهبية للأحزاب !			
عبد الجواد على	الاهرام	٢٤٣٠	٢٧-٠٩-٩٥
ميكروسكوب العمل الرقابى			
جمال عصام الدين	الاهرام	٢٤٣١	٢٧-٠٩-٩٥
دماء على مقعد مجلس الشعب			
------	الاهرام	٢٤٣٢	٢٧-٠٩-٩٥
٣ أجهزة أمنية ورقابية تحسم الخلافات على مرشحى "الوطنى"			
حازم منير	الاهالى	٢٤٣٣	٢٧-٠٩-٩٥
مخاوف وأمانى انتخابية			
عاصم محمد شريف	الاهالى	٢٤٣٥	٢٧-٠٩-٩٥
برنامجنا الانتخابى			
عبد الغفار شكر	الاهالى	٢٤٣٦	٢٧-٠٩-٩٥
هدفنا : العدالة الاجتماعية والتوسع فى الخدمات المجانية للفقراء كالتعليم والعلاج			
------	الاهالى	٢٤٣٩	٢٧-٠٩-٩٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خدمات العلاج تخرج من غرفة الانعاش !			
محمد حسان	الاهرام المسائى	٢٤٦٣	٢٧-٠٩-٩٥
الانتخابات القادمة حرة .. وتوصيات الحوار الوطنى			
حامد محمد حامد	الاهرام المسائى	٢٤٦٥	٢٧-٠٩-٩٥
طلب إحاطة عن تدخل محافظ السويس فى الانتخابات			
-----	الوفد	٢٤٦٦	٢٧-٠٩-٩٥
الحزب الوطنى يواجه حرجا حول مرشحيه فى الانتخابات			
محمد عبد العليم	الوفد	٢٤٦٧	٢٧-٠٩-٩٥
"الجمعة" .. اجتماع مرشحى القاهرة			
-----	الوفد	٢٤٦٨	٢٧-٠٩-٩٥
جهود مبارك وريادة وثقل مصر وراء نجاح اتفاق السلام			
ممتاز القط	الاخبار	٢٤٦٩	٢٧-٠٩-٩٥
الباحثون وقادة الأحزاب يؤكدون : انعدام نزاهة الإعلام الحكومى فى كافة المعارك الانتخابية			
سليمان شفيق	الاهالى	٢٤٧٠	٢٧-٠٩-٩٥
سؤال خير للمعارضة			
-----	الاهالى	٢٤٧٢	٢٧-٠٩-٩٥
ديمقراطية وزير الإعلام			
-----	الوفد	٢٤٧٣	٢٨-٠٩-٩٥
الوزير ينفى التواجد المكثف للحزب الوطنى فى وسائل الإعلام !!			
اسامة هيكل	الوفد	٢٤٧٤	٢٩-٠٩-٩٥
أعاد التليفزيون حلقة دعاية انتخابية لمرشح حزب "المحافظة على البيئة"			
-----	الوفد	٢٤٧٦	٢٨-٠٩-٩٥
الموعودون			
محمود غلاب	الوفد	٢٤٧٧	٢٨-٠٩-٩٥
الأرز يقتحم انتخابات مجلس الشعب !			
سامية بولس	الجمهورية	٢٤٧٩	٢٨-٠٩-٩٥
ندوة دينية لمرشح الوفد بدائرة عابدين			
حنان عثمان	الوفد	٢٤٨٣	٢٨-٠٩-٩٥
اقبال كبير على الترشيح فى اليوم الأول			
محمد زكى	الوفد	٢٤٨٤	٢٨-٠٩-٩٥
برقية من "عبد النور" للرئيس مبارك احتجاجا على تمزيق لافتات مرشح الوفد بالوايلى			
-----	الوفد	٢٤٨٥	٢٨-٠٩-٩٥

مجلد رقم ١٠ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد العاشر

المؤلف / العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٥٥ مرشحا بدمياط			
السيد الطرابيلى	الوفد	٢٤٨٦	٢٨-٠٩-٩٥
انهم غير جديرين بثقة الشعب ..!!			
عصمت الهوارى	الوفد	٢٤٨٧	٢٨-٠٩-٩٥
من حق الناس أن تسأل			
محمد ابو الحديد	الجمهورية	٢٤٨٨	٢٨-٠٩-٩٥
قوائم مرشحى الوطنى تضم أفضل ١٠٠ نائب			
------	الجمهورية	٢٤٩٠	٢٨-٠٩-٩٥
ترشيحات الحزب الوطنى أمام مبارك عقب عودته من واشنطن			
-----	الاهرام المسائى	٢٤٩١	٢٨-٠٩-٩٥
المرشح والناخب .. بين الحق والواجب			
عبد العاطى الشافعى	الاهرام	٢٤٩٢	٢٨-٠٩-٩٥
ديموقراطية الانتخابات ودور الاحزاب			
احمد عبد الله حسام الدين	الاهرام	٢٤٩٣	٢٨-٠٩-٩٥
لماذا تراجع أداؤنا النيابى .. ؟؟			
سعيد الجمل	الوفد	٢٤٩٤	٢٨-٠٩-٩٥
الانتخابات .. والحزب الوطنى !!			
عبد العزيز محمد	الوفد	٢٤٩٥	٢٨-٠٩-٩٥

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



فكرة : أحمد رجب

وكيل الحزب فى زيارته لبنى سويف:

نسعى لتعميق التجربة الديمقراطية



الحمزه دعبس

بنى سويف - محمود الكومى:

قام الحمزة دعبس وكيل الحزب بزيارة لمحافظة بنى سويف عقد خلالها اجتماعا مع قيادات الحزب بالمحافظة بحث خلالها مدى استعداد امانة بنى سويف للانتخابات القادمة.. كما ناقش مع قيادات الامانة مشاكل المحافظة وسبل حلها. وصرح محمد عبد الحميد سالم امين الحزب ببنى سويف بان الامانة اطلعت وكيل الحزب على اهم مشاكل المحافظة وعلى راسها المشاكل المتعلقة بانهيار البنية الاساسية والحصار الذى تفرضه القيادات السياسية والتنفيذية على العمل الحزبى فى المحافظة. حضر الاجتماع عدد من قيادات الحزب فى المراكز منهم جمال عبد الكريم امين الحزب فى ببا وفتحى قرنى امين الفشن ومحمد حامد امين مركز ناصر واحمد سعود امين الواسطى ومصطفى النحاس وكيل الحزب ببنى سويف.

المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

مناورات حزبية وراء تأخير إعلان أسماء المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب

كتب أحمد عبدالحكم :

كشفت مصادر حزبية ان الاسباب الحقيقية وراء تاخير إعلان اسماء المرشحين سواء فى الحزب الوطنى او احزاب المعارضة يرجع إلى ان كل حزب ينتظر إعلان قائمة الحزب الاخر حتى يمكن دراسة الاسماء المرشحة وقوتها ونفوذها داخل الدوائر .

واكدت المصادر ان لجنة إعداد ترشيحات الحزب الوطنى لمجلس الشعب قررت إرجاء موعد إعلان اسماء المرشحين إلى اليوم السابق لإغلاق باب الترشيح .

وصرح ياسين سراج الدين ان اسباب تأخير إعلان اسماء المرشحين يرجع إلى المناورات الحزبية والسياسية التى تلجأ إليها الاحزاب وبخاصة الحزب الوطنى حتى يتمكن من تغيير مرشحيه إذا فوجىء بمنافسين اقوياء .

واشار حسين عبدالرازق امين اللجنة السياسية لحزب التجمع إلى انه يتم اختيار مرشحى الحزب من القيادات الجماهيرية البارزة فى دوائرها دون النظر إلى المرشحين المنافسين من الحزب الوطنى .

واعلن عبد الحميد بركات امين تنظيم حزب العمل ان قرار الحزب الوطنى بتاخير اعلان اسماء مرشحيه يدل على أن هناك خلافات حادة داخل الحزب وان حزب العمل انتهى من وضع قوائم مرشحيه وسيتم الإعلان عنها فور فتح باب الترشيح .

هموم مصرية

وزير القوى العاملة والتشغيل، نازل رشاوي لحساب الحكومة في المعركة الانتخابية، هذا ما تؤكده التصريحات الصحفية للوزير احمد العماوي.

أخر هذه التصريحات - حتى الآن - ما اعلنه من انه اتفق مع رئيس اتحاد عمال اليونان برونو باباس على حل مشاكل العمال المصريين في اليونان، وتضمن التصريح اعادة النظر في تطوير الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في مجال تنقل الايدى العاملة، خاصة عمال النقل البحري.

●● وقضية عمال مصر الذين يعملون في كل جزر اليونان سواء على مراكب الصيد أو سفن البضائع قضية قديمة وخطيرة بدأت منذ نكسة ١٩٦٧ وتقييد حرية الصيد في المياه الاقليمية المصرية وانكماش فرص العمل امام عمال البحر المصريين، فقد فضلت اعداد كبيرة من هؤلاء المصريين السفر إلى اليونان حيث تتقارب طبيعة العمل بيننا وبينهم. وبدأت هذه الهجرة فردية حتى وصلت إلى عشرات الألوف..

●● ولانها عمالة لم تتواجد هناك بالصورة الشرعية كانت تخضع لظروف عمل قاسية من أجل لقمة العيش. ومع تصاعد مشاكل التأمين عليهم والمحافظة على حقوقهم بدأت الهموم تركب كل هؤلاء العمال.. وتركتهم الحكومة المصرية سنوات عديدة دون تدخل أو حماية.. وكان حلم هؤلاء ان يكون عملهم في اليونان في الضوء حتى يحصلوا على حقوقهم في الاجور وفي التأمينات الاجتماعية والتعويضات، خصوصا ونحن نعرف الظروف التي يعملون فيها..

●● وفي الوقت الذي ضاعت فيه حقوق كثيرة بسبب تراخي المسئولين في القاهرة، اصبحت العمالة المصرية البحرية في اليونان الجالية الوحيدة التي لا تحصل على حقوقها كاملة.

والآن تأتي حكومة مصر لتعلن في عز هوجة الانتخابات انه تم الاتفاق مع رئيس اتحاد عمال اليونان على حل مشاكل العمال المصريين.. دون ان يقول لنا وزير القوى العاملة ما هي القواعد التي تم الاتفاق عليها.. وهل تضمن أجورا عادلة لهم حيث يعملون سواء بالصيد أو بالاسطول التجاري.. وهل يمكنهم تحويل مدخراتهم بسهولة إلى وطنهم مصر.. وهل يشملهم التأمين الصحي برعايته، وهل يتمتعون بمزايا التأمين على الحياة ضد المخاطر البحرية والتأمينات الاجتماعية التي تؤمن لهم مستقبلهم!!

●● لم يقل لنا وزير القوى العاملة، ردا شافيا يحمي مصالح عمالنا في اليونان.. ام ياترى سوف تلحق هذه المصالح الضائعة بما ضاع على عمالنا في ليبيا والعراق والاردن واليمن؟!

من حق عمال مصر ان يعرفوا ايديهم من ارجلهم.. وأن تعرف مصر واجبها الصحيح أمام عمالها في الدول الجاذبة للعمالة، حتى لا يفاجأ هؤلاء العمال بالسلطات المحلية في اليونان وغيرها وهي تطاردهم بحجة عدم شرعية الاقامة.. تماما كما فعلت الشقيقة العزيزة ليبيا..

●● عمال مصر ثروة يجب المحافظة عليها حتى لا تستنفد دول غيرنا قوانا العاملة ونحن نتفرج دون أي حماية أو تعويض.

عباس الطرابيلي

فى رسالة للرئيس حسنى مبارك:

رؤساء ٣ أحزاب معارضة يطلبون مليون جنيه لكل حزب يخوض الانتخابات

فى رسالة الى الرئيس حسنى مبارك طالب رؤساء احزاب الأمة والاتحادى الديمقراطى والخضر بان تجرى الانتخابات بنظام القائمة الانتخابية السهلة التى تجمع بين القائمة الحزبية والقائمة الفردية فى وقت واحد وفى دائرة واحدة..

وأكدوا فى رسالتهم الى الرئيس مبارك ان الانتخاب الفردى صعب المراس ولايحقق الغرض النبيل المطلوب فى تمثيل كل الأحزاب.

واقترح رؤساء الاحزاب الثلاثة صرف مليون جنيه لكل حزب يخوض الانتخابات بحيث يتم تدبيره عن طريق لجنة شئون الاحزاب بمجلس الشورى من عائد ممتلكات الاتحاد الاشتراكى وليس من ميزانية الدولة ، مؤكدين أن هذا يحمى احزابنا من الاختراق والتمويل الخارجى، ويشجع على المشاركة فى خوض الانتخابات..

واقترح رؤساء الاحزاب أن تدار الانتخابات عن طريق وزارة ادارية مستقلة ومحايدة .

والى وأباظة ومتولى .. هل يفوزون بالتزكية؟

الاسكندرية « البريمو » في المنافسات الانتخابية

الديمقراطية .. لا تعرف ظاهرة المستقلين

● كيف تفوز في المعركة الانتخابية ؟! وبأي طريقة تسحب السجادة من تحت أقدام خصمك وأنت تبتسم في وجهه دون أن تطلق رصاصة واحدة أو يقذفك خصمك أو أحد أعوانه « بطوبة » تقطع أذنك .. الأرقام ترشدك إلى الطريق الصحيح للفوز في الانتخابات فهي لاتكذب ولاتتجمل وتتطلب قدراً من الصبر ..

● الحكاية بسيطة .. لكنها لها مفتاح .. والمفتاح لايفتح أي باب .. فالمهم في كل الاحوال أن تضع أمامك الدوائر .. والمرشحين .. والهيئة الناخبة .

● ونحن نساعدك .. وبالأرقام في الفوز من أول جولة وبأقل خسائر ممكنة ..!!

● في البحث الذى أعده مركز القرار للاستشارات برئاسة الدكتور السيد عليوه . أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان واشترك فيه نخبة من رجال السياسة تتحدث الأرقام من خلال تجارب حية لانتخابات ١٩٩٠ مقارنة بانتخابات ١٩٧٩ .. والفرق طبعاً كبير بين الاثنين لأنه فرق بين عهدين ولكنه في الوقت نفسه يحدد ملامح انتخابات ١٩٩٥ والتى بدأت معركتها بالفعل .

الدوائر الانتخابية

طوفقاً للقرار بقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ والذى أصدره رئيس الجمهورية بشأن تحديد وتقسيم الدوائر الانتخابية تقضى المادة الأولى منه أن يتم تقسيم جمهورية مصر العربية إلى ٢٢٢ دائرة انتخابية .. توزع كالتالى :
القاهرة « ٢٥ دائرة » والجيزة « ١٤ دائرة » والاسكندرية « ١١ دائرة » وبورسعيد « ٣ دوائر » والسويس « دائرتان » والاسماعيلية « ٣ دوائر » والقليوبية « ٩ دوائر » والشرقية « ١٤ دائرة » والدقهلية « ١٧ دائرة » ودمياط « ٤ دوائر » وكفرالشيخ « ٩ دوائر » والغربية « ١٣ دائرة » والمنوفية « ١١ دائرة » والبحيرة « ١٣ دائرة » والفيوم « ٧دوائر » وبنى سويف « ٧ دوائر » والمنيا « ١١ دائرة » وأسيوط « ١٠ دوائر » وسوهاج « ١٤ دائرة » وقنا « ١١ دائرة » وأسوان « ٣ دوائر » ومطروح « دائرتان » والبحر الأحمر « دائرتان » والوادى الجديد « دائرتان » وشمال سيناء « ٣ دوائر » وجنوب سيناء « دائرتان » .

ومن خلال هذا التقسيم نكتشف أنه ليست هناك علاقة بين الدوائر بالمحافظة وبين مكوناتها الإدارية فمحافظة القاهرة وهى أكبر المحافظات من حيث عدد الدوائر الانتخابية ليست أكبرها من حيث عدد مكوناتها الإدارية .

● في محافظة الدقهلية تم زيادة عدد الدوائر الانتخابية بالمحافظة إلى « ١٧ دائرة » يمثلها ٣٤ نائباً بالمجلس حيث أن

عدد الناخبين المقيدين بجداول الانتخاب بها أكثر من ١,٥مليون ناخب أى بمعدل ٨٢٣٥٣ ناخباً فى كل دائرة .

● فى القليوبية تم تخفيض عدد الدوائر الانتخابية من ١٠ دوائر ٩ دوائر فقط حيث أن المحافظة بها ٨٥٠ ألف ناخب أى بمعدل ٩٥ ألف ناخب فى كل دائرة .

● أما فى الغربية فقد ظل عدد الدوائر الانتخابية كما هو بواقع ١٣ دائرة انتخابية حيث يبلغ إجمالى الناخبين ٩٣ ألف ناخب أى بمعدل ٧١٥٣ ناخباً بالدائرة الواحدة .

قابلت أحزاب المعارضة هذا التقسيم الذى راعى التناسب العددى بين عدد الناخبين فى كل الدوائر بالنقد الشديد وكان من بين أوجه النقد القول بأنه جاء فى بعض الدوائر لخدمة مرشحين بعينهم على حساب آخرين وأنه لم يراع النظر إلى عدد السكان فى كل محافظة علاوة على أن إعادة التقسيم تمت على أساس عدد الناخبين وليس عدد السكان وأنها تستهدف إتاحة الفرصة للحزب الوطنى لكى يضم مجموعة هائلة من القرى والنجوع إلى دوائر المدن التى يقل فيها عدد مؤيديه .

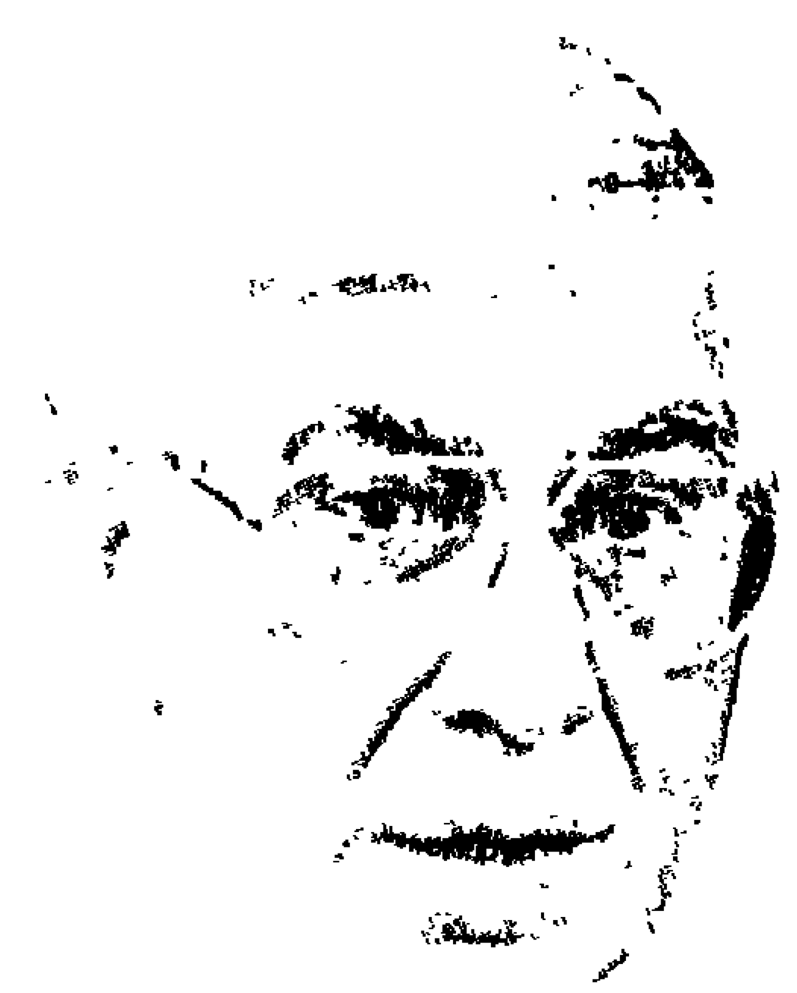
هذا ما أثارته المعارضة والواقع وبالأرقام شىء آخر .. فقد تناسى المعارضون أن إعادة التقسيم كان ضرورة حيث تم ضم ٥ دوائر فى سيناء اثنتين فى الجنوب وثلاث دوائر فى الشمال وهم فى الشمال الدائرة الأولى ومقرها قسم شرطة أول العريش والثانية ومقرها قسم شرطة رفح والثالثة ومقرها قسم شرطة بئر العبد ..

● فى جنوب سيناء الدائرة الأولى ومقرها قسم شرطة طور سيناء والثانية ومقرها قسم شرطة رأس سدر .. وهذه الدوائر الخمسة لم تكن موجودة فى انتخابات ١٩٧٦ للظروف السياسية آنذاك ..

وبنظرة إمعان إلى عدد الدوائر فى انتخابات ١٩٧٦ و١٩٩٠ نجد أنها كانت فى انتخابات ١٩٧٦ حوالى ١٧٣ دائرة فقط وصلت فى انتخابات ١٩٩٠ إلى ٢٢٢ دائرة بزيادة ٤٩ دائرة ولعل هذا أبلغ رد على ما تثيره المعارضة .. وبالنسبة المئوية زادت الدوائر الانتخابية حوالى ٢٧,١٨٪ .

● حظيت محافظة القاهرة من هذه الزيادة بخمس دوائر والجيزة ٦ والأسكندرية ٢ وبورسعيد ١ والسويس ١ والاسماعيلية ١ والقليوبية ٢ والشرقية ٣ والدقهلية ٤ ودمياط ١ وكفر الشيخ ٣ والغربية ٢ والمنوفية ١ والبحيرة ٢ والفيوم ١ وبنى سويف ١ واسيوط ١ وسوهاج ٣ وقنا ١ ومطروح ١ والبحر الأحمر ١ والوادى الجديد ١ .

فى حين أن هناك ٤ محافظات لم تصبها الزيادة فى عدد الدوائر هى المنيا وأسوان وشمال سيناء وجنوب سيناء ..



● م. ماهر أباظة ●

سمير عبدالنبى

« المرشحون » !

إذا كانت الارقام السابقة خاصة بالدوائر الانتخابية فإن البعد الثانى لأية انتخابات هم المرشحون أنفسهم ..

صنفت الدراسة المرشحين فى انتخابات ١٩٩٠ « الماضية » حسب انتمائهم الحزبى ؛ فإذا كان الاجمالى للمرشحين هو ٢٦٨١ مرشحاً فقد كان هناك ٤٤٤ مرشحاً عن الحزب الوطنى و٣٣ مرشحاً عن حزب الأمة و٢٨ مرشحاً عن التجمع و١٢٠ عن الحزب الاتحادى الديموقراطى و١٩ مرشحاً عن حزب مصر الفتاة و١١ مرشحاً عن حزب الخضر المصرى وبذلك يبلغ عدد مرشحى الأحزاب ٥٤٧ مرشحاً بنسبة ٢٠,٤٪ من إجمالى عدد المرشحين وإن كانت بعض المصادر قد أشارت إلى أن هناك ٨١ مرشحاً من الوفد قد قدموا أنفسهم كمستقلين و٦٩ عن حزب العمل و٣٥ عن الأحرار بالإضافة إلى ٢٥ مرشحاً عن الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية ١٥ إخوان و١٠ من الجماعات ..!!

ثانياً : تصنيف المرشحين حسب صفته عند الترشيح « فئات ـ عمال وفلاحين » : ومن هذا التصنيف نستنتج أن أكبر عدد من المرشحين وجد فى محافظة القاهرة فقد بلغ إجمالى عددهم بها ٣٨٨ مرشحاً ويعد ذلك أمراً طبيعياً إذ أن المحافظة هى أكبر المحافظات من حيث عدد الدوائر الانتخابية « ٢٥ دائرة » وصاحبة أكبر عدد من المقاعد فى المجلس « ٥٠ مقعداً » وأن أقل عدد للمرشحين وجد فى محافظة شمال سيناء حيث بلغ عددهم ١١ مرشحاً على الرغم من أن المحافظة مقسمة إلى ثلاث دوائر وليست هى أصغر المحافظات من حيث عدد الدوائر فقد سبقتها فى هذا المضمار محافظات أخرى .

ليس هذا فحسب فقد بلغ عدد المرشحين لمقعد الفئات على مستوى الجمهورية ١٢٧١ مرشحاً منهم ٢١٧ فى القاهرة وهذا هو أكبر عدد لمقاعد الفئات فى جميع محافظات مصر .. كما أن أصغر عدد لمقاعد الفئات كان فى محافظة مطروح حيث بلغ العدد خمسة مرشحين فقط ..!!

بالنسبة لمقاعد العمال والفلاحين بلغ إجمالى المرشحين على مستوى الجمهورية ١٤١٠ مرشحاً وصل عددهم فى القاهرة وحدها ١٧٢ مرشحاً وهو أيضاً أكبر عدد للمرشحين لمقاعد العمال والفلاحين على مستوى محافظات مصر .

فى حين بلغ إجمالى عدد الفلاحين المرشحين لمقاعد العمال والفلاحين ٣٤٩ فلاحاً بنسبة ١٧,٦٪ تقريباً من إجمالى عدد المرشحين كان أكبر عدد منهم فى محافظة سوهاج حيث بلغ عدد المرشحين الفلاحين فيها وحدها ٣٧ مرشحاً .. كما كان هناك أربع محافظات لا يوجد بين مرشحيها لمقاعد العمال أو الفلاحين أى فلاحين وهى السويس وجنوب سيناء والوادى الجديد والبحر الأحمر .

وتستمر لغة الأرقام فى سرد واقعنا الانتخابى ..

ثالثاً : تصنيف المرشحين وفقاً للنوع « ذكر ـ أنثى » :

وجد أنه من بين المرشحين لعضوية مجلس الشعب على مستوى الجمهورية والبالغ عددهم ٢٦٨١ مرشحاً توجد ١٤٥ إمرأة رشحن أنفسهن لعضوية المجلس بنسبة ١,٦٪ من إجمالى عدد المرشحين .. وأيضاً كان لمحافظة القاهرة النصيب الأكبر من النساء المرشحات حيث رشحت بها عشر سيدات لعضوية مجلس الشعب وهناك ٩ محافظات لم تتقدم فيها أى سيدة لترشيح نفسها هى محافظات الغربية والمنوفية وشمال سيناء والفيوم وبنى سويف والمنيا وقنا وأسوان والبحر الأحمر .

بالأرقام والى وأباظة ومتولى .. هل يفوزون بالتزكية ؟!

الأحزاب .. بعيدة عن نبض الناس

زيادة المرشحين

فقى انتخابات ١٩٧٦ بلغ إجمالى عدد المرشحين لعضوية المجلس الذى بلغ عدد مقاعده ٣٤٧ مقعداً ١٦٦٠ مرشحاً مقابل ٢٦٨١ مرشحاً فى انتخابات ١٩٩٠ وذلك بزيادة قدرها ١٠٢١ مرشحاً بنسبة ٣٨,٠٤٪ تقريباً.. ويمكن القول أن الزيادة فى عدد مقاعد المجلس فى انتخابات ١٩٩٠ عنها فى انتخابات ١٩٧٦ ليست كافية لتفسير الزيادة فى عدد المرشحين .

تصنيف العدد الاجمالى للمرشحين فى انتخابات ١٩٧٦ كالآتى : ١٧١ عن تنظيم الأحرار الاشتراكيين « اليمين » و٥٢٧ مرشحاً عن تنظيم مصر العربى الاشتراكى « الوسط» و٦٥ مرشحاً عن تنظيم التجمع التقدمى الوحدوى « اليسار » و٨٩٧ « مستقلون» .. وعلى هذا فإن الزيادة فى عدد المرشحين لسنة ١٩٩٠ بالمقارنة بسنة ١٩٧٦ هى ١٠٢١ مرشحاً بنسبة ٦١,٥٪ تقريباً .

أما فى انتخابات ١٩٨٩ فقد بلغ إجمالى عدد المرشحين لعضوية مجلس الشعب « والذى بلغ عدد مقاعده ٣٨٢ مقعداً منهم ٣٠ مقعداً للمرأة .. ١٨٥٧ مرشحاً مقابل ٢٦٨١ فى انتخابات ١٩٩٠ بزيادة قدرها ٨٢٤ مرشحاً وبنسبة قدرها ٤٤,٣٧٪ .

وقد جاء تصنيف هذا العدد الاجمالى المرشحين كالتالى : ١١٩٢ مرشحاً مستقلا منهم ٦٩ مرشحة عن مقاعد المرأة و١٨٢ مرشحاً عن حزب العمل الاشتراكى منهم ٧ مرشحات لمقاعد المرأة و٨٧ عن حزب الاحرار منهم ٧ مرشحات لمقاعد المرأة و٣٤ مرشحاً عن التجمع منهم مرشحة واحدة لمقعد المرأة ..!!

منافسة عالية !!

خامساً : تحديد درجة المنافسة الانتخابية على مستوى جميع الدوائر :

والمقصود بدرجة المنافسة متوسط عدد المرشحين الذين يتنافسون على مقاعد مجلس الشعب البالغ عددها ٤٤٤ مقعداً وتحسب بقسمة إجمالى المرشحين على عدد المقاعد .. وعلى ذلك وكما يتضح من الأرقام أن حدة المنافسة على مقاعد العمال والفلاحين أكبر من مثيلتها بالنسبة لمقاعد الفئات وبصفة عامة وكما تؤكد الدراسة فإن درجة المنافسة الانتخابية على مستوى الجمهورية تعد مرتفعة مما يقوى روح التنافس ويؤدى فى نفس الوقت إلى احتمالات أعلى للإعادة فى كثير من الدوائر .

من خلال إجمالى عدد المرشحين فى كل محافظة يتضح أن أكبر ٥ محافظات من حيث درجة المنافسة الانتخابية هى الاسكندرية ٨,٧٢ مرشح لكل مقعد ثم أسوان ٨,١٦ مرشح ثم قنا ٨,٠٤ مرشح ثم القاهرة ٨,٧٦ مرشح ثم البحر الأحمر ٧,٧٥ مرشح .. وأن أقل ٥ محافظات من حيث درجة المنافسة الانتخابية هى محافظة شمال سيناء ١,٨٣ مرشح لكل مقعد والفيوم ٢٨٪٣ مرشح ومحافظات مطروح وجنوب سيناء والمنوفية ولكل منها ٤ مرشحين ..!!

أما عن درجة المنافسة الانتخابية على مستوى مقاعد الفئات فإن أكبر ٥ محافظات من حيث درجة المنافسة الانتخابية هى الاسكندرية ٩,٢٧ ثم القاهرة ٨,٦٤ ثم الجيزة ٧,١٤ وسوهاج ٦,٧١ فكفر الشيخ ٦,٤٤ ثم الاسماعيلية ٦,٣٣ .. وأقل ٥ محافظات من حيث درجة المنافسة على مقعد الفئات هى شمال سيناء « ٢ » والفيوم «٢,٤٢» ومطروح «٥, ٢» والمنوفية « ٣,٧٢» وأسيوط « ٣,٧٥ » .

وعن درجة المنافسة الانتخابية على مستوى كل محافظة لمقاعد العمال والفلاحين وجد أن أكبر ٥ محافظات من حيث درجة المنافسة على مقاعد العمال هى البحر الأحمر « ١١ » ثم أسوان «٩,٣٣» وبورسعيد «٨,٣٣» والاسكندرية « ٨,١٨» ثم الجيزة «٧,٦٤» فالوادى الجديد «٧,٥٠» .

أيضاً أقل ٥ محافظات من حيث درجة المنافسة الانتخابية على مقاعد العمال والفلاحين هى شمال سيناء «١,٦٦» مرشح وجنوب سيناء «٣,٥» مرشح والفيوم «٤,١٤» مرشح والمنوفية «٤,٢٧» ، بشح والاسماعيلية «٤,٣٣» مرشح .

وبصفة عامة فإن درجة المنافسة الانتخابية سواء كانت على مستوى المحافظة ككل أو على مستوى المحافظة

بالنسبه لعدد المرشحين لمقاعد الفئات أو العمال والفلاحين تعتبر غير متوازنة !! فهى فى بعض المحافظات مرتفعة جداً مثل البحر الأحمر «١١ مرشحاً » وفى البعض الأخر منخفضة جداً مثل شمال سيناء «١,٦٦» مرشح .. أيضاً نلاحظ أن محافظة الاسكندرية هى صاحبة أكبر نسبة أو درجة منافسة انتخابية على مستوى المحافظات وعلى مستوى عدد المرشحين لمقاعد الفئات وبلغ عدد الإجمالى لمرشحيها ١٩٢ وبها ١١ دائرة .

دوائر التزكية !!

سادساً : تحديد دوائر انعدام المنافسة الانتخابية أو « التزكية » :

بلغ عدد الدوائر الانتخابية التى شهدت انعدام المنافسة الانتخابية نظراً لوجود مرشح واحد فقط بلغ ٩ دوائر انتخابية منها أربع دوائر انعدمت فيها المنافسة على المقعدين الفئات من ناحية والعمال أو الفلاحين من ناحية أخرى .. وباقى الدوائر «٥ دوائر» انعدمت المنافسة فيها على أحد المقعدين دون الآخر منها دائرتان على مقعد العمال وثلاث دوائر على مقعد الفئات ..!!

ومن بين ٩ وزراء تقدموا لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الشعب فاز بالتزكية ثلاثة منهم هم المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات المنوفية الدائرة السادسة « فئات » ود. يوسف أمين والى ميزار نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الفيوم الدائرة السادسة « فئات » .. والهندس ماهر محمد عثمان أباظة وزير الكهرباء والطاقة ـ الشرقية الدائرة الرابعة فئات .

ومع انعدام درجة المنافسة فى بعض الدوائر على أحد مقعديها فإنها تراوحت على المقعد الآخر بين اثنين و٧ مرشحين .

والدوائر التى انعدمت فيها المنافسة الانتخابية على المقعدين الفئات أو العمال والفلاحين هى الدائرة الثالثة شمال سيناء والسادسة الفيوم والدائرة الرابعة بنى سويف والتاسعة قنا .

المستقلون

من الظواهر اللافتة للنظر خلال الانتخابات الماضية ١٩٩٠ ظاهرة « المستقلين» التى برزت نتيجة عدة عوامل فى مقدمتها : الأخذ بنظام الانتخابات الفردية والدوائر الفنية وإحجام أحزاب المعارضة الكبيرة عن دخول الانتخابات لأسباب مختلفة ورغبة بعض الفئات التى تمتعت بالثراء خلال السنوات السابقة ومنذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى الحفاظ على مكتسباتها الاقتصادية بضمانات سياسية علاوة على مناخ الحرية الذى يؤيده الرئيس مبارك .. كل ذلك ساعد على ترشيح المستقلين لأنفسهم فى الانتخابات الأخيرة .

ونظرة سريعة لظاهرة المستقلين فى الانتخابات العامة بمصر غير أنها إحدى الظواهر الثابتة ذات الجذور فى الحياة النيابية منذ أن صدر دستور ١٩٢٣ .. وفى الفترة من ١٩٢٣ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تكرر وجود ظاهرة المستقلين فى كل انتخابات برلمانية وإن كانت تتسم دائماً بأنها أقل حجماً من مرشحى الأحزاب السياسية .

ففى أول انتخابات برلمانية فى ١٩٢٤ رشحت الأحزاب الموجودة آنذاك ٤٨١ مرشحاً خاض الانتخابات منهم ١٠٧ مرشحين مستقلين حصلوا على ١٨,٣٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة وفازوا بعدد ٦ مقاعد بنسبة ٢,٤٪ من إجمالى مقاعد النواب البالغة ٢١٤ مقعداً .. واحتلوا بذلك رغم محدودية عدد الناخبين المرتبة الثالثة بعد الأحرار الدستوريين الذين لم يفوزوا إلا بتسعة مقاعد ..!!

أما انتخابات عام ١٩٢٦ فعلى الرغم من أنها جرت على ضوء تقسيم الدوائر بين الحزبين الكبيرين أنذاك « الوفد والأحرار الدستوريين » فقد فاز المستقلون بعشرين مقعداً .

فى انتخابات ١٩٣٠ حصل المستقلون على ١٥ مقعداً وجاء ترتيبهم بعد الوفد مباشرة حيث أن الأحرار الدستوريين فضلوا وقتها ألا يخوضوا المعركة الانتخابية .

فى انتخابات مايو ١٩٣١ التى جرت على أساس دستور صدقى حصل المستقلون على ١٨ مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ١٥٠ مقعداً .. أما انتخابات ١٩٣٦ فقد حصل المستقلون على ١٠ مقاعد وجاء ترتيبهم فى الموقع الثالث بعد الوفد والأحرار .

اما أكبر عدد من المقاعد حصل عليه المستقلون فكان فى انتخابات عام ١٩٣٨ حيث حصلوا على ٦٢ مقعداً من مجموع المقاعد البالغة ٢٦٤ مقعداً وبنسبة ٢٧,٢٪ .

فى انتخابات قبل الثورة وهى انتخابات ١٩٥٠ حصل المستقلون على ٣١ مقعداً من إجمالى ٣٢٢ وبنسبة ١٠٪ تقريباً وشكلوا القوة الثانية بعد الوفد ثم تلاهم الحزب السعدى ٢٨ مقعداً فالأحرار الدستوريين ٢٧ مقعداً .

ظاهرة قديمة

يوضح هذا الاستعراض قدم ظاهرة المستقلين فى الانتخابات البرلمانية سواء فى الترشيح أو الفوز بعدد لا بأس به من المقاعد .. كما أن غالبية المستقلين التحقوا بالحزب الوطنى بل أن أعضاء حزب العمل أنفسهم انسحبوا وانضموا للحزب الوطنى ولم يتجاوز عدد المستقلين فى مجلس ١٩٧٩ سوى نائب واحد .

ولم تشهد انتخابات ١٩٨٤ ظاهرة المستقلين حيث أنها اقتصرت على الترشيح بالقوائم الحزبية مما أدى إلى الطعن فى دستورية مجلس ١٩٨٤ ..!!

فى انتخابات ١٩٨٧ بلغ عدد المستقلين للمقعد الفردى ١٩٣٧ مرشحاً على ٤٨ مقعداً بواقع ٤٠ مرشحاً فى المتوسط لكل مقعد فردى .. بينما بلغ عدد المرشحين للقوائم الحزبية ١٦٥٥ مرشحاً تنافسوا على ٤٠٠ مقعد بواقع ٤ مرشحين لكل مقعد وكانت النتيجة نجاح مرشحى الحزب الوطنى عن المقعد الفردى بواقع ٤٠ شخصاً انضم إليهم ٤ نجحوا ولم يكونوا ضمن مرشحى الحزب رسمياً عن المقعد الفردى ثم نجح ٤ آخرون ينتمون إلى تحالف العمل والاخوان ولم ينجح أحد من المستقلين !

يعلق على ذلك أحد الباحثين قائلاً : لم يقدر على تحمل أعباء المعركة الانتخابية فى هذه الدوائر الواسعة سوى المرشحين المتحالفين مع أحد الأحزاب الكبيرة أو الأثرياء وقد أثبتت نتائج الانتخابات صحة هذا التحليل فلم يتمكن من الفوز بالمقعد الفردى سوى مرشحى الحزب الوطنى أو بعض أعضاء الحزب من الأثرياء أو ذوى العصبية الذين لم يحظوا بتأييد الحزب رسمياً .. وقليل من مرشحى حركة الاخوان المسلمين والذين لا يفتقدون الدعم المالى لحملاتهم ..!!

مع الانتخابات الماضية ١٩٩٠ كان عدد المرشحين صباح يوم الانتخابات ١٩٩٠/١١/٢٩ بالضبط ٢٦٧٦ مرشحاً بعد شطب ثلاثة أشخاص تم إلغاء ترشيحاتهم لعدم القراءة والكتابة ولعدم أداء الخدمة العسكرية علاوة على وفاة اثنين من المرشحين أحدهما قتل في إحدى دوائر أسيوط والآخر توفى بإحدى دوائر الوجه البحرى .

بلغ المرشحين الممثلين للأحزاب السياسية رسمياً ٥٤١ مرشحاً منهم ٤٣٩ حزب وطنى و٢٨ عن التجمع و٣٣ عن حزب الأمة و١٩ عن حزب مصر الفتاة و١٩ عن حزب الخضر المصرى و٣ عن حزب الاتحاد الديموقراطى ومثل عدد المرشجين الحزبيين الرسميين ٢٠٪ من إجمالى المرشحين .

المثير للدهشة أن عدد المرشحين المستقلين طبقاً للصفة الرسمية التى تم الترشيح على أساسها بلغ ٢١٣٤ مرشحاً بنسبة ٨٠٪ من إجمالى عدد المرشحين أى بواقع ٤ أمثال المرشحين الحزبيين ..!!

مقاطعة .. ولكن !

وفى ضوء عدم القدرة للحزب الوطنى على الاستجابة لكل الراغبين فى الترشيح من أعضائه وفى ظل مقاطعة معظم أحزاب المعارضة للانتخابات الماضية وعدم إتاحة الفرصة لبعض القوى السياسية لتكوين أحزابها الرسمية .. فإن هذا دفع بعدد كبير من الممثلين الحزبيين والقوى السياسية المختلفة على الترشيح كمستقل .. ومن ثم فإن عدد المستقلين الفعلى يقل عن العدد الرسمى المعلن .. وبعض التحليلات أوضحت أن عدد المرشحين كمستقلين لكنهم فى الحقيقة ينتمون إلى أحزاب وقوى سياسية مختلفة تراوح بين ٩٠٠ ـ ١٠٠٠ مرشح وموزعين كالتالى :

مستقلون وينتمون إلى الحزب الوطنى ٧٨٠ ـ ٨٠٠ مرشحاً .. ومستقلون وينتمون إلى الوفد والتحالف ٧٢ ومنهم ٣٩ من الوفد والباقى من العمل والتحالف. ومستقلون وينتمون إلى حزب العمل (الجناح المنشق عن حزب العمل الرسمى ٣٦ مرشحاً) ومستقلون وينتمون إلى الشيوعيين المصريين ولم يرشحهم حزب التجمع ٤ مرشحين علاوة على ١٢ مرشحاً مستقلاً ينتمون إلى الاخوان .. ويخصم هذا العدد من نصف عدد المستقلين الفعلى نحو ١٢٥٠ مرشحاً وبنسبة تقترب من نصف عدد المرشحين الإجمالى وتكاد تعادل المرشحين الممثلين للأحزاب .

أيضاً سارع عدد من المستقلين الناجحين إلى الانضمام للحزب الوطنى من بينهم أعضاء سابقين فيه لكنهم رشحوا أنفسهم كمستقلين وكذلك أعضاء من أحزاب أخرى وتم ذلك إما بدعوة من الحزب الوطنى أو بعبارة شخصية من الأعضاء ونتج عن ذلك أن أصبح أعضاء الحزب الوطنى بعد انضمام المستقلين ٣٨٥ عضواً بنسبة ٨٦٪ وأعضاء بحزب التجمع بنسبة ١,٣٪ وعضو واحد بحزب الأحرار بنسبة ٠,٢٪ و٥٦ عضواً مستقلاً سواء أكان فعلياً أم كانت لهم توجهات حزبية بنسبة ١٢,٥٪ مما يجعلهم القوة الثانية بعد الحزب الوطنى وبفجوة كبيرة عن نسبتهم وقت إعلان النتيجة والتى بلغت ٤٠,٤٪ .

ولأن انضمام عدد كبير من المستقلين بعد نجاحهم إلى الحزب الوطنى أثار علامات استفهام كبرى عن حقيقة هذه الظاهرة .. فقد أوضحت الدراسة أن الحجم الضخم للمستقلين لا يعكس استقلالية فعلية حيث أنهم مستقلون ظاهرياً ينتمون إلى أحزاب وقوى سياسية فعلية .. كما أن معظمهم ينتقل بين الأحزاب بحثاً عن مصالحه الخاصة وهذا يدل على انفصال الواقع الفعلى عن الواقع الاجتماعى .

كما لم يساعد وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة اكتسبت شرعية من الممارسة السياسية على حل المشكلة فهى لاتتمتع بأى قاعد شعبية على الإطلاق ومن هذه الأحزاب الأمة والاتحاد الديموقراطى ومصر الفتاة والخضر حيث لم يتجاوز عدد مرشحيهم ٧٤ مرشحاً على مستوى جميع الدوائر البالغة ٢٢٢ دائرة والمطلوب لها ٤٤٤ مرشحاً .

أحزاب صغيرة

من ناحية أخرى أدى انخفاض العدد المرشح من الأقباط ضمن الأحزاب الرسمية إلى تقدم عدد منهم للترشيح كمستقلين حيث قام الحزب الوطنى بترشيح إثنين فقط من الأقباط أحدهما فى دائرة المعهد الفنى بشبرا القاهرة والثانى بدائرة غبريال بالإسكندرية وقد رسب أما الذين رشحوا أنفسهم مستقلين فقد بلغ عددهم ١٥ مرشحاً نجح منهم واحد فقط هو أنور شفيق مكاوى بدائرة كرموز بالأسكندرية ويشكل العدد المرشح من المستقلين الأقباط نسبة ٠,٧٪ من إجمالى المستقلين وهذا يعكس إخفاق الأحزاب المعارضة فى اجتذابهم وتقديمهم ضمن الانتخابات العامة .. ولا يتضمن هذا القرار تعيين عدد منهم من العشرة المعينين حين صدر قرار رئيس الجمهورية بتعيين خمسة أقباط من العشرة المعينين .

وأياً كان الأمر فإن عدد المستقلين شكل أهمية واضحة من حيث ضخامته وذلك بغض النظر عما إذا كان يعبر عن حزب بصورة غير مباشرة أم يؤكد استقلاليته .. ويتضح هذا أكثر عند عرض نتائج الانتخابات التى أسفرت عن فوز الحزب الوطنى بعدد ٢٥٥ مقعداً والتجمع بعدد ٦ مقاعد وحصول المستقلين على ١٧٧ مقعداً من إجمالى ٤٣٨ مقعداً حيث لم يتم الانتخاب من ثلاث دوائر بقرار من وزير الداخلية تنفيذاً لحكم القضاء ..!

ومن ثم فإن عدد المستقلين يجعل منهم القوة الثانية بعد الحزب الوطنى وبنسبة ٤٠,٤٪ من إجمالى مقاعد المجلس المنتخب .. ولكن عند إعلان النتيجة صرح وزير الداخلية أن صفة المستقلين الذين نجحوا موزعة بين ٩٥ ينتمون للحزب الوطنى و١٤ ينتمون للوفد و٨ إلى حزب العمل (الجناح المنشق الرسمى) و٥ ينتمون إلى الأخوان المسلمين وثلاثة للحزب الناصرى وواحد لحزب الاحرا . وبإجمالى ١٢٦ عضواً من ثم يتبقى من

الناجحين بصفة المستقل الفعلى عدد ٥١ عضواً فقط ..

انعكاسات ظاهرة المستقلين

وتطرح ظاهرة المستقلين انعكاساتها على العملية السياسية فى المجتمع من زوايا متعددة :

أولاً : كشفت الظاهرة عن وجود علاقة بينها وبين درجة الانتماء الحزبى حيث ثبت ذلك من خلال خروج الكثيرين عن قرارات الأحزاب السياسية أما لعدم ترشيحهم عن طريق أحزابهم .. آما لمقاطعة بعض الأحزاب المعارضة للانتخابات وفى كلتا الحالتين فإن الذين رشحوا أنفسهم مستقلين عبروا عن عدم انتمائهم الحزبى .

ثانياً : تشير الظاهرة إلى عدم رسوخ التجربة الحزبية فى النظام السياسى فعدم الانتماء الحزبى الذى تأكد عند الكثيرين الذى رشحوا أنفسهم فى الانتخابات مستقلين من ناحية ثم تفاعل الجماهير معهم من ناحية أخرى ونجاح نسبة كبير منهم يؤكد عدم رسوخ التجربة الحزبية فى نفوس الجماهير فى الوقت الذى تنشغل فيه الأحزاب المعارضة بتبادل الشتائم فقط ..!!

ثالثاً : يزيد ذلك أن الجماهير ترتبط بشخص المرشح أكثر من ارتباطاتهم بالأحزاب المطروحة .. وهناك دلائل أخرى مثل :

- طغيان حجم المستقلين من المرشحين أدى إلى اختفاء البرامج الانتخابية .
- كشفت ظاهرة المستقلين عن طبيعة السلوك السياسى للذين نجحوا فى الانتخابات من حيث استمراريتهم كمستقلين أو تغيير صفتهم .
- كشفت تجربة المستقلين عورات التجربة الحزبية كما عمقت من وجود الهوة بين الأحزاب والمجتمع وكل هذا يعوق التطور الديموقراطى .

هل وصلت الرسالة إلى الأحزاب التى أصبحت فى جانب والجماهير فى جانب آخر .. نتمنى !!

المصدر : وطني

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

من ملفات التاريخ

تمثيـــل الاقبـــاط فى المجالس النيـابية

بقلم : نجيب كيرلس المنقبادى
- صاحب جريدة مصر اليومية

فى مناسبة الاستعداد للانتخابات العامة لمجلس الشعب فى اواخر هذا العام وتسابق الاحزاب فى اختيار مرشحيها لتلك الانتخابات الهامة للدورة البرلمانية القادمة والتى ستناقش بإذن الله عدة قوانين هامة سياسية واجتماعية وصحفية وسكانية - لذا كان من الضرورى تمثيل جميع الهيئات داخل المجالس النيابية حتى تصدر تلك القوانين والتوصيات محققة للعدالة بين جميع افراد وطوائف الشعب ونعرف انه فى تاريخ مصر الحديث صدر دستور سنة ١٩٢٣ عقب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لبريطانيا عن اعترافها باستقلال مصر وقد مثل الاقباط فى لجنة إعداد دستور سنة ١٩٢٣ اربعة اعضاء هم الانبا يؤانس مطران البحيرة والغربية وقلينى فهمى واليلس عوض وتوفيق دوس (وكان كل منهم حاصلا على رتبة الباشوية) وقد طرح توفيق دوس على اللجنة موضوع تمثيل الاقباط فى المجالس النيابية بنسبة معينة حتى يمكن تجنب اى تدخلات اجنبية تحت ستار حمايتهم - ومن ناحية اخرى فإن المجالس النيابية سيخول لها حق اصدار التشريعات التى ربما تتعارض مع بعض حقوق الاقباط ومن هنا تأتى ضرورة تمثيلهم فى المجالس النيابية لتحقيق الاستقرار الاجتماعى . وهذا الموضوع اثار الكثير من الجدل بين المصريين مسلمين واقباط : فعلى سبيل المثال كانت كلمة على المنزلاوى ، احد الاعضاء المسلمين فى لجنة صياغه دستور سنة ١٩٢٣ ، فى تاييد تمثيل الاقباط الذى نادى به زميله توفيق دوس - قال على المنزلاوى (إن تمثيل الاقباط لا ضرر فيه بل فيه نفع عظيم - إذا تقرر هذا المبدأ فإن الاكثريه تقول للاقلية : اما وعددك مبعثر فى البلاد واخشى الا تمثل فى الانتخابات بسبب ذلك مع انى فى حاجة للاسترشاد برايك والانتفاع بذوى المواهب السياسية من ابنائك ، فانا أضمن لك مراكز معدودة فى البرلمان هذا ما يجب عمله حفظا لاتحادنا الجميل وهذا ما يجب على الاكثرية ان تقدره حرصا على وطننا العزيز

اما الكاتب الصحفى محمود عزمى والذى اصبح فيما بعد الدكتور محمود عزمى مندوب مصر فى هيئة الامم المتحدة ، والذى استشهد سنة ١٩٥٦ فى قاعة الامم المتحدة بنيويورك وهو يدافع عن قضية فلسطين فقد دافع فى لجنة الدستور عن حق الاقباط فى التمثيل فى المجالس النيابية - ويأتى هذا التاييد من تخوف الكاتب وهو مسلم من حق المجلس النيابى فى بحث امور اجتماعية لها علاقة بالاسرة والزواج والطلاق اى الاحوال الشخصية ومالها من ارتباط بالدين ، بل ووصل فى هذا الاتجاه إلى القول بان ينظر إلى الطوائف الدينية كما ينظر للطوائف السياسية كاقليات تمثل فى النظام البرلمانى .

لكن الكثير من المسلمين والاقباط ، وبعضهم من ذوى الاتجاهات العلمانية ، عارض مسالة التمثيل النسبى للاقليات فى المجالس النيابية ، وعلى راسهم واصف بطرس غالى سكرتير حزب الوفد آنذاك ، مؤكدا رفض الاقباط لهذا التحفظ وانه لاحق لانجلترا فى تولى حماية الاقليات فهذا الحق ، بمقتضى ظروف مابعد الحرب العالمية الاولى ، هو من اختصاص عصبة الامم حسب ميثاقها ، وان المصريين يعتبرون ذلك تدخلا مرفوضا من جانب انجلترا - اما السياسى المصرى على ماهر فقد راى ان التمثيل النسبى للاقليات غير مقبول ، وان حوادث ثورة سنة ١٩١٩ دلت ان الشعب المصرى لا يعرف فارقا بين مسلم وقبطى فضلا عن ان الخاصة لاتعرف هذا الفرق من زمن بعيد : ويرى المستشار طارق البشرى فى كتابه « الاقباط والمسلمون فى اطار الوحدة الوطنية » ، ان من اهم العوامل التى ادت إلى نبذ فكرة التمثيل النسبى للاقليات فى المجالس النيابية وقوف حزب الوفد وجماهيره ، اقباطا ومسلمين ، ضد هذه الفكرة - ولاشك ان قسما هاما ممن رفضوا التمثيل الطائفى ، على اسس وطنية وقومية اقام رايه على اساس الثقة فى مستقبل مصر مابعد ثورة سنة ١٩١٩

اما بعد فهذه النبذة التاريخية عن الاراء المختلفة فى التمثيل النسبى للاقباط فى المجالس النيابية اترك التعليق عليها للقراء ولكنى اذكر المسئولين بان عدد الاقباط المعينين فى اول مجلس برلمانى بعد ثورة سنة ١٩٥٢ كان تسعة اعضاء وانخفض هذا العدد إلى خمسة اعضاء فقط فى دورة مجلس الشعب الاخيرة بينما كان عدد النواب الاقباط المنتخبين وليس المعينين فى برلمان اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ اكثر من عشرين عضوا .. إن ارض مصر ملتقى الاديان السمائية ومقر مؤتمر عطاء الاديان جديرة بان ينظر اليها العالم وقد ارتفعت رايات المحبة والسلام والمساواة عملا لاقولا بين ابناء مصر جميعا من جميع الاديان والطوائف دون تحيز او تفرقة والله الموفق دائما .

المراجع

(١) تاريخ الكنيسة المصرية .. رفيق حبيب وآخرون

(٢) المسلمون والاقباط فى اطار الوحدة الوطنية .. طارق البشرى

المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

الدكتور فتحي سرور يستعد بحماس للانتخابات

■ من قال : إن رئاستى للاتحاد البرلمانى الدولى يمكن أن تمنعنى من أداء دورى كاملا فى دائرتى ؟

■ شكل المجلس الجديد وفاعليته بيد الناخبين الآن .

■ لا أستطيع أبدا أن أنسى أننى أستاذ جامعى ..

كل يوم .. وطول اليوم .. يزدحم مكتب الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب بأبناء دائرته السيدة زينب . وبعد ست ساعات داخل مكتبه أرقب عشرات من أبناء الدائرة يستقبلهم ويرحب بهم ويستمع إلى شكاواهم وطلباتهم ويجرى على الفور اتصالات تليفونية لحل بعضها وكتابة مذكرات لبعض المسئولين لحل بعضها الآخر وهكذا .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

محمد الطويل

سألت نفسى كيف يواجه الدكتور سرور كل هذا الضغط ويظل حريصا على أداء عمله كرئيس لمجلس الشعب وما يستلزمه عمله كرئيس للاتحاد البرلمانى الدولى وأيضا كأستاذ قانون جنائى ؟ !

وفى حوارنا السريع القلق وسط هذا الزحام طرحت عليه تساؤلى .

■■ فأجاب بابتسامة عريضة : بقدرة الله سبحانه وتعالى . أستطيع التوفيق بين كل هذا . فأنا قبل كل شىء نائب عن دائرة السيدة زينب ويجب أن أعطى لأبنائها جهدى واهتمامى ورعاية أحوالهم بقدر ما أستطيع . ومعايشتى الكاملة للدائرة تفيد كرئيس لمجلس الشعب . لأننى أطلع وأعرف مشاكل كثيرة بالمجتمع وأفكار وآراء الجماهير . وبالتالى يزيد ذلك من خلفيتى السياسية ولا سيما أن رئاسة المجلس رئاسة سياسية ، ومن هنا أمارس نشاطى السياسى بشكل متكامل فلا تنقطع السياسة عندى عن رئاسة المجلس وكونى نائبا للدائرة .

وأضاف : وأما عملى كرئيس لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى فهو عمل برلمانى أيضا ولكنه على مستوى برلمانات دول العالم . وتفيدنى أيضا الخبرة التى اكتسبتها كنائب للدائرة وكرئيس لمجلس الشعب . ورئاستى للاتحاد البرلمانى فى قيادتى للجنة التنفيذية للاتحاد التى تضم اثنى عشر من ممثلى برلمانات العالم والموضوعات المطروحة للنقاش ثم رئاستى للاتحاد . ومن خلال هذا كله أؤكد أنها حلقات متصلة وخطوط متكاملة تبدأ من القاعدة أى دائرتى .. إلى القمة وهى رئاسة الاتحاد البرلمانى الدولى . وأخيرًا عملى كأستاذ فإنه مستمر فى مواصلة التحصيل والتأليف والبحث وتعمقى فيه أكثر وتقديم الجديد .

■ واستوقفته عند ذلك متسائلا عن الانطباع السائد بأن الأستاذ الجامعى لا يحتك بالجماهير فكيف استطاع ذلك ؟ ! وهل هذا استثناء ؟

■■ قال : هذا ليس استثناء . فلا يجوز لأستاذ الجامعة أن يكون فى برج عاجى وإنما العلم لابد أن يكون فى خدمة الناس والمجتمع ، ولابد أن يكون الأستاذ أكثر الناس احتكاكا بالجماهير ، فهو يعيش معهم ويعمل ويبحث من أجلهم ويتحاور معهم ويستفيد ويفيد ولا يمكن أن يكرس وقته للعلم فقط .

واستدرك قائلا : عندما كنت فى الجامعة فإننى التحمت بالطلبة وعملت رائدًا لهم ولبعض الأسر ورائدًا لاتحاد الطلبة وحواراتهم دائما ، وأدركت أننى كأستاذ فهى فرصة ثمينة للالتحام بالشباب الذين أدرس لهم لأنهم غدا سيكون لهم دور فى الحياة العملية وبعد فترة سيكونون فى مناصب متعددة وأوضاع جيدة وبالتالى فإننى أشعر كأستاذ جامعى أننى محاط بتلاميذ فى مناصب اجتماعية وسياسية كبيرة وبرأى عام قد أثرت فيه ، ومن هنا لابد أن يكون الأستاذ الجامعى على اتصال دائم بالجماهير والرأى العام .



■ وقد تحدثنا عن القاعدة فأما عن القمة وهى رئاسته للاتحاد البرلمانى الدولى فقلت إنك رئيس البرلمان الوحيد على مدى تاريخ الحياة النيابية فى مصر الذى قمت بتكثيف وتنشيط الدبلوماسية البرلمانية حتى وصلت زياراتك لبرلمانات العالم إلى ما يقرب من ستين زيارة غير اللقاءات الداخلية لاستقبال الوفود البرلمانية وكان من نتيجة ذلك انتخابك رئيسًا للاتحاد البرلمانى الدولى فإلى أى مدى تستفيد مصر من ذلك بغض النظر عن الفائدة الأدبية ؟

■■ لم تفارقه الابتسامة وقال : إن مصر الآن وفى فترتها الحالية لابد ألا تنعزل عن العالم الخارجى وتطوراته ومتغيراته . ومن المعروف أن الدبلوماسية من الأسلحة الهامة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية بالداخل ، ومن هنا فإن مجلس الشعب عن طريق ممثليه لهم دور خارجى يتكامل مع دورهم الداخلى ، وذلك من أجل تحقيق هذه الأهداف الوطنية ، فالقضايا الدولية تسهم فيها مصر بدور هام وحيوى . والقضايا الداخلية تحتاج لدعم من الخارج أحيانا . ومن خلال الدبلوماسية البرلمانية نستطيع تحقيق هذا الدعم . بالإضافة إلى أن علو اسم مصر دوليا يساعد على تقوية العلاقات الدولية بينها وبين دول العالم الخارجى لتحقيق الأمانى الوطنية . وهذا ما حرص عليه الرئيس مبارك فى سياسته الخارجية ، فهو دائم الاتصال بالخارج من خلال جولاته ولقاءاته واستقبالاته للرؤساء والمسئولين والهيئات الدولية إيمانا منه بأن الدبلوماسية والسياسة الخارجية سلاح فعال من أجل مصلحة الوطن الداخلية واستدرك الدكتور سرور : والبرلمان باعتباره إحدى مؤسسات الدولة فإنه يؤمن بهذا كله بل إن

المحروسة
المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

كل برلمانات العالم ترى ذلك . حيث أن الاتحاد البرلمانى الدولى يعد أقدم المنظمات الدولية لأنه ولد سنة ١٨٩٨ وضم عددا من برلمانات العالم حتى وصل الآن إلى عضويته ١٣٥ برلمانا . ومن ثم فإن الدبلوماسية البرلمانية تستطيع خدمة المصالح والأهداف الداخلية من خلال هذا التجمع البرلمانى الدولى .

ثم أن الدبلوماسية البرلمانية يختلف حديثها عن دبلوماسية وزارة الخارجية . لأن هذه الأخيرة تمارس فى حدود رسمية بألفاظ دقيقة ومواقف محددة بدقة شديدة لأن غير ذلك يترتب عليه تطورات بين البلدين ربما فى الجانب الأسوأ . وأما فى الدبلوماسية البرلمانية فليست هناك مثل هذه المحاذير فهى تتحدث بطلاقة ودون تحديد ألفاظ إنما تسعى لوصول المعنى والفهم الصحيح بسهولة ، ومن هنا ونحن ممثلى الشعب نخاطب ونتحاور مع ممثلين آخرين نعبر عما نريد بما يكمل الدبلوماسية الرسمية .

كما تجرى لقاءات برلمانية بالداخل ونستقبل عشرات من الوفود البرلمانية لدول أخرى لتبادل الرأى والنقاش حول بعض المصالح المشتركة أو المتبادلة أو قضايا دولية أو مشكلات . وقد استقبلت أخيرًا وفدا برلمانيا هولنديا وكان هدف زيارته لنا هو الاطلاع على حقيقة رأينا فى مشاكل منطقة الشرق الأوسط ومعرفة رؤية مجلس الشعب المصرى فى قضية السلام ، وقد سمع منا الكثير وعبر عن ذلك بأنه قد استفاد من هذه الزيارة لأنه كانت هناك مسائل عديدة وحقيقتها غائبة عنه .

■ لوحظ منذ انتخابك رئيسًا للاتحاد البرلمانى الدولى سعيك نحو بناء جسور واتصال بهيئة الأمم المتحدة فهل ذلك السعى قناعة بأهميته ؟ وما هى ضرورته ؟ أو أن ذلك لوحدة جنسية رئيس الاتحاد البرلمانى والأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى ؟

■■ فى اهتمام ملحوظ جاءت اجابته قائلا : فى ميثاق الأمم المتحدة جاءت عبارته الأولى « نحن شعوب العالم » فنحن هم ممثلو شعوب العالم . فقد رئى أن تكون الحكومات باعتبار أن منظمة الأمم المتحدة تصدر قرارات لتنفيذها ، والمخول لذلك هى الحكومات ، ولكى تلتزم وتكون قادرة على التنفيذ . وأما البرلمانات فلها سلطة التشريع والرقابة ، وبالتالى فإن أى تجمع للبرلمانات لابد أن يصدر عنه أيضا توصيات أو بيانات تفاهم . ومرة أخرى فإن الحكومات هى التى تلتزم بتنفيذ هذه التوصيات . ومن هنا فهناك حساسية بين الاتحاد البرلمانى الدولى وهيئة الأمم المتحدة . وقد رأيت أنه لابد من محاولة القضاء على هذه الحساسية بإيجاد صيغة للتعاون وإحداث تفاهم بينهما . والحقيقة كانت هناك محاولات كثيرة بذلت فى هذا الصدد من قبل لتحقيق هذا التقارب ، وفى فترات سابقة لرئاستى للاتحاد البرلمانى إنما لم يكتب لها النجاح . وإنما كانت فرصة ثمينة أن تكون وحدة الجنسية - على حد تعبيرك - لرئاستى للاتحاد البرلمانى والأمانة العامة للأمم المتحدة للعمل على تحقيق هذا التقارب وذلك التعاون .. ومن خلال تفاوض مع د . بطرس غالى ونقاش معه وترحابه بذلك التعاون فقد وصلنا إلى وضع صيغة مشروع اتفاق سيعرض على الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة .. فحواه تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتوقيع اتفاق مع الاتحاد البرلمانى الدولى يضمن التمثيل الملائم للاتحاد البرلمانى فى اجتماعات الأمم المتحدة . وكما نرى فهى صيغة مرنة .

واستدرك قائلا : وعندما عرف أن هناك مثل هذا الاتفاق بدت معارضة من بعض دول مجلس الأمن ذات العضوية الدائمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وهذه معارضة بديهية لأن قرارات مجلس الأمن يطعن فيها بالفيتو ، عكس ذلك بالاتحاد البرلمانى الدولى التى تأتى توصياته بجرأة وبديمقراطية دون طعن ، كما أنه ليس هناك مجلس أمن مقابل بالاتحاد البرلمانى . ومن هنا كان التفاوض وبحمد الله توصلت مع د . بطرس غالى إلى وضع صيغة للتعاون . وقد علمت أخيرًا أن ممثلى الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن أصحاب مقاعد الفيتو قد وافقوا على هذه الصيغة التى توصلنا إليها والتى ستعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أسابيع .

■ ولكن هل وجودك على رأس الاتحاد البرلمانى الدولى كمواطن مصرى يعد من أسباب الحساسية فى إدراج جدول الأعمال لقضايا عربية ؟

■■ ليس هناك حساسية من أى شىء لأن لوائح الاتحاد تحدد ذلك .

■ وإلى أى مدى تكون إدارة الاتحاد سياسية ودبلوماسية ؟

■■ إنها كإدارة رئيس مجلس الشعب . فعندما جلست على مقعد الرئاسة لأول مرة شعرت أننى فى مجلس الشعب من حيث حق اعطاء الكلمة والتصويت والحس السياسى والمواءمة السياسية بين برلمانات الدول المختلفة وبلورة الموضوع قبل إصدار القرارات ، ومن الأهمية رصد وملاحظة كلمات البرلمانات ومحاولة التقريب بينها وايضاح الموضوع قبل إصدار القرار لتنسيق المواءمة بينهما وأكبر مساحة من الاتفاق .

■ ردد البعض بالداخل أن رئاستك للاتحاد البرلمانى الدولى تعطل من عملك كرئيس لمجلس الشعب ويدللون على ذلك بأن جدولة ومواعيد انعقاد مجلس الشعب تتبع ظروف عملك كرئيس للاتحاد البرلمانى ؟

■■ وعلى الفور جاءت إجابته منطقية وسريعة وقال : هذا غير صحيح لأننى كنت

دائم حضور مؤتمرات واجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى ، وبالتالى أمارسها بصفتى رئيسًا لمجلس الشعب ورئيسًا للوفد البرلمانى المصرى وهذه المؤتمرات والاجتماعات وبنفس المواعيد المقررة لها أحضرها كرئيس الاتحاد البرلمانى الدولى . إنما الموقع تغير من بين الصفوف كرئيس للوفد البرلمانى المصرى إلى منصة رئاسة الاتحاد البرلمانى . وأما الأعمال الأخرى فيمارسها السكرتارية التى أنشأتها خصيصًا لهذا الغرض بمكتب رئيس الاتحاد بمقر مجلس الشعب .

■ وسألته : وهل نجاحك فى الوصول إلى منصب رئيس الاتحاد البرلمانى الدولى شهادة من برلمانات العالم بنجاح وتطور الديمقراطية فى مصر ؟

■■ أجاب وعيناه تنطقان بسعادة ملحوظة قائلا : بالطبع هى شهادة وبلا شك لديمقراطية مصر ، وبكل المعايير ، فلو أن مصر ليست بلدا ديمقراطيا فما كان ذلك النجاح ولما كنت أجرؤ على ترشيح نفسى لرئاسة الاتحاد . بل إن عضوية مصر بالاتحاد البرلمانى دليل على أنها دولة ديمقراطية من حيث المبدأ . وهناك برلمانات دول رفضت عضويتها لعدم ديمقراطيتها .

وأضاف بقوله : فى تاريخ الدبلوماسية البرلمانية عندما كان ينتخب مصرى عضوًا باللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى فإن ذلك شهادة مهمة . وعندما ينتخب نائبا لرئيس لجنة فى مؤتمر من المؤتمرات كان يعتبر ذلك نجاحا لمصر ، وتلك شهادات متدرجة لصالح مصر حتى وصلت الشهادة الكبرى والتقديرية بانتخابى رئيسًا للاتحاد البرلمانى الدولى تأكيدًا على المدى الذى تحققه نمو وتطور الديمقراطية فى مصر إبان عهد الرئيس مبارك .

■ وأخيرًا أين موقع مجلس الشعب الجديد من الخريطة السياسية الحالية ؟

■■ أجاب بهدوء : هذا السؤال يوجه لهيئة الناخبين التى تترجم آمال مصر ومصالحها وتطلعاتها فى صنع المجلس القادم .

■ ومن حيث بدأت انتهى بتساؤلى عن مدى المنافسة التى تواجهها فى دائرتك الانتخابية أم أن هناك اجماعا كما يردد ناخبوك ؟

■■ لقد أديت للدائرة خدمات ضخمة ونفذت وعودى لأبناء الدائرة ولا أتوانى عن تقديم العون دائما لهم ؛ ولذلك فإننى أشعر بحمد الله أن ثقتهم تتزايد فى نيابتى عن الدائرة ، ولن يعطلنى أى منصب مهما كان عن عملى كنائب لدائرة السيدة زينب ؛ لأن الأصل فى حياتى هو عملى كنائب لهذه الدائرة العظيمة . □

الحزب الوطنى يستعد لاعلان اسماء مرشحيه لانتخابات مجلس الشعب

○ صدقى يقوم بجولة فى المحافظات لدعم مرشحى الحزب ويؤكد حياد الانتخابات ونزاهتها ..والفرص متاحة لجميع المرشحين

علم المحرر السياسى لجريدة « وطنى » ان الامانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى قد اوشكت على الانتهاء من اعداد ترشيحاتها لانتخابات مجلس الشعب .. تمهيدا لعرضها على الرئيس حسنى مبارك ، رئيس الحزب .. بحيث يتم الاعلان عن اسماء المرشحين قبل فتح باب الترشيح بوقت كاف .

وكان الحزب قد عكف خلال الايام الماضية على دراسة ترشيحات امناء المحافظات للتاكيد على المعايير التى اكدها الحزب ، من النزاهه والامانة والقدرة على العطاء وخدمة الجماهير .

ويبذل الحزب جهودا كبيرة فى اختيار مرشحيه بحيث يكونوا على اعلى مستوى من الكفاءة والوطنية والاخلاص والقدرة على العمل الجماهيرى حتى يكون الهدف فى النهاية هو تحقيق الصالح العام وخدمة الجماهير .

وقد اكد الدكتور عاطف صدقى ان الفرصة متاحة ومتساوية امام جميع المرشحين من كل الاحزاب والمستقلين .. كما ان الفرصة متاحة ايضا امام جميع الفئات للترشيح فى الانتخابات القادمة وان جميع الضمانات سيتم توفيرها لحياد الانتخابات ونزاهتها .. وذلك سعيا لمزيد من الديمقراطية والحرية التى ارسى قواعدها ويرعاها الرئيس حسنى مبارك

كلمات

تقول ، ان المعركة الانتخابية بدات مبكرة . ولااجد مظاهر هذه المعركة بادية ، الا فى بعض التحقيقات الصحفية التى تضمنت ماتشبه التوقعات ، بشان ماسيحدث . فاسماء المرشحين ، فى مختلف الاحزاب لم تعلن بعد ، حتى لو كان الحزب سيرشح اثنين او ثلاثة . والتكتلات لم تصبح نهائية . واغلب الظن ان كل حزب سيخوض المعركة وحده ، ماعدا بعض الاحزاب الصغيرة التى ستبحث لها عن احزاب اخرى تنسق معها او يراعى بعضها بعضا . وكل مايمكن عمله حتى الان ، هو ان يجامل كل حزب بقية الاحزاب فى ترك الدوائر التى يرشح فيها قادة الاحزاب او رؤساؤها أنفسهم . وفيما عدا ذلك لايبدو ان التنسيق سهل . او ان له اثرا يستحق ان يذكر . والاخوان المسلمون كما هو معروف ليس لهم ترشيح انفسهم بهذا الاسم ، لان الجماعة لاتتمتع بالشرعية . ولكن اعضاءها سوف يدخلون الانتخابات مستقلين تحت شعار يوحى بهويتهم الحقيقية . والشيوعيون ايضا لايجمعهم تنظيم شرعى . وعلى اية حال فهم قليلون جدا فى عالم تخلت فيه الدول الشيوعية او الاشتراكية عن مبادئها .

والانتخابات فى الخارج تخوضها احزاب لها برامج ويمكن ببساطة تصنيفها ولو بوجه عام غير محدد ، فيقولون اليمين ، او اليسار ، او الوسط ، او يمين الوسط او يساره وما الى ذلك من تصنيفات شائعة . اما عندنا فمن الصعب ان نحدد هوية احزابنا ، الا مانعرفه بوجه عام عن حزب التجمع ، وهو ايضا يجمع بين اليساريين من الشيوعيين او الاشتراكيين ، وبين القوميين ، او الناصريين الذين يصعب فى حقيقة الامر تحديد مبادئهم او توجهاتهم السياسية الرئيسية على وجه محدد ودقيق .. فهناك امور جزئية او قضايا ثانوية يمكن ان تشذ فيها اراء احزابنا عما هو متوقع منها .

ولم يعلن اى حزب برنامجه الانتخابى حتى الان ، الا حزب التجمع . والحق ان مسالة المبادىء والبرامج والسياسات ، ليس بذات قيمة فى راى الناخب المصرى المعاصر . فهذا الناخب الذى قضى سنوات طويلة متعاقبة بعيدا عن السلطة الحقيقية مستبعدا منها منذ ٤٣ عاما، لايسال المرشح عن مبادئه وبرنامجه الانتخابى . وفى الانتخابات الفردية على وجه الخصوص ، لايهم الناخب سوى ان يعرف من هو المرشح ، ويسجع بعض نتف من تاريخ حياته ومركزه الوظيفى والاقتصادى والاجتماعى ، وصلته بالسلطة الحاكمة او الحزب الحاكم ، وكثيرون يقولون ان الانتخابات يتم تزويرها . وقد يحدث او بالفعل يحدث تزوير فى بعض الدوائر ، وإن لم يكن مقصورا على الحزب الحاكم ، لأن احزابا او جماعات اخرى تقوم ايضا بالتزوير حيثما استطاعت والسؤال الذي يتبادر الى ذهن الناخب العادى ، فى المدينة او فى القرية ، هو ماذا يمكن للمرشح اذا نجح ، ان يقدم المعونة او المساعدة او الخدمة ، للناخب او لاهل الدائرة عموما . وطبيعى أن يحظى المؤيد للحزب الحاكم بتاييد الناخبين ، لانه هو الذى يستطيع ان يقدم الخدمة اذا اصبح نائبا . اما المعارضون فلا يملكون غير الكلام والاذان فى مالطة .

محمود عبدالمنعم مراد

صباح الخير



قررت مختلف الاحزاب السياسية فى مصر ، خوض المعركة الانتخابية القادمة ، وعدم مقاطعتها .. وهذه ظاهرة ايجابية تستحق من الناس ، ان تشجعها ، وان تدعمها ، وان تتحمس لها .

وقد ظلت الاحزاب السياسية فى مصر ، محرومة من ممارسة دورها ، ونشاطها .. طوال الفترة الزمنية التى امتدت من اوائل الخمسينات ، وحتى النصف الثانى من السبعينات ، وبالتالى لم تشارك فى الانتخابات البرلمانية التى جرت خلال تلك الفترة.. ولكن يوم سمحت الدولة بعودة الاحزاب .. رجعت الاحزاب ، ومارست نشاطها .. وشاركت فى الانتخابات ، انما بشكل متقطع ، وغير منتظم اذ كانت تشارك مرة فى الانتخابات .. ثم تقاطعها مرات وترفض المشاركة فيها ! مما ادى الى قيام مجالس متعددة اختلفت فيها وجوه المعارضة ، وانتماءاتهم الحزبية !

وكانت الاحزاب السياسية المعارضة ، تبرر مقاطعتها .. على اساس ان الانتخابات سوف تزور ، وان النتائج سوف تزيف !! وهو تبرير غير مقنع خاصة قبل ان تبدا الانتخابات .. وقد خسرت الاحزاب السياسية من هذه المواقف السلبية ، ولم تكسب ! لان مقاطعتها الانتخابات ابعدتها عن الشارع السياسى ، وعن الناخبين .. وحرمتها فرصة تمثيل الناس فى مجلس الشعب .. وجعل نشاطها مقصورا على الورق .. اقصد على الصحف .. اذ لولا صدور هذه الصحف لما تذكرت الناس الاحزاب التى غابت عن التواجد فى مجلس الشعب ..

ويبدو ان الاحزاب السياسية فى مصر اكتشفت ان المقاطعة ليست فى مصلحتها .. وان انسحابها من المشاركة فى الانتخابات لايزيدها قوة .. بل يتسبب فى المزيد من ضعفها !! وان المقاطعة هى هروب من المواجهة ، ومن ميدان المعركة .. وانه من الاكرم لها ان تخوض الانتخابات . حتى ولو سقط كل مرشحيها .. من ان تنسحب وتترك الساحة لحزب واحد ووحيد .

إن وجود المعارضة فى مجلس الشعب .. مكسب للديموقراطية ، ودعم لها .. لانه يوم ينفرد حزب واحد بالحكم .. ويوم يستريح هذا الحزب وينتفخ ، ويسترخى ، على كراسى الحكم .. ويوم ينفرد بالراى والقرار .. ولا يجد من يناقشه ، او يحاسبه ، او يعارضه .. يوم يحدث هذا .. تكون نهاية الديموقراطية .. والعودة الى الحكم الشمولى !

من هنا ، فان مشاركة المعارضة فى الانتخابات ، وسعيها الى الفوز باكبر عدد ممكن من المقاعد فى مجلس يسيطر عليه حزب واحد ، أمر يدعم الديموقراطية ، ويحميها ، ويساعد على استمرارها .

والامر الطبيعى .. ان ترحب الناس بخوض مختلف الاحزاب السياسية المعركة الانتخابية القادمة .. وهذا الترحيب يجب ان يتم من خلال التدقيق فى شخصيات المرشحين .. والحرص على انتخاب الاصلح والانظف الذى لاتطارده الشائعات ولاتلطخه وقائع الفساد .

واذا كانت الاحزاب السياسية قد خرجت عن سلبيتها ، وقررت المشاركة فى الانتخابات .. فالمفروض ان تخرج الناس عن سلبيتها ، وتتوجه الى صناديق الانتخاب ..

سعيد سنبل

ع الماشى!

هل صحيح ان احد مرشحى الحزب الوطنى فى الانتخابات القادمة، قدم تظلما الى وزير الداخلية، لاستبعاده من القوائم بحجة انه ليس حسن «السير»، برغم ان ٢٠ من «شلته» شهدوا كتابيا، انه.. «بيمشى» كويس؟!

عبد النبى عبد البارى

هل تعود الثقة المفقودة بين الناخب و صندوق الانتخاب؟!

بقلم : **سعيد عبد الخالق**

من يحمي إرادة الناخب المصري في الانتخابات التشريعية؟!

سؤال يتردد علي ألسنة الرأي العام المصري قبل وأثناء وبعد كل انتخابات، ونظل ندور في حلقات مفرغة حول الاجابة علي هذا التساؤل!! في الانتخابات السابقة.. جري تزوير لارادة الناخب المصري تحت سمع وبصر الشرطة. والدليل.. أن حوالي ثلثي أعضاء مجلس الشعب الحالي مطعون في صحة عضويتهم أمام محكمة النقض، وقضت المحكمة ببطلان عضوية معظمهم ومازال أمام المحكمة طعون أخري وحقيقة.. لانستطيع أن نلقي بمسئولية تزوير إرادة الناخب المصري علي أعضاء اللجان الانتخابية وحدهم! نعم.. إنهم موظفون في الحكومة، ويتلقون التعليمات والأوامر، والدولة ترفض الاشراف القضائي الكامل علي جميع مراحل العملية الانتخابية، وحملة السنج والسيوف أصحاب الكلمة العليا، والبلطجية يشاركون في تحديد المصير، والمال يلعب دورا أساسيا.

جرت الانتخابات السابقة في ظل هذه الظروف. وكما قلنا تعرضت إرادة الناخب المصري للانتهاك والتزوير!! وللأسف.. جري هذا وذاك تحت شعار أن الشرطة تلتزم الحياد، ويقتصر دورها علي تأمين اللجان من الخارج!! ولكن.. تنظيم عملية ابداء الرأي، وتسويد البطاقات الانتخابية لصالح مرشح أو حزب، وتعكير صفو الأمن والاخلال به داخل اللجان.. لا علاقة للشرطة بمثل هذه الأمور بحجة التزامها الحياد. وتجري عمليات التزوير تحت حماية مايسمي بالحياد وعدم الانحياز!! اذن.. لا حماية لإرادة الناخب المصري في ظل شعارات الحياد والتأمين الخارجي!!

و.. ليس سرا أن حسن الألفي وزير الداخلية يرفض هذا الحياد، والذي تجري تحت عباءته عمليات تزوير إرادة الناخب المصري. وليس سرا أن حسن الألفي يصف هذا الحياد بالسلبية. ان الحياد الايجابي هو في منع وقوع التزوير والحياد الايجابي هو في الحفاظ علي إرادة الناخبين، والحياد الايجابي هو في ضبط حالات التزوير داخل اللجان، والحياد الايجابي هو في حماية إرادة الناخب المصري. لقد استسلم الناخب المصري للحياد السلبي بالمفهوم الذي شاع في الانتخابات السابقة، ورأينا هذا الاستسلام في الامتناع عن توجه الناخب المصري الي اللجان الانتخابية للإدلاء بصوته، وترك هذه المهمة القومية والخطيرة للبلطجية ومحترفي التزوير تحت حماية ماسمي بحياد الشرطة!! اننا نأمل أن تتجاوز الشرطة دور الحياد السلبي، وتؤمن للناخب الادلاء بصوته في سهولة ويسر وأمن وأمان. وأعتقد أنه ليس صعبا علي من يواجه الارهاب، أن يواجه محترفي تزوير إرادة الناخب المصري. لقد أعلن حسن الألفي أنه لا مهادنة مع الارهابيين، وننتظر أن نسمع منه أنه لا مهادنة مع محترفي تزوير

الانتخابات. فلا فرق بين الارهابي وبين المزور.. كلاهما يقتل إرادة الأمة.. كلاهما يغتال شعبا.. كلاهما يضع البلاد علي حافة الهاوية!! الفرق الوحيد بينهما.. أن الأول يستخدم الرصاص، والثاني يستخدم القلم، والخطورة واحدة.

ومادام حسن الألفي يواجه الارهاب بمنتهي الحسم والحزم، فإننا نأمل أن يواجه اغتيال ارادة الأمة بمنتهي الحسم والحزم، وخصوصا أنه من النوع الذي لايلين علي الاطلاق. وقد لايعرف الكثيرون، أن وزير الداخلية طلب من مديري الأمن في اجتماعه الأخير معهم.. طلب منهم تجنيد مصادر معلومات قوية منذ وقت مبكر، لابلاغهم فورا عن أعمال التزوير التي قد تحدث داخل اللجان. كما أصدر الوزير تعليمات مشددة الي أجهزة الشرطة بضبط هذه المخالفات والقاء القبض علي مرتكبيها مهما بلغت مناصبهم أو أسماؤهم. إننا نريد من حسن الألفي أن يعلن هذه التعليمات التي أصدرها لمديري الأمن علي الرأي العام حتي يعلم القاصي والداني.. نريد أن يعلن هذه التعليمات حتي لاينساق موظفو اللجان الانتخابية وراء توجيهات وأوامر أصحاب النفوذ والسلطان.. نريد أن يعلن هذه التعليمات حتي يطمئن الناخب المصري الي عدم تزوير ارادته، ويتوجه الي اللجنة الانتخابية للادلاء بصوته..

نريد عودة الثقة المفقودة بين الناخب وبين صندوق الانتخاب.

ولعل موقف وزير الداخلية هو أحد الأسباب الرئيسية في اعادة النظر مرة أخري في أسماء مرشحي الحزب الوطني. ياسادة.. ان الانتخابات القادمة هي الفرصة الأخيرة لانقاذ مايمكن انقاذه، فإما أن تقودنا الي طريق النور، واما أن تلقي بنا علي طريق الضباب!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحرار
التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

الأحزاب الصغيرة هل تسحب البساط من تحت الأحزاب الكبيرة فى انتخابات مجلس الشعب ؟

الأحرار السلخ عن التحالف وقرر التنسيق مع الجبهة الجديدة

كتب مراد مجلع :

تدخل احزاب المعارضة الصغيرة ، الامة - الخضر - الاتحادى الديمقراطي - الشعب الديمقراطي ، مرحلة هامة من مراحل العمل الحزبى خصوصا مع اقتراب العد التنازلى لانتخابات مجلس الشعب القادمة .. وإزاء رفض احزاب المعارضة ، الوفد - العمل - التجمع - الناصرى ، للتنسيق مع هذه الاحزاب والتحالف معها خلال الانتخابات القادمة .. فقد عقدت هذه الاحزاب عدة اجتماعات وبحضور رؤسائها - ناقش رؤساء الاحزاب اليات العمل الحزبى فى المرحلة القادمة .. كذلك كيفية التنسيق بين هذه الاحزاب واستعداد كل حزب للإنتخابات القادمة .. وعن استعدادات احزاب المعارضة الصغيرة للإنتخابات .

تنسيق وليس تحالفا

يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان حزبه سيسعى للتنسيق مع احزاب ، الخضر - الامة - الاتحادى - الشعب الديمقراطى ، فى دوائر معينة ولن يكون تحالفا مع هذه الاحزاب بالمعنى المعروف .. ويرى مراد ان هذا التنسيق الذى يقصده ان يكون هناك مرشح واحد لكل حزب فى دوائر معينة يمثل هذه الاحزاب تقف وراءه وتسانده بكل قوة .. نحن فى حزب الاحرار سوف ندفع بـ ١٠٠ مرشح وسوف يعتمد كل مرشح فى الدعاية على نفقته الخاصة وسيقوم الحزب بمساعدته عن طريق طبع المنشورات وصحافة الحزب

اما فى حزب الخضر .. فان الاستعدادات للانتخابات تجرى فى سدوء تام يقول كمال كيرة رئيس الحزب .. ان الحزب سيشارك فى الانتخابات القادمة .. وفى هذا الإطار فقد شكل الحزب لجنة عليا لوضع الترتيبات اللازمة لهذه العملية والاسس والمعايير التى سيتم على اساسها اختيار

مرشحى الحزب فى خمس محافظات وسوف يقوم الحزب بمساندة المرشحين بكل ما يتيسر له من اساليب الدعاية .. واكد كيرة انه لا يوجد هناك احزاب معارضة كبيرة .. واخرى صغيرة .. وان كل احزاب المعارضة تقف فى خندق واحد .

واشار الدكتور اسامة شلتوت رئيس حزب التكافل ان حزبه يرفض فكرة التحالف او التنسيق مع اى من الاحزاب الموجودة سواء الوطنى او احزاب المعارضة . وسوف يعتمد الحزب على قوة مرشحيه الذين سيدفع بهم الحزب فى الانتخابات

وعددهم ٣٥ مرشحا .

واكد شلتوت انه سيرشح نفسه فى دائرة الهرم وعصام عبد الرازق الامين العام للحزب بدائرة مدينة نصر والدكتورة عنان عبد الرازق فى الدقى ..

وفى حزب الشعب الديمقراطى اعلن زين العابدين احمد امين التنظيم ان الحزب سيدخل الانتخابات فى ٨ محافظات وابرز مرشحيه هم محمد سعد حسب الله رئيس الحزب فى دائرة الظاهر ونسيم حبيب امين عام الحزب فى شبرا

وزين العابدين احمد في الدرب الاحمر ورافت عبد العزيز قسم اول شبرا الخيمة وفتحي المحامي قسم اول الجيزة .. رؤوف ظريف مليكة الشرابية وصبحي عبد الرازق محمود بالبرم ..

اما في حزب مصر العربي يقول ,علي عاصي ان حزبه سيخوض الانتخابات في ٦ محافظات وانه يرفض فكرة التحالف مع اي من الاحزاب القائمة .. وان الحزب يرحب بالمستقلين باسم الحزب .. وسيقدم الحزب كل العون المادي للمرشحين .

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

كلمة حق

●● حياد الحكومة فى الانتخابات سهل.. لو كانت الحكومة تفهم فى الديموقراطية.. او تعرفها.. او تحترمها.. او تريد ان تمارسها.. الحياد يعنى ان كل أجهزة الحكومة تعمل عند الشعب.. وتقبض مرتباتها من الضرائب التى يدفعها الشعب.. وعليها ان تخدم الشعب كله.. وان تكون المهمة الاساسية للحكومة ان تسهل وصول الناخب الى صندوق الانتخابات.. لكى يقول رأيه فى حرية وبدون خوف ولا ضغط ولا تدخل.. وان تكون الحكومة فى خدمة كل الأحزاب.. ولا تقتصر خدماتها على الحزب الوطنى وحده..

●● الشرطة فى خدمة الشعب شعار يجب ان ترفعه الشرطة خلال المعركة.. وقد صرح كمال الشاذلى لمجلة المصور بأن الحزب الوطنى كلف اجهزة الأمن بعمل تقارير عن مرشحى الحزب الوطنى.. وهو استغلال لسيطرة الحكومة على الشرطة.. وإبعادها عن تأدية عملها الأساسى فى حفظ الأمن.. ومع ذلك فإن الحزب الوطنى لا يسمع نصائح الشرطة.. ويصر على ترشيح المشبوهين.. ويضطر الى تزوير الانتخابات لحسابهم.

●● المحافظ موظف حكومة.. معين لخدمة الشعب.. ويجب ان يكون محايدا.. يفتح مكتبه لكل المرشحين.. من كل الاحزاب.. والمستقلين.. ولكن المحافظ يفهم انه رئيس الجمهورية فى الاقليم.. ومادام رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الوطنى فإن مهمته ان يفوز مرشحو الرئيس بأى شكل.. لان المحافظ ممثل الرئيس.. وهى مسألة فيها مغالطة شديدة.. وضد مبدأ حياد الانتخابات.. خاصة وانه يتدخل فى الترشيحات.. ويريد ان يضمن نجاح مرشحيه!!

●● وزراء الخدمات ايضا يجب ان يكونوا فى خدمة كل المرشحين.. لأنهم بالتعيين.. ولا يجوز ان تقتصر خدماتهم على مرشحى الحزب الوطنى.. لان خدماتهم تؤثر بلا شك فى الناخبين.. ولكن وزراء الخدمات يتصورون ان مرشحى المعارضة من المارقين المتمردين.. لان الحكومة تعتبر الاستعداد للانتخابات جريمة يمكن ان تقدم للمحاكم!! وترشيح الوزراء ضد حياد الانتخابات..

●● واخطر ما فى الامر هو جهاز الاعلام الحكومى.. وهى قضية بلا حل.. الا اذا كانت الحكومة فعلا تنوى تحقيق انتخابات حرة نزيهة ونظيفة.. حتى يقال فى الخارج انها حكومة ديموقراطية.. وحياد الاعلام الحكومى يرتبط فقط بحمرة الخجل عند الحكومة.. إذا شعرت ان العالم يراقبها وخجلت من التزوير فقد تفرض على الاعلام الحكومى ان يكون محايدا.. لان الظروف الحالية لا تسمح بحياد الاعلام الحكومى.. مادامت القيادات تعين للتطبيل والتزمير وتتلقى توجيهات.. فإذا قصرت ضاعت.. ولا شك ان التليفزيون يستعد من الآن لاعداد تقارير عن انجازات الحكومة.. واخشى ان يشعر الناس بالملل والضيق.. لان ما يقوله التليفزيون يختلف عن الواقع الذى يعيشه الناس.. فإذا تحدث التليفزيون مثلا عن مياه الشرب فهل يصدق المرضى بالفشل الكلوى والاسهال والكوليرا والتيفود ما يقوله التليفزيون.. وفى كل القطاعات ما يقوله الاعلام الحكومى شىء.. وما يعيشه الناس شىء آخر.. ولكن مشكلة الإعلام الحكومى انه لا يتحدث للناس.. ولكنه يبحث عن رضا قارىء واحد.. ومشاهد واحد.. ومستمع واحد!!

●● احزاب المعارضة تدخل الانتخابات وهى تثق فى وعى الشعب والضمير الحى.. برغم كل ما تفعله الحكومة.

محمد الحيوان

رأس المال.. والسياسة

سيلعب راس المال دورا مهما فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب.. شئنا أم أبينا.. فهذا من طبائع الامور.. ولايتصور عاقل أن تتدخل الحكومة لتمنع تبرعات يقدمها مرشح ما لاستكمال بناء مسجد أو مدرسة أو كوبرى أو مركز شباب.. لكن تظل هناك حاجة ملحة لضمان عدم سيطرة رأس المال على الحياة السياسية.. وعدم اكتساح الرأسماليين لمؤسستنا التشريعية المنوط بها صياغة شكل الحياة فى مصر من خلال القوانين والرقابة على الاجهزة التنفيذية .

ففى كل بلاد العالم يحاول صاحب رأس المال أن يحصل على «سلطة» أو «حصانة» تحميه، وتحمى ماله، وتتيح له التواجد السياسى الذى يساعده على أنْ يكون له صوت فى ادارة شئون البلاد، والدفاع عن مصالحه، ومصالح القطاع أو الطبقة التى ينتمى اليها.. وهذا أمر مشروع لا غبار عليه.. فالعمال والفلاحون والمثقفون يفعلون ذلك.. وهو حق للجميع.. وانما يأتى التخوف من سيطرة رأس المال والرأسماليين على وجه الخصوص لأن الجمع بين المال والسلطة، أو الحصانة، يكون أكثر إغراء للانزلاق الى الفساد والافساد .

ولا عاصم من هذا الاغراء فى كل بلاد العالم الا النضج السياسى العام، الذى يتمثل فى وعى الناخب، وذكائه، وقدرته على التمييز بين المرشح الذى يريد - فعلا - أن يقدم اضافة لوطنه ومواطنيه، والمرشح الذى يريد أن يخطف الحصانة لا أكثر ولا أقل .

وإذا كنا فى مصر قد اعتدنا لسنوات طويلة على الاختيار بين المرشحين على أساس «خدمى» فانه قد آن الاوان لكى نغير هذه النظرة الضيقة، لننطلق الى الاختيار على أساس «سياسى» ..

لم يعد يكفى - اليوم - ان نقيم المرشح بما يقدمه من «خدمات» خاصة بأن ينقل فلانا، أو يعين فلانا فى وظيفة، أو يتدخل لبناء مدرسة، أو ضم مسجد الى الاوقاف، فهذه الخدمات مكفولة من الحكومة، ولكن ينبغى أن نقيم المرشح بما يمثله من فكر سياسى، وما يحمله من تصور للمستقبل .

ولم يعد يكفى - اليوم - أن نقيم المرشح بما يقدمه من تبرعات وإعانات فى مناسبات معينة، خاصة اذا اقترب موعد الانتخابات.. فهذا اسلوب «انتهازى» يعرفه جيدا «أولاد البلد» ويكشفون أغراضه، وانما ينبغى أن نقيم المرشح بعطائه الحقيقى، وبما أضاف وقدم لابناء دائرته من خدمات عامة، ليس فيها شبهة الغرض، قبل ان يفكر فى ترشيح نفسه للانتخابات .

بالطبع .. هذا الكلام لايعنى ان نكون ضد الخدمات العامة والخاصة ولانتصور اننا فى مجتمع ملائكى لا مشاكل فيه ولا مصالح، كلا.. وإنما معناه ان الخدمات والمجاملات لها أكثر من وسيلة تشكر بها ، ليس من بينها بالضرورة ان تعطى صوتك لمن خدمك .. اذا كان لايستحق هذا الصوت .

الانتخاب شهادة حق ، والناخب شاهد عدل ، فهل يجوز للشاهد أن يقدم شهادته فى صالح من خدمه أو من ساعده ردا على هذه الخدمة او تلك المساعدة؟!

وليس معنى هذا الكلام ايضا ان نكون ضد الرأسماليين لانهم اصحاب مال .. كلا .. وانما معناه الا نفقد توازننا - كناخبين - امام اموالهم التى يبذلونها كثيرا فى موسم الانتخابات .. وان نختار الصالح منهم لانه صالح ، وليس لانه صاحب رأس مال .

لقد بدأ التسخين للانتخابات .. وبدأنا نرى أمورا عجابا فهذا مرشح قفز إلى دائرة لاتعرفه ولذلك اضطر لان يعلق لافتات يهنىء فيها ابناء الدائرة ببداية العام الدراسى الجديد.. وهذا مرشح يطوف بالمدارس ليدفع «مصاريف» غير القادرين فى مراءاة واضحة وانتهازية بغيضة خاصة اذا علمنا انها المرة الاولى التى يفعل فيها هذا العمل وهذا مرشح ثالث لايجد غضاضه فى ان يشترى اصوات الناس بقروض حسنة يسددونها على اقساط مريحة .

وفى مواجهة ذلك ، ينبغى علينا كناخبين ان نرد على امثال هؤلاء المرشحين بالرد المناسب حتى يفهموا اننا لسنا اطفالا ، ولسنا سذجا ، وإننا نعرف «الفولة» .. ولن يضحك علينا مرشح بعد اليوم . .

مؤمن الهبَّاء

عجائب الدنيا «٨» فى الحسينية:

ناخبو الشرقية أكثر من سكانها!

كتب أحمد نجم:

إذا كانت عجائب الدنيا سبعا.. فإن الحزب الوطنى بالشرقية سجل رقمًا قياسيًا وأضاف الثامنة إلى هذه العجائب؛ ولأول مرة منذ اختراع فكرة الانتخابات عالميًا يصبح عدد المسجلين بجداول الاقتراع أكبر من عدد السكان بمن فيهم من متوفين وأطفال ومغتربين وقوات مسلحة لا يحق لهم الانتخاب ولكن الجداول مازالت تحتضنهم بقوة! ولأن المزورين أغبياء بطبيعتهم فإن تزويرهم جاء فى بعض النماذج فجًا وصارخًا!

ففى بندر الحسينية بلغ تعداد السكان طبقًا لحصر عام «٨٦» ١٧ الفا و٩١٤ نسمة، وطبقًا لنسبة الزيادة التى تقدر بـ ٢.٥٪ أصبح إجمالى التعداد فى ٩٤/١٢/٣١ ـ ٢١ الفا و٨٢٠ نسمة شاملاً لآخر المواليد والأطفال والنساء والرجال ورغم ذلك كانت المفاجأة أن أعداد السكان المقيدين بجداول الانتخابات بلغ فى «٩٥/٣/٣١» ٥١ الفا و٨١ نسمة.. وتكشف الأوراق الإحصائية أن تعداد سكان قرية «صان الحجر» قد بلغ فى نهاية العام الماضى ٢٣ الفا و٨٩٩ نسمة بينما نجد أن عدد الناخبين المقيدة أسماؤهم بجداول الانتخابات قد قفز فى ٣١ مارس ٩٥ إلى ٣٧ الفا و٢٧٠ صوتًا بزيادة قدرها ١٣ الفا و٣٧١ صوتًا فى عدد الناخبين خلال ثلاثة شهور فقط.. وهى نسبة غير معقولة إذا ما قيست بعدد السكان وفى قرية «سماكين الغرب» بلغ تعداد القرية فى عام ٨٦ ـ ٨ الاف و٢١ نسمة مقابل ٩ الاف و٧٦٤ نسمة فى ٩٤/١٢/٣١ بينما نجد أن عدد الناخبين المقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخابات بلغ ٢٢ الفا و٨٦٢ مواطنًا.

وفى قرية «سعود القبلية» نجد أن تعداد القرية بلغ فى عام ٨٦ ـ ١١ الفا و٦٤٨ نسمة مقابل ١٤ الفا و١٨١ نسمة عام ٨٤ أى أن عدد السكان قد انخفض ما بين عام ٨٤ وعام ٨٦ بمقدار الفين و٥٣٣ نسمة فى حين يبلغ عدد الناخبين المقيدة اسماؤهم فى جداول الانتخابات لنفس القرية قد بلغ فى عام ٩٥ ـ ٣٠ ألفا و١١٩ ناخبًا !

«نفس المشاهد التى تحدث فى مركز الحسينية تتكرر فى مراكز أخرى وبنسب متفاوتة حسب النفوذ والثقل العائلى، وإذا كانت نسب التزوير فى القرى الثلاث التى أشرنا إليها فى مركز الحسينية فمرجع ذلك انها مناطق نفوذ عائلى وسيطرة لقيادات من الحزب الوطنى وأعضاء حاليين بمجلسى الشعب والشورى.

☐ خلال الساعات القليلة القادمة:

مبارك يستعرض أسماء مرشحي الحزب الوطني لانتخابات مجلس الشعب

ملامح الترشيحات تتضمن تغييرا بنسب متفاوتة في بعض المحافظات

تاكيدا لما انفرد به «الأهرام المسائي» يوم الخميس الماضي، يستعرض الرئيس حسني مبارك خلال الساعات القليلة القادمة وأعضاء هيئة مكتب الحزب الوطني اسماء مرشحي الحزب لمجلس الشعب، والبالغ عددهم ٤٤٤ مرشحا، يمثلون ٢٢٢ دائرة على مستوى الجمهورية.

وعلم المحرر البرلماني للأهرام المسائي ان ملامح الترشيحات تتضمن تغييرا بنسب متفاوتة بين اسماء مرشحي محافظة وأخرى وان هذه الترشيحات خضعت لمعايير محددة وجاءت من واقع اختيارات أمانات الحزب بالمحافظات، بالاشتراك مع المحافظين والأجهزة الرقابية بما يضمن نزاهة الأسماء التي يدخل بها الحزب الوطني الانتخابات التشريعية القادمة.

وعلم المحرر ان الترشيحات تتضمن عددا من الوجوه الجديدة من الشباب والمرأة، بهدف تجديد دماء الحزب، وإعطاء فرصة لمشاركة أوسع للممارسة البرلمانية بما يخلق كوادر جديدة تحت القبة.

وعلم المحرر أيضا انه من المتوقع اعلان أسماء المرشحين فور اقرارها بصفة نهائية من الرئيس مبارك والتي قد تستمر مناقشتها حتى نهاية الأسبوع الحالي. ومن جهة أخري، صرح مصدر برلماني رفيع المستوى بانه طبقا للمادة ٢١ من قانون مباشرة الحقوق السياسية، فإن موعد اجراء الانتخابات يكون بعد ٤٥ يوما على الأقل من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية، بدعوة الناخبين للانتخابات.

المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

صندوق الدنيا

الصندوق الغريق

الكتابة فى موضوع الانتخابات مسالة شيقة، ولكنها لا تخلو من التكرار، لقد كتبنا عن الانتخابات منذ عشرات السنين، وها نحن نعيد ما سبق ان قلناه، فى محاولة لإقناع الناخب ان تذكرة الانتخاب يمكن أن تصير مفتاحا للمستقبل، ويمكن ان تكون اداة لتغيير الواقع نحو حياة افضل.. ربما لا يدرى شباب هذه الأيام كيف كانت الانتخابات تجرى زمان.. لقد احتفظت لنا أدبيات ما قبل الخمسينات بصورة لما كان يجرى فى الانتخابات.. ولقد رسم توفيق الحكيم فى كتابه «يوميات نائب فى الارياف» لوحة صادقة وامينة لما كان يجرى.

كشف انخفاض منسوب النيل عن صندوق من صناديق الانتخابات فى إحدى الترع.. وسأل وكيل النيابة وهو توفيق الحكيم احد ضباط الادارة عن قصة هذا الصندوق..

قال الضابط انه رجل حر يؤمن بالحرية ولا يحب الضغط على الفلاحين، وإنما يترك لهم حرية ابداء رايهم بالكامل.. فإذا انتهوا من ملء بطاقات الانتخاب حمل الصندوق وأمر بإلقائه فى الترعة، وفى الوقت الذى يكون فيه صندوق الآراء الحقيقية فى طريقه إلى الغرق، يكون هناك صندوق اخر يحمل بطاقات مزيفة تضم النتيجة التى تريدها الحكومة..

ويذهب هذا الصندوق المزور ويتم فرز بطاقاته فإذا باصوات الناخبين تجمع على انتخاب مرشح الحكومة رغم ان واحدا لم يعطه صوته إلا عائلته وخدمه..

هذه الصورة السريعة الواردة فى كتاب ادبى تكشف القناع عن تدخل الحكومة فى نتائج الانتخابات زمان، وتكشف عن تزويرها لهذه النتائج.. وما أكثر الانتخابات التى قال الناخبون فيها رأيهم بصدق، ثم فوجئوا عند فرز الاصوات بان العفاريت قد غيرت رأيهم إلى العكس تماما.. والحقيقة ان تاريخ الانتخابات القديمة كان يمتلىء بكل ما هو عجيب وغريب... ونحسب ان بعض الأمثال العامية ولدت بسبب الانتخابات فى الأيام القديمة.. مثال ذلك «ايد الحكومة ثقيلة».. أو «الحكومة عيلة كبيرة» او هذا المثل المدهش الذى يقول «إن لقيت بلد بتعبد عجل.. حش وارمى له».. باختصار كان اليأس والاستسلام للأمر الواقع هو النتيجة النهائية لمعركة غير متكافئة بين الأهالى والغلابة من لابسى الجلاليب والافندية والبهوات والباشوات من ممثلى الحكومة ورموز السلطة.

أحمد بهجت

المصدر : ميـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

□ مفاجــــأة □

خالد عبدالناصر.. اعتذر!

علمت « قارب واحد » أن الدكتور خالد عبدالناصر نجل الزعيم الراحل جمال عبدالناصر قد اعتذر بشكل نهائى عن خوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب سواء تحت لافتة الحزب الناصرى أو مستقلا .

الدكتور خالد وعد بعض المرشحين بحضور الندوات والمؤتمرات الجماهيرية لدعمهم .



خالد عبدالناصر

أخبار الاسكندرية

أمين الحزب الوطني :

٥ أسس .. لاختيار مرشح مجلس الشعب

نقف على أرضية صلبة .. بفضل تفاعلنا مع الجماهير

نفقات الدعاية .. من تبرعات الأعضاء

مع بداية العد التنازلي لاعلان الترشيحات لانتخابات مجلس الشعب تلتهب دوائر الاسكندرية بمن تم ترشيحه ودخل دائرة الضوء ومن استبعد وبقي في الظل وتزداد التكهنات وتتسع دائرة الشائعات الى حد التعصب.

تساؤلات وعلامات استفهام.. فرضت نفسها واصبحت حديث كل الاسكندرية لخصوصية هذه الدورة التي لها طابع مميز.. لان الانتخابات تعتمد على الفردية وأرضية ورصيد المرشح والتصاقه بالقاعدة العريضة من الجماهير من أبناء دائرته وحصيلة خدماته.. وانجازه وتفاعله في الدوائر الانتخابية .



◇ احمد خيري ◇

لن نستغني عن أصحاب الخبرات .. وتغييرهم ليس تشكيكاً فيهم

جرائد المعارضة تشوه كل إنجاز..

دون النظر لمصلحة الوطن

المصدر : المساء
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

أسئلة وإجابات صريحة شملها هذا الحوار الصريح جدا مع احمد خيرى الامين العام للحزب الوطنى بالاسكندرية ووكيل لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب .

خطوة كبيرة

● سألته: انتخابات مجلس الشعب القادمة تتميز عن غيرها من الدورات السابقة خاصة فى الاسكندرية التى تشتعل فيها المعركة الانتخابية.. فما رأيكم؟

●● قال: تتميز انتخابات الدورة الجديدة لمجلس الشعب بالانتخاب الفردى.. وهى خطوة كبيرة لمشوار الديموقراطية التى اتسعت مساحتها فى مصر وترجمة حقيقية لعبور مصر اعتاب الديموقراطية العالمية.. وان كان هذا الوضع والتطور التدريجى ابتداء من الحزب الواحد والتعددية الحزبية والانتخاب بالقوائم ثم الانتخاب الفردى.. لان مصر مقبلة على مرحلة هامة فى فتح نوافذ جديدة للديموقراطية .

فمنذ بدأنا الاصلاح الاقتصادى الذى كان لمصر بمثابة طوق نجاة من التعثرات الاقتصادية ونجحت مراحل متعددة كان لابد ان يعقبها مزيد من الديموقراطية .

ويعود احمد خيرى فيقول الانتخاب الفردى سيفتح المجلس على مصراعيه بلا حدود ولاقيود وستدخل الاحزاب معركة الانتخابات ولكنى أؤكد بان الحزب الوطنى بالاسكندرية يقف على أرضية صلبة ورؤية واضحة لمعالم الطريق لتلاحمه وتفاعله مع المواطنين على مستوى الدوائر لان الخطوط كلها متصلة على مستوى الحزب الوطنى بالاسكندرية من منطلق المصلحة العامة للوطن والمواطن وهو مايترجمه تضاعف عدد العضوية الى ٥ أضعاف خلال عام ٩٤/٩٥ للكم الهائل من الانجازات التى شعر بها المواطن فى الاحياء الشعبية وعكس مايتردد من تشكيك بتبجح .

شائعات

● قلت: تتردد الشائعات حول استبعاد اعضاء لمجرد «ثقل دمهم» ولمآخذ عليهم فى الدورة الحالية.. وإشاعات.. وإشاعات تصل لحد الاتهامات والقيل والقال والخلافات.. حتى وصلت ان البعض سيرشح نفسه مستقلا فى حالة اغفاله فى الترشيحات وهو مايسبب انقساما فى صفوف الحزب الوطنى بالاسكندرية؟

●● قال احمد خيرى الامين العام للحزب الوطنى.. طبيعى أن تحدث اشاعات وأقاويل.. ولكن بصدق كل

للأسف الانتخابات تعتمد على التجريح والإهانات

هذا احتويناه.. وأؤكد باننى لا أكشف سرا ان هذه طبيعة الاشياء والمسائل ان يحدث من حزب (كالوطنى) الغنى بعضويته الضخمة ذات الكفاءات والكوادر ذات الثقل السياسى والعلمى.. ويشير الى ان فى الاسكندرية مرشحين على مستوى المسئولية .

لابد ان يكون الاختيار والترشيح بمعايير واسس موضوعية لاختيار افضل العناصر للانتخابات .. وان كنت اؤكد ان كل الذين تم ترشيحهم وضعناهم على مائدة الاختيار والترشيح ويتميزون بكل الصلاحيات للعطاء لهذه المسيرة والمرحلة الهامة فى تاريخ الديمقراطية .. ووضعنا اطار الترشيح مشاركة كاملة للحزب بالمدينة ومحافظة الاسكندرية .. ولم تختلف اطلاقا على شخص مرشح ثم كانت الترشيحات وقائمة المرشحين فى الدوائر الاحدى عشرة .. اساسها عطاء المرشح ومعايشته للجماهير وقدرته على حل المشاكل .. وتقبل ابناء الدائرة وتجمعهم وتاييدهم له كممثل عنهم تحت قبة مجلس الشعب... وايمانه المطلق بأن المرحلة تحتاج الى العمل الجاد لصنع المستقبل فى خطة التنمية للوطن ..

● وماذا عن الاعضاء الذين خرجوا من الترشيح فى الدورة الجديدة والصراعات بينهم وبين المرشحين ؟ وحول الاعضاء الذين خرجوا من دائرة الترشيح فى الدورة الجديدة .

●● أؤكد انه لا صراعات ولاخلافات فى الحزب الوطنى بالاسكندرية ولاتصفية لحسابات فالتغييرات ضرورية لاكتساب خبرات ودم جديد ..

ولدفع العمل الى جانب مشاركة الاعضاء القدامى الذين يمثلون التجربة والخبرة والثقل السياسى قال ان الاعضاء الذين خرجوا من دائرة الترشيح فى الدورة الجديدة كانوا مثالا للعطاء ولا مآخذ عليهم ولاشبهة .. وجميعهم قدموا خدمات طيبة للوطن والمواطن والتغيير ليس لقصور او عيب ولا لتشكيك فيهم وانما التغيير جاء لتعظيم قائمة مرشحى الحزب الوطنى بالاسكندرية .. وأؤكد ان الترشيحات الجديدة بعيدة تماما عن الاهواء الشخصية ونوازع النفس لان هذه المرحلة تحتاج لمرشح قوى ومنافس شريف بكل المقاييس لان مصر على اعتاب مرحلة جديدة للعمل الوطنى لخدمة ابناء مصر .. وبدأت اليوم بفتح باب جديد لممارسة الديمقراطية بالانتخاب الفردى ولا أذيع سرا ان المرشحين وضعوا على مائدة البحث مع المستشار سيد اسماعيل الجوسقى محافظ الاسكندرية .. اخذت كل عناية وتدقيق لكل صغيرة وكبيرة على كل اسماء المرشحين .. وخرجنا بمرشحين قادرين على النجاح بإذن الله .. فالتقييم ليس سهلا .. بل من الامور الصعبة والتى استغرقت وقتا .. ولكن الحمدلله كل المرشحين تم اختيارهم مشاركة بين الامين العام للحزب بالاسكندرية والمستشار سيد اسماعيل الجوسقى محافظ الاسكندرية .. ولاصحة اطلاقا على وجود خلافات وكلها اشاعات مغرضة .

ويشير احمد خيرى الامين العام للحزب الوطنى إلى ان الترشيحات اختيرت من الاعضاء الحاليين فى دورة مجلس الشعب واساتذة الجامعة والقيادات العمالية والنقابية المتميزة من المجالس المحلية والجمعيات ورجال الاعمال وبعض منهم رفض الترشيح خوفا من خوض العملية الانتخابية والتى اصبحت اليوم تعتمد للاسف على التجريح والاهانات .

وعن المرشحين فى دائرة برج العرب والعامرية والدخيلة قال احمد خيرى ان هذه المناطق اختيار مرشحيها تم بدقة متناهية وراعينا فيها مصلحة الحزب

أجرى الحوار :

النعساني حسين

الوطني وعدم الانشقاق وصفحاتهم مضيئة بالعمل الخدمي للوطن والمواطن .

● مارأيكم في انشقاق بعض الاعضاء الذين أعلنوا انضمامهم لاحزاب المعارضة او ترشيح انفسهم مستقلين؟ .

●● الحزب لن يسمح لاعضائه بالترشيح امام زملائهم كمستقلين كما حدث في دورة (٩٠) وأؤكد بأن الحزب لايقبل هذه التصرفات ومن يخرج عن الالتزام الحزبي سيتم عرضه فوراً على لجنة القيم وفصله من الحزب وقد حدث ذلك في الانتخابات التكميلية في مينا البصل اخيراً .

وعما يشاع عن اعلان احزاب المعارضة استقطاب بعض اعضاء الحزب الوطني الذين لم يوفقوا في الترشيح أكد احمد خيرى ان الدور الاساسي لاى حزب هو تجهيز افراد قادرين على الترشيح ودخول الانتخابات في الدوائر والساحة امامهم ومنذ تأسيس هذه الاحزاب وحتى الان دائما ماتلجأ لمثل هذه الاساليب ولكن للاسف معظم هذه الاحزاب تعتمد على الاثارة عن طريق جرائدهم المرخصة لهم ويستخدمونها من اجل المعارضة فقط والتشويه لكل انجاز في مصر دون النظر إلى مصلحة الوطن

اموال الدعاية

● من اين يصرف اعضاء الحزب على الدعاية الانتخابية؟

●● الحزب يجمع التبرعات من اعضائه للانفاق على المعركة الانتخابية .

ويختتم احمد خيرى الامين العام للحزب الوطني حديثه متفائلا بفوز مرشحي الحزب الوطني في دوائر الاسكندرية لعطائهم وماقدمته حكومة الحزب الوطني في الاعوام الماضية لابناء دوائرهم وقال نحن لانخشى اى احزاب

المصدر : العربي

التاريخ : ٦ / سبتمبر ١٩٩٥

استقالات جماعية بالوفد والسبب «الوطنى»

تفجرت الخلافات داخل حزب الوفد وقدم ٤٦ عضوا بالحزب من كفر الدوار استقالتهم احتجاجا على الاتفاق السرى بين حزب الوفد والحزب الوطنى فى انتخابات مجلس الشعب وشملت الاستقالات ٢٦ عضوا قياديا بينهم سكرتير عام الحزب بكفر الدوار ورؤساء لجان الاعلام والمصالحات والسياسة بكفر الدوار وكان الخلاف الاخير قد تفجر إثر الاتفاق بين مرشح الوفد عمال ومرشح الوطنى عمال بكفر الدوار مما اثار موجة غضب داخل الحزب وقد فشلت كل محاولات قيادات الحزب بالبحيرة والقاهرة فى محاولة احتواء الازمة.

صفوت الشريف : الاعلام محايد فى الانتخابات المقبلة

كتبت مرفت فهمى :



صفوت الشريف

اكد صفوت الشريف وزير الإعلام ، حياد اجهزة الإعلام فى انتخابات مجلس الشعب القادمة ، وطالب جهاز الإعلام الداخلى بهيئة الاستعلامات بتوعية الافراد بأهمية اصواتهم فى الانتخابات .

كان وزير الإعلام و٤ وزراء آخرين وعدد من الخبراء ورجال الإعلام قد شهدوا افتتاح المؤتمر القومى للإعلام الداخلى ، والذى عقدت جلساته على مدى اربعة ايام ، ويهدف إلى طرح حلول علمية لتطوير اداء قطاع الإعلام الداخلى بالإعتماد على التمازج بين اداء اجهزة الإعلام الداخلية والخارجية . ■

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

قرار النيابة في قضية البنوك قبل إعلان قوائم الترشيح للانتخابات!



رجاء العربي

يصدر المستشار رجاء العربي النائب العام خلال الاسبوع القادم قرار النيابة في قضية البنوك «بنكي النيل والدقهلية» وفقاً لتوجيهات سياسية طالبت بسرعة الانتهاء من التحقيق قبل إعلان قوائم ترشيحات الحزب الوطني لانتخابات مجلس الشعب .

وقد بدأ المكتب الفني للنائب العام الاسبوع الماضي في سماع اقوال اعضاء الرقابة الإدارية في قضية البنوك ، كما تلقى المستندات الدالة على تورط بنكي الدقهلية والنيل في منح عدد من رجال الاعمال وعضوين بمجلس الشعب لخطابات ضمان بدون ضمانات وخطابات تعهد بدون موافقة البنك المركزي للمضاربة على الاراضي تصل في جملتها إلى ١,٩ مليار جنيه .

ومن المنتظر ان يستمع المكتب الفني للنائب العام الاسبوع الحالي لاقوال كل من توفيق عبده إسماعيل رئيس مجلس إدارة بنك الدقهلية ومحمود عزام وخالد حامد محمود عضوي مجلس الإدارة ، وعيسى العيوطي رئيس مجلس إدارة بنك النيل في القضية .■

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

بالتليفون :

وفاق وطني جديد بين المعارضة بعد الانتخابات!

كتب محمد الضبع :

قررت احزاب المعارضة والقوى السياسية المشاركة في وثيقة الوفاق الوطني ، تاجيل اجتماعهم الاخير لمناقشة الامور المتوقف عليها مستقبل الوثيقة إلى اجل غير محدد .. نتيجة لعدم الوصول إلى اتفاق مشترك بين الاحزاب .

وكشفت مصادر حزبية لـ«روزاليوسف» ان قادة الاحزاب اتفقوا فيما بينهم «تليفونياً» على استئناف الاجتماعات بعد انتخابات مجلس الشعب .

كان حزبا الوفد والتجمع والشيوعيون وبعض ممثلي النقابات المهنية والشخصيات العامة المشاركة في إعداد الوثيقة شكلوا لجنة لإقناع احزاب العمل والاحرار والناصري وجماعة الإخوان المسلمين (المنحلة) ، بالتوقيع على الوثيقة ، إلا انهم مازالوا متمسكين بمواقفهم .■

أوراق من المعارضة



عبد العظيم درويش

فى منصبه الرسمى وزيرا للاعلام نجح على مدى اكثر من ١٠ سنوات فى تلك المهمة التى أوكله فيها الرئيس حسنى مبارك بتحقيق السيادة الاعلامية على كل شبر من ارض مصر ..
وفى موقعه الجماهيرى امينا عاما مساعدا للحزب الوطنى الحاكم وامينا لاعلامه نجح ايضا فى صياغة الخطاب السياسى للحزب وتقديمه فى افضل صوره الى جماهير المواطنين .
ولان العد التنازلى لانتخابات مجلس الشعب الجديد سيبدا خلال ايام ، فان الحوار مع صفوت الشريف يكتسب اهمية خاصة باعتبار ان البرلمان يعد بوابة مصر إلى القرن الحادى والعشرين .
وبدون اى تدخل سواء بالحذف او الاضافة كان الحوار التالى الذى لم يعترض الشريف خلاله على اى سؤال
وهذا نص الحوار

الإنتخابات و احترام الشرعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

الوزير صفوت الشريف:

الأمين العام المساعد للحزب الوطنى

خلال أيام يبدأ العد التنازلى لاجراء الانتخابات العامة لتشكيل برلمان «٩٥/٢٠٠٠» .. فالى اى مدى وصل الحزب الوطنى فى اختيارى مرشحيه ؟!

بداية ، ان الحزب الوطنى سيخوض هذه الانتخابات فى كافة الدوائر وبافضل قياداته ... ومن هنا فإن الامانة العامة وهيئة مكتبها فى حالة انعقاد دائم للتوصل الى افضل الترشيحات من بين قيادات عديدة ، يمكنها كلها ان تخوض هذه الانتخابات ، ولكن الحرص على الاختيار سينصب على الأنسب والاكثر شعبية وقدرة على العطاء .. والحزب الوطنى فى هذا المجال - بحكم انه يتمتع بقاعدة واسعة من القيادات - ستكون مهمة الاختيار اكثر صعوبة ، ولذا فالحزب يحاول ان يحقق التوازن بين رغبة القواعد الجماهيرية وبين اختيار المرشحين الذين تتناسب طبيعتهم وطبيعة المجلس التشريعى الرقابى .. والحزب يخوض هذه الانتخابات تحت شعار نحو مستقبل افضل لمصر ، وبالتالى فان مؤتمر الحوار الوطنى الذى عقده الرئيس مبارك ودعا اليه كل القوى الوطنية لم يكن بعيدا عن هذه الانتخابات بل كان هذا المؤتمر مقدمة داعية اراد بها الرئيس مبارك ان يجمع القوى الوطنية لكى تعى دورها فى رؤية مستقبلية ومصر تدخل الى القرن الجديد باعتبار ان البرلمان هو الذى يعد مصر بكل قطاعاتها لاستقبال هذا القرن الجديد .

ومتى ينتهى هذا الاعداد ؟

هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب انتهت من نحو ٨٠٪ من الترشيحات وسوف تواصل الاجتماعات لتنتهى هذا الاسبوع لتصبح الخريطة الانتخابية جاهزة للعرض على الرئيس مبارك بوصفه رئيسا للحزب الوطنى ومناقشتها لاقرار هذه الترشيحات وتقوم امانة التنظيم باعداد الخريطة الانتخابية ويتابع الدكتور يوسف والى والاستاذ كمال الشاذلى تلقى كافة رغبات القيادات الحزبية التى ترغب إقتحام العمل العام .

. ذكرت ان الحزب الوطنى حريص دائما على خوض الانتخابات بافضل عناصره وقياداته ولكن هناك إنتقادا فى هذا الشأن يتلخص فى ان البعض نجح فى الانتخابات السابقة لتشكيل برلمان ٩٠/٩٥ فى التسلل الى قاعة البرلمان وهم ممن ليسوا فوق مستوى الشبهات ؟

● مجلس الشعب .. يلفظ أى إنحراف لأعضائه

مع القاعدة الواسعة للحزب الوطنى ان الذى يخوض الانتخابات بما يقرب من ٥٠٠ قيادة وينطبق ذلك على كل الأحزاب التى ستدفع بمرشحين فى اكثر الدوائر - وارد ان تظهر بعض العناصر السلبية .

ولكن المهم هنا هو قدرة الحزب دائما على البتر والتصفية وقدرته على ان يلقى من على اكتافه كل ماهو سيىء وتكون نظرته للمستقبل دائما وجود افضل العناصر ، واقول ايضا انه على القاعدة الانتخابية ان تكون هى ايضا داعية فى اختياراتها لافضل العناصر التى تمنحها شرف تلك المسئولية .

- سيادة الامين العام المساعد ، سبق وان ناشدت الناخبين حسن اختيار افضل العناصر ، ولكن هؤلاء الناخبين يقدم لهم مرشحين مفترض ان يثقوا فى حسن اختيار الحزب الحاكم لهم .. الا يلقى ذلك مسئولية اساسية واولية على لجنة اختيار مرشحى الحزب

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

الوطنى قبل الناخب ؟

يجب ان اوضح ان الاختيار يتم فى الحزب الوطنى وفقا للاسلوب الديموقراطى فبداية يتم استطلاع راى القاعدة الحزبية على مستوى الدوائر ثم يرتفع على مستوى الامناء وهيئات مكاتب الامانات المختلفة للحزب فى المحافظات ثم ترفع الاختيارات الى الامانة العامة التى تفحص فى هذه الطلبات لاختيار افضل العناصر ، لتطرح على الناخب .. والناخبون هم الذين يتعايشون فى الدائرة الانتخابية والاكبر حرصا على مصالحهم ويعرفون عن قرب المرشحين ، ونحن نقول دائما للناخب لاتعطى صوتك الا لمن تراه يستحق هذا الشرف بغض النظر اذا كان من الحزب الوطنى ، اومن غيره من الاحزاب ، وهذه سمة المنافسة الشريفة بين الاحزاب .

على ذكر المنافسة بين الاحزاب ، ففى حين قرر الحزب الوطنى خوض الانتخابات فى جميع الدوائر تسعى بعض احزاب المعارضة اليه بحثا عن فرصة للتنسيق معه أملا فى اخلاء بعض من الدوائر لرموزها .

الحزب الوطنى يرحب دائما بدور المعارضة باعتبار اننا جميعا فى قارب واحد ، ولكن الانتخابات لاتعرف تنسيقا على حساب ارادة الناخبين ، فكل حزب يقدم افضل عناصره ويترك الحكم لراى الناخبين امام صندوق الانتخابات .

● لايمكن التنسيق الحزبى .. على حساب الناخبين

سبق وان تقدمت احزاب المعارضة بمطالب متكررة لضمان حيدة ونزاهة الانتخابات الا ان هذه المطالب - وفقا لتاكيدات المعارضة - لم تجد طريقها للتنفيذ حتى الآن ، الا ترى ان هذا الامر يلقى بمسئولية جسيمة على الحزب الحاكم بضرورة اتخاذ اجراءات تقنع المعارضة بان الانتخابات ستكون محايدة ونزيهة بالفعل ؟

الرئيس حسنى مبارك وهو رئيس لكل المصريين اكد مرارا ان الانتخابات فى الماضى وفى المستقبل لم ولن تشهد تدخلا .. وقد سبق وان اكد الرئيس على حياد ونزاهة ونظافة الانتخابات بل واكد ان الحكومة لاتتدخل من قريب او بعيد فيها بل ان دورها هو ضمان تحقيق الامن والامان للعملية الانتخابية وحيادها ، وطالب الرئيس اكثر من مرة ان تلتزم كل الاحزاب بهذه القيم ، كذلك فان رئيس الحكومة اكد على ذلك وكذلك الامين العام للحزب الوطنى ، ومعنى ذلك فان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والامين العام للحزب الحاكم حريصون كل الحرص فى الماضى وفى المستقبل على اجراء انتخابات حرة ونزيهة بالاضافة الى ماصدر عن مجلس الوزراء فى اجتماعه الاخير .

إننى هنا انقل اتهاما تثيره جماعة محددة تنتسب الى المعارضة ، يتلخص فى ان حكومة الحزب الحاكم حريصة على حجب مرشحى هذه

الجماعة باعتبار انهم يهددون شعبية نواب الحزب الحاكم !

حق الترشيح كفله الدستور ، والحكومة لاتضع ابدا من بين اهدافها حجب احد عن الترشيح او أن تحول بينه وبين ممارسة حقه الدستورى والقضاء كفيل هنا بان يفصل فى ادعاءات البعض بالمساس باى حق من حقوقهم الدستورية .
القضية الأساسية هى قضية إحترام الشرعية ولاداعى لخلط الأوراق أو تزييف الحقائق .

قضية ورأى

للجماعات المتطرفة باسم الدين سواء فى مصر او المنطقة المحيطة منطق اعرج غير مستقيم فهم يرون ان الانتخابات رجس من عمل الشيطان لانها تحكم عقل المخلوق فى نص الخالق واراء البشر فى احكام السماء ، ومع ذلك يخوضونها كى يصلوا إلى الحكم ، ولكنهم يعلنون قبيل هذا الوصول ان الديمقراطية التى تحملهم اليه ـ وصدق او لا تصدق ـ كفر وإلحاد ، او على الاقل هذا هو الوصف الذى اسبغه قادة جبهة ما يسمى « بالانقاذ » الاسلامية فى الجزائر عقب فوزهم بصورة او باخرى فى الجولة الاولى من الانتخابات العامة قبل ثلاث سنوات على الديمقراطية .. واذا حولهم حاكم إلى محاكم مثل تلك التى انعقدت للشيخ محمود طه فى السودان وصاحوا وتصايحوا بكاء على القاضى المدنى المحصن ضد العزل والمستقل القابل للرد من قبل المتهم رغم انهم هم وليس سواهم :الذين يرفضون الدولة المدنية والمجتمع المدنى ويصفون دعاتها بأنهم غربيون علمانيون مرتدون وكفار معا .

وارى دفاعا عن الاسلاميين ان يكيلوا بمكيال واحد وليس بعشرين مكيالا والا يفتلوا حبلا فكل الحبال تستطيع شنق حتى فاتليها .

بيومى قنديل

المصدر : الاهرام
التاريخ : ١٩٩٥/٩/٢٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف يدار صراع الحكومة والإخوان؟

كتب مصطفى سليمان:

بعد إحالة ٤٥ شخصا من زعماء الاخوان المسلمين الى المحكمة العسكرية وفى سابقة لم يحدث لها مثيل الا منذ ٣٠ عاما وبالتحديد عام ١٩٦٥ بدا الامر واضحا لاغبار فيه من ان الحكومة فى الآونة الاخيرة لايغمض لها جفن خوفا من خوض الاخوان المسلمين المعركة الانتخابية القادمة نوفمبر ١٩٩٥ ولكن قد يبدو فى ظاهر الامر ان حملة الاعتقالات التى شنتها الجهات الامنية فى الشهور الماضية والتى بدات منذ يناير الماضى هى الوجه الوحيد الظاهر من اوجه التصعيد ولكن هذا التصعيد والمتتبع له يلاحظ انه لم يكن يتمثل فى اطار هذه الضربات الامنية المتلاحقة فقط خاصة بعد صدور القانون ١٠٠ لسنة ٩٣ بشان تعدين التنظيم النقابى خصوصا بعد الانتخابات النقابية وفوز عدد كبير من الاخوان فى هذه النقابات، وبعد ذلك بدات الضربات المتلاحقة تستهدف تقويض حركة الاخوان لعل ابرزها اعتقال ٧ قيادات من الاخوان فى ١٩ يناير الماضى ١٩٩٥ وكانت التهمة الموجهة اليهم هى المشاركة فى اجتماع سرى لمجلس شورى الجماعة شارك فيه ٨٩ عضوا طبقا للتصريحات الامنية وعقب ذلك بشهرين تم القبض على ١٨٠ شخصا فى معسكر كشفى بقرية الجزائر بالاسكندرية وتم حبس ٢٠ شخصا من مركز اشمون بالمنوفية لمدة ١٥ يوما وفى اغسطس الماضى اعتقلت قوات الامن ١٩ من القيادات الاخوانية واخر حلقة من حلقات التصعيد هى قرار الاحالة للقضاء العسكرى مما يؤكد عزم الحكومة


حسن الالفى


حامد ابو النصر

على القضاء على جماعة الاخوان المسلمين التى وصفها النظام نفسه فى فترة قريبة بانها الجماعة الوحيدة المعتدلة وسط الجماعات الاخرى ولكن الملاحظ ان هذا الوصف حينما كانت هناك جماعات أخرى مسلحة تهدد الامن المصرى، يؤكد ذلك ماحدث من تغيير فى الخطاب الحكومى بعد شل حركة الجماعات الاسلامية المتشددة حيث لم يبق امام الحكومة الا تنظيم واحد يجب ان يلحق بسابقيه من التنظيمات الاخرى الا وهو التنظيم الاخوانى إذن فالرؤية التى ترى ان الهدف من التصعيد الاخير ضد الاخوان قد يكون هو القضاء عليهم قد تكون رؤية صحيحة الى حدما ولكن مع اقتراب موعد الانتخابات قد يكون للحكومة رؤية اخرى وهى ضرب عصفورين بحجر واحد وذلك يتمثل فى تشديد القبضة على الاخوان للقضاء عليهم «الاحالة للمحكمة العسكرية» وعرقلتهم عن خوض الانتخابات «وذلك لاختيار الحكومة هذا التوقيت بالذات لاحكام لعبتها مع الاخوان» ومما زاد من اشتعال المعركة بين الطرفين هو اجتماع مجلس الوزراء فى شهر يونيو ١٩٩٥ والمناقشة التى دارت معظمها حول مناقشة خطة الاخوان المسلمين للاعداد للانتخابات القادمة والتى لخصها الامن فيما يلى:

اولا: استغلال الاخوان المنابر الاعلامية فى انتقاد الحكومة والامن.

ثانيا: الاعداد لترشيح قيادات ذات ثقل جماهيرى «مثل د.عصام

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥/٩/١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العريان «ود. محمد السيد حبيب «عن دائرة اسيوط» ومامون الهضيبى نائب المرشد العام عن دائرة «الدقى» والتى كان مرشحا فيها فى عام ١٩٨٧.

ثانيا: فض الخلافات مع الاتجاهات الاسلامية الاخرى.

رابعا: التنسيق مع العائلات والعصبيات بالاقاليم مع التركيز على تقديم خدمات جماهيرية.

إذن فالامن والحكومة يكشفان عن نية الاخوان فى الصراع ضدهما على مقاعد البرلمان القادم ويدعم ذلك نظام الانتخابات هذه المرة وهو النظام الفردى الامر الذى يسهل على الاخوان ويعفيهم من عنت التحالفات السياسية والحزبية رغم وجودها على الساحة ورغم هذا التصعيد ضد الاخوان فإن الجماعة مازال موقفها يتسم بالهدوء وعدم الانفعال ومازالوا يصرون على خوض المعركة من خلال ماصرح به مامون الهضيبى ومصطفى مشهور من ان هذه الانتخابات ارادة فردية وسوف نخوضها لا كتنظيم حيث ان ذلك ممنوع سياسيا وامنيا وانما كافراد ولن ندخل فى صدام مع الحكومة حتى ولو سعت هى لذلك وحتى الان ليس لدينا اى اسماء مرشحة ولكن من يريد ان يرشح نفسه فليرشح وفيما اكد مصطفى مشهور انه اذا سمح لنا قانونا بان يخوض معتقلو الاخوان هذه المعركة من خلف القضبان فسوف يخوضونها والهدف من دخولنا الانتخابات هو فقط لكى نرفع شعار «الاسلام هو الحل» وقد اوصينا مرشحينا الذين فى نيتهم الترشيح بضبط النفس اثناء عملية الاقتراع وعدم استدراجهم لعمليات عنف قد تحدث اثناء ذلك ويرى المراقبون للاحداث ان تصعيد هذه الحملة ضد الاخوان ليس فى مصلحة الحكومة بقدر ماهو فى مصلحة الاخوان فاذا سمح بان يخوض معتقلوهم هذه الانتخابات فانهم سوف يكسبون دعاية خطيرة من خلال لافتات الدعاية مرسوما عليها المعتقلين وهم خلف القضبان وسوف يكسبهم ذلك عطف الجماهير.

ويبقى بعد ذلك ان ندرك ان هناك معركة ستشتعل بين الطرفين عما قريب لن يحسمها الا صناديق الاقتراع.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهرام

التاريخ : ١٩٩٥/٩/٢٥

العين السحرية

الجهاد تشن هجوما على محمد عبد القدوس
خناقة بين يوسف البدرى والاخوان بسبب التبرعات



محمد عبدالقدوس



يوسف البدرى



حمدى السيد

●● جماعة الجهاد شنت هجوما حادا على الزميل محمد عبد القدوس لانه كتب مقالات يشيد فيه باللواء محمد عبد الفتاح عمر مدير امن المنيا السابق ومدير امن الوادى الجديد الحالى.

عبد القدوس قال فى مقاله ان عبد الفتاح رجل امن محترم.

وقد قالت الجهاد فى نشرتها «المجاهدون» التى تصدرها من سويسرا ان محمد عبد القدوس ممثل جماعة الاخوان يسعى للتقرب من رجال الامن بدعوى الاعتدال.

ويبدو ان كاتب المقال هو ايمن الظواهرى كان قرارا قد صدر الاسبوع قبل الماضى بنقل عبد الفتاح عمر الى الوادى الجديد بعد اداء متميز فى مواجهة ظاهرة العنف فى المنيا.

●● معركة نشبت بين عضو بجماعة الاخوان المسلمين بمنطقة المعادى وبين الشيخ يوسف البدرى بسبب قيام الاخير بجمع تبرعات من اهالى المنطقة لمساعدة البوسنة والهرسك ثم قرر وضعها فى حساب الهلال الاحمر مما دفع عضو الاخوان إلي الاعتراض لانه راى انه من الضرورى وضع هذه الاموال فى هيئة الاغاثة الاسلامية التابعة لنقابة الاطباء.

الشيخ البدرى قال ان ولى الامر و هو الذى له الحق فى تلقى التبرعات وليس غيره ثم احتكم الى اهالى البساتين الذى ايدوا وجهة نظره.

وزارة الداخلية تبحث حاليا امكانية تعديل قانون حيازة الاسلحة لوضع ضوابط اكثر لمنع حيازة اى مواطن لاسلحة بدون مبرر قومى.

وقد اصدر اللواء حسن الالفى توجهات مشددة لجميع مديرى الامن بالمحافظات بجمع الاسلحة الالية والنصف اليه من الجميع مؤكدا من جديد انه لاتوجد اية استثناءات وحثهم على الانتهاء من ذلك قبل بدء المعركة الانتخابية.

مصر اكدت لبعض الدول العربية ان التنسيق بينها وبين اثيوبيا بشان ملاحقة المتهمين الهاربين والمتورطين فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك لايعنى تكوين محور مصرى- اثيوبى ضد السودان رغم سعى السودان من قبل لتكوين محور سودانى- ايرانى ضد مصر.

وذكرت مصادر «مطلعة» ان مصر اطلعت الدول العربية على معلومات جديدة بشان تورط السودان فى حادث اديس ابابا.

واشارت المصادر ان مصر اكدت التزامها بميثاق الجامعة العربية وعدم تدخلها فى الشئون الداخلية للسودان.

● الانتخابات

الحزب الوطنى قرر استطلاع راى اجهزة الامن فى اسماء المرشحين الذين تم اختيارهم للترشيح باسم الحزب فى الانتخابات المقبلة.

● وعلمت «العين السحرية» انه تقرر ترشيح الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء فى دائرة

٠٠٢٢٩٦

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٩٩٥/٩/٢٥

النزهة حتى مرشحى الحزب الوطنى.

كان قد تم استبعاده فى الانتخابات الماضية وقام الحزب بترشيح بدر خطاب بدلا منه والذى فاز بالانتخابات وعندما طعن فى الانتخابات تاكد ذلك وتم اجراء الانتخابات من جديد وقد فاز فيها وعند دخوله المجلس اكد فى اول جلسة له انه نائب عن الحزب الوطنى.

بعض الاتجاهات داخل الحزب سعت من اجل استبعاده هذه الدورة مشيرة الى انه يتعاون مع الاخوان بنقابة الاطباء الآن القيادة السياسية حسمت الموقف باعادة ترشيحه.

من الاسماء التى قرر الحزب الوطنى عدم اعادة ترشيحهم مرة اخرى الدكتور محمد الدكروري رئيس اللجنة الاقتصادية السابق و جمال السيد وزير الانتاج الحربى السابق ومصطفى عامر شقيق المشير عبد الحكيم عامر.

●● قرر حزب التجمع والحزب الناصرى عدم ترشيح اى مرشحين لهما فى الدوائر التى يتم ترشيح رموز الحزب الوطنى فيها خاصة دائرة السيدة زينب المرشح بها الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ودائرة الباجور والمرشح بها كمال الشاذلى ودائرة سوهاج والمرشح بها احمد حمادى وكيل المجلس الجديد ويذكر ان سيف الاسلام حسن البنا سبق وان اعلن انه سيرشح نفسه فى دائرة السيدة زينب ثم عاد واعلن تراجعه عن الترشيح فيها.

وزير خارجية الاردن شن هجوما عنيفا على الكتاب المصريين الذى هاجموا الملك حسين ووصفها بانها قلة لاتعبر عن النظام المصرى ولكن يعبرون عن وجهة نظرهم وقال بانهم لم يرق لهم حقيقة العلاقة المميزة بين البلدين وايضا لم يرق لهم الجهد الاردنى فى بناء التضامن العربى.

ونفى التصريحات التى كان قد سبق وان ادلى بها من ان الفريق.حسين كامل قد اودع ٣٥ مليون دولار فى البنوك الاردنية وقال بان ذلك غير صحيح!!

واستنكر الوزير الاردنى اتهام بلاده بانها تتدخل فى الشئون الداخلية للعراق عندما يؤوى الفريق الهارب وقال لماذا لايقال هذا الكلام عن الدول التى استغلت وثيق السمرانى ومحمد باقر الحكيم وحسن صالح وهم من المعارضة العراقية

المحروسة
المصدر : روز اليوسف
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

ملف كامل بالذين سقطت عنهم الحصانة

على مدى خمس سنوات عمر البرلمان الأخير :

إسقاط الحصانة ومعارك رجال الأعمال !

اقترب موعد الانتخابات .. واشتعلت المناورات السياسية والحزبية وصراعات رجال الاعمال ، واساليب « الضرب تحت الحزام » .. وحرق المرشحين مبكرا بإخراج ملفات الفساد المتعلقة بهم او على الاقل ملفات اتهامات موجهة إليهم من خلال ورقة رفع الحصانة البرلمانية .. واوراق اخرى كثيرة .


توفيق زغلول

وبصراحة :. مهما قال مجلس الشعب من كلام جميل عن « رفع الحصانة » وانها ليست اتهاما للنائب بقدر ما هى تمكين للقضاء ، وتسهيل لإجراءات العدالة ، وان عضو مجلس الشعب نفسه هو الذى يجب أن يسعى لرفع الحصانة عنه ، إذا وجه إليه اى اتهام فى اى قضية لإثبات براءته وطهارته و.. و...

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

فمهما قيل هذا الكلام الرنان .. يظل عضو مجلس الشعب ينظر إلى رفع الحصانة عنه باعتباره « هزة سياسية » و « سقوطا للدرع الذى يحمى صدره » - حسبما قال احد النواب - وورقة انتخابية فى يد منافسيه وخصومه لتلويث سمعته وتشويه صورته .

ما حدث مؤخرا لا يخرج عن هذا الإطار ، إسقاط الحصانة البرلمانية عن عدد من النواب البارزين بالحزب الوطنى ، بالإضافة إلى وجود عشرات الطلبات الاخرى برفع الحصانة عن نواب آخرين ، وخاصة ان ذلك يتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات .

ولعل الذى فجر القضية بقوة هو إسقاط الحصانة البرلمانية عن ثلاثة نواب بارزين بالحزب الوطنى دفعة واحدة ، بينهم وزير سابق ، ورئيس حالى للجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ، وهو الدكتور توفيق عبده إسماعيل ، بالإضافة إلى اثنين من رجال الاعمال ممن يطلق عليهم مليونيرات البرلمان ، وهما : خالد محمد حامد محمود ، ومحمود عبد الفتاح عزام فى قضية واحدة تتعلق بمخالفات بنك الدقهلية ، والحصول على قروض بدون ضمانات .

وكان هناك طلب آخر برفع الحصانة البرلمانية عن مليونير الإسكندرية رجل الأعمال طلعت مصطفى ، إلا ان الدكتور فتحى سرور رفضه بعد ان اشتبه فى وجود اهداف كيدية وراءه .

وقبل ذلك رفعت الحصانة عن رجلى الاعمال وعضوى الحزب الوطنى صبحى وهدان لإتهامه بمخالفات مالية تتعلق بالإسكان التعاونى ، وفؤاد هجرس بسبب مخالفات المبانى .

وهناك طلبات اخرى لرفع الحصانة عن عدد كبير من النواب بينهم الدكتور حمدى السيد ، والنائب احمد طه ، ورئيس حزب التجمع خالد محيى الدين ، ورئيس الحزب الناصرى ضياء الدين داود ، ورفضت جميعها لوجود (شبهة كيدية) وراءها .

وسلاح (الشبهة الكيدية) هو الوحيد القادر على إحباط عمليات

تحقيق :
وائل الابراشى
جمال طايع

ومحاولات إسقاط الحصانة عن اعضاء مجلس الشعب لان دور مجلس الشعب عند النظر فى طلب رفع الحصانة دور سياسى وليس قضائيا ، بمعنى ان المجلس لا يبحث فى ادلة الاتهام ، ولا يحقق فى طلب رفع الحصانة ، ولكن مهمته تنحصر فقط فى التاكد من ان طلب رفع الحصانة ليس كيديا ، وليس الهدف من ورائه تعطيل النائب عن اداء عمله او ضربه سياسيا وانتخابيا .

لذلك رفضت اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب بالإجماع الطلب المقدم لرفع الحصانة عن العضو صلاح عبد العزيز من كفر الشيخ - وهو احد الوجوه الجديدة التى قدمها الحزب الوطنى فى الانتخابات الماضية - حيث ثبت للجنة ان الاتهام الموجه للعضو كيدى ، وان هدفه الاساسى إعاقة العضو عن ممارسة عمله الرقابى والتشريعى بعدما تفاقمت المواجهة بينه وبين محافظ كفر الشيخ صبرى القاضى ، فاقام الاخير ضده دعوى قضائية امام محكمة جنايات كفر الشيخ ، وكشفت المناقشات عن ان النيابة العامة حققت وقررت انه لا وجه لرفع الدعوى .

وقال صلاح عبد العزيز ان هذه القضية سبق للقضاء الفصل فيها ورفضت المحكمة الدعوى للشقين الجنائى والمدنى ، والزمت المدعى بالمصروفات وغرامة قدرها ٣٠ جنيها ، واضاف : هذه دعوى كيدية هدفها عرقلة رسالتى كنائب لكشف اوجه إهدار المال العام ، واستغلال النفوذ فى محافظة كفر الشيخ من واقع المستندات .

ورفضت اللجنة التشريعية ايضا رفع الحصانة البرلمانية عن عضو مجلس الشعب المستقل محمد العباسى عن دائرة فارسكور بدمياط بعد ان قام وزير المالية الدكتور محمد الرزاز بتحريك الدعوى الجنائية ضده بتهمة التهرب الضريبى ، وتاكدت اللجنة ان طلب رفع الحصانة كيدى حيث سبق لنفس العضو المطلوب رفع الحصانة عنه ، تقديم استجواب ساخن حول سياسات وزارة المالية ، ورات اللجنة ان وزارة المالية ارادت تاديب العضو المشاغب الذى تجرا وقدم استجوابا محكما انتقد فيه سياساتها ، لذلك رفضت رفع الحصانة .

واستنادا ايضا إلى الشبهات الكيدية رفضت اللجنة التشريعية والدستورية الطلبات التى قدمت إليها لرفع الحصانة البرلمانية عن النائبين عبد الحكيم عبيد عبد المطلب عضو الحزب الوطنى عن الدائرة السادسة باوسيم محافظة الجيزة ، واحمد الصاوى عضو الحزب الوطنى عن دائرة الرمل بالإسكندرية .

وكشفت اللجنة عن وجود تضارب فى التقارير التى اعدها الخبير المعين من قبل محكمة النقض حول نتائج الانتخابات ، وتوصلت فى النهاية إلى ان ذلك التضارب يجعل الطعون المقدمة ضدهما لا ترقى إلى مستوى إسقاط العضوية ، ويكشف جلال غريب عضو مجلس الشعب المستقل عن اغرب طلب لرفع الحصانة البرلمانية قدم خلال الدورة السابقة إلى رئيس مجلس الشعب كان عبارة عن شكوى رسمية قدمها احد المواطنين إلى رئيس المجلس فى شكل بلاغ ضد احد اعضاء مجلس الشعب يتهمه فيه بانه اقام علاقة غير شرعية مع زوجته مستخدما نفوذه وسطوته .. وطبعا لم ترفع الحصانة لان الإجراءات القانونية المعتادة لم تتخذ .

واللعب بورقة إسقاط الحصانة قبل الانتخابات ، ولو حتى بمجرد التلويح بها وصل إلى ذروته داخل نقابة التجاريين ، حيث اشاع احد اعضاء النقابة بان هناك طلبا لرفع الحصانة البرلمانية عن نقيب التجاريين الدكتور حلمى نمر عضو مجلس الشعب ، وذلك لسماع اقواله فى تحقيقات نيابة الاموال العامة ، ونفى الدكتور حلمى نمر وجود تحقيقات بشان إهدار اموال النقابة ، واكد انه هو الذى تقدم ببلاغ إلى النائب العام ضد عضو مجلس النقابة الذى يروج بيانات غير صحيحة عن النقابة ، ويعترف توفيق عبده إسماعيل عضو مجلس الشعب ، ورئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس ورئيس بنك الدقهلية الوطنى بوجود صراعات بين رجال اعمال فى قضية البنوك الاخيرة التى نتج

عنها رفع الحصانة البرلمانية عن ثلاثة نواب بارزين ، ويقول : البلاغ مقدم من افراد لهم مصالح تتعارض مع مصالح المبلغ عنهم ، وانا شخصيا لم يسالني احد في الاتهام الموجه بوجود تسهيلات منحت دون إجراءات ، وضمانات كافية ، وقرار رفع الحصانة استند إلى ان الأسماء الموجودة في البلاغ المقدم من الرقابة الإدارية قد تحاول الهرب خارج مصر ، ومطلوب اتخاذ إجراء جنائي ضدهم .

ويضيف توفيق عبده إسماعيل : إنه لا يجوز رفع الحصانة إلا إذا كان هناك تحقيق اجرى مع المبلغ عنهم ، وليس مجرد بلاغ ، فهناك مئات من البلاغات تقدم كل يوم ضد اشخاص ، ويشير إلى ان الجهة المبلغة شكت في ان بعض المذكورين في البلاغ قد يحاولون الهرب خارج مصر ، فاخطرت النيابة العامة ، وصدر قرار المنع من السفر الذي استوجب رفع الحصانة .

ويصف رئيس بنك الدقهلية ذلك بانه إجراء يخضع لتصور الذي اتخذه ، ويكشف توفيق عبده إسماعيل عن ان هناك بلاغا قدمه محافظ البنك المركزي ضد مجلس إدارة بنك الدقهلية عام ١٩٨٧ اى منذ ٨ سنوات ، ويتساءل : لماذا لم يتم التحقيق فيه حتى الآن ؟

وعلى الرغم من ذلك فإن فتحي سرور اعلن انه استجاب فورا لطلب رفع الحصانة عن النواب الثلاثة : توفيق عبده إسماعيل ، ومحمود عزام ، وخالد محمود .

واستند د. سرور إلى ان مهمة رئيس المجلس عند النظر في طلبات رفع الحصانة مهمة سياسية فهو لا يعتدي على اختصاص السلطات القضائية ، وليس من مهمته التاكد من ثبوت التهمه من عدمها ، او النظر في توافر الادلة او عدم توافرها ، ولكنه فقط يتاكد من وجود شبهات كيدية سواء من الحكومة او الافراد وراء طلب رفع الحصانة .

سالنا توفيق عبده إسماعيل : كنت احد المرشحين الاقوياء من الحزب الوطني لخوض الانتخابات القادمة ، ولكنك الآن دخلت في لعبة إسقاط الحصانة ، وقبل ايام من الانتخابات ، وعلى الرغم من انها ليست ثبوتا للتهمة ، إلا انها تجعل المرشح ورقة محروقة ؟

فاجاب : على المستوى الحزبي انا اسعى لإنهاء كل هذه الامور بسرعة ، واحاول ان اجهز كل بياناتي واوراقي انتظارا للتحقيق ، ونامل ان تحسم الامور قبل الانتخابات .. ولا ادري لماذا اثير ذلك في هذا التوقيت بالذات .

ملحوظة : في مضابط مجلس الشعب كانت اشهر واقعة استخدمت فيها إسقاط الحصانة البرلمانية كورقة انتخابية تتعلق بالنائب عمر ابو ستيت ، وكان رئيسا للجنة الامن القومي في مجلس الشعب ، فقبل عشرة ايام من انتخابات مجلس الشعب التي اجريت عام ١٩٧٦ قدمت اللجنة التشريعية بالمجلس تقريرا بطلب رفع الحصانة عن : ابو ستيت ، بناء على طلب من وزير العدل لاتهامه بإحداث عاهة مستديمة باحد المواطنين عام ١٩٧١ - اى منذ ٥ سنوات - خلال مشاجرة بينه وبين منافسه في الانتخابات السابقة ، ووقتها تساءل اعضاء المجلس : ما هو المقصود من إثارة قضية حدثت عام ١٩٧١ في هذا الوقت بالذات ، وقبل الانتخابات القادمة ، واجمعوا على ان هناك يدا وراء تحريك القضية قبل الانتخابات ، ورفضوا رفع الحصانة عن ابو ستيت .

وعلى الرغم من الشبهات الكيدية العديدة في طلبات إسقاط الحصانة عن اعضاء مجلس الشعب ، إلا ان الدورة الحالية بالذات ، والتي قاربت الانتهاء شهدت اتهامات بالجملة لعدد كبير من نواب المجلس رفعت على إثرها الحصانة عنهم ، حيث إتهم بعض النواب بالإتجار في المخدرات ، والتزوير ، والاختلاس ، والنصب ، وإصدار شيكات بدون رصيد ، والبناء بدون رخصة ، والتهرب الضريبي .

ففي بداية اعمال المجلس قررت اللجنة التشريعية والدستورية رفع الحصانة عن اربعة نواب هم : عايد سليمان ابو سبيلة العضو عن دائرة جنوب سيناء ، صاحب ومدير شركة « رحا » لاستغلال المحاجر ، وعبد الغني حليوة يونس عن الدائرة الثانية حزب وطني بمحافظة مطروح ، ويعمل مزارعا ، ومحمد مبارك منصور عن دائرة طور سيناء حزب وطني ، ويعمل محاسبا بشركة بترول بلاعيم ، وعبد الرحمن العمري ، وذلك عقب اتهامهم بتهريب المخدرات والإتجار فيها .

ورفعت اللجنة التشريعية ايضا الحصانة البرلمانية عن النائب توفيق زغلول الذي يقضي عقوبة السجن حاليا لمدة ثلاث سنوات بناء على الطلب الذي قدمه وزير العدل ، واخطر فيه المجلس بحكم محكمة جنايات طنطا ضد النائب الذي تربح وساعد على إهدار المال العام مستغلا وظيفته كرئيس لشركة طنطا للزيوت والصابون .

وطلبت النيابة رفع الحصانة عن العضو محمد إسماعيل للتحقيق معه في قضية تزوير ، حيث ضبط احد المواطنين متلبسا بتقديم اوراق مزورة لسفارة اليونان للحصول بموجبها على تاشيرة دخول للبلاد ، واعترف المتهم بان عضو مجلس الشعب كلفه بالحصول على التاشيرة بهذه الطريقة .

ووافقت اللجنة التشريعية والدستورية على رفع الحصانة عن الدكتور إسماعيل غنيم العضو عن الدائرة الأولى بكفر الشيخ - حزب وطني - ويعمل اخصائي امراض نساء بمستشفى كفر الشيخ العام لتمكين النيابة العامة من اتخاذ الإجراءات القانونية ضده في تهمة تبوير ١١ فدانا من الاراضي الزراعية .

ووافقت اللجنة في نفس الجلسة على رفع الحصانة البرلمانية عن العضو فايز ابو الوفا الشاذلي عن دائرة دشنا بمحافظة قنا - حزب وطني - والذي كان يشغل منصب رئيس الجمعية التعاونية ، وذلك لاتهامه في قضية إصدار شيكات بدون رصيد لهيئة السلع التموينية بما قيمته ٨٢ الف جنيه .

واتهمت النيابة العضو محمد ابو الحسن غانم باستغلال حصانته البرلمانية في مقاومة اعمال الشرطة وفض (ختم احمر) كانت الشرطة قد وضعته على المكتب السياحي الذي يمتلكه شقيق العضو .

واقامت النيابة جنحة ضد عضو مجلس الشعب سيد عبد الواحد لبنائه مبنى دون ترخيص .

وطلب وزير العدل من رئيس المجلس

الدكتور فتحى سرور رفع الحصانة البرلمانية عن نائب الهرم عن الحزب الوطنى مجدى ابو طالب خطاب ، وارسل مع طلبه اوراق القضية رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٩٢ جنح الهرم ، والمقيدة برقم ١٨١٠ لسنة ١٩٩٤ ، فحص المكتب الفنى . وتضمنت وقائع الاتهام قيام العضو بمخالفة قرار محافظ الجيزة رقم ٦١٨ لسنة ١٩٩٠ بوقف وحظر اعمال البناء بمنطقة ابو الهول ، حيث قام العضو بتعلية الدور الثالث فى عمارته السكنية بدون الحصول على ترخيص ، وقدرت قيمة تكاليف هذه المبانى بمبلغ ٢٠ الف جنيه .. واصدرت محكمة جنح بلدية الهرم حكما غيابيا ضد العضو بتغريمه هذا المبلغ ، ومثله للخزانة العامة ، والمصروفات الجنائية ، وتقدم العضو بطلب إلى اللجنة التشريعية للسماح له بالإدلاء باقواله .

ووافقت اللجنة التشريعية والدستورية على رفع الحصانة البرلمانية عن العضو صبحى وهدان وكيل لجنة الإسكان ، والذى كان يترأس مجلس إدارة جمعية صقر قريش ، واتهم وهدان بارتكاب مخالفات مالية وإدارية فى ميزانية الجمعية ، واتهم فى سبع قضايا إسكان تعاونى .

وعلى الرغم من ان صبحى وهدان يؤكد ان الحصانة رفعت عنه على الرغم من تصالحه مع الجهات المختصة بالمخالفات المنسوبة إليه ، وهو بذلك يدخل قضيته فى نطاق الخصومات الكيدية ، إلا ان المجلس تاكد من عدم وجود الكيدية ، ورفع الحصانة لتمكين القضاء من الاستمرار فى نظر القضايا المختلفة المتعلقة بالعضو .

اما رجل الاعمال فؤاد هجرس عضو مجلس الشعب عن دائرة بلقاس - دقهلية (حزب وطنى) فقد رفعت الحصانة البرلمانية عنه للتحقيق معه فى القضية رقم ٨٩٦ لسنة ١٩٩١ - جنح مستانف الوسط ، وفى القضية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٩١ ، والتى اتهم فيها بإنشاء مبنى مخالف لكشك كهربائى بجوار عمارته ، وصدر حكم قضائى ضد العضو بالغرامة المادية مع تصحيح الاعمال .. يعنى هدم كشك الكهرباء بما فيه من محولات وغيره ، وطلب العضو رفع الحصانة عنه لاستئناف الحكم .

يقول فؤاد هجرس : لاحظ رئيس المجلس الدكتور فتحى سرور خلال إطلاعه على مضبطة رفع الحصانة ان المهندس الذى حرر المخالفة لم يذهب للنيابة حينما استدعته ، وان هناك خطابا من الحى يفيد بان المهندس نفسه فصل لسوء سلوكه .

ويؤكد هجرس ان خصومه استغلوا إسقاط الحصانة عنه فى قضية مخالفات المبانى ، وحولوها إلى قضية استيلاء على مال عام واراضى الدولة ، لتحقيق مكاسب انتخابية ، إلا ان المجلس صحح الواقعة ، واكد ان رفع الحصانة عنى سببه قضية مخالفات مبان ، وليست إهدار مال عام ، فى كل الاحوال رفعت الحصانة عن العضو فؤاد هجرس بسبب اتهامات وجهت إليه .

اما رجل الاعمال الدكتور إبراهيم كامل عضو مجلس الشعب عن دائرة منوف - مستقل - فقد تمت المطالبة برفع الحصانة عنه فى القضية رقم ٢٩١٤ لسنة ١٩٩٤ لإقامته مرسى لتاجير اللنشات والمراكب بما يخالف القانون ثم ظهرت معركة الحكم القضائى السويسرى ضد إبراهيم كامل على شكل إعلانات مدفوعة الاجر بين إبراهيم كامل وخصومه حيث اكد إبراهيم كامل ان ماصدر ضده ليس حكما قضائيا سويسريا ، ولكنه مجرد قرار مبدئى صادر عن المدعى العام السويسرى الذى يصدر قرارات لا احكاما على اعتبار ان الحكم يصدر عن محكمة فقط ، واكد ان ملف التحقيق فى تلك القضية مودع فى مجلس الشعب .

وكان هناك طلب اخر لرفع الحصانة عن عضو المجلس خالد محمد محمود - الذى رفعت عنه الحصانة مؤخرا فى قضية بنك الدقهلية - مقدم من اسرة ابن لادن - التى دخل معها فى علاقات تجارية - واتهمه شريكه خالد بن لادن بارتكاب مخالفات مالية ، واستخدام اموال الشركة فى الدعاية الانتخابية والاستيلاء على ٣ ملايين جنيه من اموال الشركة ، وقد ادى هذا الصدام بين الطرفين إلى اشتعال معركة بينهما استخدمت فيها الاسلحة والسنج ، واصيب خلالها عدد من انصار الطرفين . وفى النهاية فإن الدستور يقرر نوعين من الحصانة لعضو البرلمان لتامين حريته وهما : الحصانة الموضوعية ، والحصانة الإجرائية ، ويقصد بالاولى ان عضو مجلس الشعب لا يؤاخذ عما يبديه من اراء او من خلال ادائه البرلمانى .. مثلا لا تتخذ اى إجراءات تتعلق بجرائم القذف والسب ضد النائب الذى يبدى رايه فى إطار عمله النيابى ، سواء كان ذلك بالقول او الكتابة ، والحصانة الإجرائية ، وهى التى لا تجيز اتخاذ إجراءات جنائية ضد عضو البرلمان إلا بتصريح من المجلس ، وتشمل جميع الاعضاء ، وهى مقصورة على العضو ، ولا تمتد إلى اولاده او زوجه او اقاربه ؛ الحصانة البرلمانية إذن درع يحمى النواب ويزين صدورهم - حسب قولهم - ولكنها ايضا نار تحرقهم سياسيا وانتخابيا إذا ما اثير الجدل - مجرد إثارة الجدل - حول إسقاط الحصانة عنهم ■.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

رجل الاعمال المهندس توفيق فتحى عوض الله:

لمــــاذا الســــنبلاوين ؟

كل اجـهزة الدولة تؤكد الحـرية والتدقيق فى الانتخابات القادمة التى ستكون اعنف انتخابات

والمواطن هو صاحب القرار والاختيار وصوته امانة وعليه ان يتاكد من نزاهة وكفاءة من يختار لماذا السنبلاوين ؟!



المهندس توفيق فتحى عوض الله

ورجل الاعمال المهندس توفيق فتحى عوض الله ابن السنبلاوين وما لديه من فكر وطموحات وإيمان بالشباب وقدرته على العطاء والإنجاز تقدم لعضوية مجلس الشعب عن دائرته مركز السنبلاوين والمعروف ان سيادته مارس العديد من الانشطة فى مجال التجارة والتصدير والاستيراد، وعضو مجلس ادارة احد البنوك التجارية وواحدة من كبرى شركات الصرافة العاملة فى مصر وعضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال والمستثمرين بالدقهلية

ويقول سيادته باقترابى الدائم من العائلات ومن لقاءاتى بالشباب الواعد وبما لمسته من طموحاتهم وافكارهم ومن اجل الاسهام فى بناء بلدنا الحبيبة السنبلاوين وتنمية مجتمعنا الاكبر مصر لذا قررت لماذا السنبلاوين .

ماذا قدمتم للسنبلاوين؟

حقيقة إننى اضع كل جهدى وإمكاناتى لخدمة بلدى وابنائها الكرام فقد سبق ان خصصنا الجوائز المالية لحفظة القرآن الكريم مع تواجدى الدائم معهم فى المناسبات القومية والوطنية والدينية فضلا عن الاهتمام بالشباب ورعايتهم رياضيا ومن هذا المنطلق قمنا بتدعيم نادى السنبلاوين الرياضى من اجل بناء جيل قادر على تحمل المسئولية والمشاركة الجادة فى تنفيذ مخطط التنمية وايضا رفع اسم بلدنا فى المحافل الرياضية بعد ان حصل النادى على المراكز الأولى لعدد من البطولات على مستوى الجمهورية .

ويضيف رجل الاعمال المهندس / توفيق فتحى عوض الله: لدى العديد من الأفكار والمشروعات التنموية العملية لبلدى منها:

تجميع اصحاب الصناعات الصغيرة المتناثرة فى القرى والمدينة فى مجمع صناعى كبير يكون بمثابة همزة الوصل بين المنتجين والمستهلكين مباشرة حيث يتم تنظيمه وتطويره مع خلق مجال جيد لتسويق منتجات المجمع ممايتيح فرص عمل منتجة ومجزية للشباب لان منافذ التسويق بالمحافظات ستحقق عائدا ماديا يوميا ملائما ومناسبا لاصحاب هذه الصناعات الصغيرة لانه سيوفر جهودهم ووقتهم مما يحقق لهم الاستقرار والامان والتنمية وهذا يناسب هدف الدولة فى تنمية المجتمعات الريفية الرائدة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

أبناء بورسعيد كشفوا محاولات التلاعب مبكراً

المنوفية تتحدى : المال لن يكسب الجولة

شباب الوطنى استعد للانتخابات

استعد شباب الحزب الوطنى للمعركة الانتخابية التى يخوضها الحزب فى كافة الدوائر بكوادر قيادية فعالة وقادرة على مواجهة تحديات العصر .

تم وضع برامج التحرك فى كافة أمانات المحافظات وتقسيم الشباب الى لجان مختلفة تتولى تسهيل العملية الانتخابية ومساعدة المواطن على اداء دوره الانتخابى .

عندما التقينا بهم فى المحافظات المختلفة أكدوا أن عصر الديمقراطية سيكون دافعهم جميعا الى مزيد من بذل الجهد ودفع المواطن لممارسة حقه السياسى .

المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

ورقة عمل عن الانجازات فى الغربية



د. شريف والى



هايا على



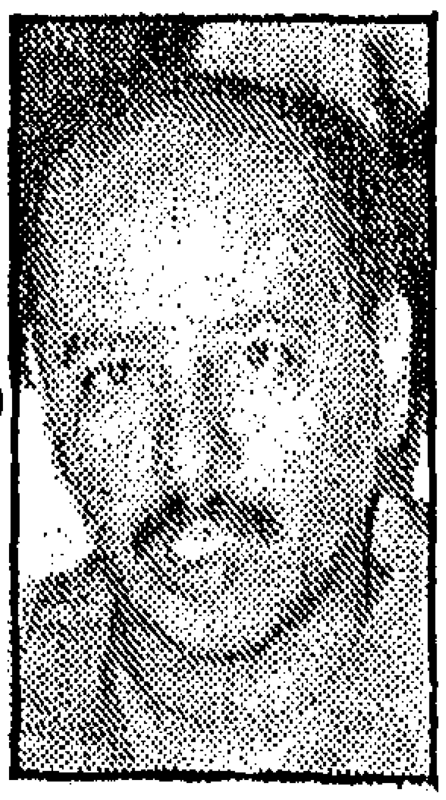
حمدى ابو العلا



سيد شكرى



عادل فراج



صلاح فؤاد



ولاء يحيى



ايمن عبدالجواد

دعوة المواطنين للمشاركة فى التجمعات البدوية وتجمع سيناء

الأمناء : لجان توعية وإرشاد بالأقسام والشياخات

المصدر : مايو

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قالوا ان لجان التوعية ستركز على توضيح انجازات الحزب الوطنى وكشف وتعرية افتراءات احزاب المعارضة ودعم الشخصيات القادرة على مواجهة التحديات والتى ستختارها الامانة العامة للحزب خلال ايام .

اما لجان النظام فستكون صمام الامان لمساندة الجهات الأمنية ومساعدتها فى مهمتها خلال العملية الانتخابية .

بالاضافة الى لجان المندوبين التى ستقتصر مهامها على التواجد باللجان نيابة عن المرشحين .

وفى هذا الاطار عقدت امانة الشباب على مستوى الجمهورية اجتماعا شارك فيه امناء المحافظات وتم خلال اللقاء مناقشة الاستعدادات للانتخابات القادمة .

اوضح الجميع اهمية الدور الفعال للشباب فى هذه المرحلة وضرورة تطوير لغة الخطاب السياسى والاقتصادى والاجتماعى بما يتلاءم وانجازات المرحلة .

خطة شاملة

تحدث د . نبيه العلقامى امين الشباب فأكد ان الرئيس مبارك اختار طريق الديمقراطية منذ اللحظات الاولى لولايته فوضع الدعائم الراسخة للبناء الديمقراطى فى مصر وخطت الديمقراطية فى عهده خطوات سريعة .

قال ان الامانة العامة اعدت برنامجا شاملا للتحرك خلال المرحلة القادمة يتضمن التنسيق مع الامانات الفرعية فى المحافظات لاعداد مجموعات من الشباب وتوعيتهم بدورهم فى المرحلة القادمة من خلال الدورات التدريبية والندوات الثقافية والسياسية التى يسهم فيها الجميع بالاراء لتحديد الاولويات والمهام التى يجب على الشباب القيام بها واعداد التوصيات من خلال لجنة لصياغة ما يمكن ان يقوم به الشباب قبل واثناء العملية الانتخابية .

اوضح انه تم التنبيه على القيادات الشبابية بان يقدم كل شاب ورقة عمل عن الدائرة التى يقطن بها وتصوره لما يمكن أن يقوم به لمساندة مرشحى الحزب الوطنى .

اشار انه سيتم التأكيد على توعية المواطنين بالمشاركة السياسية وتنمية روح الولاء والانتماء بين الشباب على جميع المستويات والتوعية بالمستحدثات المتوقعة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

دينامو العمل السياسى

اما د . شريف والى امين شباب الجيزة فقال ان الانتخابات القادمة ستكون فرصة امام الشباب للتصدى ولمواجهة كل مايهدد المجتمع من اخطار لان الشباب هو دينامو العمل السياسى ويمكنه بذل جهود خلاقة لدفع المواطنين للمشاركة السياسية واختيار القيادات التى يمكنها مواكبة تحديات المستقبل وحل المشاكل والتى لديها القدرة على التلاحم الجماهيرى .

اشار الى ان القيادات الشبابية يهمها فى المقام الاول ان يمارس المواطن دوره وان يذهب الى الصناديق لاختيار الاصلح .

واشار د . سيد شكر امين شباب الحزب الوطنى بالقليوبية الى ان شباب الحزب الوطنى فى المحافظة استعد تماما للوقوف خلف الحزب حيث تم عمل اجتماع لامناء شباب المراكز والمدن لتنظيم خطة العمل وتوزيع الشباب جغرافيا على مقار اللجان والتشديد عليهم بعدم الاخلال بالنظام واللجوء الى الشرطة او رئيس اللجنة فى حالة اكتشاف اى مخالفات قانونية .

قال ان امانة الشباب تحولت الى خلية نحل لاستقبال الشباب الذين سيكون لهم دور كبير فى حسم المعركة .

وقال حسام عوض امين شباب الغربية ان امانة الشباب ستنظم العديد من المؤتمرات الشبابية فى الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظة .

وسيقوم الشباب بتوزيع ورقة عمل توضح مبادىء الحزب وانجازاته لدعم مرشحى الحزب .

كما سيتم انشاء غرفة عمليات بامانات الشباب بجميع الدوائر لدعم العملية الانتخابية لمرشحى الحزب الوطنى .

مؤتمرات شبابية

ويؤكد د . حسن حسان امين شباب محافظة الدقهلية ان امانة الشباب ستنظم مؤتمرات شبابية فى كافة الدوائر لتبصير الناخبين بانجازات حكومة الحزب وعمل ملصقات الدعاية والتأييد .

اوضح انه سيتم تشكيل لجان شبابية تتواجد امام اللجان لارشاد الناخبين بمقار لجانهم الانتخابية حتى يمكن الوصول الى اللجان دون تعب او معاناة وهناك جانب اخر سوف يتولى دعوة الناخبين وحثهم على الادلاء بصوتهم الانتخابى .

وتحدث المهندس عبدالحميد قمره امين شباب البصيرة فقال ان المواطن المصرى اصبح لديه وعى سياسى سيمكنه من اختيار اكفأ العناصر ولن تخدعه الشعارات الكاذبة او الوعود البراقة فالعمل هو الفيصل لأى اختيار .. وعموما فقد تم اعداد خطة لتحرك الشباب خلال فترة الاستعداد للانتخابات تشمل اقامة العديد من الندوات السياسية لتوعية الجماهير وتوزيع شباب الأقسام المختلفة للمرور على المواطنين للدعاية لمرشحى الحزب .

اما يوم الانتخاب فسيتم تغذية اللجان بعناصر شبابية كمندوبين لمرشحى الحزب واعداد لجان للنظام والارشاد تكون مهمتها توعية المواطن بكيفية التصويت وخاصة كبار السن .

اشار الى انه سيتم توزيع شارات على شباب الحزب لتسهيل مهمتهم فى مساعدة اجهزة الامن فى حفظ النظام حتى تمر العملية الانتخابية بسلام .

طعم مختلف

اوضح ابراهيم سمرى امين شباب شمال سيناء ان الانتخابات

المصدر : مايو

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

فى سيناء لها طعم مختلف حيث يحظى قيادات الحزب الوطنى بشعبية جارفة لأن لهم وجودا فى الشارع السياسى وبصمة واضحة ونستطيع القول ان سيناء لا وجود لاحزاب المعارضة فيها .

وقال ان امانة الشباب وضعت خطة تم مناقشتها مع قيادات الشباب وتم توزيع الادوار على الجميع وشملت الخطة وسائل الدعاية واقامة ندوات التوعية فى النجوع والانتقال الى التجمعات البدوية .

وتحدث محمد على امين شباب بورسعيد فقال ان شباب الحزب ادى دوراً فى انتخابات مجلس الشورى الماضية سيواصل دوره فى الانتخابات القادمة لمساندة مرشحى الحزب الوطنى وابراز انجازات الحزب التى تحققت على ارض بورسعيد .

قال ان الشباب البورسعيدى سيقوم بحملات توعية للمواطنين وكشف محاولات النيل من الانجازات التى تحققت لان انتماء شعب بورسعيد لمصر وولاءها لمبارك ليس محل مزايدة .. ونؤكد اننا استطعنا كشف محاولات التلاعب بالشعارات مبكرا واعددنا العدة لاقناع الجماهير بالحقائق .

وقال السيد الطيبى امين شباب الفيوم ان انجازات الحزب بالمحافظة لاينكرها الا جاحد والحزب يتمتع بوجود فى الشارع السياسى بصورة غير تقليدية وهناك تنسيق فعال بين كافة القيادات الشعبية والتنفيذية من اجل مصلحة الوطن .

اشار الى انه تم الاتفاق على برنامج لتوعية المواطن بانجازات الحزب وعقد ندوات ولقاءات شعبية بحضور المرشحين والقيادات التنفيذية والشعبية بالمحافظة .

لا .. للمال فى المنوفية

وتحدث احمد القاضى امين شباب المنوفية فقال ان المال لن يلعب دوراً فى انتخابات مجلس الشعب وان اى محاولة لذلك لن تجد قبولا من ابناء المنوفية الذين سيقولون كلمتهم المؤيدة لابناء الحزب .

قال انه تم وضع خطة للتحرك بدأت يوم ٩/١٩ وتستمر حتى فرز

تحليل :
مصطفى البسيونى

الاصوات تقوم خلالها القيادات الشبابية بالمرور على الاقسام والشياخات المختلفة ويتم عقد اللقاءات الشعبية .

كما تم تقسيم قيادات الشباب الى لجان مختلفة تشمل التوعية الملصقات والنظام ويتم التنسيق بين هذه اللجان من خلال اجتماعات دورية ومتابعة اى مشاكل وحلها فوراً .

وتحدث فاروق عاشور امين شباب سوهاج فقال ان الحزب الوطنى يمتلك رصيداً كبيراً من القبول الجماهيرى وانجازاته يعرفها الجميع على ارض سوهاج ودور الشباب فى اى معركة انتخابية ليس وليد اليوم بل هو متابعة لنشاط الشباب الوطنى الذى يثبت كل يوم قدرته على العطاء والابداع .

اشار الى ان شباب الوطن لعب دوراً كبيراً فى مناصرة ابناء الحزب فى الانتخابات الماضية وسوف يشارك بقوة لدفع المواطنين لاختيار القيادات الفعالة والقادرة على مواجهة متطلبات المرحلة القادمة .

وداعاً .. للسلبية

وتحدث شباب الحزب فقالت ولاء يحيى طالبة بتجارة دمياط ان المرحلة القادمة تفرض علينا جميعا المشاركة بالرأى فى اختيار ممثلينا وعدم الاكتفاء بذلك بل ودعوة الزملاء للمشاركة فى الانتخابات والابتعاد عن السلبية لان الشباب هو المحرك الفعال والورقة الرابحة لاى انتخابات قادمة .

قالت ان الوعى السياسى لدى الشباب زاد بنسبه كبيرة نتيجة الاجواء الديمقراطية التى نعيشها جميعا .

اعن عبد الموجود طالب بكلية طب عين شمس دور الشباب لا يجب أن يقتصر على الادلاء بالصوت فقط وانما لابد من المشاركة الفعاله المتمثله فى تشجيع الاخرين على المشاركة ومساعدتهم على الاختيار .

حمدى ابو العلا عضو امانه الشباب ان الحزب الوطنى حزب الكوادر الفعاله والانتخابات القادمة والاجواء الديمقراطية التى نعيشها تفرض على الجميع الذهاب الى صناديق الانتخاب واختيار الافضل من المرشحين .

احمد رمزى عضو امانه الشباب الذهاب الى صناديق الانتخاب شهادة من يكتمها اثم قلبه .. ونحن كشباب فى الحزب سوف تدعم مرشحى الحزب ايمانا منا بالدور الذى يقوم به الحزب ومستعدون تماما لتحرك الفعال بين المواطنين فور اعلان الاسماء بعد اقرارها من الامانه العامة .

واجب قومى

سهام سيد عضو أمانة الشباب انّ مشاركة الشباب فى الانتخابات . واجب قومى تفرضة ضرورة المرحلة القادمة التى تحتم على الجميع المساهمة فى البناء الديمقراطى .

خالد رسمى عضو امانة الشباب هذا اول مرة شارك فى الانتخابات الاجواء الديمقراطية تفرض على الجميع المشاركة الجادة واختيار الاصلح لتمثيلهم فى مجلس الشعب .

صلاح فؤاد محمد اعمال حرة وعضو امانة الشباب سأنتخب الذى يصلح ويكون له دور فى المرحلة القادمة ويخدم ابناء الدائرة .. واتوقع انتخابات ساخنه سيفوز بها الحزب الوطنى رغم محاولات صحف المعارضة الاساءه الى الحزب الوطنى الذى يعرف انجازاتة الجميع .

للمرأة دور

المهندسة سها محمود تقول ساشارك فى الانتخابات القادمة وهناك خطة تحرك لتوعيه السيدات بدورهن فى المرحلة

المحروسة
المصدر : مايو
التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القادمة لان الانتخابات القادمة

فرصه لاثبات وجود المراة على الساحه وازاله ماعلق فى الاذهان ان المراة تقف مكتوفة الايدى فى أى معركة انتخابية

هايا على عبد المعطى ليسانس اداب شأشارك فى الانتخابات القادمة لانجاح مرشحى الحزب الوطنى .

نادية مختار عضو امانة الشباب تتمنى أن تحتضر السلبية من المواطن وان يذهب لممارسة حقه الانتخابى وتقترح تشديد الغرامة على المتخلفين لأن المرحلة الحالية تفرض على الجميع المشاركة الايجابية .

عادل محمد فراج عضو امانة الشباب ان انجازات الحزب الوطنى يشهد بها كل مكان وتحتم على الجميع الذهاب الى صناديق الانتخاب واختيار مرشحى الوطن .

احمد محب طالب بمعهد الحاسب الالى بمصر الجديدة ان مؤشرات الانتخابات القادمة ستكون ساخنة وهذا يؤكد اهمية الدور الذى يجب ان يقوم به ابناء الحزب الوطنى للفوز فى

الانتخابات القادمة لعبور القرن الواحد والعشرين وعموما فان الحزب الوطنى قادرة على حسم المعركة لصالحها ودورنا كشباب

النزول الى اماكن التجمعات لحث الجماهير على ممارسة دورهم الانتخابى واختيار الافضل وكشف الشعارات التى تروجها احزاب المعارضة .

فى المصطبة ارفضوا نواب الحكومة

عقد مجلس برلمان المصطبة جلساته الاستثنائية لمناقشة قضية الانتخابات القادمة وما يدور حولها.

الرئيس: معروض على حضراتكم موضوع خطير جدا وهو إجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب القادم.

العضو الفلفوس: هذا الموضوع خطير جدا لان هذه المرة قررت جميع الاحزاب الموجودة منها على الساحة والموجودة منها على الورق فقط قررت جميعها دخول الانتخابات وبالطبع فإن حزب الحكومة وهو حزب موجود على الورق إنما معه رجال السلطة ولذلك كان لابد ومن الضرورى أن يجرى تنسيق جدى لمواجهته.

الفلاح الفصيح: معك حق ايها الزميل فإن مرشحى حزب السلطة يدخلون وهم معتقدون انهم سيخوضون الانتخابات ومعهم كل رجال السلطة ابتداء من خفير القرية وانتهاء بالوزير ولذلك كان من الضرورى التنازل عن النظرة الحزبية الضيقة لرجال الأحزاب المعارضة ويتكتلون لكن للأسف لم يحدث ذلك لأسباب غير منطقية إذ ان المهم هو إسقاط مرشحى السلطة ثم بعد ذلك يحدث مايحدث.

العضو الفلحوص: إنتم تاعبين نفسكم قوى ليه كده لان مرشحى السلطة معاهم توصيل الميه للبلاد وتوصيل الكهرباء ونقل المحولات ومعاهم توقيعات على بياض من السلطة إنهم حايعملوا لكل مواطن مدرسة ومستشفى ويرفعوا مرتبه ويعينوا اولاده وطبعا معتمدين على نسبة الجهل والتخلف التى لها قواعد راسخة فى بلدنا.

العضو النمرود: كلام الفلحوص كلام ناس عجزة ويظهر إن حضرته نسى تماما حالة الشباب المتعلم فى كل قرية ودول عليهم واجب خطير وهو إنهم لازم يقودوا البلد للأصلح وعليهم يحاسبوا نوابهم اللى قبل كده ويشوفوا عملوا لهم إيه طوال الأربع سنوات اللهم إلا انهم اى النواب اصبحوا مليونيرات من التجارة وفتح المشاريع الخاصة بهم ولأولادهم ولزوجاتهم.

العضو زعيط: يا سلام على الكلام الحلو وهوه ده اللى لازم يحصل وما نعطيه اصواتنا إطلاقا وكفاية عليهم كده والناس اصبحت بتفهم كل حاجة وياشباب القرية ويا شباب المدينة ضعوا ايديكم فى ايدى بعض وارفضوا مرشحى الحكومة المليونيرات من دمكم وعرقكم وانتخبوا ناس جداد شرفاء اولاد اصول لا يبيعون الكلام ويضحكوا على الدقون وكفاية عليهم كده.

الفلاح الفصيح ـ **عثمان أبوزيد**

اسهال صعب شوية

زى العادة يتغنى اباطرة الحزب الوطنى والسادة الوزراء بنزاهة الانتخابات وحرية المواطن على التصويت وعدالة القائمين على مراقبة الصناديق ثم نصعق بعد الانتهاء من الانتخابات بأن هناك اكثر من حكم محكمة يتهم الحكومة بتزوير الانتخابات وبالتالى ابطال عضوية أخرين دخلوا المجلس كوسة ولكن لان المجلس سيد قراره فلا جدوى من احترام احكام القضاء ونحن الآن على ابواب الانتخابات وبدا اسهال التصاريح من الحكومة يتدفق علينا وعلى راسها الدكتور صدقى رئيس الوزراء الذى يؤكد نزاهة الانتخابات تماماً مثل سيناريو الانتخابات الماضية وسوف يحدث بالتاكيد ما حدث من قبل حيث اصبح الجميع متاكدا من ان اسهل تصاريح نزاهة الانتخابات التى تخرج عليهم من وزارة الحكومة والدكتور عاطف «سيم بينهم وبين بعض» يعنى ها نزور الانتخابات واللى عاجبه عاجبه واللى مش عاجبه يشرب من الترعة المليئة بلهارسيا ولذلك فانى اقول للحكومة الموقرة ان الكيل طفح خلاص وروحنا اصبحت خارج حلقنا ولذلك فنحن ننصح ونحذر بشدة من تزوير الانتخابات او محاولة اللعب باقدار مصلحة هذا الشعب الصبور لأن التزوير ما هو الاسم قاتل وفى النهاية يجب ان يعدل الناخبون فى اعطاء صوتهم للمرشح الافضل.

عبدالمنعم محمد الحلاوى
نبروة ـ دقهلية

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

اشاعات لا يطلقها سوي فكر دمرته العاهات

نسمع عجبا وغثا من المدعين العلم ببواطن الامور وممن يزعمون أن لا حظر عليهم من النفاذ إلى كل سر والوقوف على المستور. نسمع من أهل العجائب والغرائب أنه يوجد شبه اتفاق بين الحكومة وحزبها وبين احزاب المعارضة علي تقسيم وترتيب الدوائر من اجل ان يدخل بعض اعضاء المعارضة إلى مجلس الشعب.

ومن المخزى ان التشكيل الذى يسمى نفسه بالحزب بل وايضا بالوطني يبارك مثل تلك الشائعات التى تمثل قمة الاثافى وغاية الفريات معتقدا انه بمثل تلك الاباطيل والاراجيف يرفع من شأنه ويدعم ذاته فى حين انه يمثل تلك السقطات وبعدم نفيها يقوض فى الحقيقة من كيانه الذى لا يحتمل المزيد دون أن يدرى ويضعف من وزنه الذى وهن إلى درجة منقطعة النظير دون أن يعلم لأنه باطلاقه او بمباركته أو بعدم نفيه لمثل تلك الشائعات المغرضة الكاذبة يكون فى الواقع قد نفى عن نفسه وابعد اى شبهة ديمقراطية لأن الديمقراطية الحقيقية لا تعرف ذلك ولا تعرف المسرحيات والديكورات واذا كان ذلك الحزب يعتبر الديمقراطية كذلك ويعتبرها فى قرارة نفسه شبهة ومنكرا وعبثا فهذا شأنه وليفعل بضميره ما يريد.

ان الموقف يدعو إلى الرثاء وغياب الفطنة وفقد البصيرة يستدعيان الشفقة الا فى هذه الحالة فيستدعيان الغضب والنقمة ذلك انه قد تخيل او توهم انه وهو يطلق أو يبارك مثل تلك الشائعات انما يشير إلى مدى قوته ويدلل على ان بيده كل الخيوط ويملك المنع والمنح ويسيطر بجبروته على المقدرات ويوجه بطغيانه الارادات ولم يفطن إلى انه يدعو الناس إلى المزيد من مقاطعة الانتخابات فإذا لم تقاطعها الاحزاب قاطعها الشعب.

ومن الغريب انهم لم يتعلموا من التجربة الماضية سنة ١٩٩٠ فقبل انتخابات مجلس الشعب الماضية سرت مثل تلك الشائعات وأخذت تتصاعد كلما اقترب موعد الانتخابات ثم فوجئوا قبل غيرهم بمقاطعة كافة الاحزاب لتلك الانتخابات فيما عدا حزبا واحدا وجد نفسه مسئولا وممثلا للمعارضة بعدد ستة نواب واصبح مجلس الشعب كله من الحزب الوطنى ما عدا الستة اعضاء هؤلاء وعددا محدودا للغاية من المستقلين فاسقط فى يدهم بعد ان انتهت المسألة إلى مهزلة.

ان مثل تلك الاشاعات تحبط الشعب وتثنى عزائمه وتسىء إلى الحياة الحزبية فى مصر وتسىء اول ما تسىء إلى الحزب الوطنى نفسه لو كانوا يعلمون كما ان فيها استخفافا بالناس فضلا عن انها تنال من ايجابيتهم كما تستجلب نقمتهم وتستحضر سخطهم مما ينعكس سلبا على كل امور الحياة فى البلاد.

افيقوا يا قوم ولا تستثمروا الباطل وحركوا الفكر العاطل ولا تغرنكم قوتكم الظالمة او تبهركم سطوتكم الغاشمة فالله اقوى والحق ابقى.

مدحت الهرميل

الالتزام والامتناع

فى إحدى زياراتها القصيرة لحافظة الشرقية وبالقرب من عاصمتها الزقازيق وبالتحديد فى قرية بنى شبل وجدت «العصفورة» جمعا غفيرا من الناس فى مؤتمر نادرا مانجده فى المحافظة.. وعلى عادة «العصفورة» دفعها الفضول الصحفى لاستطلاع الامر فاذا به صورة نادرة وطنية للمؤتمرات عقدها احد النواب المرشحين للدائرة الذى يحظى بتأييد شعبى جارف «الذى كان يشغل منصبا رقابيا فى المحافظة وهو عبد القادر عبد الرحيم عبد الله المرشح للدائرة الاولى» وتضمن المؤتمر الجماهيرى عرض المرشح بصورة نادرة لبرنامجه الانتخابى الذى يتضمن باختصار الالتزام بثلاث «بذل الجهد. الوفاء بالوعد. والصدق فى العهد» والامتناع عن ثلاث «استغلال المعاناة.. عدم المحاورة فى الآمال وعدم المتاجرة بالآلام»

ثم تطرق النائب المرشح بعد ذلك الى عرض مهمة النائب فى المجلس على المواطنين من الناحية التشريعية ومن الناحية الرقابية.. كما تناول ايضا صفات النائب التى يجب ان يختاره المواطن امام الصندوق ولخصها فى «عدم وجود اغراض شخصية من وراء الترشيح وقرب وجوده من الدائرة ومعايشة الجماهير التى وضعته على كرسى البرلمان لسهولة الوصول اليه.» وتعجبت «العصفورة» لموضوعية هذا المرشح فى عرض افكاره وبرنامجه وعدم اللجوء الى الوعود البراقة ومهاجمة الحكومة «عمال على بطال» او استغلال معاناة الجماهير تماما كما يفعل المرشحون المنافسون له فى الدائرة الذين عقدوا مؤتمرا مماثلا بالقرب منه وللاسف لم يحضره سوى بضعة اشخاص من المتنفعين فى هذه المناسبات حقا.. مبروك لهذا المرشح هذا التاييد الشعبى الجارف من ابناء الدائرة الاولى بالزقازيق.

خرابيش

اكتشفت حكومتنا الموقرة والمحافظة على الكراسى أن جماعة الاخوان جماعة منحلة خالص .. ولذلك اصدرت الحكومة قرارها العسكرى باحالة اعضاء الجماعة المنحلة للمحاكمة لتاديب الجماعة التى تبين للحكومة الموقرة انها منحلة ودايره على حل شعرها ..

ومن المنتظر ان تكشف تحريات الحكومة الخالدة على كراسيها ان اعضاء الجماعة قاموا بترويج افكار الجماعة التى من شانها تعليم الشباب ادمان الصلاة وحيازة كتب الدين خلال المرحلة الحرجة التى تمر بها الحكومة فى موسم الانتخابات المعظم .. كما سيتم الكشف عن مخططات اعضاء الجماعة المنحلة بعد ضبطهم متلبسين بحيازة افكار وحشة خالص لتهديد السلم العام الموسيقى بما يعرقل قيام الراقصات باداء واجباتهن ممايدمر المسيرة الديمقراطية التى تتبناها الحكومة للرقص على كل الاوتار فى موسم الانتخابات الكريم .

واعتقد ان حكومتنا الخالدة حكومة حاسمة لانها ضبطت اعضاء الجماعة تماماً كما ضبطت اسره السيد الجاسوس الصهيونى فايق بك مصراتى وابنته الفاضلة التى تكرمت بترويج الايدز بين شبابنا .. ولذلك قررت الحكومة وبكل الحسم والشدة ترحيل الجاسوس الى بلاده بدون محاكمته امام المحاكم العسكرية ولاحتى امام المحاكم البلدية ..

ومن المنتظر ان يصدر قرار بتخفيف مدة السجن على الصهيونى الفاضل يوسف بك طحان الذى قام بترويج وتهريب مادة الهيروين ..

ولان الهيروين مادة خفيفة على معدة الحكومة فان محاكمة يوسف بك طحان لم تكن امام المحاكم العسكرية .. اما ترويج افكار جماعة الاخوان المنحلة فانها ثقيلة حبتين ولذلك تمت احالتها للمحاكم العسكرية .

وانا شخصياً متفائل من قرار الاحالة للمحاكم العسكرية فربما يصدر قرار الحكومة باحالة المجرمين الصهاينة الذين قتلوا وعذبوا الاسرى المصريين للمحاكم العسكرية ايماناً من الحكومة بالمساواة بين

اسامة.....

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

في مؤتمر جماهيري بمنشية جمال عبد الناصر بحلوان

بكري: أحوال المواطن تسير من سيء إلى أسوأ على أيدي نواب الحكومة

واصل الناخبون بمنطقة حلوان مؤتمراتهم الشعبية لتأييد الزميل مصطفى بكري رئيس تحرير «الأحرار» ومرشح الدائرة ٢٥ في انتخابات مجلس الشعب القادمة حيث عقد الناخبون بمنشية جمال عبد الناصر مؤتمرا جماهيريا حاشدا كشف عن الرغبة الأكيدة في احداث التغيير من خلال انتخابات مجلس الشعب عبر صناديق الانتخابات بعد ان اقلقتهم الهموم والأزمات على ايدي نواب الحكومة على مدار ١٦ عاما دون احساس بمعاناة المواطن في هذه المنطقة الحيوية العمالية.

في البداية تحدث الشيخ عبد الرازق امام مسجد منشية عبد الناصر والذي رحب بالزميل مصطفى بكري على ارض منشية الزعيم الخالد جمال عبد الناصر مشيرا إلى ان الانتخابات القادمة ليست انتخابات حزبية ولاعصبية ولا اقليمية لان هذه الاشياء تصنع الفرقة في صفوف المواطنين وانماهي انتخابات الفرص منها صالح المواطن المصري بالدرجة الاولى.

وقال انه تأكد للناخبين بما لايدع مجالا للشك من خلال التجارب العديدة السابقة ان نواب الحكومة لايوفون بالوعود بعد الوصول الى كرسي البرلمان وبالتالي فإن مصطفى بكري يعرفه اهالي حلوان كرجل حر صاحب قلم شريف يدافع عن العمال والفقراء بل امتد دفاعه الى قضايا العالم الاسلامي في البوسنة والشيشان وكشمير وفلسطين وتحدث مصطفى رضوان نيابة عن اهالي

تابع المؤتمر

عصام هادي

المنشية مؤكدا ان مصطفى بكري يقول كلمة الحق ولايخشى الفساد والمفسدين وبالتالي فان المواطن في حاجة الى مثل هذا الرجل ليكون نائبا لحلوان في مجلس الشعب ليقدم الاستجوابات ويستطيع محاسبة المسئولين عن قضايا وهموم المواطن في حلوان وقال الزميل محمود بكري مدير تحرير جريدة الشعب ان اهالي منشية جمال عبد الناصر كتيبة من الشرفاء الذين لايخافون ويتحدون كل صاحب سلطة لذلك فقد جاءوا لترشيح رجل صاحب مبدأ يسعى لاحداث التغيير من خلال اصواتهم في مجلس

الشعب. ثم تحدث الزميل مصطفى بكري مرشح الدائرة الذي اعرب عن سعادته لوجوده بين اهله وعشيرته في منشية الزعيم الخالد جمال عبد الناصر من اجل البحث عن حل للهموم والمشاكل التي تتزايد يوما بعد الاخر

واشار بكري الى ان جميع المواطنين في حلوان يعانون الازمات دون ان يدري او يسمع احد من نواب الحكومة الذين لم يجن منهم المواطن سوى الشقاء والمعاناة على مدى ٩ سنوات هي عمر وزارتهم وعلى مدى ١٠ عاما عن طريق نوابهم في حلوان الى الحد الذي اصبح فيه حال المواطن في تراجع مستمر ولكن هيهات ان ينكسر هذا الشعب العظيم الذي قهر العديد من الطغاة وقال ان الشيكات اصبحت اللغة الوحيدة التي يعرفها نواب

الحزب الوطني لشراء اصوات الناخبين ولكن لن يستطيعوا شراء مواطن واحد شريف لايقبل الارتزاق ولايبيع ضميره لانه يؤمن بحق الفقراء والعمال.

واشار بكري الى ان الكل يعيش في خندق واحد والامور تسير من معاناة الى معاناة ومن سيء الى اسوأ لان مصر اصبحت مستهدفة من الداخل من ابنائها الذين غابت ضمائرهم ومن الخارج عن طريق اسرائيل وامريكا وبالتالي فلابد من التغيير لان المشكلة ليست مزايدة انتخابية وانما دفاع عن حقوق الطبقة العاملة من العمال والفلاحين الكادحين عن طريق تقديم الاستجوابات داخل المجلس لحماية الاهالي من التلوث الذي يهدد مليون مواطن في حلوان.

حزب «التجمع» يكرر نفسه

برنامجه الانتخابى لا جديد فيه

كل القضايا المطروحة .. عالجها الحزب الوطنى بنجاح

ومازالوا يعيشون فى الماضى

كشف الفساد ومحاربة الإرهاب

دليل على نزاهة وعدالة الحكومة

البرنامج الانتخابى الذى وافقت عليه الامانة العامة لحزب التجمع .. يتضمن اجراءات محددة يلتزم بها نواب الحزب فى السنوات الخمس المقبلة .. هذا ما قاله عبدالغفار شكر امين التثقيف بحزب التجمع .. ونشرت (الاهالى) المناقشات التى قالت انها استغرقت ٤ ساعات فى جلسة الامانة العامة قبل اقراره .. حيث وجه احد الاعضاء الشكر إلى لجنة اعداد البرنامج على المجهود « الممتاز » الذى قامت به ووصفه آخر .. بانه « وثيقة » تاريخية .

وحين نقرأ البرنامج لانجد فيه جديدا .. فهو مثلا يطالب بمجانية التعليم .. والاهتمام بالتنمية فى الصعيد .. وتعيين الخريجين عن طريق بناء المصانع .. وتيسير اجراءات التقاضى .. وحماية الارض الزراعية من التبوير .. والتركيز على ضرورة الوحدة الوطنية .. وأين تكون محور الامية مشروعا قوميا تشترك فيه كافة القوى السياسية .

ويتضمن البرنامج شعارات كثيرة من عينة ضرورة المحافظة على مستحقات العاملين فى العراق .. وحل مشكلة شركات توظيف الاموال .. و .. و ..

○ التعليق

لانضيف جديدا اذا قلنا ان هذا البرنامج للاسف .. ليس فيه اى جديد .. فكل ما جاء فيه سبق ان ردده مرشحو الحزب فى الانتخابات الماضية .. نفس الكلمات تقريبا .. ونفس الشعارات والافكار كما هى لم تتغير رغم ان الزمن يتغير من حولنا .

اذا كان اعضاء هذا الحزب يرون ان الثبات على ا[illegible]لرهم مسالة ضرورية فكيف يقنعون المستمعين اليهم بان افكارهم مقدرة ومستمرة من واقع الحياة اليومية للمواطنين ..

ان عبدالغفار شكر نفسه قال انه طالما ان مشاكل مصر كما هى فلابد ان نناقش هذه المسائل .. والخلاف بيننا وبين اى حزب هو الاقتراحات التى سيقدم .

المسالة إذن ـ مجرد اقتراحات حتى ولو كانت تتجاهل عن عمد ان حكومة الحزب الوطنى قد نجحت فعلا فى حل هذه المشاكل .

كيف نتصور انهم لا يعرفون ان الحزب الوطنى هو بالفعل الذى يكافح الامية والفساد .. ويحل مشكلات الشباب ويوفر لهم فرص العمل لقد اعلن الرئيس حسنى مبارك ان من اولويات عمل الحكومة تنمية الصعيد .. وهناك ملايين الجنيهات تم تخصيصها لمشروعات استثمارية فى محافظات الصعيد هدفها الاساسى توفير فرص العمل للشباب .. وفتح ابواب الحياة الكريمة للآلاف من الاسر وما التسهيلات التى قررتها الحكومة للمستثمرين .. إلا لهذا الغرض .

الحكومة ايضا اعتبرت محو الامية مشكلة قومية وانشات جهازا خاصا لمواجهة هذه المشكلة .. والارقام تقول ان الامية تتراجع فى محافظات كثيرة بفضل هذه الجهود الحكومية .

اننا نؤمن بان

التعليم كالماء والهواء .. حق للجميع ونحن فى نفس الوقت لسنا جامدين .. ولا نعيش منعزلين عن عالمنا بل ندرس باستمرار كل جديد .. ويضيف ونعدل القديم .. وهذا ما يحدث فى قوانين التعليم .. مثلا إلغاء السنة السادسة بالمرحلة الابتدائية التى يتم حاليا مناقشة امكانية اعادتها بناء على طلب العلماء وخبراء التربية والتعليم .. وهذا الذى يسميه حزب التجمع « عدم ثبات القوانين والنظم » .. هو فى الحقيقة بحث عن مصلحة المواطنين فوزارة التعليم لم تلغ السنة السادسة عشوائيا .. بل كان الالغاء بناء على دراسات مستفيضة للعلماء .. والوزارة نفسها هى التى تدرس حاليا اعادتها بعد سنوات من تطبيق التجربة .. اى المسالة تخضع للعلم وليس للعشوائية .. فحين تقرر الحكومة قانونا ترى انه يخدم المواطنين .. ثم تظهر عن التطبيق مشكلات فإن الحكومة تستجيب للشعب وتعدل وتطور مادام ذلك فى مصلحتهم.

اما عن تيسير اجراءات التقاضى التى يتحدث عنها « التجمع » فهذا ما تفعله الحكومة باستمرار .. ووزارة العدل تدرس حاليا مشروعا شاملا لتطوير بعض القوانين وتيسير اجراءات التقاضى وتعديل بعض القوانين الحالية .

ان حزبنا يدرك تماما ان مصر وطن الجميع بلا تفرقة وانطلاقا من هذا الفهم الواعى تحارب المفسدين والارهابيين لانهم لا يستحقون الحياة على هذه الارض الطيبة .

ان جرائم الفساد التى تكشفها الحكومة والمحاكمات التى تتم للمفسدين دليل على نزاهة وعدالة الحكومة ..

وحين نقول ان برنامج حزب التجمع لا جديد فيه .. نعلن حقيقة اعترف بها بعض اعضاء حزب التجمع نفسه ففى المناقشات قال احدهم قبل ان توافق الامانة على البرنامج ان مشروع البرنامج يشبه البرامج التى اعلنها الحزب فى انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ .. قال ايضا ان كل الصياغات قديمة .

ونحن بدورنا نسالكم : لمن تتوجهون بهذا البرنامج القديم ؟ !

صدقى يبحث مع المحافظين انتظام الدراسة
تقرير عن الاستعداد لانتخابات مجلس الشعب

كتب كامل مرسى :

يعقد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء صباح بعد غد اجتماعا



د . عاطف صدقى

بالمحافظين . علمت الاخبار انه سيتم خلاله مناقشة موقف بدء الدراسة بالمدارس والجامعات وتوفير السلع الغذائية والاستهلاكية واستعدادات هيئة التامين الصحى لرعاية جميع الطلاب . ويعرض وزير الداخلية خلال الاجتماع استعدادات الوزارة للانتخابات القادمة لمجلس الشعب وتوفير المناخ المناسب للدعاية الانتخابية . كما يعرض د. محمود شريف وزير الادارة المحلية تقريرا عن العشوائيات والاعتمادات التى تم صرفها والمبالغ المطلوبة لتنفيذ البرنامج الزمنى لتنفيذ الخطة كما يتم بحث الموقف التنفيذى لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى بالمحافظات والاعداد للجولة المقرر أن يقوم بها رئيس الوزراء للمحافظات خلال أكتوبر القادم . ومن المقرر ان يعقد اجتماع اخر للمحافظين الشهر الحالى بمدينة بورسعيد برئاسة الدكتور محمود شريف، وزير الحكم المحلى لبحث الموضوع الخاص بالتنمية البشرية بالمحافظات ومن المنتظر أن يشهده الدكتور عاطف صدقى .

.. وأمين التنظيم فى حزب العمل :

لن نخوض الانتخابات فى ٣٤٨ دائرة

اكد عبدالحميد بركات امين تنظيم حزب العمل ان الحزب سيخوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب فى حوالى مائة دائرة ، وبالتالى فلن يدخل ٣٤٨ دائرة .

قال ان استعدادنا لهذه الانتخابات بدأ منذ اكثر من ثمانية شهور مضت ولكننا على اختيار مرشحين صالحين يتمتعون بالكفاءة والالتزام والشعبية والصلاح .

اضاف اننا مازلنا نسعى لان ننسق مع كل الاحزاب ونمد يدنا للجميع وهدفنا ان يكون فى كل دائرة مرشح واحد لكل الاحزاب ضد مرشح الحزب الوطنى .. واملنا ان نصل الى هذا الهدف وفى اضعف الايمان يتم



عبدالحميد بركات

التنسيق لاخلاء بعض الدوائر لرموز وقيادات الاحزاب .

وتمنى امين تنظيم حزب العمل ان يلتزم جميع المرشحين بميثاق شرف اثناء الحملات الانتخابية وان يلتزموا بالنقد البناء للصالح العام والبعد عن التجريح وعدم المساس بالاشخاص او عائلاتهم او بيوتهم .. وان يكون التنافس شريفا ملتزما .

قال .. عندما اقوم بنقد منافس يجب ان يقتصر الامر على عمله السابق فى الدائرة اذا كان نائبا عنها او عن برامجه المستقبلية اذا كان يطرح نفسه لاول مرة للخدمة العامة .

٤٢ مرشحا لحزب مصر

اعلن جمال ربيع رئيس حزب مصر العربى عن انتهاء الحزب من اختيار ٤٢ مرشحا للانتخابات القادمة لمجلس الشعب واضاف أننا مازلنا نتلقى طلبات الراغبين فى الترشيح تحت لافتة الحزب بشرط الا يزيد سن المتقدم عن ٤٥ سنة وان يتمتع بالشعبية والجماهيرية وحسن السمعة .

اشار الى أن الحزب يعطى محافظات الصعيد اولوية قصوى ويركز على شباب العائلات بالاضافة الى محافظات كفر الشيخ والبحيرة والاسكندرية والفيوم والتى ستشهد ترشيح عدد كبير من اعضاء الحزب القدامى .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

قارب واحد

أخيراً .. الناصريون وحدوا صفوفهم


د . نعمان جمعة

القطب الناصرى فريد عبدالكريم اكد على ان جميع الناصريين سيقفون صفا واحدا فى الانتخابات القادمة وسيتناسون خلافاتهم ولن يسمحوا بأى محاولة لشق الصفوف .

اعلن فريد رفضه لترشيح اى ناصرى ضد ناصرى آخر.. وقال انه لايوجد حزب ناصرى الا الحزب الديمقراطى العربى الناصرى مشيرا الى انتهاء نغمة حزب عابدين وحزب طلعت حرب .

المعروف ان فريد عبدالكريم كان على خلاف شديد مع جبهة ضياء الدين داود الامين العام للحزب الناصرى .

من يدير المعركة الانتخابية للوفد ؟!



السؤال الذى يشغل ذهن فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد والعديد من الوفديين هو من سيدير المعركة الانتخابية القادمة ومن سيشرف على غرفة العمليات بعد اعتزام معظم القيادات الوفدية التفرغ لادارة معركتها الشخصية

فى دوائرها حيث يخوض سعد فخرى عبدالنور سكرتير عام الوفد المعركة بدائرة جرجا بسوهاج ود . نعمان جمعة نائب رئيس الحزب بدائرة امبابة وياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا بدائرة قصر النيل .

كان من المفروض ان يتفرغ د.نعمان للاشراف على غرفة العمليات الخاصة بمرشحى الحزب بجميع المحافظات الا انه فاجأ الجميع باعلان خوض الانتخابات .

كونوا عونا لمبارك لا عبئا عليه !!



بقلم:

نور الدين بكر

يعيش الشارع السياسى المصرى حركة دائبة ويعلو الضجيج وترتفع الاصوات ويختلط الحابل بالنابل وتزدهر لعبة الانتخابات ويبرز فى الصورة وجوه تغيب وما تلبث أن تظهر فى كل انتخابات تدعى العلم ببواطن الأمور والقدرة على تحريك الجماهير وفوق كل ذلك ادعاء للسيطرة على اللجان وتحديد مجرياتها .

ووسط الصخب تبدو هذه المرة مختلفة عن غيرها حيث وعى الشارع عظيم .. والرغبة فى التغيير ظاهرة ويحمل لواء المعركة الانتخابية وجوه جديدة من الشباب المثقف الباحث عن أمل فى التغيير من أجل المشاركة الجادة فى صنع المستقبل .

وهنا أرى أنه لزاما علينا أن نشير هذه المرة لبعض الصور الانتخابية تعبيرا عما يدور فى الشارع سواء فى فكر المرشح أو الناخب :

★ رغم إيماننا المطلق بأن الصورة مختلفة لاختلاف الظروف وتوجهات النظام الوطنى الساعى للتنمية والديمقراطية والاستقرار إلا أن بعض الوجوه مازالت تسلك سلوكا عفا عليه الزمن حيث يتصور بعض الغائبين عن الناس خمس سنوات أنه يمكن بتوزيع الحقائب .. أو الكشاكيل يمكن التأثير على الناخب رغم رفض وعى الناس لهذا الأسلوب الذى حقق رواجا فقط فى سوق البضاعة الراكدة .. ومكسبا لكدابي الزفة الذين يقومون بالتوزيع على ذويهم .. وكله مكسب !!

★ ان تصور البعض أن التغيير من أجل تغيير فرد بفرد أمر سطحى لأنه آن الآوان أن تتغير الخريطة السياسية لبعض الدوائر وفقا للدماء الجديدة فى كل الاتجاهات وعودة للتواجد السياسى الفعال فى الشارع المصرى كى تكون المشاركة عونا للقائد لا عبئا عليه .

★ ان مبارك العظيم وبحسه الوطنى وانحيازه للقوى الغالبة وما يحمله من آمال لجماهير مصر العريضة .. وهو الذى يحمل فوق جبينه جرح أمته .. حريص على أن تخرج الارادة الشعبية معبرة عن نفسها .. حريص على أن يصل لمقاعد البرلمان صوت الشعب الحقيقى .. حريص على أن يؤكد أن الكل عنده سواء .. الكل أبناء مصر وباحثين عن المشاركة الجادة .. وهو يرفض ونحن معه وبكل قوة أن يرتفع فوق أرض مصر أى صوت لتطرف بغيض أو لفكر مشبوه ولن ينبت فوق أرض النيل نبات شيطانى الهوية .

★ أن الآوان أن نشارك بالرأى وكفى مطالبة بالاصلاح .. وحان وقت المشاركة .. مبارك يطالبكم بالمشاركة .. ويسعده أن يباهى الدنيا بشعبه وهو يختار .. ويفرز من بين الصفوف .. وينتظر مبارك أن يقدم له القادرين .. أصحاب العطاء العظيم .. رجال عصر النقاء والطهارة .. المؤمنين بمصر كما يراها مبارك الشعب والانسان .

ورسالة للذين يروجون الشائعات .. والذين يدعون أنهم مسنودون رغم غيابهم وأنصارهم خمس سنوات .. جزء منها كان معاناة .. نثق فى حكومة مصر الوطنية التى تعلن حيادها ونزاهتها .. وذلك عهدنا بحكومة الانجاز والعطاء .. نثق فى وزير داخلية مصر الذى يعمل فى صمت ويدير صراعا مع قوى الشر والظلام يحقق فيه ورجاله نجاحا جديدا كل يوم .. نثق فى قدرة الشعب على الاختيار .. ونثق ونؤمن بمبارك قائدا وزعيما فتح أبواب الحرية و [illegible] كل معانى الخوف .. وموعد[illegible] وموعدنا يوم ينادى المنادى .. مصر فى حاجة إليكم .. فأجيبوا .. !!

مختار عبدالعال

الموقف صعب في إمبابة

فجأة اشتعلت دائرة امبابة قبل المعركة الانتخابية بشهرين بعد اعلان العديد من قيادات احزاب المعارضة خوض المعركة بهذه الدائرة.. وحتى الان اعلن اربعة اشخاص عزمهم على الترشيح لمقعد الفئات وهم عبدالحميد بركات امين تنظيم العمل ود.نعمان جمعة نائب رئيس الوفد والمحامى الشهير احمد ناصر.. وحسن حافظ النائب الاسبق عن الدائرة !!

ترى من يفض الاشتباك؟!

□□□

مصطفى مراد يطالب بإبعاد العمد والمشايخ عن الانتخابات

طالب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بابتعاد العمد والمشايخ عن العملية الانتخابية حتى لايجاملوا مرشحى الحكومة.. وباعطاء فرص متكافئة لجميع المرشحين من كل الاحزاب فى وسائل الاعلام المختلفة بما فيها التليفزيون وتحديد أماكن مخصصة فى كل مدينة توضع فيها ملصقات المرشحين .

جبهة واحدة من الآمة والخضر والإتحادى

شعارها : «المعارضة الوطنية .. هى الحل»

اكد ابراهيم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى ان احزاب المعارضة الثلاثة الامة والخضر والاتحادى ستخوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب بحوالى ١٥٠ مرشحا تحت راية واحدة ولافتة واحدة عنوانها المعارضة الوطنية هى الحل .. مصر فوق الجميع .. مصر للجميع .. كلنا لمصر .. نخدم ولاننتظر .

اشار الى انه سيذكر تحت هذه اللافتة الموجودة اسم المرشح فقط والدائرة التى يخوض الانتخابات فيها دون ذكر اسم الحزب الذى سيمثله .

قال ان اجتماع السبت الماضى بين رؤساء الاحزاب الثلاثة تناول خطوات التنسيق بينهم ونتائج الاتصالات مع الاحزاب الاخرى .

اضاف اننا اتفقنا على قصر عملية الترشيح على ابناء الاحزاب الثلاثة فقط ولن نقبل ان ينضم تحت لافتتنا اى فرد من رديف الاحزاب الاخرى او المستقلين .

قال ان من يخرج عن خط حزبه ويذهب الى حزب اخر لكى يفوز بترشيحه لمجلس الشعب شخص لاتوجد لديه مبادىء يؤمن بها دائما كل غايته ان يصل الى البرلمان بأى وسيلة وهذا مانرفض التعامل معه .

من جهته اكد كمال كيرة رئيس حزب الخضر انه تم تشكيل لجنه تتولى وضع القواعد والمعايير لاختيار افضل العناصر التى تخوض الانتخابات القادمة تحت راية الحزب .



ابراهيم ترك

اكد انه لامانع من التنسيق مع اى حزب يرغب فى ذلك مادام الهدف فى النهاية تحقيق نتائج طيبة لصالح المجتمع .. وقال سيظل الباب مفتوحا حتى اللحظات الاخيرة !!

المصدر : مايو

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين عام الأحرار :

لهذه الأسباب فشل التحالف بين الأحزاب

النوايا لم تكن صادقة .. لتغليب مصلحة الوطن

اعلن رجب هلال حميدة امين عام حزب الاحرار ان الحزب سيخوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب بحوالى ٢٠٠ مرشح فى مائة دائرة .

اكد ان الحزب سيعتمد على ابنائه ولن يكون هناك اى تنسيق مع احزاب اخرى لان الوقت قد مضى وحتى الان لم يحدث لقاء واحد بين حزب الاحرار واى من الاحزاب الاخرى الا ما حدث مؤخرا فى حزب الامة من عدة لقاءات وبيانات ولكن ارى انها قد باءت جميعها بالفشل .. لان كل واحد يصمم على ان يحقق مزيدا من السيطرة لنفسه ولم تكن هناك نية صافية وصادقة وحقيقة لتغليب مصلحة الوطن على المصالح الذاتية .. كل حزب بما لديهم فرحون كل حزب استشعر انه الافضل والاقوى من الاخر .. فهيهات وهيهات ان يكون هناك تنسيق وكل واحد يريد العدد الاكبر من المقاعد والسلطات والانفراد .. النوايا غير خالصة لان يكون هناك تنسيق حقيقى لمصلحة الوطن .



رجب حميدة

اضاف : ومع ذلك اقول للحكومة لاتتخوفى من فوز بعض رموز المعارضة ووصولها الى البرلمان فهناك فى المعارضة وطنيون شرفاء كما فى الحزب الوطنى اشخاص وقيادات واسماء نعتز بها ونقدرها فهم من الوطنيين الشرفاء ومعارضتنا تسمو فوق كل اعتبار لاننا نفهم قول الله تعالى « ولايجرمنكم شنان فى قوم على الا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى » .

اكد ان موقف حزب الاحرار الثابت ضد استخدام العنف كاداة للتغيير فالمجتمع المدنى لن يقوم ولن يتحقق الا بالنهج الديمقراطى السليم واعطاء الفرصة للشعوب لتختار ممثليها بحق ، اما فرض الفكر او النظريات او الايدلوجيات

بالقوة وارهاب الناس وتخويفهم فذلك كله لن يفيد .

انباء الحزب

قال اننا لن نقبل ان يخوض الانتخابات تحت لافتة حزب الاحرار الا من كان عضوا بالحزب وله اسهاماته المتعددة وسيتحرك المرشحون ببرنامج الحزب الذى سيكون الاساس فى دعايتهم ، وسيعتمد غالبيتهم على القاعدة الجماهيرية فى دوائرهم والخدمات التى قدموها للمواطنين على مدار السنوات الماضية .

اوضح ان الحزب سيدفع بقياداته القديمة والثابتة وهناك عناصر جديدة سيتم الدفع بها لاول مرة ، وابرز المرشحين د . ياسر رمضان بالمنوفية . الحمزة دعيس الدقى . رجب حميدة عابدين والموسكى . عادل المصرى بورسعيد : محمد عامر دقهلية . مصطفى بكرى حلوان . د . وحيد صادق مصر القديمة . احمد حسن المناشى والقناطر . مهندس موريس جرجس بالاسكندرية . سامى انيس لوقا المنيا .

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

صباح الخير



كيف تفكر مختلف الاحزاب السياسية في مصر ؟ وما هي برامجها لحل مشاكل مصر ؟ وما هي تصوراتها بالنسبة للامور الداخلية . والاوضاع الخارجية ؟

إن الانتخابات في مختلف بلدان العالم ، تعتبر فرصة للاقتراب من فكر الاحزاب السياسية ، والتعرف على برامجها . والتاكد مما إذا كانت تملك رؤية حقيقية لعلاج المشاكل والامور .. ام ان رؤيتها تقتصر على العبارات الانشائية ، والكلمات الحماسية . والحلول غير الواقعية ؟!

والأمر الطبيعي .. ان تطبع الاحزاب السياسية برامجها ، ومشروعاتها ليقراها الناخبون ، ويطلعوا عليها . ولكن في بلد مثل مصر ، تصل نسبة الامية فيه إلى ثلثي عدد السكان .. يصبح طبع البرامج الانتخابية محدود الاثر ، والتاثير !

من ناحية اخرى .. تعتبر الاجتماعات الانتخابية ، والسرادقات التى تقيمها الاحزاب خلال المعارك الانتخابية .. فرصة لشرح برامج الاحزاب ، وعرض افكارها .. ولكن من الواضح ان هناك تحفظا في الوقت الحاضر ، على اقامة السرادقات . لاسباب امنية .

وامام هذه الاوضاع ، والمستجدات التى تحد من وسائل التعرف على برامج الاحزاب . يصبح التليفزيون هو انسب وسيلة تتعرف الناس من خلالها على فكر الاحزاب السياسية ، والحكم على مدى مصداقيتها .. خاصة انه جهاز قومي لا تملكه حكومة ، ولا يملكه فرد .. إنما يملكه الشعب .

وامس الاول.. صرح وزير الإعلام صفوت الشريف لاخبار اليوم .. بان الفرصة متاحة لكل الاحزاب السياسية المعارضة لعرض وشرح برامجها الانتخابية .. وانه تقرر تخصيص مساحة زمنية معينة لكل حزب سياسى لشرح برامجه .

ومع احترامي ، وتقديرى للوزير صفوت الشريف .. فإن هذا الاسلوب ، وإن كان من ناحية الشكل يتيح للاحزاب السياسية التواجد من خلال الشاشة الصغيرة . إلا انه في واقع الامر لا يفيد المواطنين ، ولا يجيب على تساؤلات المشاهدين !

وحتى تتحقق الفائدة للمشاهد . اقترح ان يلتقى ممثلو الاحزاب المختلفة ـ كما يحدث في مختلف البلدان الديمقراطية ـ حول مائدة واحدة ، ويتحاوروا حول مختلف للمشاكل والقضايا القومية . وبهذه الطريقة تتعرف الناس على افكارهم . وتستطيع معرفة الاحزاب التى تملك حلولا واقعية للمشاكل. والاحزاب التى تكتفى بالكلام . ولا تملك سوى الوعود والاوهام !

وميزة هذا الحوار.. انه يسهم في تكوين الراى العام .. ويطرح المشاكل امامه الناس من خلال رؤى مختلفة .. وافكار قد تتفق ، وقد تختلف .. ولكن من المؤكد فإن مثل هذه الحوارات .. تثرى الراى العام .. وتضىء امام المصابيح .

واهم من كل هذا .. فإن هذه الحوارات تعتبر السبيل الامثل لتقديم الوجوه الجديدة . وإلقاء الاضواء على الشخصيات المصرية التى طال تجاهلها ، واستمر التعتيم عليها !

لا يكفى ان نقول ونردد اننا نعيش ازهى عصور الديمقراطية.!! المهم ان نحول هذه الكلمات . إلى فعل وواقع !!

سعيد سنبل

المصدر : مايو
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

هموم.. وأحزاب



بقلم : د. شوقى السيد

«التوربينى»

الامر الذى اتخذه الرئيس مبارك بالتحقيق فى واقعة قطار «التوربينى» فور علمه بهذا الواقعة ، بمناسبة ما كتبه مواطن بجريدة الاهرام القومية بكلمة نقد موضوعية ابلغ فيها عن توقف القطار خصيصا بمحطة لايقف عندها لينزل فيها المسئول الكبير «المحافظ» ووصفها بانها مجاملة لامحل لها ، وعلى حساب حقوق المواطنين .. ووقتهم الثمين .. هذا الامر بالتحقيق ما ينبغى ان نمض عنه ، بل يجب علينا ان نقف عنده طويلا لانه يحمل دلالات كثيرة .

فهو من ناحية يؤكد انه لا احد فوق المساءلة .. والحساب .. فالكل امام القانون سواء ، مهما كان موقعه او منصبه .. وان السلطة تعنى المسئولية وليست امتيازا لاحد .. وان الوظيفة العامة فى خدمة المواطنين .. وليست على حسابهم ..!!

وقد اكد لنا الرئيس هذه الحقائق . فكان الامر بالتحقيق .. لمعرفة الحقيقة بشأنها ولو كانت ضد مسئول كبير .. محافظ او وزير !! فضرب بذلك المثل لكل الرؤساء .. والمرؤسين على السواء ، تنبيها .. وتحذيرا .. فاستغلال النفوذ محظور .. ومراكز القوى سقطت ولم تعد .. ولا امتياز لاحد على حساب احد .. فالكل يخضع للقانون ..

ومن ناحية ثانية ، فان جريدة الاهرام - القومية - شأن الصحف القومية جميعا .. لم تتردد لحظة او تتحرج لمحة فى نشر الواقعة ، ولو كانت ضد مسئول كبير .. محافظا او يزيد .. فعرضت الواقعة على الرأى العام .. ايمانا بدور الصحافة .. وواجبها فى التعبير عن الرأى العام .. وصياغته .. وممارسة للرقابة وكشف التسيب او الانحراف .. فاكدت لنا وبحق ان الصحافة سلطة شعبية تمارس دورها بحرية واستقلال ..

ومن ناحية ثالثة ، فلقد كان بلاغ المواطن نقدا موضوعيا بناء ممارسة لحرية الرأى .. وحق النقد والتعبير .. بعيدا عن التجريح او الاهانة او القذف .. توقف النقد عند تصرف «المحافظ» ولم يتعرض لشخصه .. بل وفيما اظن انه قد عمد الا يذكر اسمه .. فكان النقد موضوعيا بناء .. ولم يتجاوز حدود النقد الذى يقول عنه الدستور انه ضرورة للبناء الديمقراطى .. وكان تدخل الرئيس ليؤكد لنا ان الامر ليس بالاثارة او التهييج .. او التجريح .. وانما بالنقد الموضوعى البناء ..

رابعا : ثم كانت استجابة الوزير الفورية ليعلن على الرأى العام ان الواقعة صحيحة دون مغالاة او خوف .. وبانه قد تم التحقيق ومجازاة المسئولين الذى يملك مساءلتهم ، وليؤكد لنا ايضا انه لامجاملة .. ولا تستر على تسيب او انحراف او مخالفة .. حتى ولو كان الامر يمس «مسئول كبير» لانه ايضا لا احد فوق القانون ..

ومع ما يحمله امر الرئيس بالتحقيق فى «قضية التوربينى» من دلالة واضحة .. واظن انها مازالت قيد التحقيق ، لان الرئيس عندما امر بالتحقيق فى الواقعة كشفا للحقيقة بشأنها ، وقد كان النشر ضد المسئول الكبير ولم يكن القصد بالقطع مجازاة الصغار وحدهم او حماية الكبار ، والا ما امر الرئيس بالتحقيق ، لان النشر منذ البداية كان ضد المسئول الكبير .. وبالقطع فان مجازاة المسئول الكبير ومساءلة الصغير .. امران واردان على السواء .. ولا يعنى ذلك تلازما بينهما سواء فى البيان او الاوان او الجزاء .

ومع كل ذلك تطالعنا بعض الاراء المعارضة التى لايعجبها اى شئ ويغضبها كل شئ .. وكأنه قد عز عليها ان تنفرد الصحيفة - القومية - بالنشر .. او بتدخل الرئيس على الفور استجابة للنقد الموضوعى البناء .. وقد اضاع ذلك عليها فرصة العويل .. واللطم على الخدود !! او التشهير والتشفى !! وحال بينها وبين الاثارة والتهييج ، وحرمها .. من ممارسة شهوة الانتقام والقذف ، فارادت ان تعوض ما فاتها .. بنقد ما تم من ممارسة لحق النقد .. وايضا بالاثارة والتهييج .. لكنه مع كل ذلك سيبقى مجرد النشر .. والامر بالتحقيق فى «قضية التوربينى» ضد مسئول كبير فى جريدة قومية .. باسلوب موضوعى .. ممارسة لحق النقد الموضوعى البناء .. وحق الرأى والتعبير .. ومساءلة الكبير والصغير على السواء .. وهى امور تحمل دلالات كثيرة .. وتعكس استجابة لهموم الوطن والمواطنين .. ودرسا لكل الاحزاب .. والاقلام .. من اجل الوطن الكبير ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

المحافظون ..

وضمانات الحيدة والنزاهة

الأجهزة التنفيذية لن تتدخل لمجاملة أى مرشح

الحقوق متساوية للجميع

بشرط الالتزام بالقانون والشرعية

الانتخابات صورة صادقة للحرية التى يعيشها

تعليمات صادقة لرؤساء المصالح والهيئات .. بالحياد التام

أهم نصيحة للمرشحين :

تنافسوا بشرف .. وركزوا على المصلحة العامة

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٥-سبتمبر ١٩٩٠

اكد المحافظون ان الاجهزة التنفيذية بالمحافظات لن تتدخل مطلقا لمجاملة مرشح على حساب اخر.. بل سيتم منح كافة التسهيلات والحقوق لجميع المرشحين بالتساوى بشرط عدم الخروج عن الشرعية والقانون .

اوضحوا بأنه لا مصلحة لهم فى نجاح فرد عن اخر ومايهمهم فى المقام الاول ان يفوز المرشح القادر على خدمة اهالى دائراته بصرف النظر عن انتمائه الحزبى .

اشاروا الى ان دورهم يقتصر على تجهيز اللجان الانتخابية وتأمين اجراء الانتخابات فى نزاهة تامة وان هناك تعليمات مشددة لرؤساء الهيئات والمصالح بعدم التدخل مطلقا فى العملية الانتخابية باى صورة من الصور .

«مايو» التقت مع المحافظين وحاورتهم فماذا قالوا :

كتب ـ على ابوشيس :

اكد المستشار ماهر الجندى محافظ الغربية ان انتخابات مجلس الشعب ستتسم بالنزاهة والحياد التام وعدم تدخل الاجهزة التنفيذية وانه سيتم منح كافة التسهيلات والحقوق لكافة المرشحين بالتساوى وانه لن يتم تمييز مرشح من المرشحين المستقلين او مرشحى الاحزاب الاخرى .

اوضح انه فور اعلان الترشيحات وغلق باب الطعون سيتم تطبيق مبادىء الحيدة على كافة المرشحين بدون تمييز وذلك تحقيقا للديمقراطية التى نادى بها الرئيس مبارك .

قال اننى كمحافظ سأكون مراقبا على العملية الانتخابية لتأكيد هذه الضمانات وانه سيتم تطبيق اساليب جديدة للدعاية حتى لاتتأثر المظاهر الجمالية للمحافظة بالملصقات الاعلانية للمرشحين .

اضاف انه سيتم تحديد عدد الناخبين فى كل لجنة تيسيرا عليهم خلال عملية الادلاء بالاصوات .

كما تمت كتابة اسماء الناخبين بالالة الكاتبة لتجنب اى مشاكل او تشابه للاسماء .

كتب ـ عبدالعزيز حميدة :

المستشار السيد اسماعيل الجوسقى محافظ الاسكندرية قال ان الاجهزة التنفيذية ملتزمة التزاما تاما بالحيدة التامة مع كل المرشحين والامر متروك للناخب لكى يختار العناصر ذات الكفاءة والقدرة على تحقيق مصالح الجماهير .

اوضح أنه يأمل فى ان تتم الانتخابات بما نص عليه القانون فى كل مايتعلق بمسيرة العملية الانتخابية حتى تتم على النحو الذى نرجوه والذى يؤكده الرئيس مبارك واشار الى ان المحافظة ستضع الضوابط الكفيلة بتحقيق هذا المفهوم وبما يكفل احترام القوانين واللوائح والهدف ان يتمتع كل المرشحين بجو انتخابى هادىء وان يتوفر الامن والطمأنينة للمواطنين فى تأدية واجبهم الانتخابى بيسر وسهولة ولضمان يسر العملية بسلام .

وقال ان بابى مفتوح لبحث اى نوع من الشكاوى للمرشحين وسيتخذ فى شأنها القرار الذى يتسق مع القانون من خلال الحيدة العادلة بين الكافة ..

توجيهات صارمة

كتب ـ حمدى بكر :

المستشار صلاح عطية محافظ البحيرة : لقد تم اصدار توجيهات صارمة للمسئولين عن العملية الانتخابية بضرورة الحياد التام لجميع المرشحين سواء خاصة ان الانتخابات فردية ومن يتمتع بالجماهيرية والشعبية سوف يحقق الفوز .

اكد انه سيتم عقد عدة ندوات ومؤتمرات لتوعية المرشحين بعدم لصق اعلانات للدعاية على جدران المؤسسات والمصالح والزامهم بالبعد عن الاثارة والمهاترات .

كتب ـ احمد عبدالدايم :

اللواء ابراهيم الشيخ محافظ الدقهلية : الانتخابات القادمة ستكون فرصة لتعميق الترابط الاجتماعى لشعب المحافظة واهالى الدقهلية بشكل عام يرفضون اى محاولات للعبث بأمن وسلامة الوطن والمواطن لان مصلحة الوطن وسلامته يجب ان تبقى دائما فوق كل الاشخاص وكل الاحزاب .

اشار الى ان مكتبه مفتوح امام جميع الاحزاب.. وان كل الاحزاب تمارس حقوقها السياسية المشروعة وفق الدستور والقانون وانه لن يدخل مطلقا فى سير العملية الانتخابية لصالح حزب على اخر .

اكد انه ارسل تعليماته الى كل رؤساء المدن والاجهزة التنفيذية بعدم التدخل فى الانتخابات واتاحة الفرصة الكاملة امام الناخبين للادلاء باصواتهم ليعبروا خير تعبير عن ارائهم فى ظل الديمقراطية التى ارساها الرئيس مبارك خلال حكمه .

المصلحة العامة

كتب ـ نبيل خلف :

د. فاروق التلاوى محافظ الفيوم : ان اهالى المحافظة بطبيعتهم يميلون للهدوء وحل صراعاتهم السياسية بالتفاهم والتراضى واننى كمحافظ للاقليم لا اسعى الا للمصلحة العامة واعد بعدم التدخل او مساندة مرشح على حساب مرشح اخر لاننا فى النهاية مصريون .

اضاف لقد وفقت والحمد لله فى تصفية بعض الخلافات البسيطة بين بعض العائلات الكبرى بالقرى والمراكز حتى لايحدث اى نوع من المشاحنات والاحتكاكات اثناء العملية الانتخابية التى يجب ان تجرى فى جو هادىء بعيدا عن العصبية وقد استعدت المحافظة بكافة اجهزتها المختلفة لكى تجرى الانتخابات فى جو يمتاز بالهدوء والصفاء .

الصناديق الحكم

كتب ـ نادر عمارة :

المستشار محمد عبدالرحيم نافع محافظ دمياط : ان الكلمة الاولى والاخيرة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة ستكون للجماهير الناخبين لكل المرشحين على قدم المساواة ولاتدخل للمحافظة ولا لغيرها من السلطات فى اختيار الناخب المرشح الذى يمثله.. فالصناديق وحدها ستكون الحكم الذى يعبر عن اختيار الناخب لمرشحه وللنائب الاجدر بتمثيل الشعب .

كتبت ـ روح الفؤاد محمد :

د. عبدالوهاب سيد احمد محافظ الشرقية : الانتخابات سوف تتم فى حيدة ونزاهة كاملة وستتاح الفرصة امام جميع المرشحين ليعرضوا برامجهم على الناخبين دون تفرقة بشرط الا يكون هناك اى خروج عن القانون والشرعية حتى تتم الانتخابات بشكل حضارى .

ناشد المحافظ كل المرشحين من كافة الاتجاهات ان يكون التنافس بينهم شريفا ويركز على المصلحة العامة دون النظر للمصالح الفردية الضيقة .

كتب ـ مجدى الجندى :

اللواء محمد عبدالسلام المحجوب محافظ الاسماعيلية : ان المشاركة بالرأى فى العملية الانتخابية حق لكل مواطن وفى نفس الوقت واجب وطنى فى المقام الاول والتقاعس عنه فيه اساءة للنفس واضرار بالصالح العام .

اضاف ان الانتخابات ستكون حرة ونزيهة وسنوفر جميع الضمانات للمرشحين فلا مصلحة لنا فى نجاح مرشح على حساب مرشح اخر .

كتب ـ محمد عبدالمعين :

اللواء مصطفى صادق محافظ السويس : جميع المرشحين سواسية وهدفهم بلا استثناء خدمة ابناء دوائرهم ولهذا فنحن لن نحابى مرشح على حساب اخر فالناخب له حرية الاختيار بلا ضغوط وهو على وعى كامل بمن يمثله.. فلا شك ان تاريخ وانجازات المرشح وحزبه تؤهله للفوز.. فالشعارات والوعود البراقة لاتجدى امام ثقافة المواطن ووعيه وادراكه لمن يستطيع ان يمثله وينقل اماله وطموحاته ومشاكله تحت القبة

اضاف ان عهد الرئيس مبارك اتسم دائما بنزاهة الانتخابات وحيدة المسئولين ولم يحدث اى تدخل من قبل مما يؤكد ان الانتخابات القادمة ستكون صورة صادقة لما تعيشه مصر من ديمقراطية .

لاتجاوزات

كتب ـ اسامة مصطفى :

المستشار عبدالفتاح غلوش محافظ بنى سويف : ان الجهاز التنفيذى للمحافظة يوفر الضمانات الكافية لسلامة العملية الانتخابية فيمنح المرشحين بدون تفرقة كافة التسهيلات لان جميعهم سواء امام القانون ولانسمح باى تجاوزات .

اضاف والمحافظة تقوم بتوفير السيارات اللازمة والاستراحات لرؤساء اللجان ومساعديهم حتى يتمكنوا من اداء عملهم بيسر وسهولة .

كتب ـ نبيل يوسف :

اللواء عبدالحميد بدوى محافظ المنيا : ان المحافظة استعدت للانتخابات فقد تم تحديد اماكن اللجان وفى انتظار اسماء المرشحين .

اضاف اننى كمحافظ للاقليم الكل

عندى سواء ولافرق بين مرشح واخر طالما يلتزم بالقواعد والقوانين .

قال ان الاجهزة التنفيذية لن تتدخل من بعيد او قريب فى العملية الانتخابية ولن نسمح لاى شخص مهما كان فى افساد روح الديمقراطية وحرية الرأى لان الانتخابات لايملك زمامها الا اصوات الناخبين الذين نوفر لهم الامن والامان للادلاء باصواتهم بحرية تامة دون اجبار او اكراه .

تنقية الجداول

كتب ـ عبدالناصر على :

اللواء عبدالمنعم سعيد محافظ البحر الاحمر : ان العملية الانتخابية بالمحافظة تتم دائما بصورة هادئة ويلتزم الجميع بالقوانين وتلتزم الاجهزة التنفيذية من جانبها بالحيدة التامة تجاه جميع المرشحين .

اضاف انه يجرى حاليا تنقية الجداول وتسهيل اجراءات تغيير المواطن لموطنه الانتخابى وفقا لتعليمات الادارة العامة للانتخابات .

كتب ـ محمد السيد :

الفريق محمد زاهر عبدالرحمن محافظ مطروح : ان ضمانات الحيدة والنزاهة فى الانتخابات كفلها الدستور والقانون ولايتدخل احد فى هذه العملية ابتداء من التصويت وحتى الفرز واعلان النتائج ودور اجهزة المحافظة لايتعدى تجهيز اللجان وتوفير الامكانات .

اضاف ان لمحافظة مطروح طابعا خاصا يتمثل فى الاتفاق القبلى الذى ارتضته قبائل اولاد على فى اختيار ممثليهم فى كافة الترشيحات السياسية سواء فى مجلس الشعب او الشورى او المحليات وهذا الاتفاق يجعل اختيار المرشحين هو قرار طبيعى للارادة العامة ورغبة الجماهير مما يغلق اى باب للتحاليل ويضمن الحيدة والنزاهة بالاضافة الى الالتزام الحزبى لدى ابناء قبائل مطروح .

الوعى

كتب ـ احمد عمر :

اللواء محمد سميح السعيد محافظ اسيوط : ان وعى الناخب هو الضامن الاول لنزاهة الانتخابات حيث يوفر المناخ الصحى للاختيار بعيدا عن اى تأثير .

اكد ان دور المحافظين هو القيام بالمشروعات الخدمية ذات النفع العام وتوفير فرص العمل لشباب الخريجين والقضاء على البطالة وخلق المناخ الطيب الذى يستطيع من خلاله المواطن متابعة قضايا مجتمعه ومايجرى على

الساحة وبالتالى الاقبال بوعى على المشاركة السياسية .

يشير الى ان ماشهدته محافظة اسيوط خلال السنوات الاخيرة من تطور فى مختلف المجالات فتح الطريق للعبور من مرحلة تنمية الفرد الى مرحلة التنمية الشاملة بالتوسع فى مشروعات استصلاح الاراضى حيث يجرى العمل فى تنفيذ مشروع استصلاح ٥٠ الف فدان بالوادى الاسيوطى ووادى الشيخ وكذلك اقامة ثلاث مناطق صناعية بالمحافظة وهناك التسهيلات التى منحها الرئيس مبارك للاستثمار فى الصعيد والتى نجحت فى جذب رؤوس الاموال للاستثمار الى جنوب مصر والمشاركة فى مرحلة التنمية الشاملة.. واصبحت اسيوط منطقة جذب عمالى بعد ان ظلت لوقت طويل من تاريخها منطقة طرد سكانى .

ويرى محافظ اسيوط انه بالتنمية يتحرر المواطن من الضغوط التى قد تؤثر على اختياره الحر لممثليه وان اهالى اسيوط معروفون دوما بالوعى السياسى وعليهم وحدهم تقع مسئولية الاختيار الجيد لممثليهم فى مجلس الشعب .

كتب ـ مسعد بدوى :

اللواء منير شاش محافظ شمال سيناء .. لقد انتهت القبائل من تحديد مرشيحها على مستوى كل دائرة باسلوب ديمقراطى وبقى دور الناخبين ونحن مع الجماهير ومايديره الناخب والكل ملتزم بقواعد الاختيار لاصحاب الشعبية والسمعة الطيبة والنزاهة ولم اتدخل انا او اى مسئول فى عملية الاختيار التى نبعت من القاعدة الشعبية ممثلة فى شيوخ القبائل وحسب اعتبارات كل قبيلة وعائلة .

اضاف ان مكتبه مفتوح للجميع وانه يتعامل مع جميع المرشحين دون تفرقة وانه مع الجماهير فى اختيارهم دون تدخل من الجهاز التنفيذى .. فالجميع ابناء المحافظة ولايهمهم سوى الصالح العام للمواطنين .. وان الناخب هو صاحب الرأى الاول والاخير .

المصدر : مايو

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

كتب - أشرف عبد الظاهر

اللواء ممدوح الذهبرى محافظ جنوب سيناء : ان الانتخابات في المحافظة ستسير بصورة هادئة جداً والمواطنون هنا يعرفون المرشحين الذين سينتخبونهم ويعرفون أن صوتهم سيذهب لمن يستحق ويحقق الهدف للصالح العام ويخدم الجميع .

اكد ان الجميع هنا متحابون ومتعاونون وان الانتخابات ستتم بحيدة تامة دون تدخل من أحد .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

كشوف مرشحى «الوطنى»..جاهزة

يستعرض الرئيس حسنى مبارك ابتداء من غد اسماء مرشحى الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب القائمة وعددهم ٤٤٤ مرشحا أثناء اجتماعه بهيئة مكتب الحزب برئاسة د. يوسف والى الامين العام وحضور صفوت الشريف الامين العام المساعد وكمال الشاذلى الامين العام المساعد وامين التنظيم .

قال كمال الشاذلى أن توجيهات الرئيس مبارك تنصب على ضرورة اجراء انتخابات حرة ونزيهة .

اضاف ان هيئة المكتب انتهت تماما من مراجعة اسماء المرشحين وبالتالى اصبحت كشوف المرشحين جاهزة للعرض على الرئيس مبارك .

د. فتحي سرور

.. لـ «مايو»

عودة المعارضة للانتخابات .. شهادة للديمقراطية

الناخب اكبر ضمان للنزاهة .. لانه الحَكَم العدل بين المرشحين

لا يجوز ان نخرج من المعركة .. ونحن خصوم

الصراعات الحزبية الضيقة والتجاوزات .. تفسد نقاء المنافسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

كتب - كمال الدين حسين ومهدى ابوعالية :

أكد د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أن الانتخابات التشريعية القادمة هى بداية لمرحلة جديدة تستهدف تعميق الممارسة الديمقراطية واستكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادى ، ودعم العدالة الاجتماعية ، لتقديم الخدمة المتميزة للمواطن المصرى على أرض مصر كلها .

قال د. سرور فى تصريحات خاصة لـ « مايو » ان مصر بزعامة الرئيس حسنى مبارك أثبتت قدرتها على مواجهة التحديات الصعبة فى أحلك الظروف ومازال لديها الخطط والمناهج التى تكفل التنمية والرخاء فى المرحلة القادمة .

اضاف د. سرور أن الحزب الوطنى بقيادة الرئيس مبارك يرحب بخوض أحزاب المعارضة فى الانتخابات التشريعية ويؤكد اصراره على العمل فى مناخ ديمقراطى سليم يتاح فيه المجال للآراء المختلفة لتثرى المنافسة البرلمانية والحوار بين الأغلبية والمعارضة تحت القبة ، وصولا الى القرار السليم .

وردا على سؤال حول عودة أحزاب المعارضة للانتخابات بعد مقاطعتهـا قال د. سرور ان هذه العودة فى حد ذاتها علامة صحة وأمارة ثقة وشهادة لممارسة الديمقراطية التى يشجعها ويدعمها الرئيس مبارك ليشارك أبناء مصر .



د. فتحى سرور

على اختلاف انتماءاتهم الحزبية . فى عملية البناء الشاملة التى تتطلب سواعد الجميع .

أشار الى أن الحزب الوطنى من منطلق ايمانه بالحياة الديمقراطية يرحب بهذه العودة ايمانا منه بأن للمعارضة دورا وطنيا تؤديه لاثراء الحياة السياسية فى مصر .

وحول سؤال عن الضمانات التى تطالب بها أحزاب المعارضة قال د. سرور أن الانتخابات القادمة لن تكون مسرحا للصراعات الحزبية الضيقة أو التجاوز فى استخدام الأدوات الانتخابية لأن ذلك المنهج يفسد نقاء الحياة الديمقراطية .. فالجميع أغلبية ومعارضة يشاركون فى بناء النسيج الوطنى ، ولايجوز أن نخرج من المعركة الانتخابية ونحن خصوم .. فلكل من الأغلبية والمعارضة دورة فى الأداء الديمقراطى..

أكد أن الضمان الوحيد هو ارادة الناخب المصرى فهو الحكم العدل ، ليعطى ثقته لمن يريد .. وأشار الى أن الحزب الوطنى يدخل الانتخابات ولديه رصيد ضخم من الانجازات التى حققتها حكومة الحزب بقيادة الرئيس مبارك فى مختلف المجالات .

وحول القضايا الجماهيرية التى يتبناها الحزب الوطنى حاليا أكد د . سرور أن الحزب لديه تصورات وخطط محددة تبدأ باستكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادى سواء من الناحية التشريعية أو التنفيذية .. من بينها قوانين الاستثمار الموحد والعمل الموحد والاسكان ومواجهة البطالة وتقديم الخدمة الاجتماعية الشاملة لقرى مصر ونجوعها التى ترفع مستوى المواطن ، واقتلاع جذور العنف بكافة أشكاله وصوره سواء فى التطرف أو الارهاب .

قبل .. الانتخابات

هلت .. بشاير اليفط .. والتيل بتاع حلوان
وُوُعودكمْ .. الطيبة .. للأهــل .. والعنوان
كلام قالوه .. قبلكم .. ف السكة .. للمجلس ..
بعد الوصــول .. اختلف .. ف الوصف والألـوان

● ● ●

كان وعدهم .. يفضلوا .. ع الخط .. بـاستمرار
« الـوطنى » .. و « الوحدوى » .. و « الوفد » .. و « الأحرار »
ويكونوا .. صـوت شعبنا .. مش صوت مصالحهم ..
ويفسروا .. حلمنا .. مصر الحبيبة .. عـمار

● ● ●

من غير وعود .. أو يفط .. ح اكتب « نعم » .. وبجـد
للى افهمه .. واعرفه .. عمره ماطنش .. حد
ويحب .. ناس دايرتـه .. وبصوته .. يرسمهم ..
وحـروف « نعم » .. قمحهم .. واجران حصـاد الغد

سليمان غريب

شاعر الفلاحين

نصف الحاضر وكل المستقبل

دورة تدريبية .. تنظمها الأمانة العامة حول انتخابات مجلس الشعب
والى والشريف والشاذلى .. يلتقون بالشباب

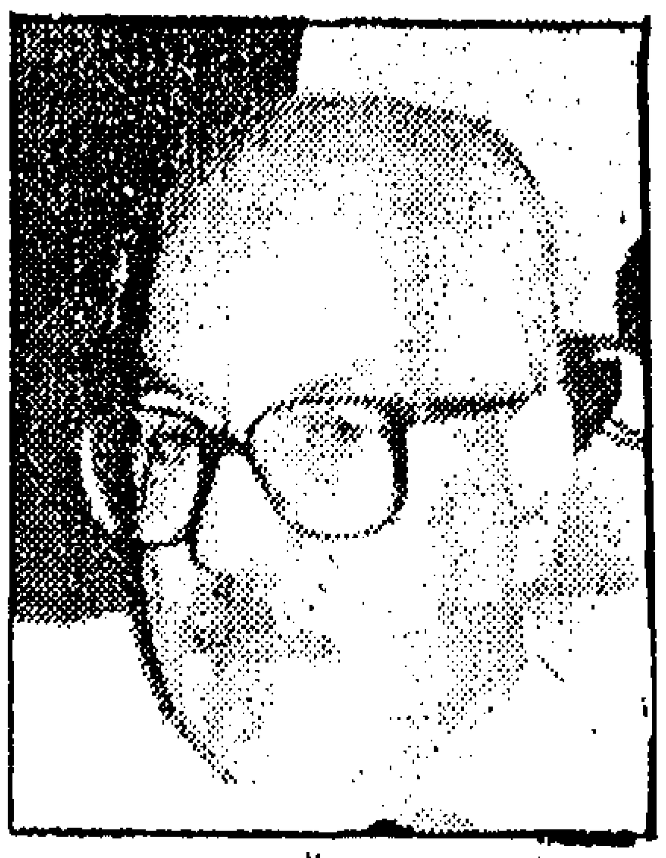

د. مفيد شهاب

كتب : محمود مسلم

يفتح د . يوسف والى نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطنى . وصفوت الشريف وزير الاعلام والامين العام المساعد وامين الاعلام وكمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والامين العام المساعد وامين تنظيم الحزب .. مساء غد الثلاثاء الدورة التدريبية للشباب حول انتخابات مجلس الشعب القادمة ... والتى تنظمها الامانة العامة للشباب لمدة ثلاثة ايام

وصرح د . نبيه العلقامى امين شباب الجمهورية ان الدورة ستناقش دور الشباب فى مساندة مرشحى الحزب الوطنى فى جميع المحافظات .. كما سيتم خلال الدورة تدريب الشباب على الطرق المختلفة للاتصال الجماهيرى وتعريفهم بانجازات حكومة الحزب الوطنى والجهود التى يبذلها الرئيس مبارك فى الداخل والخارج من اجل المواطن المصرى .

واضاف امين الشباب ان الجلسة الاولى ستدور مناقشاتها حول دور الشباب فى دعم السياسة الداخلية والخارجية لمصر ويشارك فيها . د . محمد


د. محمد الجوهرى

الجوهرى رئيس جامعة حلوان و د . خير الدين عبد اللطيف مساعد وزير الخارجية .. اما الجلسة الثانية فستناقش دور مجلس الشعب فى دعم واتخاذ القرار السياسى ويشارك فيها د . مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة وسهير الاتربى رئيسة التليفزيون .. وتختتم الدورة الخميس القادم بلقاء الشباب مع السيد راشد وكيل مجلس الشعب وحمدى الكنيسى نائب رئيس الاذاعة

وصرح صلاح حسب الله مسئول مكتب طلاب مصر بالامانة العامة للشباب إنه تم توجيه الدعوة لقيادات الاتحادات الطلابية للجامعات المصرية وكذلك اعضاء مكتب الطلاب بامانات شباب الحزب فى ٢٦ محافظة .

مرشح الأحرار بكفر الشيخ يدعو إلى مناظرة مع نواب الحكومة ..



سعد الحلوانى

كتب أشرف أنور :

طالب د. سعد بدير الحلوانى مرشح حزب الاحرار عن الدائرة الأولى كفر الشيخ باجراء مناظرة مع مرشح الحزب الوطنى فى الدائرة.

وقال الحلوانى انه يشترط ان تكون هذه المناظرة علنية فى مؤتمر عام يحضره جميع ابناء الدائرة ويكون موضوعها حول ما قدمه النواب الحاليون فى المجلس وما ينوى ان يقدمه مرشح حزب الأحرار لابناء الدائرة والقضيا العامة مثل بيع القطاع العام وقضايا الحريات وغيرها من القضايا وذلك على غرار الانتخابات فى الدول الديمقراطية.

يذكر ان سعد الحلوانى احد اعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر.

المصدر : البلاد

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

فى انتخابات مجلس الشعب :

أول تزويـــــــر فى بلقــــــاس

امر المستشار على الصباغ المحامى العام لنيابات الدقهلية باحالة البلاغ المقدم من احمد السيد عدوى عضو مجلس الشعب عن دائرة بلقاس ضد فتحى السعيد البيلى المرشح المستقل لعضوية مجلس الشعب «عمال» الى محكمة القضاء الادارى بالمنصورة .

اتهم عدوى فى بلاغه البيلى بتقديم مستندات مزورة بهدف تغيير صفته من فئات الى عمال.. وقال فى بلاغه ان هذه المستندات عبارة عن شهادة تفيد عدم قيد المرشح نهائيا بالسجل التجارى وشهادة اخرى بانه ليس له اى ملف ضريبى تجارى .

قامت نيابة بلقاس بالاستعلام عن هذه المستندات من مكتب السجل التجارى بالمنصورة الذى اكد وجود سجل تجارى للمرشح تحت رقم ٥١٩٤٥ واكدت مامورية الضرائب التجارية وجود ثلاثة ملفات ضريبية تجارية له .

باشر التحقيق عادل نافع وكيل النائب العام تحت اشراف احمد شوقى رئيس نيابة بلقاس .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩/٩/١٩٩٥

استبعاد ٧ نواب

و......!

انتشرت حمى الانشقاق عن الحزب الوطنى بسبب استبعاد نوابه الحاليين من ترشيحات انتخابات مجلس الشعب القادمة والذين اعلنوا من جانبهم دخول الانتخابات مستقلين.

ففى محافظة الغربية التى يشرف على اختيار مرشحى الحزب الوطنى بها محمد رجب عضو الامانة العامة للحزب تم استبعاد ٧ نواب حاليين من الترشيحات هم: د. مهندس فيصل الشرقاوى امين مساعد الحزب وامين التنظيم بمحافظة الغربية والدكتور طلعت عبد القوى امين الحزب بكفر الزيات ومحمد الحشاش ومحمد راشد وفتحى حبيب ومحد عز امين ومحمد شبل حبيب.

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٥
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفيديو يصارع عربات رش المياه

اغرب وسيلة دعاية انتخابية شهدتها الدائرة الاولى بمركز دسوق محافظة كفر الشيخ حيث اعتمد عبد المنعم زغلول رئيس مجلس ادارة مرفق المياه بكفر الشيخ على عربات المياه وموظفى وعمال الهيئة لعمل الدعاية الانتخابية

ومن جانبه حمل سمير عبد العظيم اشهر شخصيات ماسبيرو اجهزة التصوير وكاميرات الفيديو لتصوير احد الموالد بقرية الصافية وطبعا ظن الاهالى انهم سيشاهدونها فى التليفزيون !! ومن ابرز المرشحين هناك صبرى عثمان امين الحزب الناصرى بكفر الشيخ الذى يتمتع بشعبية كبيرة خاصة فى اوساط المحامين والشباب

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٩/٢٥

صراع الأخوة فى شمال سيناء

الحزب الوطنى يشعل نار الفتنة القبلية

تقرير: محمد الحر

احدث واغرب انجازات الحزب الوطنى فى شمال سيناء زرع اسفين والوقيعة بين شقيقين بسبب الانتخابات البرلمانية القادمة.. فاختار الحزب الشقيق «الامى» ليكون مرشحه ضد شقيقه استاذ الجامعة..

وهذه هى الحكايةكما يرويها الدكتور حسن عمار المرشح المستقل بدائرة بئر العبد بشمال سيناء.

فى البداية تقدم الدكتور حسن عمار معلنا رغبته الترشيح لانتخابت مجلس الشعب القادمة «فئات» على قائمة الحزب الوطنى وفوجىء على حد قوله باستبعاده ودفع شقيقه عمار محمد سليمان للتقدم لترشيح نفسه على قائمة الحزب.

ويقول الدكتور حسن عمار ادهشنى موقف قيادة الحزب الوطنى فى شمال سيناء فشقيقى لم يحصل على اى مؤهل - ولم يؤد الخدمة العسكرية ولم يكن ينوى الترشيح فى الانتخابات لكن الحزب الوطنى نجح فى زرع الفرقة بيننا واشعل نيران الخلافات داخل العائلة.



حسن عمار

وعن سبب اصراره على ترشيح نفسه ضد شقيقه يقول الدكتور حسن عمار سارشح نفسى مستقلا بهدف كشف الفساد ومواجهة اولئك الذين يكممون الافواه ويعتمدون على القبلية والامية لتضليل ابناء سيناء.

ويضيف الدكتور حسن عمار لقد اعتمد الحزب الوطنى اسلوبا غريبا فى كل الانتخابات فى سيناء حيث يلجا الى استدعاء مشايخ القبائل لاجتماعات للحصول على موافقتهم والتوقيع على قوائم باسماء وافراد عائلاتهم لانتخاب من تريده الحكومة ممثلا لهم فى مجلس الشعب وهكذا يضمن الحزب الوطنى سيطرته على سيناء.

ويرفض الدكتور حسن عمار استمرار اسلوب النعرة القبلية وسيطرة السماسرة وتجار المخدرات على اخطر هيئة تشريعية فى البلاد وخصوصا ان شمال سيناء محافظة حدودية مع اسرائيل العدو الرئيسى لامتنا العربية.

ويرفض الدكتور عمار صورة سيناء كما يمثلها الحزب الوطنى سياسيا واعلاميا فيجب الا تكون مرتعا للفساد والمخدرات والتهريب ويجب ان تودع الامية لتكون نقطة متقدمة فى صراعنا مع اسرائيل وتوضع على خريطة التنمية الحقيقية والاستثمار.

والاهم ان يتم اجتذاب اهل وبدو سيناء للمشاركة السياسية فاكثر من ٧٥٪ من اهل سيناء لايحملون بطاقات انتخابية لتغييب دورهم واتاحة الفرصة كما يحدث حاليا لسماسرة الاراضى الذين يسعون لبيع سيناء للصهاينة!!

جزارة الحزب الوطنى!

ويتهم د. حسن عمار قيادات الحزب الوطنى فى سيناء باثارة النعرة القبلية والخلافات بين العرايشية والبدو وبحكم انتمائهم الى العريش يسعون لتهميش دور البدو فضلا عن تورطهم فى التطبيع مع الصهاينة حيث استوردوا الابقار «الحلابة» واللحوم من اسرائيل وعلقوا لافتة كتبوا عليها: «جزارة الحزب الوطنى»

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الاحرار
التاريخ : ١٩٩٥/٩/٢٥

فى الدقهلية :

٣٠٠ مستقل والمبعدون من الحزب الوطني يعلنون الحرب على الحكومة

تقرير محمد التابعي

تشهد محافظة الدقهلية اشرس واعنف انتخابات في تاريخها حيث اشتد الصراع مابين المستقلين والاحزاب من ناحية والحزب الوطني من ناحية اخري فقد اعلن اكثر من ٣٠٠ مرشح من المستقلين خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة بينهم شخصيات عامة ورجال اعمال وقيادات شرطة الي جانب عزم الاخوان المسلمين خوض هذه الانتخابات الي جانب المطرودين من قوائم الحزب الوطني

ففي مركز الجمالية دقهلية وهى مقر الدائرة رقم ١٢ اعلن الحزب الوطني عن ترشيح كل من المهندس عصام راضي وزير الري الاسبق فئات وابراهيم بسام «عمال» حيث لاقي هذا الاختيار سخط الجماهير واثارغضبها لتجاهل الحزب الوطني مركز المطرية دقهلية وهو المكمل للدائرة ١٢ واعلن كل من محمد ابو الحسن غانم عضو مجلس الشعب الحالي الحرب مبكرا علي الحزب الوطني وقياداته في مركز الجمالية وكذلك مرشح الاخوان محمد فرج في مركز المطرية



عصام راضى

وفي الدائرة ١١ ومركزها المنزلة اعلن الحزب الوطني عن ترشيح كل من ابراهيم عماشه عضومجلس الشعب الحالي وامين الحزب الوطني بالمنزلة فئات واسماعيل اسماعيل حتاته عمال وقد اعلنت احزاب المعارضة عن عزمها خوض الانتخابات ففي مركز ميت سليل قام حزب التجمع بترشيح محمد الضهيرى عمال ولم تعلن بقية الاحزاب عن اسماء مرشحيها وقد اعلن مسعد البداية عضو مجلس الشعب الحالي وطني وهو من اقوي مرشحي العمال بالدائرة الحرب علي الحزب الوطني وصرح لمؤيديه بان هذه الانتخابات سوف تكون نهاية الحزب الوطني في المنزلة الي جانب ترشيح ١٨ من المستقلين والمنشقين عن ترشيحات الحزب الوطني



محمود شريف

وفي مركز منية النصر اعلن الحزب الوطني عن ترشيح كل من اللواء علي محرز فئات وناجي عبد المنعم عمال واعلن عدد كبير من المستقلين خوضهم الانتخابات ضد الحزب الوطنى الي جانب احزاب المعارضة وقد بدات الحركة الانتخابية وحرب التصريحات ومهاجمة الحزب الوطني في كافة الندوات !!

وفي دائرة دكرنس اشتد الصراع بين كل من توفيق عبده اسماعيل عضو مجلس الشعب الحالي «الوطني» وسلامة السعيد الدسوقي رئيس الوحدة المحليةبالمنزلة ويحيي زهران مما اثار الجماهير والفئات المختلفة خاصة الاخوان المسلمين هناك حيث اعلن ٣٦ مرشحا عزمهم خوض الانتخابات والاستماتة امام الحزب الوطني ومقاومة التزوير بشتي الطرق

في مركزالمنصورة تتجه نية الحزب الوطني الي ترشيح كل من الدكتور محمود شريف وزير الحكم المحلي فئات ومحمد حسنين حماد «عمال» وفي بندر المنصورة تتجه نية الحزب الوطني لترشيح اللواء سعد الدين الشربيني محافظ الدقهلية الاسبق وعضو مجلس الشعب الحالي وممدوح فودة عضو مجلس الشعب فيما اعلنت احزاب المعارضة عزمها علي خوض الانتخابات وكذلك «الاخوان المسلمين» مستندة في ذلك علي النقابات والهيئات التي يسيطر عليها الاخوان.

كواليس انتخابية

● بلغ عدد مرشحي الحزب الوطني بالدائرة الثانية بمركز دسوق ١٧ مرشحا وللتجمع مرشح واحد :عبده جاويش.

● ايوب عثمان امين الحزب الوطني بمحافظة شمال سيناء والسكرتير العام المساعد للمحافظة اكد في احد اللقاءات ان الانتخابات حسمت لصالح الحزب الوطني ولامكان لاى حزب ولا لاى مرشح مستقل!!

● في دائرة مركز اشمون بمحافظة المنوفية استبعد الحزب الوطني مرشحه عن العمال والفلاحين ابراهيم طه مقلد «تاجر مواشي» واختار مكانه عبادى الحيفناوى واحتفظ بنائبه الحالي عن الفئات عبده سيل الذى ينافسه المرشح المستقل اللواء عصمت ابو يوسف.

● افسد سيد عبد العال عضو الامانة لحزب التجمع اتفاقا حزبيا مع الوفد باخلاء دائرة قصر النيل لمرشحه يسن سراج الدين واعلن ترشيح نفسه مستقلا.كما يرشح محمد حمام نفسه عن مقعد العمال ممثلا عن وحزب التجمع مقدم سيد عبد العال استقالته من حزب التجمع لرفض الحزب ترشيحه على قائمته!!

● في محافظة الاسكندرية يوزع كتاب بعنوان «الكتاب الاسود» يتضمن سلبيات النواب السابقين في مجلس الشعب.. طبعا المعركة داخلية في دهاليز الحزب الوطني.

● اعلن عدد من رجال الاعمال والمرشحين في انتخابات مجلس الشعب عن دائرة دمنهور عن عزمهم تقديم مذكرة الى الرئيس حسني مبارك بسبب استبعادهم من قوائم الحزب الوطني وذكروا في خطابهم ان وضع القوائم خضع للمحسوبيات والعلاقات الخاصة..

● لقاء سرى بين احد اقطاب الاخوان المسلمين بنقابة المحامين ومسئول كبير عقد الاسبوع الماضي اجتماعا جرى خلاله بحث الازمة الحالية بين الجماعة والحكومة والموقف من انتخابات مجلس الشعب القادمة.

● وصل الخلاف بين عبد الرحمن ابو المكارم رئيس المجلس الشعبي المحلي لمدينة المنيا وسيد فهمي القاضي عضو مجلس الشورى عن دائرة ملوى وديرمواس الى طريق مسدود بسبب ترشيحات مجلس الشعب بعد ان هدد الاخير بخوض الانتخابات القادمة مستقلا ضد الحزب الوطني.

وفشل الوسطاء في التوصل الى حل بعد ان تطاول عضو مجلس الشورى في اكثر من مكان على ابو المكارم رغم انه من المعروف ان عبد الرحمن ابو المكارم كان من احد علامات نجاح سيد فهمي ووصوله الى كرسي مجلس الشورى!!

● عاد اسم محمود الغزالى عضو مجلس الشعب الحالي عن دائرة قطط يتردد مرة اخرى في كواليس الحزب الوطني بعد ان قيل في وقت سابق انه قد جرى استبعاده.

رشاوى انتخابية

فى جولة انتخابية قامت بها قيادات الحزب الوطنى بمحافظة الغربية طالب وزيرا الزراعة والاوقاف موظفى الادارات المحلية والمصالح الحكومية بتأييد مرشحى الحزب الوطنى. واعلن قادة الحزب ان الحكومة رصدت مليارات الجنيهات لحل مشاكل الشباب والبطالة ووعدوا الاهالى بأن مشاكل مياه الشرب النقية والصرف الصحى ستحل ولن تكون هناك مشكلة ابدا اذا نجح مرشحو الحزب الوطنى!!

١٧ مرشحا في نجع حمادى

يدخل الزميل عصام العيدى مرشح الوفد انتخابات مجلس الشعب فى دائرة نجع حمادى ضمن اكثر من ١٢ مرشحا يمثلون جميع الاحزاب وتلعب العلاقات القبلية والعائلية دورا كبيرا فى نتائج انتخابات نجع حمادى فهناك عائلتا ابوسحلى والغول وينتمى عصام العيدى لعائلة لها وزنها فضلا على دوره وسط الشباب كصحفى حر يرتبط بهرم ابناء دائرته كما يخوض الانتخابات فى نفس الدائرة فرج الله عبد الحميد سليمان عن حزب الاحرار ابن اولاد نجم بهجورة والدكتور لطفى عباس من اولاد نجم بهجورة وماهر ثابت معتمدا على قوة قبيلة الصوامعة وكذلك احمد فخرى قنديل وعاطف النجمى من اولاد نجم بهجورة



عصام العبيدى

استجوابات في ثلاجة البرلمان !

كتب ـ صالح شلبى:

كم هائل من الاستجواب مازالت حبيسة ثلاجة مجلس الشعب رغم خطورتها واهميتها ومنها استجواب النائب ابراهيم عوارة لوزير الصحة حيث لم يكف النائب الدكتور ابراهيم عوارة عضو مجلس الشعب عن تكرار النداءات داخلى قاعة المجلس الى الدكتور فتحى سرور بالافراج عن استجوابه ومناقشته .. حيث اكد النائب ان الاستجواب يتعلق بامر خطير جدا وهو صحة المواطن العربى ومايحيطه من اوبئه تجتاح كل مكان على ارض مصر وقال النائب ان استجوابى من خلال المستندات المقدمة داخله يؤكد انعدام الخدمة العامة بالمستشفيات وعدم وجود الامصال كذلك تلوث مياه الشرب التى اصابت ٩٠٪ من المواطنين بقرى المحافظات بالفشل الكلوى والكبد الوبائى. وجاءت اللطمة الكبرى عندما قال الدكتور احمد فتحى سرور داخل القاعة شكرا للسيد العضو الدكتور ابراهيم عوارة وقد ابدى تحفظة وانتهى الموضوع وانتقل الى جدول الاعمال!!

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢٥/٩/١٩٩٥

كلمة عتاب

مفاورى والجماعات الإسلامية

مفاورى شاب يتيم ولكنه المعى وحليوه !!.. راسه مثل كوز قرع العسل !!.. وجسمه مثل دولاب حمدان ابن شيخ البلد .. يتدلى منه عمودان خرسانة على شاكلة ايادى البشر فى نهايتهما مايشبه بالكف على حجم اطار مضرب التنس !!!.. وبرغم هذا فإن مفاورى دمه خفيف لايعرف من الدنيا غير حدود نجعه والعمدة حسنين وشيخ الخفر عبد الباسط .. ضاقت بهم الاحوال بعد ان اكلت دودة وزارة الزراعة محاصيل الارض التى يعمل بها .. فتوقف صاحبها عن دفع يوميته .. فقرر الهجرة الى بلاد الله .. فباع مايمتلكه من الدنيا وهو زير وطشت وحصيرة وتوجه لمركز كوم امبو وسطح على/ظهر قطار القاهرة وفى ميدان رمسيس قفز مفاورى من على ظهر القطار مع المئات الذين يضحون بحياتهم ثمنا لقيمة التذكرة !!

.. ماعلينا .. خرج عمنا مفاورى من محطة رمسيس وشاهد لاول مرة القاهرة !.. ثم صعد الى اول اتوبيس يركبه فى حياته .. فشاهده مزدحما والرجال والسيدات يمسكون فى اعمدة حديد معلقة فى السقف خصصت لذلك .. فوقف ونظر لهم فى تعجب بعد ان فتح فمه وقال : ياخسارة يارجالة مصر ..يا الف خسارة ياانساوين مصر .. كلكم مش جادرين عليه طيب.. هه !!!

مافعله مفاورى عندمااعتقد ان الناس غير قادرين عن نزع اعمدة الحديد الذين يمسكون بها .. فقام بيديه القويتين بنزعها .. فاخاف الناس وتسبب فى اضافة متاعب لهم !!.. على نفس النمط يفعل الاخوة فى الجماعات الاسلامية اقول هذا لهم ولا اقبل احدا يزايد على العبد لله !!.. فإننى اكثر الذين حاربوا دفاعا عنهم باعتبارهم ضحايا لانظمة سابقة ظالمة صنعت الثار فى داخلهم وتسببت فى ظلمهم لقد حاربت كثيرا ضد تعذيبهم واى انتهاك لحقوقهم وطالبت كثيرا بالحوار معهم باعتبارهم ابناء مصر ولكن اليوم على الاخوة فى الجماعات الاسلامية ان يسمعوا لنا جيدا .. يسمعوا من يقف معهم ومن يدافع عنهم ومن ينصحهم بما يرضى الله ولايخشى غير الخالق الذى وهبه الحياة !!

اسمعوا يا اخوان نحن نعلم ان الكثيرين منكم قد ظلموا ومع هذا غير مقبول اطلاقا توجيه فوهات اسلحتكم نحو مسلمين لايملك احد تكفيرهم طالما يترددون على المساجد ويقولون لا اله الا الله محمد رسول الله.. غير مقبول توجيه فوهات اسلحتكم نحو مصريين حتى ولو ظلموكم او اختلفتم معهم مادامت القدس تضيع والامريكان يقط... ون اواصل الامة والصهاينة شقوا نفقا اسفل المسجد الاقصى ويبنو هيكل سليمان تحت قبته المشرفة .من العيب ومن الجريمة ان يقتل مسلم والطلقة مكانها الطبيعى قلب صهيونى !!.. فى قلب من يبصق ويلوث مسجدكم الاقصى ويقتل اخوانكم الفلسطينيين ويحاصر شعبكم فى العراق وليبيا .. كفوا وتراجعوا وضعوا ايدكم فى يدنا لتحرر الاقصى وننقذ الامة وبعد ذلك نصلح من انفسنا فى الداخل حتى يجعل الله لنا مخرجا .. اوقفوا العنف ووجهوا اسلحتكم لاعداء الاديان ومحاربى الرسل وجهوا اسلحتكم لبنى صهيون يكرمكم الله ويجعل لكم مخرجا .. اقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم

محمد فريد زكريا
وكيل حزب الاحرار

.. وبدأ العد التنازلى لانتخابات مجلس الشعب .. قبلها بأيام يتابع جميع المرشحين فى اتمام الحملات الانتخابية على اكمل وجه .. وميادين القاهرة والمحافظات تتزين باللافتات المتزاحمة ويتسابق المؤيدون للتعاقد سرادقات على المرشحين .. فى الشوارع ستخرق اذننا واذانهم حتما اصوات الهتيفة .. بالدين والحق .. مرشحنا احق ..!!

هذه الايام سباق .. والحجز عملة صعبة .. فى ثالوث الصراع بالنسبة للمرشح على حد قولهم .. اموال كثيرة .. بعشرات الملايين تنفق ببذخ .. ولايهمهم فى النهاية من ينجح .. لانهم « بالعربى » .. يقدمون خدمة .. لاتبعية .

.. فى محلات الفراشة استعد الجميع بالالاف من الكراسى والسجاد العجمى والسوبر كاشان والترابيزات لزوم اقامة السرادقات .. كذلك الخطاطون ضاعفوا من كميات المواد المستخدمة فى كتابة الخطوط على اللافتات من الوان بلاستيك وفوسفورية حتى محلات الاقمشة ضاعفت وارداتها من اقمشة البفتة والدبلان والتيل سبور لزوم عمل اللافتات .

.. وحتى الهتيفة الذين يرددون الشعارات والكلمات المؤيدة والمؤازرة للمرشحين ينتظرون الان دورهم على احر من الجمر ..

مجلس شعب القرن ٢١ (٢)

الانتخابات عيدهم !!

السرادق من ٥ آلاف جنيه .. وحتى ١٠٠ ألف

اللافتة من ١٦٠ جنيهاً .. وحتى ٣٥٠ !!

«الهتيف» ٢٥ جنيهاً يومية + «الينسون» !

أصحاب الفراشة لا يهمهم الأحزاب ولا المحافظات

آخر موضة :

صورة المرشح بـ«السلك اسكرين» !

في حى المنيرة يقول الحاج عبدالمنعم صاحب محل فراشة ٧٧ عاما : تبدأ اسعار اقامة السرادقات من خمسة الاف الى مائة الف جنيه وتضم الكراسى والترك والمنصة والسجاد والطقاطيق .. كل شيء منها درجات فهناك الكراسى الخيزران والاستانليستيل المبطنة بالجلد والفندقى المبطن بالقطيفة الحمراء الذى يعتبر افضل انواعها كذلك المذهبة والمبطنة بالحرير الاخضر .

العجمى والسوبر كاشان

وعن انواع السجاد يقول هناك انواع عديدة .. الاحمر العادى والفاخر التبريزى والعجمى والسوبر كاشان .. كذلك الترك وهو القماش العربى المطرز الذى توضع عليه لافتة المرشح وله موديلات تتغير فى شكلها كل فترة .. كذلك الطقاطيق المذهبة والخشبية العادية .

يؤكد الحاج عبدالمنعم ان كل محلات الفراشة تحشد طاقاتها فى هذه الفترة للانتخابات وبكل امكانياتها من كراسى وترابيزات واقمشة وكل مايلزم السرادقات تلبية لطلبات المرشحين او من ينوب عنهم فى حملتهم الانتخابية من مؤتمراتهم الشعبية مع ابناء دوائرهم .

وعن الامكانيات المتوافرة داخل كل سرادق وتنظيمها يقول تتوقف حسب امكانية كل مرشح .. منهم من يطلب صفوفا عديدة داخل الصوان تضم الكراسى الفندقية والمذهبة .. ومنهم من يطلب الاستانليستيل .. ومنهم من يطلب الكراسى العادية ومنهم من يطلب سرادقا كاملا بمكونات فاخرة ولايهمه الثمن .. كذلك البوابات التى نقيمها فى الميادين والشوارع الرئيسية نوع اخر من الدعاية الانتخابية .

ويشير الحاج عبدالمنعم الى ان السرادقات المقامة بالمناطق الشعبية تتسم بكبر حجمها وشكلها اللافت للنظر بغض النظر عن نوعية الكراسى التى يضمها السرادق بعكس سرادقات الاحياء الراقية التى تتميز بذوق فى شكلها وخامات جيدة لمكوناتها .. وكله بثمنه !!

منصة الخطابة

يلتقط سيد عبدالمنعم نجله الحديث ويقول اعمل مع والدى فى هذه المهنة .. ثلاثة وعشرون عاما امضيتها .. هناك سرادقات الافراح والماتم والانتخابات كل سرادق له طابع مميز عن الاخر .. واهم مايميز سرادق الانتخابات هو منصة الخطابة التى يجلس عليها المرشح معلنا وعوده لابناء دائرته وبرنامجه الانتخابى .. المنصة عبارة عن عدة ترابيزات متراصة بجوار بعضها البعض بارتفاع متر لتشغل فى النهاية ترابيزة كبيرة يتلاقى حولها اصدقاء ومؤيدو المرشح .. سمة مميزة اخرى لسرادقات الانتخابات هى لمبات الاضاءة التى غالبا ماتكون من الزئبق واللمبات العادية .. لكن الاهم فيها شدة الضوء .



● سيد عبدالمنعم



● عبدالمنعم طهير



● سيد العربى

واحيانا يطلب المرشحون لمبات زينة كجزء مكمل فى السرادقات لشد الانتباه ولفت الانظار اليه كذلك اقواس النصر التى تتزين بها هذه السرادقات حيث توضع عليها صورة واسم المرشح وبالنسبة للاسعار يقول سيد عبدالمنعم انها تتفاوت من سرادق لاخر كل حسب السعة والامكانيات المستخدمة واهم مايميز السرادقات المقامة فى المناطق الشعبية اثناء فترة الانتخابات هى كبر سعتها وضخامتها .

اضواء .. للابهار

ويشير سيد عبدالمنعم الى ان سرادقات الانتخابات ضرورية جدا للمرشح وتمثل ٦٠٪ من حجم الدعاية الكلية له استعدادا لدخوله فى الانتخابات .. اضواء السرادقات وحجمها تبهر المارة وتلفت الانظار .. يتجمع داخلها وحولها الالاف من ابناء الاحياء للتعرف على صاحب السرادق « المرشح » الذى تقاس قوته ومدى امكانياته فى تقديم الخدمات لهم من خلال حجم الدعاية الانتخابية له خاصة السرادقات التى تقام ..

يقول سيد عبدالمنعم ان اصحاب محلات الفراشة لايعرفون المجاملة فى هذه الاوقات التى تعتبر موسما للجميع .. الكراسى

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

والسجاد وكل شيء لزوم هذه السرادقات موجود لدى الجميع .. لايبخل احد منهم على مرشح سواء من حزب كذا او كذا من نفس الدائرة او من خارج الدائرة .. كل مايهمهم نجاح الاحق والاقدر على تقديم الخدمات للمواطنين .

ويقول انه استعد لذلك بكم هائل من الكراسى سواء عادية ومذهبة وخيزران وستانستيل وفندقى كذلك الطرابيزات والطقاطيق والسجاد بأنواعه السوبر كاشان والاحمر العادى والمشبات كذلك اقمشة القلع المغطاه للسرادقات التى تتميز بمقاومتها للمطر والشمس والرطوبة .

ويقول وليد حسن « مدير محل فراشة » بشارع بورسعيد ان موسم الانتخابات على حد تعبيره يسبقه استعدادات على قدم وساق داخل معظم محلات الفراشة .. قال نوفر الاخشاب والعروق المكونة لهيكل السرادق كذلك القماش والسجاد والكراسى خاصة نوعية الشبح منها التى تعتبر موضة هذا العام .. الكراسى مربعة الشكل بشلتات مبطنة بالقطيفة كذلك الكراسى الستانستيل .

ويشير وليد الى ان السرادقات التى تقام بالمناطق الشعبية تتسم بعلو البوابات وحجمها الكبير وكثرة الكراسى والطرابيزات اى ضخامة تلفت انظار الجميع بعكس سرادقات الاحياء الراقية التى تتسم بالشكل الجمالى وبالرغم من ذلك قد تكون اقل من حيث التكاليف عن سرادقات المناطق الشعبية .



عطية علي



محمود علي

تحقيق :
أسامة علي
ريم عزالدين
تصوير : أشرف شعبان

للحزب الوطنى .. فقط

وفى ميدان السيدة زينب يقول الحاج عطية على صاحب محل فراشه انه ينتظر على احر من الجمر سخونة الانتخابات الا انه لايقيم سرادقات الا لاعضاء الحزب الوطنى فقط حيث انه عضو بالحزب .. ويشكو الحاج عطية من قرار الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة الذى يحظر تركيب سرادقات فى الميادين والشوارع .. يقول بعد نهاية الموسم نعيش لمدة سنتين او ثلاث على ما حققناه من ارباح فى تلك الفترة .. القرار ظالم لنا جميعا .. نحن لانشوه وجه العاصمة .. حتى البوابات التى نقيمها ونزينها بالاعلام والصور تعطى شكلا جماليا اكثر وبعد نهاية الانتخابات نجمع كل هذه الاشياء الخاصة بنا التى تعتبر بمثابة اموال مجمدة ولانستطيع تركها فى الشوارع .

ابيض واخضر

اما سيد العربى « خطاط » بالمنيرة فيقول : ايام الانتخابات موسم لكل الخطاطين .. عمل متواصل .. تسخير كل الامكانيات لتلبية طلبات المرشحين من عمل اللافتات المكملة للدعاية الانتخابية التى ينتهجونها فى سبيل الوصول الى قلب كل ناخب .. الجديد فى اللافتات خلال فترة الانتخابات هذا العام هو طبع صورة المرشح على اللافتة بطريقة السلك اسكرين مع الخط .

وعن الاقمشة المستخدمة فى اللافتات يقول حسب طلب الزبون سواء المرشح او من ينوب عنه او من يجامله بعمل لافتات على نفقته الخاصة .. اللافتات التى يتم وضعها فى المناطق الشعبية التى تتسم بكثرتها فى الشوارع والحارات لاتهمهم من حيث نوعية القماش المستخدم اما اللافتات التى توضع بالاماكن الراقية فيفضل اصحابها الخامات الجيدة منها .. وعن الالوان يقول انه يتم اختيارها وفقا للاتجاهات السياسية للمرشح فعلى سبيل المثال لا الحصر يفضل مرشح الوفد اللون الاخضر .. ومرشح الحزب الوطنى اللون الابيض .. ويضيف سيد العربى .. التكلفة تكون طبقا لحجم اللافتات ونوعيات القماش المستخدم مثلا ٥ متر × ٨٠ سم عرض تصل الى ١٦٠ جنيها على قماش ابيض اما اللافتات الملونة فتصل تكلفتها الى ٣٥٠ جنيها .

مجاملة المرشح

ويؤكد سيد العربى اهمية اللافتات للمرشح فى حملته الانتخابية .. تجعله دائما فى ذاكرة ابناء دائرته وكذلك تعتبر مؤشرا لمدى قدرة وامكانية هذا المرشح فى تقديم الخدمات للناس فى حالة نجاحه لعضوية مجلس الشعب ..

ويوضح سيد العربى ان عمل اللافتات للمرشح يشكل ٥٠٪ من حجم الدعاية القليلة له .

وعن بيع اقمشة اللافتات الخاصة بالدعاية الانتخابية يقول سامى داود مدير محل اقمشة بشارع السد ان غالبية البيع تتم لاشخاص مؤيدين للمرشح يحضرون لشراء اقمشة مجاملة له .. او من خلال الخطاط الذى يقوم بعمل اللافتات ونادرا مايحضر المرشح لشراء الاقمشة .

بفتة ودبلان

وفى داخل المحل امتلات الارفف بالانواع المختلفة من الاقمشة شغلت العديد منها اقمشة اللافتات بالوانها المختلفة الابيض والاخضر والاحمر .. اثواب عديدة تتراوح اطوالها من ٣٠ الى ٤٠ مترا معظمها بفتة ودبلان وتيل مبور والاسعار طبقا لنوعية خامة القماش من ٢ الى ٤,٥ جنيه ..

ويشير سامى داود ان هذه الفترة موسم لهذه النوعية من الاقمشة حيث يتم زيادة الكميات الواردة الى المحل بنسبة ٢٠ الى ٢٥٪ ويؤكد ان اللونين الاخضر والابيض قاسم مشترك فى جميع الالوان التى تطلب لعمل اللافتات .

وعلى مقهى بالسيدة زينب جلس حسن احمد شتا وزملاؤه من العمال المخصصين باقامة السرادقات .. يقول حسن ريس العمال .. عملية انشاء السرادقات وفكها تتطلب مهارة عالية .. كل مهنة ولها اصحابها .. ساعات وايام قد نقضيها فى بعض الاحيان فى عمل هذه السرادقات .. حسب المساحة والحجم او البوكس المكونة للسرادق .. يقول انه منذ فترة قام وزملاؤه بانشاء سرادق مكون من ١٠ ابواكى مساحته ٥٠ مترا × ٢٠ مترا واستغرقت العملية ثلاثة ايام منها يوم لتركيب الخشب ويوم للقماش واخر لعملية الفرش ..

ويشير احد الهتيفة ان اجره يصل الى ٢٥ جنيها فى اليوم تتضاعف عند زيادة ساعات العمل عن الوقت المحدد .. ويستعدون من الان لحفظ الشعارات .

حط الجمل على الميزان (.........) هو الكسبان .. متقوليش وماتقوليش (.........) غيره مافيش .. كلمات تلهب المشاعر وتشد الانتباه فور سماعك لها .. الكلمات لها اصحابها من الهتيفة .. نوع اخر من الدعاية فى الحملات الانتخابية والهتيفة انواع منهم من يساعد المرشح ويؤازره بدون مقابل .. ونوع اخر يلجأ لهذه الوسيلة كمورد للرزق مقابل حفنة من الجنيهات ..

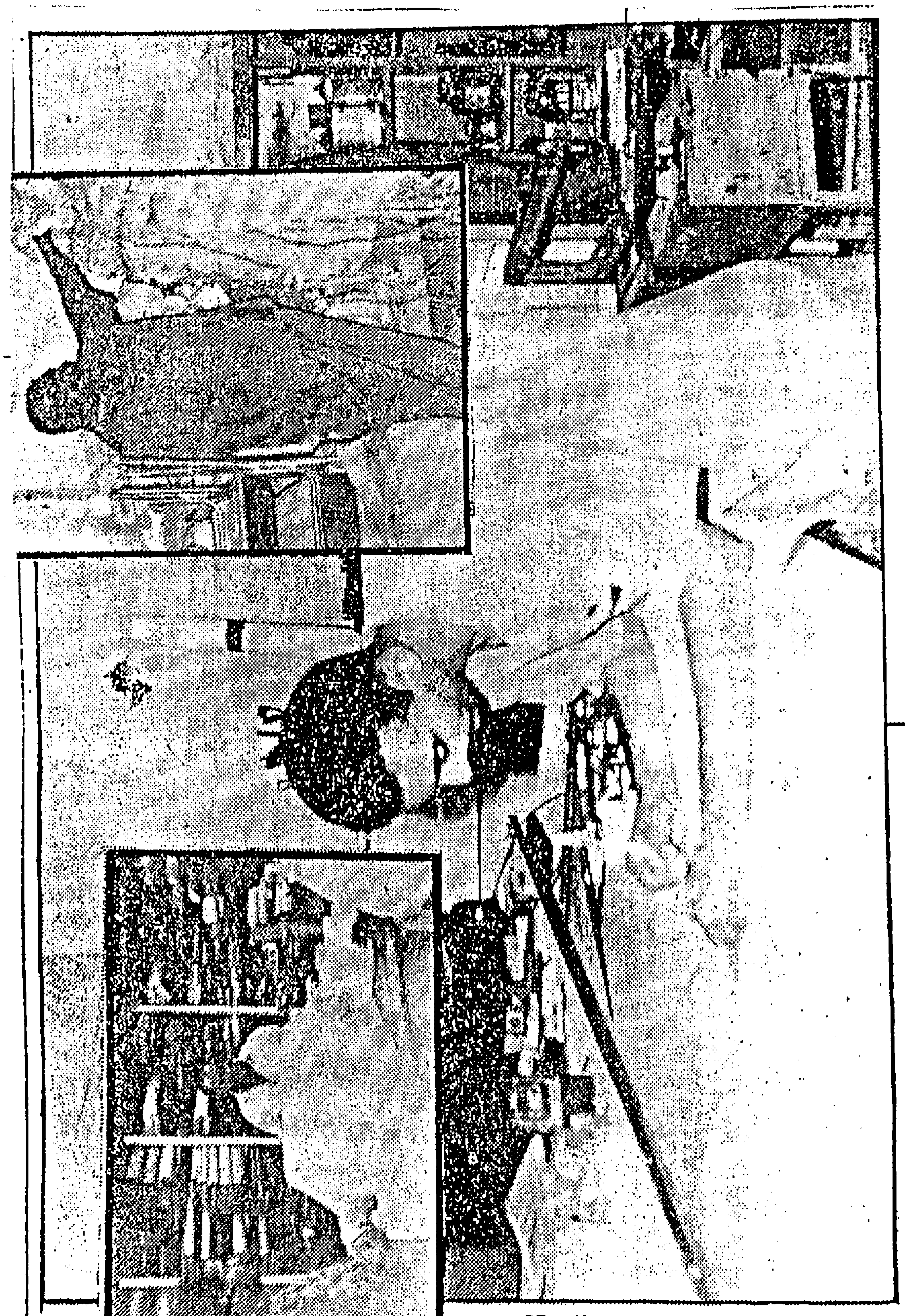
الهتيف عنصر هام جدا فى الدعاية الانتخابية ذلك على حد قول محمود احد المتمرسين فى ذلك العمل .. يقول انه يهتف للمرشحين من ابناء دائرته بدون مقابل كنوع من الانتماء على حد تعبيره وعن مواصفات الهتيف يقول محمود لازم يكون جرىء وصوته قوى وحاضر الذهن وسريع البديهة .. غالبية الهتافات التى يرددها وليدة اللحظة التى يعيشها .. حتى لو لم يسبق له ان استعد لها .

وهناك نوع اخر من الهتافات .. تكون ردا على الخصم وهذه صعبة جدا لكن الهتيف الشاطر على حد قوله هو الذى يسرع بالمبادرة فى الرد فى حالة وجود خصم للمرشح الذى يهتف له فى نفس المكان !

محمود يحرص على شرب « الينسون » من الان .. وحتى نهاية الحملات الانتخابية ويطمئن على سلامة صوته من وقت لاخر بزيادة جرعات المشروبات الساخنة خاصة الينسون .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥



● طبع صورة المرشح على اللافتة .. الجديد لدى المصورين

رؤساء الأحزاب يطالبون بوقف محاكمة الإخوان المسلمين عسكرياً

المحاكم العسكرية غير مختصة دستوريا بمحاكمة المدنيين

قرار الإحالة يهدف إلى تفويت الفرصة للترشيح فى الانتخابات

أصدر رؤساء الأحزاب السياسية، أمس بيانا عارضوا فيه إحالة الإخوان المسلمين إلى المحاكم العسكرية. ناشد رؤساء الأحزاب الرئيس حسنى مبارك إعادة النظر فى قرار الإحالة إلى المحاكم العسكرية. وأكدوا عدم اختصاصها دستوريا بالفصل فى الاتهامات الموجهة لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين. كما أكد رؤساء الأحزاب مخالفة محاكمة المدنيين عسكريا، للاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية. أشار البيان إلى أن الهدف من المحاكمة العسكرية، حرمان أعضاء الجماعة من الترشيح لانتخابات مجلس الشعب القادمة. وقع على البيان فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد، وخالد محيى الدين رئيس حزب التجمع، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار، وإبراهيم شكرى رئيس حزب العمل، وضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى. وفيما يلى نص البيان:

كان لإحالة تسعة وأربعين مواطنا مدنيا — من مختلف المهن ورجال الدين وأساتذة الجامعات وأعضاء سابقين بمجلس الشعب — إلى المحاكمة العسكرية بتهمة تشكيل هيكل تنظيمى للإخوان المسلمين على مستوى الجمهورية بعد تحقيق طال أكثر من ستة أشهر بمعرفة نيابة أمن الدولة العليا، أسوأ الوقع فى نفوس المواطنين على اختلاف انتماءاتهم، نظرا لأنه إذا كان قد وقع منهم ما يقتضى المساءلة، فإن المختص بذلك هو «القاضى الطبيعى» تطبيقا لنص المادة ٦٨ من الدستور، وتفاديا لعدم إحداث فجوة نفسية بين الشعب وقواته المسلحة التى يكن لها الاحترام والتقدير. فهذه الإحالة إلى المحاكم العسكرية تعتبر إقحاما للقوات المسلحة فى الشئون السياسية والحزبية بينما رسالتها الأولى هى الدفاع عن الوطن ضد ما قد يتعرض له من مخاطر خارجية.. ولا محل للتعلل فى ذلك بالرغبة فى تحقيق البت السريع فى الدعوى المطروحة، حيث أن المحالين قضوا الشهور الطوال رهن الحبس الاحتياطى دون مبرر من مقتضيات التحقيق، ورغم عدم ثبوت الالتجاء إلى العنف أو اعتناق الإرهاب فى حق أى منهم وفقا لما يتضح من قرار الاتهام.

رأى الوفد

المحاكمات العسكرية اعتداء على الدستور

من المؤكد ان قرار إحالة الاخوان المسلمين إلى القضاء العسكرى يعتبر اعتداء صارخا على الدستور، فضلا عن مخالفته للاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية..

●● والناس فى عجب من توقيت هذه المحاكمات، فقد ثبت ان الهدف من هذه العملية حرمان هؤلاء من حق الترشيح وخوض المعركة الانتخابية التى تستعد لها كل مصر على أمل الوصول إلى مجلس شعب حقيقى يدافع عن حقوق الشعب، ولا يكون صوتا للحكومة..

●● ان مصر وهى تدخل مرحلة جديدة من الحريات ترى فى هذه المحاكمات عودة إلى الوراء، بل نكسة تضع فى يد الحكومة مصير اى انتخابات لأنه لو حرمنا فئة ما من حق الترشيح نكون قد اقمنا سدا بين المواطن وحق المواطنة وبين المواطن وممارسة حقوقه الدستورية.

وحرمان المواطن من ان يقف أمام قاضيه الطبيعى، تدخل نرفضه تماما. لأن القضاء العسكرى مع احترامنا الكامل له لا يتيح لهذا المواطن كل مراحل التقاضى التى يوفرها القاضى الطبيعى.. وفى هذا قيد على حرية المواطن، بل استغلال لنصوص نربأ ان تلجأ إليها الدولة لتصفية حساباتها..

●● وإذا كانت الدولة قد بدأت بإحالة الاخوان المسلمين إلى القضاء العسكرى بسبب الخلافات التى نعرفها تماما.. فان تكرار هذا الموقف مع غير الإخوان المسلمين يصبح امرا واردا. من هنا كانت الوقفة الموحدة لكل فصائل واحزاب المعارضة فى مصر، وهى الوقفة التى ترفض هذه المحاكمات العسكرية، لا لأنها عسكرية.. ولكن لانها تمثل قيدا على حرية الافراد - مهما كانت الانتماءات - وعلى حريتهم فى ممارسة حقوقهم السياسية..

●● كل المعارضة فى مصر ترفض سياسة العنف.. ولكننا ايضا نرفض البطش وندعو إلى الطريق الذى رسمه الدستور.. وينادى به العقل والمنطق.

«الوفد»

شكرى فى افتتاح مقر الحزب بكفر الدوار:

أدعو أحزاب المعارضة إلى التنسيق فى انتخابات مجلس الشعب

كفر الدوار من طارق عبد الحميد- حمدى مسعود:

افتتح الخميس الماضى المهندس إبراهيم شكرى -رئيس حزب العمل- مقر الحزب الجديد بكفر الدوار حيث عُقد بمناسبة هذا الافتتاح مؤتمر جماهيرى حضره العشرات من اعضاء الحزب ورجال الاحزاب الاخرى بكفر الدوار.. وشارك فيه السفير محمد المرشدى، ومحمد السخاوى -عضو اللجنة التنفيذية للحزب- وعطيه شعلان المحامى- نقيب المحامين بالبحيرة.

وفى كلمته اعرب إبراهيم شكرى عن سعادته بالحضور الجماهيرى الحاشد رغم المضايقات الامنية ومنع إقامة السرادقات فى حين ينقل التليفزيون «القومى» سرادقات ومسيرات رجال الحزب الوطنى! والغريب أنهم يتحدثون ويقولون «المعارضة مبسوطة.. وكله تمام».. فإلى كل الهيئات والمنظمات: وزارة الداخلية والحكومة المصرية تمنع رئيس حزب قارب الثمانين من العمر من التحدث فى الميكروفون.. فقد منعوا الميكروفون عنا وتركوه للمطربين الخليعين والراقصات ثم يقولون إنها تعليمات!! فهل هذه هى الديمقراطية التى يتشدقون بها!! وهل هناك دولة فى العالم تعيش تحت حكم الطوارئ طيلة (١٣) عاماً؟! للأسف لم يحدث هذا إلا فى مصر.. وهل كان من حق مجلس الشعب أن يمد قانون الطوارئ وسلطة إبرام الاتفاقيات الممنوحة لرئيس الجمهورية ثلاث سنوات علماً بأن نهاية دورة المجلس كانت ستأتى قبل ذلك بعام ليفرض على المجلس الجديد الا يناقش القانون إلا بعد عام، وهذا ليس من حقه بنص الدستور!

تفشى البطالة

والغريب كما يقول شكرى أنه قد وصل التهور بالحزب الوطنى إلى عدم احترام تعديل بسيط هو أن يوقع رئيس اللجنة أمام الناخب وقد قلناها للرئيس مبارك فى أحد احتفالات تخريج رجال الشرطة.. وهنا نقول لوزير الداخلية: لماذا لم تطبقوا القانون حتى تكون الفرص متساوية بين المرشحين وحتى لايخرج علينا نواب مرتشون وتجار مخدرات؟! وما الكارثة فى حصول المعارضة على (١٥٠) مقعداً من إجمالى عدد المقاعد؟! ولولا ضعف المجلس ما صدرت قوانين سيئة السمعة كقانون الصحافة اللعين الذى مر كلمح البصر فى آخر جلسة بليل، وكان لايمكن أن يمر فى ظل مجلس قوى محترم ولما تصاعدت المشكلة أمام الرأى العام المحلى والعالمى.

وأوضح شكرى أنه فى الوقت الذى يسكن فيه الناس المقابر هناك عمارة تكلفتها (٥٠) مليون جنيه وأعلى العمارة مهبط للطائرات!! والأدهى أن هناك مليونا وربع المليون شقة مغلقة فى القاهرة وحدها وفقًا لآخر الإحصائيات ولذلك فالكل يعانى قانون الإسكان سواء أكان مستأجراً أم صاحب عقار!! كما أن البطالة أصبحت متفشية بين الشباب وخصوصا الخريجين الذين يبقى بعضهم (١٥) عاماً بلا عمل فى دولة بها إمكانات صناعية وزراعية كبيرة!! كما أن المستقبل سيحمل ما لا يمكن احتماله وفقًا للمشاركة فى «الجات» والسوق الشرق أوسطية التى ستخدم إسرائيل. وهنا نذكر بأن ما فعلته الحكومة لتدمير الصناعة المصرية فى مجال المنسوجات قد فاق كل الحدود، الأمر الذى أضر بسمعة القطن المصرى الذى كنا نفخر به فى كل أنحاء الدنيا وسميناه الذهب الأبيض وجاء الوقت الذى يتحكم فيه الغرب فينا!

أين العدالة؟!

ودعا رئيس حزب العمل إلى توفير العدالة، فالعدل أساس الملك، فلابد من إقامته لصالح كل الناس مسلمين وأقباطا، مسئولين وعامة.

وندد شكرى بإحالة المدنيين إلى المحكمة العسكرية بعيدًا عن قاضيهم الطبيعى.. فنحن ندين تحويل الإخوان إلى المحاكم العسكرية فما يحدث داخل البلاد به خلل غريب.

وختم شكرى كلامه بدعوة كل أحزاب المعارضة إلى التنسيق فيما بينها فى جميع الدوائر الانتخابية حتى يمكن الوقوف أمام هجمة أصحاب رؤوس الأموال، وبعض تجار المخدرات وغيرهم من المنتفعين بالحزب الوطنى.

وبدأ محمد السخاوى -عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل- كلامه بتحية الحضور على وجودهم الذى هو انتصار على الخوف وعلى إرهاب الحكومة ووزارة الداخلية.. فالديمقراطية التى تدعيها الحكومة تتطلب أن تكون لنا حقوق متساوية مع الحزب الوطنى فى الاتصال بالشعب.. لكن الحزب الوطنى يملك تحت يديه كل أجهزة الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.. ونحن لانملك مجرد ميكروفون أو عقد مؤتمرات للاتصال بالناس فى الوقت الذى يجوب فيه الوزراء البلاد طولاً وعرضاً ويقيمون السرادقات التى تنقلها كل وسائل الإعلام، وهذا مخالف لكل المواثيق

الدولية وحقوق الإنسان التى يكفلها الدستور فى أن تكون لكل المرشحين -معارضة وحكومة- فرصة متساوية حتى "توافر العدالة بينهم لكى يختار الناخب من يريده.

واضاف السخاوى ان بلادنا تعيش واقع الفساد والاستبداد والتخلف ونحن مطالبون بتغيير هذا الواقع بالطرق السلمية والحق السياسى المشروع وفقًا للدستور.. والأدهى من ذلك أن الحكومة تفرط فى الأمن القومى للأمة.. فمصر بلد عربى إسلامى.. وأمنها بالضرورة عربى إسلامى.. إذن يجب التوجه إلى هذا المحيط.. غير ان حكومتنا تشد البلاد العربية والإسلامية نحو إسرائيل وامريكا، تفريطًا فى أمننا القومى!! نحن نريد تغيير هذا بالديمقراطية، والحكومة تمنعنا فكيف نغير هذا الواقع؟ بالحل السياسى والكلمة أم بطريقة أخرى؟!! وكيف بقيادة فى وزن المهندس إبراهيم شكرى -له تاريخه ونضاله الوطنى الذى ارتبط بكفاح الشعب المصرى، وضحى من أجل بلاده بالنفيس والغالى وتحمل الكثير من أجل دينه ووطنه- أن يحضر إلى كفر الدوار ويحرم بأمر من وزارة الداخلية من ميكروفون يتحدث فيه إلى الناس؟! إنها حقًا مهزلة!

الأسرى.. والكرامة

وفى كلمته أشاد عطيه شعلان -نقيب المحامين بالبحيرة- بافتتاح مقر الحزب بكفر الدوار حيث إنه سيؤدى إلى مضاعفة العمل الحزبى والوجود بين الجماهير وبخاصة أن المجتمع المصرى يعيش أزمة حقيقية، ويكفى أن الأطفال بالعشرات قد تمت إصابتهم بالتيفود بإدكو نظرًا إلى اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحى.. وكذلك انتشار الفساد فى قطاع الإسكان والأرقام الخيالية التى وصلت إليها أسعار شقق الكبار بالملايين بالإضافة إلى السيارات الفارهة!!

وأضاف شعلان متسائلاً عما فعلته الحكومة المصرية فى قضية الأسرى الذين استشهدوا على يد الصهاينة عامى ٥٦، ١٩٦٧.. وأين هى الكرامة حين أعلنت إسرائيل عن قتل أسرانا فى حين أشاد أمين الحزب الوطنى د.يوسف والى بإسرائيل؟! والأمر الملفت للنظر كذلك هو حركة بيع القطاع العام لليهود والصهاينة والتى تسير على قدم وساق وخطورتها على مستقبل أبناء مصر والأجيال القادمة.

فيما أكد عبد القوى خليف -أمين حزب العمل بكفر الدوار- أن افتتاح مقر الحزب يأتى فى ظروف صعبة سياسيًا فى مجتمعنا، فانتخابات مجلس الشعب على الأبواب والمفترض فى هذا المجلس، والمجالس المحلية تأدية دور وطنى لصالح الناس، ولكن المؤسف أن ذلك لايتحقق، حيث أصبحت هذه المجالس وظيفة لمن لا وظيفة له وللهاربين من الأحكام حتى فقد الناس الثقة بها، فقدت الحكومة مصداقيتها أمام الشعب.

وأضاف خليف أن معركتنا كبيرة فى الانتخابات بكفر الدوار ويكفى أن نعرف أن أحد نواب مجلس الشعب الحاليين بكفر الدوار حضر (٧٠) جلسة فقط من (١٣٢٠) جلسة!! وعلى الناس اختيار الأكفأ والأخلص لصالحهم بعيدًا عن النيام!!

وعلى القيادات الشعبية والعمالية العمل معًا لتحقيق هدف وطنى غال وعزيز.. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إيجابية حزب العمل تظهر فى تبنى القضايا -سواء محلية أم قومية- التى تهم الوطن والمواطن والنضال فيها.. وقضيتنا الآن هى نزاهة الانتخابات ومنع التزوير. •

على هامش المؤتمر

* حضر المؤتمر لفيف من القيادات السياسية بكفر الدوار والبحيرة، حيث حضر عن الحزب الناصرى حمدى أبو المعاطى، ود.محمد البسيونى، وعبد المجيد أحمد عن التجمع، وجمال إبراهيم كساب عن حزب الوفد، كما حضره خالد الزعفرانى أمين حزب العمل بالاسكندرية، ومحمد السعدنى عضو اللجنة العليا لحزب العمل.
* قدم للمؤتمر صبرى النجار المحامى.
* وصف المهندس إبراهيم شكرى عبد القوى خليف -أمين الحزب بكفر الدوار- بالبطل، بسبب قيامه بتنظيم هذا المؤتمر رغم التعسف الأمنى.

□ كبار الكتاب والمفكرين يؤيدون:

الاستعانة بمراقبين دوليين للانتخابات ليست بدعة!

حينما تطالب كل الأحزاب المصرية وجميع القوى السياسية بالاستعانة بمراقبين دوليين للانتخابات البرلمانية القادمة ضمن مجموعة من المطالب العادلة.. فليس هذا من باب الترف الزائد او التشويه المتعمد لسمعة مصر او الرغبة في تدخل أطراف أجنبية في شئوننا الداخلية.. وإنما هو اليأس في أن تصدق حكومة الحزب الوطني -ولو مرة واحدة- في إجراء انتخابات حرة ونزيهة والرغبة الصادقة من جانب المعارضة في أن تكون كلمة الشعب وصوته هو الفيصل في اختيار ممثليه بعيداً عن التزوير.

ومن هنا نبتت فكرة الاستعانة بمراقبين دوليين وهي ليست بدعة وقد سبقتنا إليها دول كثيرة وآخرها الجزائر. مما يطرح في الأذهان عدة تساؤلات منها: ماطبيعة عمل المراقب الدولي؟ وهل يمكن الاستعانة بالمراقبين الدوليين في الانتخابات البرلمانية القادمة في مصر؟

عن الدور الذي يقوم به المراقبون الدوليون في الانتخابات من واقع الممارسة العملية تقول إيناس نور المحررة الدبلوماسية بجريدة «الأهرام» وإحدى المراقبات الدوليات من قبل الأمم المتحدة للانتخابات التي جرت بجنوب أفريقيا:

المراقب الدولي يكون موجوداً باللجنة الانتخابية جنباً إلى جنب مع الهيئة المحلية المشرفة وتكمن مهمة المراقب في رؤية كل شيء يجري أمامه بشكل طبيعي دون أن يتدخل في سير الانتخابات، كما انه ليس من حقه الاعتراض على أي شيء يجري داخل اللجنة الانتخابية!. كل ما عليه هو تسجيل ملحوظاته على العملية الانتخابية بإيجابياتها وسلبياتها وتدوين هذه الملحوظات ورفعها من القرية التي تجري بها الانتخابات إلى مكتب فرعي للمراقبين الدوليين بالمدينة حيث يتم تجميع كل التقارير المرسلة من القرى ثم رفعها إلى المكتب الإقليمي الرئيسي للامم المتحدة بعاصمة الدولة والذي تصب فيه جميع التقارير ثم يقوم المكتب الرئيسي بوضع تقرير كامل عن الانتخابات وملحوظات المراقبين ويتم رفعه إلى الامم المتحدة بنيويورك حيث مقر الامم.

وعن تجربتها كمراقبة دولية للانتخابات في جنوب افريقيا تقول: الناس هناك كانت تتمتع بحماس منقطع النظير وبخاصة الاغلبية السوداء ممن يحدوهم الامل في إنجاح التجربة الديمقراطية والرغبة الملحة في القضاء على نظام «الاوبرتايت» او مايسمى بالفصل العنصري الذي كان يريد ان يثبت هو الآخر للعالم ان هناك ديمقراطية تمارس في جنوب افريقيا، وفي مقابلهم كانت الاغلبية السوداء تعلم ان الفرصة قد جاءتها ولو انها اخذت فرصتها فسوف يتم عمل تغيير جذري للخريطة السياسية بجنوب افريقيا، لهذا فكانوا يعرفون اهمية اصواتهم جيداً وكيف يوظفونها لنيل حقوقهم.

البوليس كان بعيداً عن الانتخابات

وعن الضوابط الانتخابية التي كان يعمل بها لضمان نزاهة الانتخابات هناك تقول إيناس انور: اولاً كانوا يتاكدون من هوية من يدلي بصوته في اللجنة الانتخابية ومن محل إقامته، كما كانوا من باب التخفيف على المواطنين ساكني الاماكن البعيدة يأتون لهم بأتوبيسات لإحضارهم إلى اللجنة الانتخابية ثم العودة بهم وأما البوليس فكان يشرف على النظام خارج اللجنة

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

وبعيدا عنها بعشرات الكيلو مترات وكان دوره ينحصر في منع المخمورين او توفير امن الطرق المؤدية إلى اللجنة الانتخابية.

إصرار المواطنين على ممارسة حقوقهم

اما محمد إسماعيل المحرر الدبلوماسي بـ«الجمهورية» واحد المراقبين الدوليين ايضا للانتخابات بجنوب افريقيا فيقول عن تجربته هناك:

كانت تجربة جيدة جداً وقد اعجبني إصرار المواطنين السود الذى انتظروا ٣٥٠ عاماً من العنصرية البغيضة لكي يحضروا إلى اللجنة الانتخابية ويدلوا باصواتهم.. كما كان هناك إصرار اكبر من اعضاء حزب المؤتمر الوطني على ممارسة حقوقهم بشكل منظم ودقيق حتى انهم كانوا يقفون امام الدوائر الانتخابية في طوابير طويلة تمتد لعدة كيلو مترات، من الخامسة صباحاً ولهذا امام إصرار الاغلبية السوداء على الإدلاء باصواتهم خرجت الانتخابات نظيفة بنسبة ٩٠٪ ولم يكن للبوليس اى دور في العملية الانتخابية.

ثم اضاف قائلا:

وبالتاكيد فقد كان ممنوعاً دخول اى عناصر ليست طرفا في العملية الانتخابية التي تشتمل على ناخبين ولجنة مشرفة ومراقبين دوليين ومندوبين للأحزاب المشاركة في الانتخابات ولهذا فإننى اتمنى ان نستفيد من تجربة جنوب افريقيا في عدم إتاحة الفرصة لدخول اى عناصر من شانها التاثير في الناخبين او الإيحاء لهم بانتخاب مثل الحزب «ا» او «ب» وفي نفس الوقت تم تخصيص يوم منفرد لكي يدلى فيه المكفوفون واصحاب الحالات الخاصة باصواتهم.

وكان لمندوبى الاحزاب دورهم المهم كشاهدين على العملية الانتخابية.

ومن الاشياء الجديدة التى لفتت نظر محمد إسماعيل أن المشرفين على العملية الانتخابية بجنوب افريقيا استعانوا في كل لجنة انتخابية بماكينة تعمل بالاشعة حيث يضع الناخب كفه الايمن داخلها لمدة ثوان حيث يكتسب جلده لوناً معيناً ولايعود الجلد إلى لونه الطبيعي إلا بعد (٦) اشهر وبهذه الطريقة قضوا على قيام البعض بالإدلاء باصواتهم في اكثر من مكان او نيابة عن الاموات او المسافرين إلى الخارج او الذين لم تتح لهم فرصة المشاركة في العملية الانتخابية للادلاء باصواتهم تحت اى ظرف من الظروف.



د. حلمي مراد: الاتحاد البرلماني الدولي نص في ميثاقه على الفكرة

فرض نوع من المتابعة الدولية

صلاح الدين حافظ نائب رئيس تحرير «الأهرام» يقول عن تجربته كمراقب دولي للانتخابات:

خضت هذه التجربة لمراقبة الانتخابات مرتين واعتقد أن هذه التجربة نبتت ونبعت في الغرب الأوربي والأمريكي منذ بداية التسعينيات بهدف دعم الديمقراطية على الطريقة الغربية وكان لهذه التجربة شقان: شق إيجابي يتمثل في إقناع العالم النامي والثالث بضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية سليمة عن طريق فرض نوع من المتابعة الدولية، وليس الرقابة الدولية.. والشق السلبي من التجربة يكمن في مراقبة الانتخابات بالطريقة التى يريدها الغرب وهى نوع من فرض الوصاية من جانب دول معينة على دول العالم

الثالث والتصور أن هذه الوصاية لاتحقق مصالح الدول الصغيرة والفقيرة بقدر ماتحقق مصالح وأغراض الدول الغربية مختبئة تحت شعار براق وهو دعم التطور الديمقراطي في العالم الثالث.

المراقبون شهود على العملية الانتخابية

ثم يأتي التساؤل الثاني والمتمثل في: هل يمكن الاستعانة بمراقبين دوليين للانتخابات البرلمانية الحالية في مصر؟ وهل هناك مايمنع ذلك؟

يجيب عن هذين السؤالين د.عاطف البنا -أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة فيقول:

من الناحية القانونية ليس هناك مايمنع من الاستعانة بمراقبين دوليين لكي يكونوا شهوداً على العملية الانتخابية ونزاهتها وحيدتها.. ومن ناحية أخرى ليس هناك مايوجب ذلك ولكن الحكومات التي تثق بنفسها وبأنها تجرى انتخابات حرة ونزيهة لاتمانع من حضور مراقبين دوليين لكي يشهدوا على سلامة العملية الانتخابية وهذا أمر ليس غريباً أو بدعة ولكن دولاً كثيرة تلجأ إلى هذا الأسلوب وحضر بعض المصريين كمراقبين دوليين للانتخابات في دول أخرى كما قرأنا أخيراً أن الجزائر سوف تدعو مراقبين دوليين لكي يراقبوا الانتخابات الرئاسية بها.

وعن اعتراض البعض على المراقبين الدوليين واعتبار أن عملهم يعد نوعاً من التدخل في الشئون الداخلية لمصر يقول د.عاطف:

ليس في هذه العملية أي تدخل أو انتقاص من سيادة الدولة؛ لأن الدول بنفسها هي التي تقبل حضورهم بل وتدعو إلى ذلك حتى تقضي على أي ادعاء بتزوير الانتخابات وعندنا في مصر طالبت القوى الوطنية كثيراً بضمانات نزاهة الانتخابات دون أن تلقى أي استجابة.

أما وأن الحكومة تركب رأسها كما يقول د. عاطف وترفض تحقيق الإشراف القضائي الكامل فإننا نطالب بإلحاح بإشراف دولي من هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية ومن منظمات حقوق الإنسان الأجنبية ولاغضاضة في ذلك.. فهؤلاء لايحضرون إلى إدارة الانتخابات أو احتلال البلاد ولكن يأتون كمراقبين وملاحظين وشهود على العملية الانتخابية ونحن نندهش ونتعجب من هذا الرفض لوجود شهود أجانب مع أن تعاملنا مع الغرب على حال نعرفه جميعاً.

ووجود المراقبين الدوليين لايتضمن أي هيمنة أو سيطرة بل كنت أقول إن وجود نوع من المراقبة الدولية موجودة بالفعل عن طريق مندوبي الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية ورجال السفارات، كما أن العالم أصبح قرية صغيرة مع تقدم وسائل الاتصال ومع وجود جاليات أجنبية كبيرة وعمليات السفر والانتقال كل يوم.. فعيون المراقبين موجودة ولكننا نريد أن يتم

تحقيق:
محمد مغربى

ذلك بطريقة منظمة.

فى حين يميل صلاح الدين حافظ إلى عدم استخدام رقابة أجنبية على الانتخابات العامة فى مصر حيث يقول: فى رأيى الشخصى ومن موقعى ككاتب حر ومستقل عن جميع الأحزاب السياسية فى مصر أميل إلى عدم استخدام أى رقابة أجنبية وفى مقابل ذلك ألح على ضرورة تحقيق شروط وضمانات نزاهة ونظافة وحرية الانتخابات لتصبح معبرة فعلاً عن خريطة القوى الوطنية والسياسية والاجتماعية فى مصر.. فمصر التى مارست الديمقراطية بأشكالها الليبرالية منذ القرن الماضى أصبح لها موروث مهم مقارنة بكل دول العالم الثالث وهى لذلك تستحق أن تعطى نموذجاً ديمقراطياً سليماً فى إجراء الانتخابات النظيفة دون حاجة إلى دعوة أو استخدام أو فرض رقابة أجنبية على هذه الانتخابات.. ولو أننا طبقنا هذا المبدأ لتفادينا الحرج الدولى ولأبطلنا حجة بعض الدول الكبرى التى تريد فرض أساليبها وسياستها علينا بحجة مراقبة الانتخابات.



د. عاطف البنا: ليس فى العملية أى انتقاص لهيبة الدولة

الانتخابات اختبار للحركة الوطنية

فى حين يرى مصطفى نبيل -رئيس تحرير مجلة «الهلال» وأحد الذين خاضوا تجربة المشاركة كمراقب دولى خارج مصر- أنه إذا كانت لدينا قضية نزاهة وحرية الانتخابات فمن المفروض أن الحركة الوطنية نتبناها ونسعى إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة؛ لأن الأمر فى النهاية هو صلب المستقبل السياسى فى المنطقة واختبار مدى قدرة الحركة الوطنية بأحزابها ومؤسساتها على أن تنتهى بمجلس نيابى يعبر عن البلد وطموحاته ويواجه مشاكله.

ثم أضاف قائلا:

غير المفهوم هو إلقاء هذه المهمة على عاتق منظمات دولية أو إقليمية خصوصاً ونحن نعلم أن المنظمات يمكن أن تكون أدوات لقوة دولية أو إقليمية لها أهداف خاصة بعيدة عن طموحات الشعب المصرى والجماهير فى مصر.

ولو أننا تكلمنا عن تجربة جنوب أفريقيا فهى تجربة خاصة والأمم المتحدة ومن ورائها الدول الخمس الكبرى كانوا يهدفون إلى نزع فتيل التوتر العنصرى وكانت لحظة نادرة من لحظات الوفاق بين أطراف مختلفة على قيام انتخابات نزيهة فى جنوب أفريقيا كحل وحيد للأزمة هناك والبديل الوحيد كان تفجر الموقف.

الوضع مختلف فى مصر

أما محمد إسماعيل الصحفى

٠٠٢٢٥٩٠

صلاح الدين حافظ: ألح على ضرورة تحقيق شروط وضمانات نزاهة الانتخابات

بـ«الجمهورية» فيرى أن الوضع في مصر مختلف على أساس أن هناك نظاماً ومؤسسات وأحزاباً سياسية لها وزنها كحزب العمل والوفد والناصري والتجمع والتي ستحقق نجاحاً كبيراً في بعض الدوائر، كما أعتقد أن وعي المواطن المصري ورغبته في التغيير ستكون بمنزلة ضابط للعملية الانتخابية كما أن هناك القضاء المصري المعهود فيه الاستقلال، وكل هذه العناصر مجتمعة من شأنها أن تعطينا بعض الضمانات وليس كل الضمانات لإجراء انتخابات نزيهة.

في حين ترى إيناس نور الصحفية بـ«الأهرام» أنه لايوجد وجه للمقارنة بين ماتم عمله في جنوب إفريقيا وبماهو حادث بمصر؛ لأن جنوب إفريقيا كانت لها ظروفها الخاصة أما نحن في مصر فلنا تجاربنا الطويلة في موضوع الانتخابات التي أعتقد أنها ستكون هذه المرة مختلفة تماماً.

لايجوز للداخلية الإشراف على الانتخابات

وأخيراً يدلي د. حلمي مراد -نائب رئيس حزب العمل- بدلوه في مسألة الاستعانة بمراقبين دوليين للانتخابات العامة القادمة والقريبة في مصر حيث يقول:

فكرة الاستعانة بمراقبين دوليين ليست بدعة نبتدعها في مصر بدليل أن الاتحاد البرلماني الدولي الذي يرأسه د. فتحي سرور قد ذكر في ميثاقه الصادر عنه في ٢٦ من مارس عام ٩٤ تحت عنوان المعايير المحققة لانتخابات حرة ونزيهة.. ضرورة تأسيس إدارة محايدة وغير منحازة إلى إدارة الانتخابات.. فلايجوز أن تتولاها وزارة الداخلية كما هو الحال عندنا ووضع القواعد الكفيلة بإجراء الانتخابات بطريقة نزيهة ومعلومة لجمهور الناخبين ومراعاة استكمال قوائم قيد الناخبين دورياً فلا تكون نسبة المقيدين إلى الناخبين الحائزين لشروط الناخب نسبة محددة لاتعبر عن مجموع الناخبين كما هو الحال في مصر وتحديد إجراءات التصويت بمعاونة مراقبين وطنيين أو دوليين.

ومن هنا -والكلام مازال على لسان د. حلمي مراد- فإن دعوة مراقبين من دول أجنبية للتحقق من نزاهة الانتخابات العامة لم تعد أمراً مستهجناً.. وإذا كان الاتحاد البرلماني الدولي يصدر المواثيق التي تتضمن خلاصة دراسته لموضوعات تهم شعوب العالم بحيث يقتضي الأمر من المجالس النيابية في الدول الأعضاء بالاتحاد العمل على وضعها موضع التنفيذ.

ثم أخيراً يضيف فيقول:

فإن وجودنا على أبواب انتخابات مجلس الشعب لعام ٩٥ يقتضينا أن نذكر د. فتحي سرور -رئيس مجلس الشعب المصري- بواجبه بعد أن أصبح رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي الذي تقتضيه وظيفته هذه أن يضع الميثاق الصادر عن الاتحاد موضع التنفيذ مع العلم بأن الوفد البرلماني المصري وافق عليه ضمن وفود ١١٢ دولة في دورة الاتحاد البرلماني الدولي رقم ١٥٤ المنعقد بباريس في مارس ٩٤.

والسبيل إلى ذلك كما يقول د. حلمي هو السماح بإعادة النظر في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ٥٦ وتعديلاته في ضوء مايقضي به هذا الميثاق وهو التزام أدبي وبرلماني دولي في عنق د. فتحي سرور بعد أن اختير رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي يلزمه أن يوفي به.

أولاد البلد

عاجل إلى التيار الإسلامي

إجراءات الترشيح للانتخابات القادمة اصبحت على الابواب..إنني اتساءل نيابة عن أولاد البلد: هل استعد لها التيار الإسلامي؟ أعلم أن الحكومة قد وجهت ضربات موجعة للمتدينين بهذه المناسبة، واحالت خيرة ابنائهم إلى المحاكمات العسكرية، ولابد من رد الصاع صاعين، واكبر صفعة يمكن ان يوجهها الإخوان المسلمون وحزب العمل إلى هذا النظام المستبد هو التصدى له وتحديه، والدخول بكل قوة فى هذه المعركة الانتخابية لتعلم الحكومة أن خطتها فى عرقلة التيار الإسلامى عن دخول الانتخابات قد ذهبت ادراج الرياح، وهناك ملحوظات مهمة فى هذا الموضوع الخصها فى النقاط الاتية:

١- الانتخابات القادمة سيكون التنافس فيها أساسا بين التحالف الإسلامى والحزب الحاكم، وسيتعرض هؤلاء الذين يرفعون شعار الإسلام هو الحل لمضايقات شديدة لمنع فوزهم باية طريقة ولو بالبلطجة والتزوير، ومن المؤكد أن هناك اعتقالات قادمة لانصار المرشحين الإسلاميين. إذ لا يعقل أن يحاكم النظام البوليسى الحاكم الإخوان امام محاكم عسكرية ثم يسمح لمرشحى التحالف بالفوز فى الانتخابات!! وقد تردد أن واحدا من كبار المسئولين قال: «على جثتى لو دخل واحد من اصحاب الذقون إلى مجلس الشعب!!»

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٧/٩/١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢- ومن المهم التنسيق مع القوى الوطنية والشخصيات العامة المحترمة الراغبة في خوض الانتخابات القادمة وأدنى حد لهذا التعاون هو ترك هذه الدوائر لهم فلاينافسهم في دوائرهم أي من مرشحي التيار الإسلامي، وأرفض بقوة أي تنسيق مع هؤلاء «المتاسلمين» المعروفين باتجاهاتهم المتطرفة الذين يعملون على فصل الدين عن الدولة وحصر الإسلام في هامش الحياة ضاربين عرض الحائط بمشاعر شعب مصر المتدين.

٣- من المهم جدا حسن اختيار المرشح الإسلامي فيجب أن يكون سلوكه الشخصي نموذجًا لما يدعو إليه.. نريد نوابًا يرفعون رأس التيار الإسلامي عاليا في كل مكان ولا يخسفون به الأرض ويستغلون الدين لمصالحهم الشخصية! وفي هذا الصدد أقول أيضا إنه من العيب أن يكون هناك أي اختلاف في صفوف التيار الإسلامي حول اختيار مرشحيه.. أين الإيثار إذن والتضحية والبعد عن المطامع الشخصية كلها سلوكيات مطلوبة ونحن نتعرض للامتحان العسير فارجو الا نرسب فيه!!

٤- وأخيرا لا يكفي مجرد رفع شعار «الإسلام هو الحل»، فيجب شرح المقصود منه بالتفصيل، بخاصة بعد ما تعرض للتشويه الشديد على يد أعداء التيار الإسلامي.. إن الإسلام بالتأكيد جدير بأن يكون أساسا متينا للنهضة ومنهج حياة ناجحاً بشرط أن يكون الداعون إليه على مستواه.. فهو أساس للتقدم، فلايعقل أن يحاول البعض شدنا إلى الوراء باسمه.!

محمد عبد القدوس

اعتقال أمين حزب العمل المرشح عن دائرة ملوى فى انتخابات مجلس الشعب


عبد الرحمن لطفى

بدأت الحكومة حملاتها ضد مرشحى حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب القادمة.. ففى خطوة مباغتة شنت أجهزة الأمن فى المنيا هجوما على مقر حزب العمل بملوى يوم السبت الماضى، حيث اعتقلت الشيخ عبد الرحمن لطفى -أمين الحزب بملوى ومرشحه لانتخابات مجلس الشعب القادمة.

وكان الشيخ عبد الرحمن لطفى -إمام مسجد النور- يعقد لقاء مع أسر المعتقلين بمقر الحزب حين دهمته قوات الأمن واقتادته إلى جهة غير معلومة.

أخبارهم

تمزيق

قامت قوة من حي وسط الجيزة مدعومة باللوادر لتمزيق لافتات مرشحي حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب والذي العجيب أن القوة المدعومة لم تر أمام أعينها لافتات مرشحي الوطني التي تملأ الشوارع واكتفت بتطبيق القانون أو القرار على مرشحي العمل فحسب مما ينبئ بتدخل مبكر في الانتخابات المقبلة

مضايقات انتخابية

بدأت مضايقات أجهزة الأمن ببورسعيد في الوضوح منذ أن رشح أحمد حسين عضو اللجنة العليا لحزب العمل نفسه عن الحزب بدائرة المناخ حيث قامت أجهزة الأمن - وبالتحديد في مباحث الأمن - بتعقب الزميل ومضايقته في جولاته بشكل مستفز وتعد تحرشات الأمن ومضايقاتهم مؤشراً خطيراً للانتخابات المقبلة رغم تصريحات الرئيس بنزاهتها

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

اتحاد العمال يدعو إلى تأييد مرشحيه في الانتخابات البرلمانية القادمة

حث اتحاد العمال النقابات العمالية العامة، واللجان النقابية بالشركات والمواقع المختلفة بدعم ومساندة المرشحين من الحركة النقابية لعضوية مجلس الشعب.. ودعا جميع اعضاء النقابات العامة والعاملين إلى الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات القادمة لصالح مرشحي الحركة النقابية.

كان اتحاد العمال قد عقد اجتماعًا موسعًا حضره أعضاء مجلس الإدارة، حيث أثير في الاجتماع ما يتردد حول اعتزام رجال الاعمال تكوين تكتل انتخابي لإنجاح بعض رجال الاعمال في الدورة القادمة، الامر الذي يعتبره بعض النقابيين تهديدًا لمصالح العمال.

كما طلب اتحاد العمال من النقابات العامة منح الاعضاء والعمال من الراغبين في الترشيح شهادات تثبت صفتهم النقابية، وقصر ذلك على النقابات العامة أو اتحاد العمال بحيث لاتقوم به اللجان النقابية بالشركات والمصانع..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

وراء الكواليس

محافظ سوسو ولولو

أحد محافظي الصعيد اشتهر في محافظته بسوء سمعته وميله بشدة إلى الجنس الآخر الذي أثر على تصرفاته.

آخر حركاته الصبيانية هي محاولة تعديه على إحدى الإعلاميات التي لها شأن كبير داخل المحافظة حين حاول أن يقوم بدور الروميو في مكتبه وتصرف بشكل مراهق، ورفضت هذه الإعلامية هذه التصرفات الدنيئة وهرولت نحو الباب وتدخل أحد موظفي مكتبه لإنقاذ الموقف.

اشتهر أيضًا بين العاملين بالمحافظة بأنه محافظ (سوسو ولولو) بعد أن أصبحت أخطر القرارات والمحظورات تتحطم على أعتاب سوسو ولولو.

من وراء الكواليس نضع علامات الاستفهام أمام القيادات السياسية في مصر حول تمسك وزارة الحكم المحلي بهذا المحافظ حتى الآن رغم الكتابات المستمرة عن مغامراته والتقارير التي تؤكد ذلك؟!

كفاية كلية

رجل أعمال بدأ حياته العملية بالتعاون مع شركات السياحة الإسرائيلية، وينوي ترشيح نفسه في انتخابات مجلس الشعب القادمة عن إحدى دوائر محافظة الغربية أعلن في مؤتمر انتخابي عقده مؤخرًا أنه مرشح على قائمة حزب الـ... الحاكم.

نفس المرشح الذي لم يقرأ قانون مباشرة الحقوق السياسية وعد الناخبين بافتتاح جامعة في قريته وعندما همس في أذنه بعض الرفقاء.. قال: خلاص بلاش جامعة.. كفاية كلية!! رد أولاد البلد البسطاء على صاحبنا: «كل ليه» «كل ليه»!!

المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ٢ سبتمبر ١٩٩٥

ع الماشى!

نرجو ان تتوقف الحكومة عن الاستمرار فى سياستها الحالية، بأن تتذكر المحافظات وهمومها فقط قبل كل انتخابات، حتى يجد رئيس الوزراء فى الجولات القادمة، محافظات يحل مشاكلها بالخطب، والوعود، و.. كاميرات التليفزيون!

عبد النبى عبد البارى

.. واقتربت أسخن معركة انتخابية فى تاريخ مصر

الشاذلى : أهلا بالمعارضة فى منافسة حرة شريفة

٤٠ إلى ٤٥٪ نسبة التغيير المتوقعة بين نواب الحزب الوطنى

يلتقى الرئيس حسنى مبارك خلال ايام بهيئة مكتب الحزب الوطنى لاستعراض اسماء مرشحى الحزب فى انتخابات مجلس الشعب القادمة والمتوقع ان تجرى فى ٢٩ نوفمبر القادم.

ينتظر ان يعقد الرئيس اكثر من اجتماع لهذا الغرض مع هيئة مكتب الحزب للاتفاق على القائمة النهائية للمرشحين واقرارها من قبل الرئيس تمهيدا لاعلانها قبل فتح باب الترشيح للانتخابات بوقت كاف والذى من المتوقع ان يتم فى اواسط الشهر القادم تقريبا.

وكانت هيئة مكتب الحزب والتى تضم د. يوسف والى الامين العام وصفوت الشريف الامين العام المساعد وامين الاعلام وكمال الشاذلى الامين العام المساعد وامين التنظيم قد انتهت منذ ايام من فحص طلبات جميع اعضاء الحزب الذين تقدموا للترشيح فى ضوء ترشيحات الامانات العامة للحزب بالمحافظات .. واستقر الرأى على ان تقدم قوائم المرشحين للرئيس مبارك متضمنة اكثر من مرشح لكل مقعد لتكون الصورة كاملة امام الرئيس.

اما بالنسبة للمرشحين من الوزراء فقد استقر الرأى على احالة هذا الامر الى الرئيس مبارك ليختار بنفسه الوزراء الذين سيتم ترشيحهم باسم الحزب

المدرسة

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

[illegible] في حكم المؤكد ان الحزب الوطني سيتقدم بمرشحيه في جميع الدوائر على مستوى الجمهورية وعددها ٢٢٢ دائرة اى انه سيتقدم بـ ٤٤٤ مرشحا نصفهم من الفئات والنصف الاخر عمال او فلاحون .

ولكن هناك احتمال ان يتم في اللحظات الاخيرة الاتفاق على ترك عدد محدود من الدوائر « مفتوحة » يتنافس فيها اكثر من مرشح من اعضاء الحزب الوطني دون ان يعلن الحزب ان احدهم هو المرشح الرسمي له وان كان ذلك سيسبب تنافسا بين هؤلاء المرشحين على رمز « الهلال » الذي يختص به مرشحو الحزب الوطني في جميع الانتخابات .

اسخن معركة

كل التوقعات تشير الى ان المعركة الانتخابية القادمة ستكون اسخن المعارك الانتخابية في تاريخ مصر خاصة ان جميع الاحزاب القائمة وعددها ١٤ حزبا ستتنافس في هذه [illegible]

الالتزام الحزبي

الانتخابات الى جانب المستقلين الذين سيكون من بينهم عدد كبير من الاخوان المسلمين الذين من حقهم الترشيح كمستقلين .. ولكن ليس من حقهم الترشيح تحت عباءة الاخوان المسلمين لانها جماعة غير شرعية بحكم القانون .

وإدراكا من الحزب الوطني لخطورة واهمية الانتخابات القادمة فقد اعد قوائم مرشحيه بعد تحريات دقيقة تم من خلالها استطلاع راى الجهات الامنية في مختلف المرشحين للالتزام بما اعلنه الرئيس مبارك واكده اكثر من مرة من ان الطهارة والنزاهة هما الشرط الاساسى والمعيار الاول في اختيار اى مرشح لانه لا يكفى ان تكون الشعبية هي المعيار الوحيد .

وحسبما اوضح كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب الوطني وامين التنظيم فإن هناك عدة اعتبارات اخرى اخذ بها ايضا من اهمها مدى الالتزام الحزبي ونشاط المرشح داخل الحزب .. وبالنسبة للنواب الحاليين اخذ في الاعتبار ما قام به كل نائب خلال السنوات الخمس الماضية ومدى مشاركته في المناقشات وصنع القرار لانه لا يكفى فقط ان يركز النائب نشاطه في حل مشاكل ابناء الدائرة الشخصية و « تخليص » الطلبات وينسى دوره التشريعي والرقابي .

تحقيق :

شريف رياض

اين الناصريات ؟

اعلن ضياء الدين داوود رئيس الحزب العربي الناصرى ان ترشيحات الحزب لانتخابات مجلس الشعب لاتتضمن اية سيدة .. وعلل ذلك بأن الحزب لم يتلق اى طلب للترشيح من اية سيدة من اعضاء الحزب .

وعلى ذلك فإنه من المتوقع ان تتراوح نسبة التغيير بين النواب الحاليين من ٤٠ الى ٤٥٪ .

واضاف كمال الشاذلى ان اى عضو بالحزب سيخرج عن الالتزام الحزبي ويرشح نفسه ضد المرشح الذي سيختاره الحزب سيفصل فورا ولن تقبل عودته مهما كانت الاسباب .

اهلا بالمعارضة

ونفى الشاذلى التحالف بين الحزب الوطني واى حزب معارض مؤكدا ان الحزب الوطني يرحب بالمعارضة في منافسة حرة شريفة الحكم فيها للشعب .

كما نفى الشاذلى ايضا ان الحزب يتجاهل التمثيل المناسب للمرأة والشباب والاقباط تحت القبة مؤكدا ان نسبتهم تزيد في الترشيحات للانتخابات القادمة .

التحالف والتنسيق

اذا كانت هذه هي الصورة في الحزب الوطني .. فماذا يحدث في احزاب المعارضة ؟

بالنسبة للتحالف والتنسيق بين احزاب المعارضة فإن هناك اكثر من اتجاه او خط لهذه التحالفات .. ولكنها كلها بعيدة عن حزب الوفد الذي رفض الفكرة من اساسها لصعوبة تطبيقها على حد قول د . نعمان جمعة نائب رئيس الحزب - وعلى ذلك فإن حزب الوفد سيخوض الانتخابات بمرشحيه المؤمنين بمبادئه وسيحاول تغطية جميع الدوائر تقريبا بحيث يكون له في كل دائرة مرشح على الاقل لاحد المقعدين .

ويضيف د . نعمان جمعة ان الاتفاق على قائمة مرشحي الحزب اصبح وشيكا ولكن اعلان الاسماء قد يتاخر حتى موعد فتح باب الترشيح .

ومن المنتظر ان تتضمن قائمة مرشحي الوفد د . نعمان جمعة في دائرة امبابة ويس سراج الدين (قصر النيل) وعلى سلامة (الدائرة الثالثة بالجيزة) وعبد المنعم حسين (دمنهور) ومنير فخرى عبد النور (الوايلى) وابراهيم اباظة (الظاهر) ويس تاج الدين (قنا) .

وحول موقف حزب الوفد من قبول ترشيح من لم يرشحه الحزب الوطني او غيره من الاحزاب قال د . نعمان جمعة ان هذا الامر يتوقف على شخصية المرشح ومدى توافر الشروط التي وضعها حزب الوفد في هذا المرشح واهمها الطهارة والشعبية والكفاءة وفي هذه الحالة لابد ان يستقيل هذا المرشح من حزبه وينضم الى حزب الوفد .. ثم تبحث حالته للبت في طلبه .

وتوقع د . نعمان جمعة انه لو سارت الامور طبيعية بدون اية تدخلات من اجهزة الدولة والمحافظين لفازت المعارضة بالاغلبية وحققت نسبة ٧٠٪ تقريبا منها ٤٠٪ لمرشحي الوفد .

العمل والاحرار والاخوان

ونعود الى اتجاهات التحالفات بين الاحزاب والتيارات المختلفة فنجد ان اهمها التحالف بين حزب العمل والتيار الاسلامي سواء من الاخوان المسلمين او غيرهم .. والطرف الثالث في هذا التالف هو حزب الاحرار والذي يمتد تحالفه ايضا - بشكل منفرد - الى الناصريين حسبما قال رئيسه مصطفى كامل مراد . ولاشك ان الاتجاه الى الناصريين كان وراءه رئيس تحرير الاحرار مصطفى بكرى والذي سيرشحه الحزب في دائرة التبين امام د . محمد على محجوب وزير الاوقاف .

واضاف مصطفى كامل مراد ان ترشيحات حزب الاحرار اصبحت جاهزة .. وهي الآن في مرحلة المراجعة الاخيرة .. وقال اننا سنتقدم بحوالى مائة مرشح في ٦٠ دائرة .

وتوقع مصطفى مراد انه في حالة نجاح التنسيق بين احزاب المعارضة ستفوز المعارضة بما يتراوح من ٢٥ الى ٣٥٪ من مقاعد مجلس الشعب .

مائة مرشح للعمل

وبالنسبة لحزب العمل قال رئيسه المهندس ابراهيم شكرى ان اعلان اسماء مرشحي الحزب سيتم خلال ايام وينتظر ان يبلغ عددهم مائة مرشح في مائة دائرة تغطي جميع المحافظات مالم تكن هناك ظروف استثنائية في اى محافظة .

واكد المهندس ابراهيم شكرى ان حزب العمل سيتقدم بافضل مرشحيه واضعا في الاعتبار انه ليس من

الضرورة ان يخوض الانتخابات في اكبر عدد من الدوائر بقدر ماهو من الضرورة ان يخوض الانتخابات بافضل عناصره لضمان فوزهم .

واضاف ان التناحر بين احزاب المعارضة لن يستفيد منه الا الحزب الوطني .. لهذا فإن التنسيق بينهم افضل .. واشار الى ان احزاب المعارضة فازت في انتخابات ٨٧ بحوالي مائة مقعد واذا احسنت التنسيق فيما بينها هذه المرة ستتجاوز هذا الرقم .

التجمع والناصريون

اتجاه آخر للتحالف يجمع بين حزبي التجمع والعربي الناصري .. بالنسبة لحزب التجمع فقد كان اول حزب يعلن قائمة مرشحيه والتي ضمت ٥٠ مرشحا في ١٤ محافظة . ويؤكد رئيسه خالد محيي الدين اهمية التنسيق بين الاحزاب لضمان اكبر نسبة تمثيل للمعارضة في مجلس الشعب القادم .

اما الحزب العربي الناصري فسيعلن اسماء مرشحيه في نهاية الاسبوع الحالي او اوائل الاسبوع القادم وقال رئيسه ضياء الدين داوود اننا نسعى ان يكون التنسيق عاما بين احزاب المعارضة لاننا نواجه جميعا حزب الحكومة الذي تسخر من اجله جميع امكانيات الدولة

وعن اهم المرشحين عن الحزب الناصري قال ضياء الدين داوود انه سيخوض الانتخابات في دائرته فارسكور وهناك د . مصطفى القاضي (اسيوط) وجابر عبدالعزيز (الدقي) ود . لطفي سليمان (الفيوم) وعصمت سليم (سوهاج).

المعارضة الوطنية

واتجاه ثالث للتحالف والتنسيق يجمع بين احزاب الامة والخضر والاتحادي الديموقراطي حسبما اعلن احمد الصباحي رئيس حزب الامة حيث يتوقع ان يتقدم كل حزب بخمسين مرشحا يتم توزيعهم على اكبر عدد من الدوائر على ان تتولى قيادات الاحزاب الثلاثة الدعاية لكل مرشح بشكل منظم يمكن ان يحدث التاثير المطلوب ليكون لهذه الاحزاب الثلاثة نصيب من مقاعد مجلس الشعب .. ومن المنتظر اعلان قوائم مرشحي هذه الاحزاب الثلاثة خلال ١٥ يوما .

وقال احمد الصباحي رئيس حزب الامة ان شعارنا هو « المعارضة الوطنية هي الحل » واضاف اننا نتوجه بنداء الى الشعب المصري نقول فيه « انتخب المعارضة وامنحها فرصة واحدة للمشاركة في صنع القرار والحكم .. فإن الله لا يغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» .

الكيف .. وليس الكم

اما كمال كبرة رئيس حزب الخضر فقد اكد ان مرشحي الحزب الذين سيتم اختيارهم لابد ان تتوافر فيهم عدة صفات اهمها الطهارة والخلق الطيب والايمان بمبادىء الحزب التي تدعو لحماية البيئة من التلوث وان يكون للمرشح نشاط في هذا المجال ..

وان يكون من العناصر الشابة المنتمية فعلا لمصر .

واضاف اننا نريد ان نصل الى عناصر طيبة تستطيع ان تثرى التجربة الديموقراطية ولهذا فإننا نركز على الكيف وليس الكم .. وحتى في اختياراتنا للمرشحين من العمال والفلاحين نختار العناصر القادرة على المساهمة فعلا في التشريع داخل المجلس ونبتعد عن نواب « فك الخط » حتى لا يكون وجود النائب في المجلس لمجرد الموافقة برفع الأيدي !!

نفس الامر أكده ابراهيم ترك رئيس الحزب الاتحادي الديموقراطي .. وقال اننا نحرص على اختيار افضل العناصر لنصل الى التمثيل المشرف في البرلمان لا يهمنا كثرة عدد المقاعد .. بل المهم ان يشرفوا الحزب ويخدموا مصلحة مصر في المقام الأول .

عودة إلى الاضواء

هناك ايضا نشاط في حزب مصر الذي يريد ان يعود الى الاضواء وان يثبت وجوده في الانتخابات القادمة . ويقول رئيسه جمال ربيع ان الهيئة العليا للحزب تلقت حتى الآن ٤٦ طلبا للترشيح من اعضاء الحزب بالمحافظات ويجرى حاليا بحث هذه الطلبات لتقييم مدى صلاحية وقدرة اصحابها على خوض الانتخابات . .

واضاف اننا لا نتعجل اعلان الاسماء ولكن الظاهرة المطمئنة ان غالبية من تقدموا للترشيح باسم الحزب من الشباب .. واعتقد انه سيكون للشباب دور وتاثير فعال في هذه الانتخابات .

وقال جمال ربيع انه لن يخوض الانتخابات لكن شقيقه بهي ربيع سيتم ترشيحه باسم حزب مصر في دائرة قلين بمحافظة الغربية .

ضد التحالفات

ومن الاحزاب الجديدة التي تحاول ان تثبت وجودها في هذه الانتخابات حزب العدالة الاجتماعية الذي يعلن تباعا عن اسماء مرشحيه ولم ينتظر لاعلانهم دفعة واحدة .

ويقول رئيسه د . محمد عبدالعال انه يتوقع ان يتقدم الحزب بحوالي ٢٠ مرشحا على الأقل منهم زوزو رشاد (ملوى) ومحمد توفيق عبدالوهاب (البحيرة) والمهندس ابراهيم الحداد (بلبيس) ود . مدحت عزيز (الازبكية) ود . محمد الكردواي (المنصورة) وجمال فوزي (المطرية)

واكد د . محمد عبدالعال ان حزبه ضد مبدأ التحالفات في الانتخابات .. ولكن اذا كانت هناك فرصة للتنسيق فستكون مع الحزب الوطني في حالة ان يطلب الحزب الوطني ذلك .. ولكن حزب العدالة الاجتماعية لن يبدأ بطلب التنسيق مع الحزب الوطني .

واخيرا .. تتبقى احزاب التكافل الاجتماعي ومصر الفتاة والشعب الديموقراطي تحاول هي الاخرى ان تثبت وجودها .. فهل تستطيع ؟

هموم مصرية

فى انتخابات مجلس الشعب نرى العجب، حتى قبل أن تبدأ فنحن نسمع عن أرقام فلكية يتحملها المرشح مهما كانت الدائرة. فمن المرشحين من أنفق حتى الآن نصف مليون جنيه. ومنهم من قدم ربع مليون.. أما الذى لم يصرف حتى الآن، فانه يخطط ويدبر ليحدد ما سوف ينفقه!!

●● واذا كانت الحكومة قد حددت منذ سنوات حجم الانفاق على الحملة الانتخابية للمرشح، إلا ان هذا الرقم بعيد كل البعد عن الحقيقة والواقع خصوصا ونحن نسمع الارقام الفلكية!! والانتخابات القادمة - بأى مقياس - هى انتخابات خدمات: أى ما الذى يمكن ان يقدمه المرشح لابناء الدائرة.. ولا يهم بعدها ما الذى سيفعله المرشح - تحت القبة - بعد ان تمنحه الجماهير صوتها، وهل سيرجح هذا النائب القضايا القومية على القضايا المحلية بحكم انه اصبح نائبا عن «الامة كلها» أم لن يتوانى عن القيام بدوره لابناء دائرته فى مجال الخدمات من علاج ونقل للمدارس وخدمات الطرق والتبرعات وتوصيل المياه والكهرباء.. إلى آخر ضرورات الحياة التى ينتظرها الناس من النائب بحكم قربه من ذوى السلطة - تحت القبة..

●● وما تريده الجماهير من نائبها هو حق لها.. فقد أوصلته أصواتهم إلى مجلس الشعب وعلى هذا النائب ان يحسن تمثيل دائرته وتدبير أموره، والضغط من اجل توفير الخدمات والسعى وراء علاج ما هو ناقص منها فى الدائرة.

وإذا كانت الجماهير تأمل فى خدمات افضل بسبب التجاهل الحكومى احيانا.. وبسبب ضيق ذات اليد احيانا اخرى، إلا ان ظاهرة حاجة الدوائر إلى خدمات أفضل تظل هى اساس نجاح المرشح أو سقوطه. فالكلام لن يحل مشاكل الجماهير ولكن القدرة على خدمتها..

●● ومن العجب العجاب ما نسمعه عن مئات الالوف من الجنيهات يتبرع بها شخص للحزب الوطنى حتى يرشحه هذا الحزب ومن حق الجماهير هنا أن تسأل عن كيفية استرداد هذا الشخص لما دفعه للحزب الوطنى.. وما أنفقه على حملته الانتخابية، نقول هذا لان من العار ان تتحول عضوية مجلس الشعب إلى مشروع استثمارى يجنى النائب من ورائه ما يعوض ما أنفقه، حتى ولو تم هذا على حساب الشعب..

نقول هذا حتى نقارن ما يجرى الآن بما كان عليه العمل السياسى قديما من مثل وقيم عندما كان للمرشح يخدم الدائرة من ماله الخاص دون انتظار لمزايا يمكن ان ينالها من تمثيل الامة. وكان السياسى القديم يعتبر العمل السياسى تشريفا وتكليفا ولا يهدف من ورائه إلى أى مكسب مادى.. فقد كانت الخدمة العامة هى الاساس.. أما ان تتحول النيابة عن الامة إلى مغنم وإلى كنز يغرف منه النائب فهذا يخرجه من شرف تمثيل الامة.. إلى جريمة التجارة بالنيابة..

●● اننا نرفض ان تكون الانتخابات وسيلة للاثراء وجنى للمزايا والحوافز.. ومن كل قلبنا نؤكد ان العمل السياسى شرف يجب ان نضعه فوق أى اعتبار آخر.

عباس الطرابيلى

المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

ترشيحات الحزب الوطني أمام الرئيس خلال أيام

يلتقى الرئيس حسني مبارك خلال ايام بهيئة مكتب الحزب الوطني لاستعراض اسماء مرشحى الحزب فى انتخابات مجلس الشعب القادمة تمهيدا لاعلانها قبل فتح باب الترشيح بوقت كاف.

كما انتهت اغلب احزاب المعارضة من اختيار مرشحيها واعلن حزب التجمع عن اسماء مرشحيه فعلا بينما تعلن الاحزاب الاخرى الأسماء خلال الايام القادمة.

صباح الخير



نشرت جريدة « مايو » الناطقة بلسان الحزب الوطنى ، فى عددها الصادر صباح امس .. ان الرئيس حسنى مبارك سوف يستعرض ، ابتداء من اليوم الثلاثاء ، اسماء مرشحى الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب القادمة ، وعددهم ٤٤٤ مرشحا .. وذلك بوصفه رئيسا للحزب الوطنى .

والناس فى مصر .. تعلم ان الرئيس مبارك لم يراجع قائمة المرشحين فى الانتخابات الماضية .. وانه اوكل هذه المهمة الى اعضاء هيئة مكتب الحزب الوطنى .. ولكنه فى هذه المرة دعا الى ضرورة التدقيق فى اختيار المرشحين .. وقرر ان يراجع الاسماء بنفسه .

ومشاركة الرئيس هذه المرة فى اختيار مرشحى حزبه .. تعطى الناس املا كبيرا فى ان ينجح الحزب هذه المرة ، فى تقديم قائمة من المرشحين .. تلقى التاييد الشعبى ، واهم من ذلك تلقى الاحترام ، وتتمتع بثقة حقيقية من قبل الناخبين .

إن قضية الطهارة والفساد .. اصبحت الشغل الشاغل للناس فى هذه الايام ! واصابع الاتهام تشير الى كثيرين من ذوى السمعة السيئة الذين يسعون الى ترشيح انفسهم على قوائم الحزب الوطنى .. مع استعدادهم لدفع الملايين .. اذا ما قبل الحزب ترشيحهم !!

والناس تتمنى ان يدقق الحزب فى اختيار مرشحيه .. والا يقع فى مصيدة تجار المخدرات ، والعصابات التى احترفت نهب الاراضى ، والاستيلاء عليها ، والاتجار فيها .. كما وقع فى مصيدتهم المرة الماضية .. فى الانتخابات التى لم يراجع الرئيس قوائمها .. وتتمنى الناس ان يختار الحزب هذه المرة العناصر الوطنية الشريفة صاحبة السمعة الطيبة .. والبعيدة عن الشبهات ..!

وقد تردد ان الحزب ينوى ترشيح اعداد كبيرة من الشباب على قوائمه .. وهذا امر إن تحقق فإنه يفيد الحزب الوطنى ، ويعيد اليه الحيوية والنشاط .. بعد ان كادت عروقه تصاب بالتصلب والجفاف .. نتيجة لغياب العناصر الوطنية الشابة عن صفوفه .

كما صرحت قيادات الحزب اكثر من مرة بان القوائم هذه المرة تحمل صفة التغيير ، فهى تتضمن العديد من الوجوه الجديدة ، التى لم يسبق ترشيحها من قبل ، وقد بحت اصوات الناس فى مصر ، وهى تدعو الى التغيير .. ليس حبا فى التغيير .. إنما رغبة فى كسر الجمود الذى كاد يصيب معظم المواقع بسبب استمرار نفس الوجوه ، التى لم تعد قادرة على اعطاء المزيد ، بعد ان استنفدت كل ما عندها من افكار وطاقات .. فى زمن تتجدد فيه الافكار .. وتتسع فيه مساحة الخيال ، والاحلام .. وتتصارع فيه مختلف الدول من اجل التقدم والازدهار .

إن مجلس الشعب القادم .. هو مراة مصر للسنوات الخمسه القادمة .. ومسئولية مختلف الاحزاب السياسية .. وعلى راسها الحزب الوطنى .. ان ترشح الوجوه التى تستطيع ان تعطى مصر .. لا الوجوه التى احترفت استنزاف مصر ..!

سعيد سنبل

٠٠٣٢٧٣

قبل أن تدق أجراس انتخابات مجلس الشعب

د . محمد نور فرحات

الاستاذ بكلية حقوق الزقازيق

الدعوة التى تتردد بين الحين والآخر على صفحات الاهرام للحوار حول القضايا الموضوعه التى يجب ان يتبناها المرشحون لانتخابات مجلس الشعب القادمة ويقدموا انفسهم للناخبين من خلالها هى دعوة جديرة بكل اعتبار والطرح الذى قدمه الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله في صفحة الراى هو طرح من الناحية النظرية صائب تماما اذ طرح هموم المصريين التى يجب ان يتبارى المرشح في ايجاد حلول لها وحددها فى عناوين كبرى كمشكلة البطالة وانخفاض معدلات التنمية وبعض مظاهر الفساد ودعم وتطور مؤسسات المجتمع المهنى ونستطيع ان نضيف الى ذلك عشرات العناوين الكبرى والتفاصيل الفرعية ولكننا نرى ان المدخل الى كل ذلك هو المناقشة الصريحة والشجاعة والموضوعية لآليات الفعل السياسي فى مجتمعنا وانعكاسات ذلك على الآداء التشريعى والأداء الادارى لأنه دون وجود الهياكل السياسية القادرة على النهوض من بالوطن فى ظل منظور استراتيجي متفق على حده الادنى يصبح من المستحيل ترجمة الآمال الكبرى الى واقع ملموس يجد ترجمته فى تقدم اشباع الحاجات الاساسية المادية والمعنوية للمواطن المصرى .

لهذا وايمانا منا بان السياسة هى فن الممكن والقدرة على تطوير الواقع لصنع مستقبل افضل فاننا سننحى من مفردات خطابنا الحديث القيمى الايديولوجى عن الديمقراطية والحرية ومبدا تداول السلطة عبر صناديق الانتخاب والحق في المشاركة السياسية باعتبارها من الحقوق الاصيلة للشعوب ليس عن عدم ايمان بهذه القيم الكبرى وانما ادراكا لاولوية العمل على رفع مستوى كفاءة الآداء التشريعى والادارى فى مصر اليوم كشرط ضرورى للنهوض الاجتماعى لذلك فان كفاءة جهازنا التشريعى ورشد وعقلانية وفاعلية التشريعات الصادرة عنه ونهوضه بكفاءة وقدره للقيام بدوره فى التشريع والرقابة بصرف النظر عن لونه السياسى وانتماء اعضائه الايديولوجى هى امور مقدمة الآن عشية انتخابات مجلس الشعب على اى حديث اخر .

وما الاحظه ويلاحظه اى مراقب موضوعى لاداء مجلسنا التشريعى فى دوراته السابقة لابد ان يخرج بنتيجة لابد من اعلانها مهما كانت موجعة وهى ان هذا الاداء لم يكن على المستوى المأمول لمواجهة الاشكاليات الكبرى التى تواجه الوطن واهمها اشكاليات التحديث والتقدم الاجتماعى ومواجهة النزعات المتنامية للتطرف واللاعقلانية لقد شاب القصور الشديد عمل مجالسنا التشريعية سواء فى وظيفته الرقابية او ظيفته التشريعية وماتبع ذلك من انعاكسات بالغة الخطورة على كفاءة الجهاز الادارى ومختلف المؤسسات الاجتماعية الاخرى .

فمن حيث الوظيفة الرقابية لانعرف ان الوسائل الرقابية المتاحة مثل الاسئلة والاستجوابات قد اسفرت عن النتائج التى شرعت لها، لا نقول بسحب الثقة من الحكومة فتلك يوتوبيا سياسية لاننتظرها من معطيات واقعنا السياسى وانما بمجرد تعديل سياسة الحكومة في المسالة موضوع الاستجواب او السؤال .

ومن حيث الوظيفة التشريعية للمجلس فمن الملاحظ للمراقب المحايد ان عمل المجلس تحول حقيقة الى مجرد غطاء تشريعى لاصدار قرارات ادارية من حيث المضمون والفارق بين التشريع والقرار الادارى من الناحية الموضوعية معروف لرجال القانون وعلم السياسة التشريعية فالقرار الادارى يعالج في الغالب مواقف لحظية طارئة ومتغيرة اما التشريع فهو تنظيم قاعدة ثابته للعلاقات الاجتماعية تحكمه فلسفة تشريعية واضحة. القرار الادارى انحياز مؤقت لمصالح لحظية يرى اهل التنفيذ ضرورة الانحياز لها في زمان ما وظروف ما اما التشريع فهو عملية معقدة وعاقلة للموازنة بين المصالح في اطار زمنى ممتد ،القرار الادارى فعل اما التشريع فهو علم قراءة المستقبل القانونى .

ونتيجة لغيبة هذه التفرقة الحيوية بين الادارة والتشريع شهدنا فى الاونة الاخيرة تشريعات عدة تصدر لمعالجة حالات طارئة فى مواقف لحظية لم يصنع التشريع لمواجهتها والنتيجة التى ترتبت على ذلك ان مجتمعنا اصبح محكوما بكم هائل من التشريعات التى لاتطبق على الدوام لانها لم تصدر اصلا لتطبق على الدوام ولان المواقف التى شرعت لها قد جرفتها حركة الاحداث والنتيجة التى ترتبت على ذلك ان اصبح واقعنا مفتقرا الى التشريع الكفء الذي يحكم حركته ويوجهها واصبح تشريعنا مفتقرا الى الواقع الذى يطبق فيه لان الواقع الذى وضع التشريع لمواجهته اصبح فى عداد الماضى منه فى عداد معطيات الحاضر او تنبؤات المستقبل والامثلة على ذلك كثيرة يستعصى ذكرها على مثل هذا الحديث .

واليقين عندنا ان ذلك القصور في الوظيفة الرقابية بمجلس الشعب مرجعه الى ذلك الرباط الوثيق الذى يربط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية رباط يخل بمقتضيات التوازن المطلوب بين السلطات وهو رباط ان شئنا الانصاف يرجع الى اصول تاريخية منذ بدات التجربة البرلمانية لدينا فى اواخر القرن الماضي وفى ظل هذا الوضع تحولت ادوات الرقابة الى فرقعات في الهواء وتحولت تشريعاتنا فى مجملها الى صياغة تشريعية لرغبات السلطة التنفيذية في معالجة امر من الامور . لقد اكدت دراسات متعددة للتجربة البرلمانية قبل الثورة فشل مجالسنا التشريعية وقتئذ في القيام بمهمتها التنفيذية والتشريعية على السواء (راجع على سبيل المثال الدراسة القيمة للباحثة عزه وهبى عن الديمقراطية البرلمانية فى مصر قبل الثورة . ولكن الجديد في نظامنا السياسى الراهن عدة امور :

اولها : ماشهدته مصر منذ عام ١٩٥٢ من ظهور ظاهرة حزب الدولة على الساحة السياسية بدءا من هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى ثم حزب مصر ثم الحزب الوطنى وحزب الدولة كمصطلح سياسى يختلف عن حزب الحكومة فلابد ان يكون الحزب السياسى اما حزبا للحكومة او ساعيا لأن يكون حزبا بحكومة فى المستقبل ولكن حزب الدولة يحكم اولا ثم يتحزب ثانيا وهو بالتالى ينشا مدعوما بكل ما للدولة من ثقل ادبى ومادى هائل في مجتمع تاريخي كالمجتمع المصرى ومن هنا فلابد ان يكون حزبا للاغلبية حتى فى ظل اكبر الانتخابات حيدة ونزاهة وقد كان الامر متسقا مع الاطار السياسى العام فى ظل نظام الحزب الواحد الذى غادرناه وانما في ظل نظام تعدد الاحزاب يصبح امل الاحزاب الاخرى فى الوصول الى الحكم تحديا لارادة الدولة ذاتها وهو تحد غير منتج ويصعب تحمل تبعاته .

وثانيا : انه رغم عراقة التجربة الحزبية عندنا والتى ترجع الى عام ١٨٧٩ تاريخ انشاء حزب الجمعية الوطنية ورغم ثراء هذه التجربة حتى إن المرء يستطيع ان يعدد عشرات الاحزاب التى شهدتها الساحة السياسية المصرية في تاريخها طالما ان هذه التجربة فى مجملها تجربة مجهضة لم تؤت فى اى مرحلة من مراحل تاريخنا ثمارها المرجوة واهمها انضاج الوعى السياسى لدى الناخبين وجعل المفاضلة عندهم مفاضلة بين برامج سياسة متميزة مثلما نشهد فى الدول العريقة فى التجربة الديمقراطية . فالحزب وفقا لتعريف علماء السياسة هو «تنظيم دائم يتحرك على المستوى الوطنى من اجل الحصول على الدعم الشعبى بهدف الوصول الى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة» ولنطرح تجربة تاريخنا الحديث جانبا لنقرر باطمئنان ان هذا التعريف لايصدق على اى من الاحزاب الموجودة فى واقعنا السياسى الراهن فليس بين هذه الاحزاب من يسعى للوصول الى الحكم لدينا حزب حاكم لايسعى الى الحكم، بل يسعى الحكم اليه لاعتبارات اقلها يرتبط بالسيكولوجيا الاجتماعية نتيجة للامتزاج القائم بينه وبين جهاز الدولة ولدينا احزاب معارضة اقصي امانيها المعلنة ان تؤثر فى هذا الشق او ذاك من سياسات الحكم .

ثم ان مايميز احزابنا القائمة علي مختلف توجهاتها لايرقى الى حد التمايز الواضح في الرؤى السياسية والمنظورات الاجتماعية بحيث يمكن القول ان كلا منها يمتلك مشروعا حضاريا متميزة ان ماتطرحه هذه الاحزاب هو مجرد نزوع نحو هذه القيمة او تلك من القيم السياسية نزوع نحو الليبرالية او نزوع نحو العدل الاجتماعى او نزوع نحو الحل الاسلامى دون ان تحاول ترجمة هذا النزوع الى روية كاملة تعتمد على قراءة امينة واعية للواقع الاجتماعى والثقافى المصرى .

ثالثا : والنتيجة التى لابد أن تترتب علي المعطيات السابقة ان الاحزاب السياسية المصرية في اطار الاستعداد لخوض الانتخابات للمجلس التشريعى بدلا من ان تمثل للناخب قوة جاذبة ببرامجها المتميزة اصبحت هى التى تسعى وتلهث وراء هذا الناخب مستصرخة فيه أدنى القيم السياسية وهى قيم الولاء العرقى والقبلى والطائفى او قيم القدرة على اداء المصالح الآنية الخاصة مشروعة كانت او غير مشروعة.

رابعا: وفى مثل هذا المناخ السياسى لابد وان يغيب عن المجلس التشريعى كثير من ممثلى الوطنية المصرية المؤمنين حقيقة بمستقبل مستقر للوطن ، وحاملى المبادىء والافكار والاحلام الكبرى ، وأن يتقدم بدلا منهم كثير من المتسلقين والانتهازيين وتجار الممنوعات والاصوات والمراكز والحالمين بالعضوية من اجل الحصانة والوجاهة والمزايا الفردية .

خامسا : فليس لنا ان نتوقع من مجلس تشريعى تنعكس عليه هذه الخصائص الا ان يكون مجلسا غير مؤهل لاحداث مشروع النهضة بمصر، مجلس اغلب اعضائه من الغائبين فى الملمات الحاضرين في توافه الامور الذين ينشغلون بالتسهيلات والتشهيلات وجمع توقيعات الوزراء أكثر مما ينشغلون بامور الرقابة والتشريع، اى مجلس يغيب عنه دوره المتوقع في المجتمعات الديمقراطية الحقة وما يتبع ذلك من تداعيات على مجمل نظامنا القانونى وحياتنا الاجتماعية .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

سادسا : ولان اى قراءة امينة لواقعنا السياسى في ضوء المقدمات السابقة تنبىء بان الحزب الحاكم سيظل حاكما وان وظيفة المعارضة هي وظيفة ممتدة لامد غير منظور فاننى اتوجه بحديثى مباشرة الى قيادات الحزب الوطنى اقتناعا بان اى اصلاح حقيقى لابد ان يبدأ من داخل هذا الحزب واتوجه بحديثى ايضا الى قيادات احزاب المعارضة ان تتقدم خطوة على طريق الرشد السياسى وفاء لحق الوطن علينا بان ننحى اعتبارات العصبية والعائلية والقدرة المالية عند اختيار مرشحينا وان نقدم لمجلسنا التشريعى وجوها لاتملك الا الولاء للوطن والوفاء له والانشغال بهمومة ومستقبله وليكن الحزب الوطنى نموذجا في ذلك .. ان وجوها مضيئة تحظى باحترام الشعب وتقديره من امثال عمرو موسى وحسين كامل بهاء الدين واحمد جويلى لو عممت مواصفاتها علي مستوى المجلس التشريعى فى خياراتنا الحزبية لكان المجلس المقبل بحق بداية لصحوة حقيقية ونهضة جادة لايقدر عليها الا الجادون المخلصون وفى ذلك فليتنافس المتنافسون

صندوق الدنيا

دوائر مغلقة

لم يكن تزوير الانتخابات يتم فقط بعد ان يدلى الناخب بصوته الحر، هذه صورة من صور التزوير، إنما كان أحيانا كثيرة يتم قبل ان يدلى الناخب بصوته.. وهنا كانت النقود والعصبيات والقبائل والعشائر والعائلات تلعب دورا اساسيا فى ذلك.

كانت هناك مثلا دوائر مغلقة على عائلات ثرية تتوارث مهنة تمثيل الشعب سنوات وراء سنوات.

كانت هذه دائرة فلان بك ابن فلان باشا حفيد الباشا الكبير..

اما هذه فدائرة تنتمى للحزب الفلانى، وهو حزب لو رشح حجرا لانتخبناه... وخذ ما شئت من هذا المنطق الذى كان يصل فى قمته إلى ان الاحتلال على يد «سعد» افضل من الاستقلال على يد «عدلى» إلى اخر هذه الشعارات التى كانت ترزح بوطاتها على الشعب الذى كان يتجه إلى صناديق الانتخاب بعد ان يتلقى التعليمات من شيوخ القبائل التى تحولت إلى رؤوس للعائلات..

وإلى جوار الدوائر المغلقة كانت النقود تلعب دورا رئيسيا فى الانتخابات.

وكان الجنيه يقسم أحيانا إلى قسمين: نصف يعطى للناخب قبل ان يدلى بصوته، ونصف يدخر له بعد نجاح المرشح وظهور النتيجة.. وكان الجنيه ايامها يساوى الف جنيه من نقود هذه الايام، وهذا لعلم الناخبين لكيلا يضحك عليهم أحد..

اضف لهذا كله « صواوين» العشاء والغداء وصوانى الفتة وهرايم اللحم.. ثم صوانى الشاى والقهوة والقرفة والجنزبيل..

كان هذا كله يحسم المعركة قبل بدايتها..

وعلى حين كانت اغلبية الشعب المصرى من الفلاحين، لم يكن يمثل الفلاحين فى المجالس المنتخبة غير الاقطاعيين وملاك الأراضى الكبيرة، ومجموعة العائلات التى تملك الاف الافدنة او مئات الافدنة فى الريف، وإن كانت صلتها بالريف تقتصر على تسلم إيراد الأطيان والعزب..

وقد حاولت الثورة علاج هذا الخلل فجعلت نصف أعضاء مجلس الشعب من الفلاحين والعمال، وإن كانت هذه التجربة قد أسفرت هى الاخرى عن خلل لا يقل عن الخلل القديم الذى جاءت اساسا لعلاجه...

أحمد بهجت

فكرة العقد الاجتماعى

بقلم: **المستشار شريف كامل**

فى تفسير نشأة الحكومة «تاريخيا» وانقسام البشر لأول مرة فى التاريخ الى حكام ومحكومين كان من البديهى أن تنشأ السلطة فى أحضان العقائد الدينية السائدة فى ذلك الزمن السحيق وأن تسود بالتالى فكرة الحق الإلهى المقدس للملوك وذلك طوال مرحلة التاريخ القديم وكذلك التاريخ الوسيط. غير أنه بتطور العقل الإنسانى ـ منذ أوائل مرحلة التاريخ الحديث ـ انتقل الفكر السياسى الحديث الى فكرة العقد الاجتماعى فأقر للمرة الأولى فى التاريخ السياسى بأن السلطة مصدرها الشعب وحده ومن ثم تحرر العقل الإنسانى من تهويماته الميتافيزيقية الخرافية وأمكنه ادراك حكومة «مدنية» تستمد شرعيتها من الشعب وحده. والأساس الجوهرى الذى تقوم عليه «فكرة العقد الاجتماعى» يتلخص فى أن كل سلطة مصدرها الشعب الذى يحيلها الى الحاكم ليقوم بالوظائف التى يقتضيها الحكم وهو الأمر الذى يمكن أن يكون سندا للحاكم المستبد باعتباره الشخص الذى آلت اليه فعليا كل السلطات، كما أنه أيضا الأمر الذى يمكن أن يكون سندا للشعب «المستنير» بوصفه المصدر الأصلى الفعلى لجميع هذه السلطات.. ولذلك فقد أفرزت «فكرة العقد الاجتماعى» ثلاث صور عرفها الفكر السياسى الحديث وتدور كلها حول طبيعة وحدود العلاقة بين الشعب والحاكم وذلك بعد أن تحررت هذه العلاقة من فكرة الحق الإلهى المقدس للملوك

الصورة الأولى:

وهى تصور الفيلسوف «توماس هوبز» الذى اعتمد فى ذلك على تفسيره للطبيعة البشرية التى يراها شريرة يدفعها الخوف والتنافس الى القتال والصراع الدائم فاذا لم تقم سلطة تحكم هذه الطبيعة البشرية هلك الناس جميعا. فالخوف يحمل الناس ويدفعهم دفعا الى الاتفاق فيما بينهم وذلك لتنظيم الحدود التى يقف عندها الفرد فلا يتعداها حتى لا يضر بغيره ويلتزم الفرد بنصوص الاتفاق مخافة ألا يلتزم به الآخرون. وبذلك الاتفاق والتعاقد انتقل الأفراد من حالة الفوضى البدائية التى كانوا يعيشون فيها الى الحياة المدنية المنظمة وفيها يتنازل الأفراد عن كافة حقوقهم لفرد واحد تصبح له السلطة العليا على الجميع وهذا الفرد الذى تنتقل اليه السلطة العليا هو ما اصطلح الناس على تسميته «بالملك» على أن أخطر ما فى هذه الصورة أن «هوبز» يرى أنه لما كان هذا الفرد «الملك» غير مشترك فى التعاقد الذى تم فإنه بالتالى حر فيما يفعل فسلطته مطلقة ونهائية لا يتنازل عنها ولا يسلبه إياها أحد. ومن ثم فكل من يثور عليه يعد ناكثا للاتفاق وخارجا على التعاقد الذى سبق أن أبرمه وليس من حقه أن يستعيد ما سبق أن تنازل عنه «!!» وهكذا يبين أن «هوبز» قد جعل تنازل الناس عن كافة حقوقهم لفرد واحد تنازلا مطلقا أبديا ونهائيا لا رجعة فيه «!!» ومن هنا فالحاكم سلطة مطلقة لا يجوز أصلا الخروج عليها «!!» إلا أن هذه السلطة المطلقة هى فى الأصل «وبحسب تصور هوبز نفسه» تعبير عن إرادة مجموع الشعب التى صاغها فى «العقد الاجتماعى» ووافق عليها فيه وعلى ذلك فهى تعترف بحق الشعب فى أن يكون مصدر هذه السلطة المطلقة وأن يحكم نفسه بنفسه بواسطة حاكم يمنحه كل السلطات.

الصورة الثانية: وهى تصور الفيلسوف «جون لوك» الذى وضع «العقد الاجتماعى» شكلا مختلفا عن الشكل الذى وضعه «هوبز» بالرغم من اتفاقهما على جوهر العقد وأساس الفكرة. ولكن «لوك» يرى أن الطبيعة البشرية حرية كاملة يمارس الناس فيها أعمالهم وينصرفون الى ذواتهم وممتلكاتهم على النحو الذى يرونه ملائما لهم فاذا مارس الإنسان الطبيعة البشرية على هذا الشكل لابد أن تنشأ الفوضى الخطيرة وهو الأمر الذى يحدو الأفراد الى الاتفاق فيما بينهم لإقامة سلطة مشتركة تنظم قانون الطبيعة وتضمن حقوق الأفراد وهذا الاتفاق هو «العقد الاجتماعى» وحينما يجتمع الأفراد على هذه الصورة ينشأ الكيان السياسى الواحد الذى يدين لحكم الأكثرية وتقوم السلطة

٠٠٢٣٧٨

التى تحكم طبقا للقوانين الثابتة المستقرة التى يعرفها الشعب والتى أعلنت عليه فلا تستهدف السلطة إلا أمن المواطنين وسلامهم وخيرهم واذا تجاوزت الحكومة حدود القانون وأخفقت فى تأمين الحقوق الطبيعية للأفراد حالئذ تحق الثورة عليها وتغييرها ذلك أن الشعب هو الفيصل الأخير إذ السلطة ليست مطلقة أو مؤبدة أو نهائية. فالأفراد لا يتنازلون عن حقوقهم إلا بالقدر الذى يتيح للسلطة أن تقوم بواجباتها فى حدود التعاقد المبرم وأن الحاكم «الملك» هو طرف فى هذا التعاقد.. فإذا أخل بالتزاماته المقررة عليه أصبح الشعب فى حل مما التزم به من واجب الطاعة والولاء فاذا اكتمل الكيان السياسى قامت سلطة تشريعية تمارس حقوق السلطة العليا فى الدولة فتسن القوانين ولا يصدر قانون من أى جهة أخرى. وتراقب السلطة التشريعية الحكومة وتحاسبها وتغيرها.

الصورة الثالثة: وهى تصور الفيلسوف «جان جاك روسو» الذى لم يختلف كثيرا عن الشكل الذى تصوره «لوك» فالإنسان - فى الحالة الفطرية الأولى - صالح فى أعماقه لا تضنيه الرذيلة ولا تكبله الفضيلة فاذا تطورت به الحياة ألمت به المشاكل وكلما قطع شوطا فى طريق التقدم ازدادت مشاكله وفقد روحه الطيبة وأصبح شخصا شريرا وقد أبرم الأفراد «العقد الاجتماعى» فتنازل الأفراد عن حقوقهم للمجموع كله وليس لفرد بعينه أو لعدد محدود من الأشخاص على أن يحتفظ كل فرد بحريته كما كانت من قبل. وينتقل الفرد بموجب «العقد الاجتماعى» بكل حقوقه الى صفوف المجتمع دون قيد أو شرط منكرا كل مطالبه الخاصة فيصبح تحت تصرف الإرادة العليا للمجتمع تلك الإرادة العليا التى تتمثل فى إرادة الفرد نفسه وتتضمنها فتزول الأنانية ويسوى القانون العام بين الجميع وهذا المجتمع هو الذى كان يدعى من قبل «مدينة» أما اليوم فيسمى «دولة» وأعضاؤه هم أفراد الشعب وهم «مواطنون» متى اشتركوا فى الشئون السياسية و«رعايا» متى خضعوا لقانون واحد. وتتمثل السيادة فى إرادة الأكثرية ممثلة فى نواب الشعب الذين يكونون الهيئة التشريعية التى تباشر السلطة العليا وإصدار القوانين وتقوم على تنفيذ هذه القوانين هيئة تنفيذية تتكون من الملك والوزراء وتسقط الهيئة التنفيذية اذا ما سقطت الثقة فيها لدى الهيئة التشريعية صاحبة السيادة العليا فى الدولة..

لا يفوتك أن تربط بين الأشياء

ـ العطايا التي تنهال على رؤوس الناخبين من الوزراء الجوالين بين المحافظات والمناسبة هي قرب الانتخابات.

ـ تصريحات المحافظين بأنهم سيكونون على الحياد في الانتخابات القادمة تعني أنهم لم يكونوا كذلك فيما سبق، ولن يكونوا كذلك في المستقبل ـ بل هذه المرة فقط.

ـ التكرار الممل في الأحاديث عن إصلاح الحالة الاقتصادية والشكوى من الحالة الاقتصادية ـ وأذون الخزانة التي تشبه لعبة الثلاث ورقات وتزايد الضرائب بشتى الوسائل وزيادة البذخ ـ والربط بين هذا (يعني ما يعني).

ـ اتفقت مأمورية الضرائب على المبيعات مع اتحاد المقاولين على تحديد نسبة الضريبة على عمليات الإنشاءات والتي تستحق وتحصل من المستفيد بالخدمة (الذي هو المستثمر أو المالك أو الهيئات التي تبني أو الحكومة) وبطريقة (انتك منين ياجحا) فعلى المقاول تحصيل الضريبة من المستفيد، وتسديدها إلى مأموريات الضرائب على المبيعات ـ ويكون ذلك بإقرارات شهرية ـ وإذا لم تسدد يزداد المبلغ غرامات وفوائد مع أن المنطق يقول أن على المقاول إخطار مأموريات الضرائب بقيمة الضريبة المستحقة على المستفيد ويتم تحصيلها رأسا منه ـ ولكنه الالتفاف حول الخصم ومحاصرته مع أن قسم الرأي بمجلس الدولة قد أفتى بأن قانون الضريبة لا ينطبق على المقاولات ـ ومع ذلك فمكافحة الضرائب على المبيعات تنقض على المقاولين وتترك المستفيدين الذين أكثرهم هيئات وحكومة.. وعندما نقرأ في الميزانية القادمة أن الحصيلة قد زادت بكذا مليون فهم من الدولة إلى الدولة ـ ولا يفوتك أن تربط بين الأشياء.

ـ الأخ العقيد الذي استتب له الأمر بعد ٢٦ سنة ربض على ليبيا ابتدا يكتب قصصا ترك للجانه الشعبية التي تتحدث باسمه أن تطرد المصريين الأخوة ـ والسودانيين الأخوة ـ والفلسطينيين الأخوة.

ومازالت مستحقات الأخوة المصريين لم تسدد مع أن الزيارات بينه وبيننا مستمرة، والعناق والقبلات مستمرين، ومساندته ضد العالم الذي يعاديه، ومحاولة فك حصاره وتدعيمه ظالما أو مظلوما مستمرة. مع أن حل هذه التعقيدات هو «كلمة حق» من الأخوة إلى الأخ بأن يكتفي بالـ ٢٦ سنة ـ ويترك ليبيا لتعود كما كانت في سابق عصرها رخاء وسعادة لكل مواطنيها ـ واربط بين الأشياء.

ـ مطلوب بورصة لبعض زعماء ورؤساء هذا الزمان ـ ترصد فيها كل البيانات الواضحة لأنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والترفيهية لبلادهم بالأرقام ـ وذلك من يوم توليهم الحكم أو استيلائهم على السلطة ـ وأن يتم الرصد بمحايدين دوليين (ونحن نفعل ذلك في مبارياتنا الهامة) وذلك حتى يتضح لهم معالم الطرق التي يسيرون عليها.. وتتبعهم شعوبهم في هذا المسار.. فقد يكون لهذه البورصة فضل في أن يتنحوا عندما يتضح لهم أنهم يهوون بشعوبهم إلى الحضيض ـ أو أن يعدلوا مسارهم إذا وجدوا أنهم حادوا عن الطريق ـ ولو أن المتوقع أن يقفلوا البورصة بالأمر العسكري منعا من بلبلة شعوبهم بالبيانات.. واربط بين الأشياء.

ـ النيل يتهادى كعادته من آلاف السنين ولم ولن يتأثر بالخلافات التي تنشأ بين الشعوب التي تسكن ضفتيه، ولكنه يسير حزينا أحيانا بالعقوق ـ ويسير سعيدا في أحايين بالوفاق بينها ـ ليت شعوب النيل تكون على مستوى النهر العظيم.

وليعلموا أنهم كلهم زائلون ـ وتصوروا حجم الترابي والبشير ـ وحجم النيل ـ واربطوا بين الأشياء.

المهندس / أنور الحماقي

نريده برلمان انقاذ

حين يشعر سكان عمارة انها تتصدع وتهتز وتكاد ان تنهار بهم فى اللحظة التالية لايملكون الا ان يصرخوا طالبين النجدة، عسى ان يسارع بعض اصحاب الشهامة الى نجدتهم.

ولعل مما يملأ النفس مرارة ان نقول ان ابناء مصر يخالجهم اليوم مثل هذا الشعور بالهلع من الاخطار التى تهدد كيانهم وتنذر ذلك الكيان بالتصدع والانهيار حتى يكادوا ان يصرخوا طالبين النجدة والانقاذ.

فهل نجد فى برلماننا وليد الانتخابات الاخيرة ذلك المنجد والمنقذ؟

ان الوضع الاقتصادى فى البلاد يعانى مرضا يكاد يبدو مستعصيا على العلاج. ويزيد من خطورته كثرة الاستهلاك وضعف الانتاج وارتفاع الاسعار ارتفاعا جنونيا يشبه ارتفاع الحرارة فى جسم المريض الى درجة تهدد بالخطر وتدعو الى اليأس. فضلا عن فداحة الديون التى تنوء بها البلاد وتكاد تزلزل اركان خزانتها وتشل قدرتها على الحركة فى كل اتجاه.. فهل يسارع البرلمان الجديد الى ان يضع كل ثقله فى معالجة هذا الخطر الداهم الذى لايحتمل اى ارجاء او اى ابطاء فى صده والتصدى لدرء خطورته؟

والوضع الاجتماعى يعانى امراضا لعلها اخطر من الامراض التى يتعرض لها الوضع الاقتصادى. فتكاثر السكان مع قلة الموارد والمساكن وتكاثر المتعلمين مع قلة الوظائف وفرص العمل وتكاثر الجامعات والمدارس مع قلة الامكانيات وضعف مستوى التدريس، وتفشى الرشوة والسرقة والاختلاس على مختلف المستويات وبمختلف الاساليب وتضخم الثروات لدى قطاع من المجتمع عن طريق الاتجار بالمحرمات وغيره من الوسائل غير الشريفة او المشروعة، مع تضخم حجم الفقر فى نفس الوقت لدى القطاع الاكبر من المواطنين حتى اختل الميزان وتخلل الفساد كل الاركان وتسلل الانحلال الى كل مكان.. كل هذه الآفات اصبحت تنخر فى جسد الامة كما ينخر السوس فى جذوع الاشجار ويهددها بالانهيار.. فهل يسارع البرلمان الجديد الى درء هذه الاخطار قبل ان يستفحل امرها ويستشرى شرها وشررها وتلقى بنا فى اتون النار؟

وهذا الخطر الداهم الذى اطل علينا فجأة كما تطل الحية الرقطاء برأسها، والذى يسمونه بالفتنة الطائفية التى يريد اعداء مصر اشعال نارها وان يشيعوا الخراب والدمار فى هذا البلد الآمن الامين، ليمزقوه كما تمزق الذبيحة، ويقتسموه بينهم اقتسام الغنيمة مثلما فعلوا فى لبنان، فأحالوها بعد ان كانت جنة الى كتلة من النيران.. فهل يقف البرلمان الجديد مكتوف اليدين امام هذه الكارثة التى لو استفحل امرها سيتطاير شررها ويتفاقم خطرها فتهدد البلاد كلها بالخراب والدمار؟

ان على عاتق اعضاء البرلمان الجديد مهمة انقاذ البلد من كل هذه المصاعب وكل هذه المصائب وهى امانة فى عنقهم، اذا ادوها نالوا تمجيد التاريخ واذا اهملوها كانوا هم الجانين على وطنهم ومواطنيهم وكانوا هم الجانين على انفسهم.

د. زكى شنودة

مدير معهد الدراسات القبطية

استطلاع رأى للانتخابات

نقرا ونسمع عن استطلاعات الراى فى امريكا واوربا فقط. ولا توجد نهائيا فى دول العالم الثالث ـ فهل استطلاعات الراى فى هذه الدول مرتبطة بالديمقراطية وحرية الراى معنى ذلك انه لاتوجد ديمقراطية حقة فى دول العالم الثالث ـ وبالتالى فان العملية الانتخابية فى هذه الدول مجرد شكل مكمل للكرسى والحاكم والنظام ـ والدليل على ذلك ان الوجوه التى تنجح فى الانتخابات وتحتل مقاعد مجلس الشعب والشورى منذ سنين طويلة هى هى نفس الوجوه لم يحدث تغير بينها، فهل لايوجد سياسيون فى مصر غيرهم وهل حقا ان الشعب لايريد بديلا عنهم وهم على قدر كبير من الاخلاص الوطنى والتفانى فى العمل من اجل مصر. الان سأقوم بعمل استطلاع وسأبدا بنفسى.

س: ايه رايك فى الانتخابات فى مصر؟

جـ: سيئة السمعة

س: لماذا؟

جـ: لايذهب الى لجان الانتخاب احد ومع ذلك النتيجة للحزب الحاكم ١٠٠٪

س: لماذا لاتذهبون الى لجان الانتخابات؟

جـ: ذهبنا من قبل واعطينا اصواتنا للمعارضة ومع ذلك نجح مرشحو الحزب الحاكم.

س: وكيف تم ذلك؟

جـ: تتم الانتخابات بقوانين تخدم الحزب الحاكم وتحت اشراف الحزب الحاكم فى حراسة شرطة الحزب الحاكم وموظفى الحزب الحاكم ومراقبى الحزب الحاكم فلماذا لا ينجح مرشحو الحزب الحاكم.

س: هل تحب اضافة شئ قبل نهاية الاستطلاع؟

جـ: لا للحزب الحاكم.

انتهى الاستطلاع

محاسب/ محسن الاباصيرى
ـ المنصورة

والــى يفتتــح اليــوم ندوة شـباب الوطـنى

يفتتح الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى والأمين العام للحزب الوطنى اليوم الندوة التى تنظمها أمانة شباب الحزب الوطنى حول الانتخابات والقضايا السياسية . وصرح الدكتور نبيه العلقامى أمين شباب الحزب الوطنى بأن الشباب سينظم ورش عمل تسبق الندوة لاعداد تصوراتهم حول القضايا السياسية وعلاقتها بالانتخابات المحلية .

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

سؤال

المعارضة سوف تخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة وتحالفات هنا واخرى هناك وكان الانتخابات القادمة سوف تكون نموذجا للنزاهة والامانة

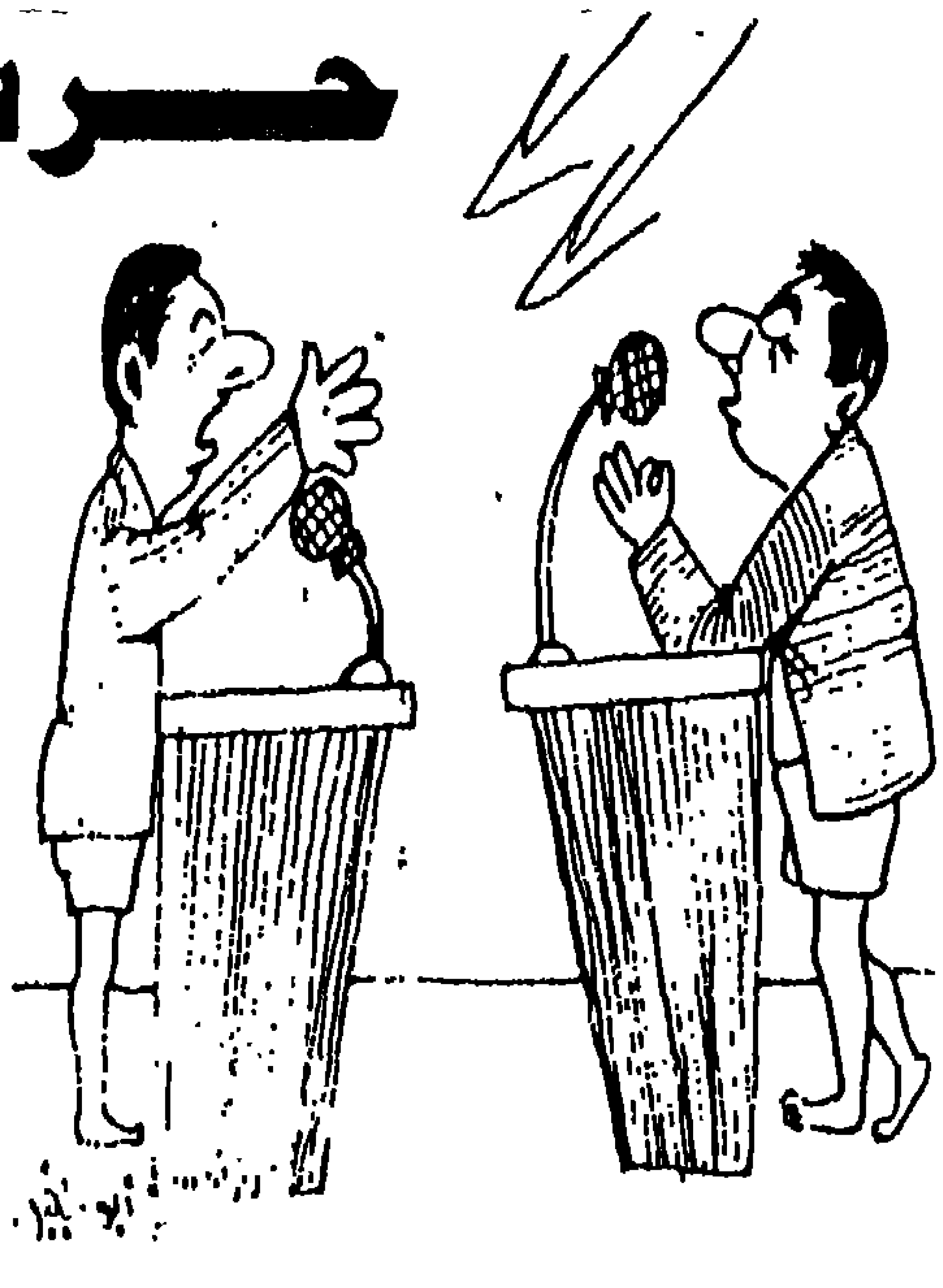
خاصة بعد ان اعلن الدكتور عاطف صدقي ان الحكومة لم ولن تتدخل في الانتخابات وليست هذه هي المرة الاولى التي تعلن فيها الحكومة عن عدم تدخلها في الانتخابات ثم نجد ان رجالات الدولة يتدخلون بتزوير ارادة الشعب المصرى المغلوب على امره ويبدأ النواب الشرعيون في رفع دعاوى قضائية ضد نواب التزوير ثم نسمع من يقول المجلس سيد قراره ويبقى النائب المزيف تحت القبة ولايملك النائب الشرعى الا خبط راسه في الحائط

اى الضمانات حصلت عليها المعارضة كى تقرر خوضى الانتخابات ومن يمكن مساءلته اذا ماتم تزوير ارادة الشعب ؟

لست ضد المشاركة في الانتخابات ولكنني ضد تزييف ارادة اصحاب الحق الاصيل في اختيار من يمثلهم تحت قبة البرلمان وحتى لايتهمنا التاريخ بالمشاركة في هذا الضلال شيء مضحك وشر البلية مايضحك ان تتحول الحياة الحزبية في مصر الى « وظيفة » اى ان المعارضة يجب ان تظل معارضة والحزب الحاكم حاكما الى الابد مما اهدر الهدف الاساسي من الحياة الحزبية وهو تداول السلطة بين الاحزاب .. لذلك فان السؤال الذى يجب ان تطرحه المعارضة على نفسها هو « هل تطمع المعارضة في تشكيل الحكومة في يوم من الايام ؟! » الإجابة معروفة !!

هشام طنطاوى

حـــرب الفضـــائح!



وصلت الحرب الى اقصى درجات الاشتعال بين (النائب المعصور) الذى اعلن ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب القادمة عن إحدى دوائر كفر الشيخ من جانب وبين صديقه الذى يطالبه بإخلاء الدائرة لصالحه حسب اتفاق تم بينهما منذ الانتخابات الماضية! فقد بدأ الاثنان فى كشف النقاب عن فضائح قديمة .. من جانبه ارسل (المعصور) الى صديقه يهدده بان سيكشف حكاية والد الخادمة التى كانت تعمل لديه منذ حوالى ٢٠ عاما وسرقت مجوهرات زوجته فما كان من (الصديق) إلا ان استغل علاقاته ببعض ضباط الشرطة الذين قاموا باعتقال والد الخادمة وظلوا يذيقونه العذاب الوانا لكى يرشد عن ابنته حتى لفظ انفاسه الاخيرة! واضاف (المعصور) انه سيقوم بطبع هذه القصة فى منشورات يوزعها على ابناء الدائرة فى حالة تمسك صديقه القديم بالترشيح فى مواجهته!

وبالطبع لم يصمت (الصديق) على هذا التهديد ورد عليه بطريقته فارسل تهديدا شديد اللهجة الى (المعصور) اكد فيه انه بمناسبة الحديث عن (الخادمات) يجب ان يتذكر (المعصر) قصته (الدامية) مع خادمة كانت تعمل لديه منذ فترة اعتدى عليها فهربت خوفا من انتقام يتتبع أهلها منها واضاف هو الآخر انه سيطبع هذه القصة فى منشورات ويوزعها على المواطنين!

العصفوره فطست على روحها من الضحك لانها اكتشفت ان الاثنين هزل المعركة مقدما بعد ان دخلا دائرة (الفضائح) وسمعتهما اصبحت فى التراب .. وعجبى!!

اعتبارات عائلية !

احد اعضاء المجلس المحلي بمركز تابع لمحافظة الجيزة كان قبل ايام عضوا بحزب معارض حتى استقال منه وحرر استمارة عضوية بالحزب الوطني (المبروك) بعد أن أكد له المسئولون ان استمراره في الحزب المعارض يهدد شقيقه الذى سيرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب في الانتخابات القادمة ! المعارض السابق سمع الكلام بسرعة علشان خاطر اخوه!!



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

حكاية ..

يبدو ان الوزير السابق الذى سوف يرشحه الحزب الوطنى لعضوية مجلس الشعب فى الانتخابات القادمة ، قد صدق المقولة الظالمة التى تؤكد ان الطريق الى قلوب المصريين يمر عبر بطونهم وان المثل القائل «اطعم الفم تستحى العين» هو مثل صائب تماما !! والدليل على ما نقول أن الوزير السابق بالاشتراك مع امين الحزب الوطنى بالدائرة - وهو عضو بمجلس الشعب - اتفقا على اقامة شيء اسموه «اليوم المفتوح» وهو طبعا ليس اليوم المفتوح الذى يقدمه التليفزيون «عمال على بطال» ولكن يوم الحزب الوطنى المفتوح عبارة عن حفل يقام باحد النوادى كل يوم جمعة اسبوعيا ابتداء من اليوم وتقام فى هذا اليوم الموائد العامرة والولائم الفاخرة التى تحوى ما لذ وطاب من اصناف الطعام .. والدعوة عامة للجميع .. ويتخلل ملء بطون اهالى الدائرة فقرات فنية ورياضية وترفيهية .. عموما العصفورة والثقة من ان اهالى الدائرة قد فطنوا الى هذه الرشوة الانتخابية ولن يذهبوا الى الموائد المخلوطة بالسم .. وحتى اذا ذهبوا فلن يستجيبوا لاصحاب المصلحة وسوف ياكلون طعامهم من باب الانتقام !! .



المحروسة
المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

قبل انتخابات مجلس الشعب

التليفزيون المصرى يسبح ضد الديمقراطية

كتبت ـ حنان ابو الضياء:

*** القسمة بالتساوى، فى البودرة وملمع الشفاة.. فى اختيار البروفيل الافضل للتصوير.. فى قبلاتك لمؤيديك وطعناتك لمعارضيك.. فى رابطة العنق وتقليم الأظافر... ببساطة الاعلام الغربى لايعرف الخيار ولا الفاقوس فامام الكاميرا الكل سواسية، فقط مرشحون والحكم فى النهاية للشعب. فى كل تليفزيونات العالم المعارضة والحكومة لهما الحق فى نفس المدة لعرض افكارهما، العكس تما ما يحدث داخل التليفزيون المصرى،، رعاية مجانية للحكومة ومرشحى الحكومة.. حجب كامل لرموز المعارضة، محاولات يائسة لتشويه المعارضة لصالح الحزب الوطنى.. نجوم وفنون تناقش قضية موقف



صفوت الشريف



كلينتون



شيراك

التليفزيون من المعارضة من خلال سلسلة تحقيقات، نتناول اليوم ما يحدث فى الخارج.

● فى بريطانيا تبدأ خلال الايام القادمة المؤتمرات العامة للاحزاب السياسية الكبرى (المحافظين ـ العمال ـ الاحرار الديمقراطية) لذلك يقوم التليفزيون البريطانى بعرض وتحليل التحولات التى تسير نحوها تلك الاحزاب والمواقف الجديدة التى تتبناها، وعرض تقرير شامل لاستعدادات حزب الاحرار الديمقراطيين وترتيبه الثالث بين أحزاب بريطانيا لمؤتمره الذى يعقد فى جلاسجو ثم يليه مؤتمر العمال ثم المحافظين كاستعداد لكسب اكبر عدد من الناخبين فى مجلس العموم.

واعطى التليفزيون البريطانى الفرصة لرؤساء الاحزاب الثلاثة للاقتراب من الجمهور ولم يجد حرجا فى ان يعرض وجهة نظر رئيس حزب العمال المعارض «تونى بيلر» ضد «جون ميجور» وحزب المحافظين مؤكدا ان هدفه الاول هو الاطاحة بالمحافظين بعد ثمانية عشر عاما من الحكم وعلى نفس المنوال يدخل «بادى اشدون» المعركة بتوجيه الطعنات الى كل من «الاجون ميجور» و«تونى بيلر» مؤكدا انه الاصلاح هو وحزبه وخاصة انه ينادى بالوحدة مع اوروبا.

● «١٤٠٠ خيانة ١٩٩٣» شعار حملة المعارضين ضد «يلتسين» واذاعه التليفزيون الروسى فى اطار الاحتفال بالذكرى الثانية لحل البرلمان.

●وفى العين رغم معارضة الحكومة لـ «تشاوبيانج» إلا ان التليفزيون الصينى اذاع له حديث طويل فى ذكرى الاحتفال بتمرد الطلبة فى ميدان السلام السماوى.. واكد تشاو فى اللقاء على ان النظام الحكومى ديكتاتورى ومازال هناك امل فى غدا افضل.

●ومن عدة شهور وقبل التصوير والوقوف امام الكاميرا اختاروا «كوافير واحد» للاهتمام بمظهر كل من «جاك شيراك» عمدة باريس حينذاك والرئيس الحالى، والمرشح الاشتراكى المنافس «ليوند جوسبان» ليتساويا حتى فى مظهرهما امام الكاميرا، وفى طرح قضاياهم الساخنة وخاصة عندما اعلن شيراك تاييده للتجارب النووية ورها جوسبان.. وبعد فوز شيراك واجراء التجارب اذاع التليفزيون تصويرا لمعارضى «شيراك» وتشبيههم له بانه شيطان جاء لتدمير الارض.

● فى امريكا الامر مختلف فمن حق المرشحين الكلام فى كل شىء وكشف كل الامور امام المشاهدين ومتابعى التليفزيون يستطيعون معرفة عدد قمصان المرشح ونوع برفانه ونزواته العاطفية ولاينجو من هذا حتى مرشحى الرئاسة... وفى الايام الماضية أجرت احدى محطات التليفزيون الامريكى استطلاعا اثبت ان الشعب الامريكى يفضل الجنرال الامريكى الاسود «كولين بول» بنسبة ٤٦٪ عن الرئيس الامريكى بيل كلينتون.

اخيرا.. نحن لا نحلم بأن تكون المساواة الى الحد الذى طالبت فيه احدى المرشحات الايطاليات بالتعويض لأن احدى محطات التليفزيون اظهرت قوام مرشحة اكثر جاذبية منها ولكن كل المطلوب المساواة فى الوقت فقط، فما يحصل عليه مرشحى الحكومة من وقت يجب ان يتساوى معه وقت مرشحو المعارضة.



يلتسين

المحروسة

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible]

تعليقاً على رد رئيس قطاع الأخبار

أخبار مصر.. وأخبار السيد سمير

أيمن نور

●● السيد سمير التونى رئيس قطاع الأخبار، قرر ان يحمل عبء القرار الذى نشرناه الاسبوع الماضى - والذى اشار فيه الى تقديم مايو وتأخير الوفد - على عاتقه وحده..

.. ولا أعرف هل السيد سمير هو الذى قرر أو أنه تقرر له ان يخوض منفردا هذه المعركة الخاسرة منذ البداية.

●● لكن الواضح ان السيد سمير اختار ان يدخل الى القضية من نقطة صفر فهو بدأ بنفى صدور هذه التعليمات منه، مؤكدا ان أصل الورقة التى تحت أيدينا والتى نشرناها الأربعاء الماضى بتوقيعه لا علاقة له بها ولا يعرفها ودليله الاول والأخير ان توقيعه على خطاب الرد الموجه لنا يختلف عن

شكل توقيعه المنشور!!

●● وهذا بالطبع ليس مستغربا من السيد سمير، سيد اخبار التليفزيون وصباح الخير يا مصر، ومامور قسمها.. فمنطق التجاهل، والتعامل مع نصف الحقيقة، وربعها، وثمنها، ليس مفاجأة ممن يتحمل مسئولية ان تكون اخبار تليفزيون مصر على ماهى عليه الآن.. فافتتاح مكتبة طفل أو استقبال وزير خارجية بوركينا فاسو هو الخبر الاول فى تليفزيون مصر، بينما يتم تجاهل اخبار على غرار قضية اللحوم الفاسدة، او ارتفاع اسعار سلعة او خدمة ما، او إنشاء حزب سياسى جديد، او صدور حكم بعدم دستورية قانون من القوانين او خلافه من الاف الاخبار اليومية التى لا تجد لها مكاناً فى اخبار السيد سمير.

●● فنحن يا سيد سمير لا نجد فى نشرات اخبارك وبرامجك الاخبارية واولها صباح الخير يا مصر إلا مصر الدولة، ولا نسمع إلا ماتقوله الدولة، والخطأ الذى نعلم به هو الخطأ الذى تنقده الدولة، والنجاح هو النجاح الذى ترصده الدولة، والفشل هو الفشل الذى تعترف به الدولة، ومايجرى فى داخل مصر او خارجها هو ماتقول الدولة انه جرى.. وماسواه لم يحدث.. بل اكذوبة لا تتورط فى إذاعتها اخبارك وبرامجك التى باتت

> لا تستضيف إلا من ترضى عن استضافته

الدولة او يسلك بمجهوده الخاص مسالك اخرى!!

لذا يا سيدى ليس مستغربا ان تنفى ماصدر عنك وتعرف ويعرف من حولك انه واقع فقد تعودنا منك نفى كل ماتريد الدولة ان تنفيه حتى ولو كان شروق الشمس من المشرق أو غروبها فى المغرب.

●● اسمح لى يا سيدى ان اصارحك اننا نضحك كثيرا ونحن نتابع ماتذيعه اخبارك - إذا كنت انت المسئول عنها - فمصر التى نراها لديكم ليست هى مصر التى نعرفها، والاحداث الهامة التى نراها على شاشتكم ليست هى تلك التى نصطدم بها كل يوم..

فمصر التى تتحدثون عنها فى برامج الاخبار هى اسعد حظا من اوروبا التى تعانى البطالة، ومن امريكا التى تسودها الجريمة، وروسيا التى تحكمها الفوضى.. ومتاعب الناس فى برامجكم غائبة او تافهة او موروثة من الماضى وقد لا نسمع عنها مطلقا وتكتفون بإذاعة تعليمات وتوجيهات السيد المسئول او الوزير التى قضت على الازمة او المتاعب التى لم تشيروا اليها من قبل او بعد.

●● مصر لديكم وفى اخباركم شعبها سعيد يشكر الحكومة ويسبح بحمدها وشرطتها فى خدمة المواطن، ومنحرفوها فى قبضة العدالة، ومسئولوها اطهار ابرار، وقراراتها مدروسة ومستقبلها مخطط، بلاد معصومة كالأنبياء، لا ينقدها غير الكافرين بنعمة الله.

مصر لديكم هى مصر الحزب الواحد، والراى الواحد، وهو الحزب الذى تذيعون مؤتمراته على الهواء، وتنقلون فى نشراتكم لقاءات قياداته وانجازاته الوهمية، وجولات وزرائه المكوكية، قبل المعارك الانتخابية، وتبرزون رموزه فى برامجكم بوصفهم اعلام ونجوم مصر فى دعاية مجانية فجة وواضحة.. بعد ان تحولت برامجكم الى منحة تقدم لمن ترضى عنه الدولة او رموزها بعيدا عن الاعتبارات الموضوعية واولها التنوع والراى والراى الآخر.

●● يا سيدى ان كنت لا تصدقنى فعليك ان تاخذ اجازة وتجلس فى منزلك لتراقب بنفسك برامجك وتعرف مساحة العور والخلل الذى لم ينبهك احد إليها او ينبه غيرك خشية باسهم وغضبهم وقراراتهم بالحرمان والحجب والمنع وماافدح هذا الثمن على من يعمل فى العمل العام، ان يحجب او يمنع عن هذه النافذة الصغيرة والخطيرة التى تستطيع ان تنقل فكره ورايه الى كل منزل او تمنعه وتحجبه.

●● دع يا سيدى الحديث عن الاحزاب وعدد الوثائق التى تمنح لها فى الانتخابات فقد عجبت ان تتورط فى ردك فى هذه النقطة لتدافع وتقول ان الاحزاب تحصل على ٤٠ دقيقة كل خمس سنوات وليس ١٥ دقيقة او ٢٠ دقيقة كما نشرت الوفد الا يحق لنا ان نسالك هل منطقى او مقبول ان يكون نصيب احزاب مصر ٨ دقائق فى العام، أليس مخجلا ان نقسم هذا الرقم (٨ دقائق) على الـ٣٦٥ يوما فى العام؟!

والا يحق لنا ايضا ان نسالك كم مؤتمر عام للحزب الوطنى حملته اخبارك وبرامجك الانتخابية عبر الاثير الى كل بيت فى مصر.. وكم مؤتمر لاحزاب المعارضة فكرتم يوما باذاعته او حتى مجرد تسجيله للتاريخ!!

وهل من حقنا ان نستخدم هذا الجهاز المفترض فيه القومية فى اذاعة مؤتمراتنا حتى ولو على سبيل شراء الوقت كاعلانات مدفوعة الاجر؟! ارجو يا سيدى ان احصل منك على اجابة لهذا السؤال.

●● يا سيد سمير حقك فى الرد محفوظ ومكفول لدينا، بدليل اننا نشرناه اليوم وعلى نفس الصفحة.. لكن هل يمكن ان تمنحنى هذا الحق فى الرد على الكثير من اخبارك وبرامجك؟! بل هل يمكن ان تسمح بمجرد ذكر اسمى ولو بالاشارة اذا ماتعارضت مصالحى مع بعض مايذاع عبر اخبارك وبرامجك؟! إننى لا اتحداك لكنى فقط اذكرك بالواقع الذى تعرفه اكثر منى! فأنت شخصيا تعرف انك - وانت رئيس قطاع الأخبار - لا تملك الحق فى البت او الاجابة على مثل هذا السؤال او اتخاذ قرار فيه دون الرجوع الى اعلى!!

●● يا سيد سمير اننا لا نرد على ردك، ولانهاجمك لشخصك بل اننا ننبهك ونلفت نظرك ونكاشفك ونصارحك بجانب من الحقائق ومازال فى جعبتنا الكثير.. بالنسبة لقطاع الأخبار والجريدة المصورة وصباح الخير يا مصر وخلافه فإننا لا نريد للهب المشتعل فى بعض الثياب ان يشتعل ويتسع مداه. ولا نريد الحديث عن قطاعات اخرى انت بالنسبة لها من أولياء الله الصالحين.. ويكفى ماحدث فى مسابقة الاصوات الجديدة الاخيرة وغيرها من القضايا التى لا نود الدخول فيها الآن.

●● اخيرا يا سيدى الورقة التى تتحدث عنها لدينا - أصلها - ونرحب بان نحتكم لمن تراه ولدينا قرارات كثيرة أخرى موقعة بنفس التوقيع وعلى نفس النوعية من الورق ومعظمها تحت زجاج مكاتب قطاع الأخبار اى انها ليست بعيدة عن نظرك ومنها نفس الورقة التى تنفى علمك بها رغم ان ماورد بها حدث وعليك بمراجعة الشرائط قبل نشر الموضوع الاربعاء الماضى بايام قليلة ولنحتكم لمن تريد اذا اردت.. فإذا كان هناك رئيس آخر لقطاع الأخبار واسمه ايضا تشفير التونى فهذه قضيتك انت، وعليك ان تبحث عنه لتطرده من المبنى، او تقاضيه، او تتفق معه على اقل تقدير.

٠٠٢٣٦٠

تعليمـــة

يتم التركيز في نشرة الساعة ... وفي نشرة آخر الأنباء على جريدة مايو بحيث

يؤخذ منها أخبار كالصحف القومية تماما .

ويؤخذ جريدة الأحرار واللواء والشعب والوطن وأي جريدة أخرى ،

وتأخير جريدة الوفد في آخر الأنباء .

رئيس قطاع الأخبار

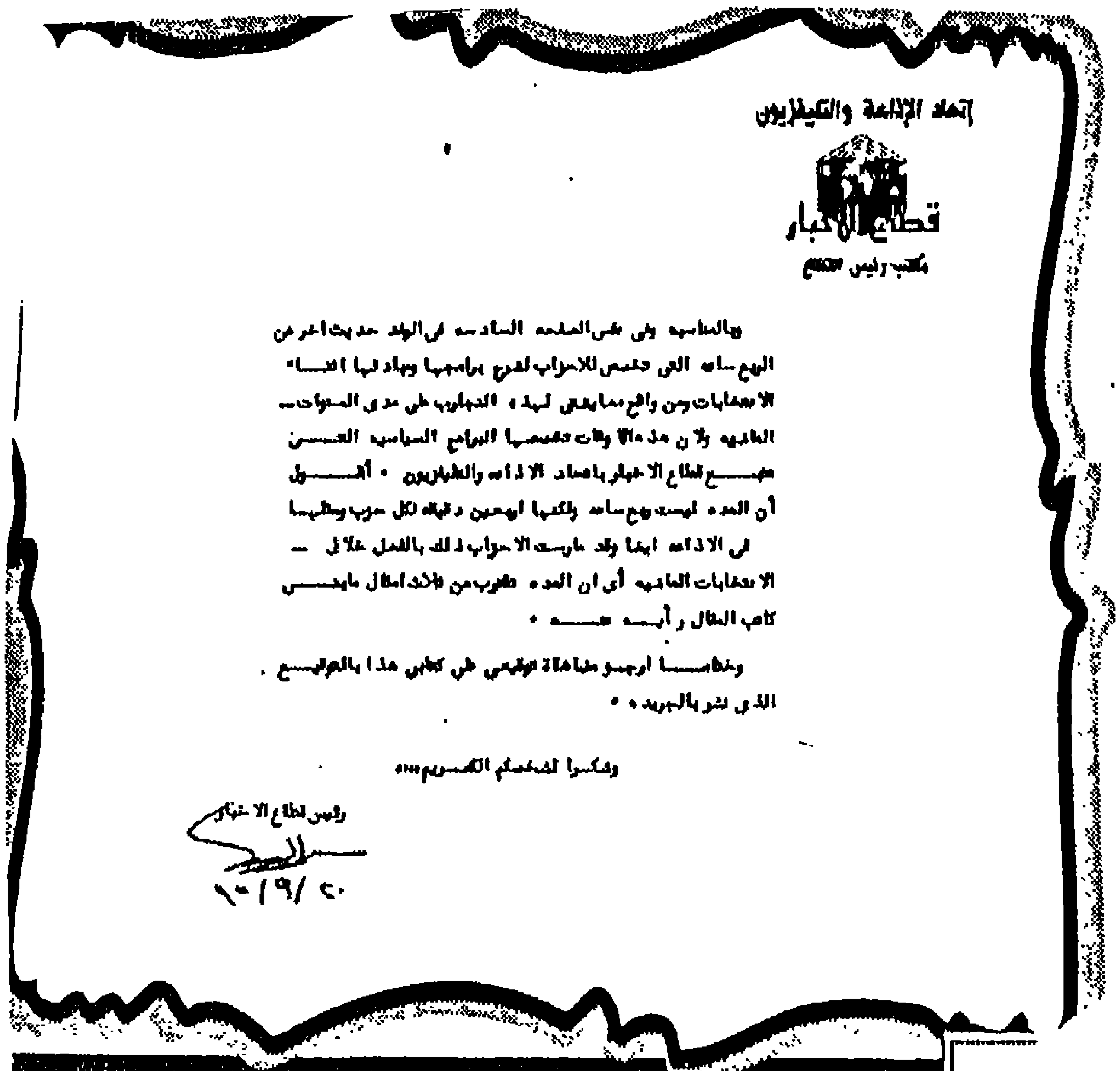
(توقيع)

سمير التوني

صورة من «التعليمة» التي صدرت عن قطاع الأخبار والتي ينفذها سمير التوني.



سمير التوني



اتحاد الإذاعة والتليفزيون
قطاع الأخبار
مكتب رئيس القطاع

وبالمناسبة وفي نفس الصفحة السادسة في الوفد حديث آخر عن البرامج السياسية التي تخصص للأحزاب لعرض برامجها وبيان آرائها أثناء الانتخابات ومن واقع ما يتحقق لهذه التجارب على مدى السنوات الماضية ولأن هذه الأوقات تخصصها البرامج السياسية التي تخضع لقطاع الأخبار باتحاد الإذاعة والتليفزيون . أقول أن الندوة ليست برامج سياسية ولكنها برامج دعائية لكل حزب ومرشحيه في الإذاعة أيضاً وقد مارست الأحزاب ذلك بالفعل خلال الانتخابات الماضية أي أن الندوة ضرب من الخيال أمثال ما يحسبه كاتب المقال رأيه هذا .

وختاماً أرجو مضاهاة توقيعي على كتابي هذا بالتوقيع الذي نشر بالجريدة .

وشكراً لتعاونكم الكريم،،،

رئيس قطاع الأخبار

٢٠/٩/٩٥

صورة من الصفحة الأخيرة من رده والتي يظهر فيها التوقيع المخالف.

تانسو تشيللر في تركيا.. وعاطف صدقي في مصر

الخطاب العام بين الحكومة والمعارضة

محمد راغب

درس في الديمقراطية من تركيا، نقرأه وندعو الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري ان يشاركنا قراءته ليس اكثر..!!!

السيدة تانسو تشيللر رئيسة وزراء تركيا، تستنجد بالمعارضة في بلادها، للدخول مع حزبها الحاكم في تشكيل «حكومة الحل» المؤقتة لاخراج البلاد من ازمتها السياسية، وعلى الرغم من موقف قادة المعارضة، الا ان رئيسة الوزراء لم تعاند او تكابر - كما عندنا في مصر - لكنها سعت لعقد اكثر من اجتماع، في محاولة منها لكسب ود المعارضة واقناعها في دخول حكومة الائتلاف.

ورغم تشابه مصر وتركيا في ظروف السياسة والاقتصاد، وتضمهما صفحة الانتماء للعالم الثالث، غير ان الازمات السياسية التي تعيشها مصر بصفة الاستمرار، وخاصة في ظل حكومات الحزب الوطني الحاكم، لم تلفت نظر اي من هذه الحكومات الى ان في مصر معارضة وطنية، يمكنها ان تشارك في حل اي من هذه الازمات، وليس ازمة واحدة، كما هو الحال الآن في تركيا «!!»

انما استقر الامر ان تطرح حكومة الحزب الوطني نفسها كبديل ابدي، رغم انف الشعب والمعارضة معا «!!»

ان التوائم في الخطاب العام بين الحكومة والمعارضة في تركيا يوضح الى اي مدى نفتقد في مصر مثل هذا الخطاب بين الحكومة والمعارضة، فاذا كان الخطاب التركي يؤكد صحية العملية الديمقراطية وسلامة المناخ والممارسة السياسية، فانه في ذات الوقت قد ازاح قناع الخديعة الذي طالما اختفت وراءه حكومة الحزب الحاكم واوهمت الرأي العام في مصر وخارج مصر، بان النظام المصري قطع شوطا من الديمقراطية، وانه - اي النظام - يتعامل مع المعارضة باعتبارها جزءا اصيلا من بنيانه «!!».. غير ان سوابق هذا النظام وممارساته مع احزاب المعارضة، تثبت عكس ذلك، بل وتطرح مزاعمه وزيف ادعاءاته على مذبح الديمقراطية «!!»

ان خريطة التعامل مابين الحكومة واحزاب المعارضة المصرية، تأسست على استراتيجية احادية من جانب الحكومة، تنظر من خلالها إلى ان احزاب المعارضة، هي جزء من النظام، وهذا من حيث الشكل والادعاء، ولكن من حيث الواقع العملي والسياسي، فالمعارضة في نظر الحكومة، ماهي الا قلة تعمل لحسابها وتعيق اي تطور سياسي واقتصادي الى أخر الاوصاف العديدة، التي وصلت في بعض الاحيان الى حد اتهام المعارضة بعدم الوطنية «!!»

ولطالما تشكلت مفردات الخطاب العام بين الحكومة والمعارضة على هذا الاساس، فانه يعني ان الحزب الحاكم يسقط من شعاراته، والى الابد، الادعاء بان المعارضة جزء من النظام، لانه بذلك يستبعد تماما فكرة تداول السلطة بين الاحزاب، حتى انه يصاب بالارتكاريا السياسية، فيما لو طرح البعض مجرد فكرة تشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة تشرف على العملية الانتخابية «!!»

والدليل الدامغ على صحية هذا الكلام، صاغه الدكتور عاطف صدقي نفسه، الذي يشغل كرسي رئيس الوزراء منذ عام ١٩٨٧ وحتى اشعار



عاطف صدقى



تانسو تشيللر

آخر، اى مايقرب من ٩ سنوات، هى قد تكون اطول مدة يقضيها رئيس وزراء فى منصبه دون ان يعير النظام اهتماما لمطالب المعارضة والشعب بحتمية التغيير!!!

ان ثمة مواقف سياسية للحكومة قد اطاحت بآمال المعارضة فى طرح مشاريعها الاصلاحية،على كافة المسارات سواء كانت سياسية، او اقتصادية او اجتماعية.،. الخ وتظل ـ فقط ـ متهمة فى نظر الحكومة والحزب الحاكم بالاثارة وعدم قدرتها على طرح برامج ورؤى لحل مشاكل وازمات البلاد.. وهنا يسقط هذا الاتهام فورا، ويمكن الرد على زيف هذا الاتهام، بان احزاب المعارضة، وفى مقدمتها حزب الوفد، قد شارك وساند الدولة بكل قوة، فى مواجهة ظاهرة الارهاب وطرح العديد من الحلول الموضوعية لكثير من الازمات الاقتصادية والسياسية غير ان وحدوية واحكام الحزب الحاكم على السلطة، حالت دون الاخذ او حتى مناقشة هذه الدول!!!

ان الفرق بين الحزب الوطنى الحاكم، وبين احزاب المعارضة ـ بعيدا عن الايديولوجيات ـ يتمثل فى ان الحزب الوطنى يستمد وجوده وقوته من رئيسه حسنى مبارك رئيس الجمهورية ولانه كذلك، فهو الحزب الذى يستحوذ على ممتلكات البلاد والعباد، ويتصرف فيها وكانها ملك له ولاعضائه فقط، وللاسف تتعامل الحكومة وحزبها بهذا المنطق، ومن ثم تتعامل مع احزاب المعارضة وكانها واعضاءها من خارج مصر لاحق لهم فى مشاركة الحكومة مشاريعها وتصرفاتها!!!

وهنا نسال الحكومة: ماذا لو تقدم حزب معارض بمشروع تنموى، او انشائي.. او.. الخ، هل تسمح الحكومة لهذا الحزب برصيد ميزانية له من الدولة؟!. وهل يسمح لهذا الحزب باستخدام امكانيات وقدرات الدولة؟!.. طبعا لا.. وربما تتهم الحكومة هذا الحزب بالجنون والهذيان!!!

لا امل اذن فى توافق الخطاب العام بين حكومة الحزب الوطنى وبين احزاب المعارضة الا بايمان وقبول كل طرف للآخر وهذا لن يكون الا فى اطار مشروع اصلاحى شامل يطرح ديمقراطية حقيقية بديلا للديمقراطية المزيفة تنتشل البلاد من ازماتها المزمنة، وتؤكد على حق الشعب فى ان يحكم نفسه وعلى تداول السلطة بين الاحزاب.. عندئذ يمكن ان يتحقق الدرس التركى وربما تعرف مصر ـ للمرة الثانية ـ حكومات الائتلاف.

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

لجنة دولية لمراقبة الانتخابات: الخلاص المتاح من محترفى التزوير

ملتصر جابر

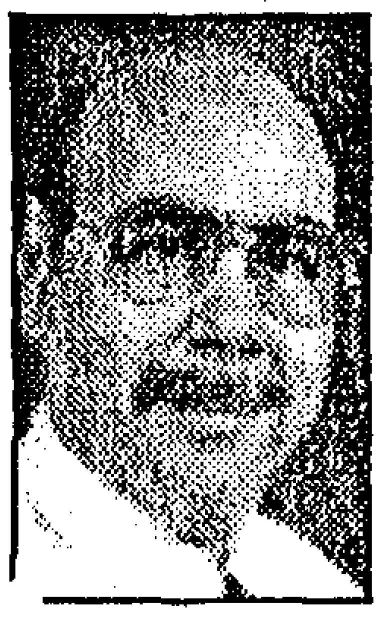
اذا كانت القوى السياسية الوطنية المعارضة اتفقت جميعها على ان الانتخابات البرلمانية التى تجرى فى ظل وجود الحزب الحاكم فى السلطة، تشوبها اتهامات التزوير والتزييف، وان القضاء بمختلف مستوياته، اثبت واكد هذه التهم والوقائع فى الانتخابات البرلمانية الماضية وان الناخب المواطن اصبح فاقد الثقة فى جدوى الذهاب الى لجان الانتخاب طالما ان النتائج معروفة قبل الانتخابات اصلا وهو مايراه رؤية العين فى كل مرة، وان اقوى الاحزاب السياسية، ذات الوجود والفاعلية فى الشارع السياسى، احجمت عن المشاركة فى مهزلة الانتخابات الماضية عام ١٩٩٠ بسبب مايجرى من تلاعب فى العملية الانتخابية كلها.. من اجل كل ذلك.. لماذا لايتم الاحتكام الى لجنة دولية لمراقبة الانتخابات البرلمانية فى مصر وهى بالضرورة سوف تكون محايدة لبيان الحق من الباطل والصدق من الكذب، وكشف لصوص اصوات الناخبين ومزيفى ارادة الامة؟!.. وهذا ليس بجديد او بدعة فهناك دول سبقتنا نحو ذلك، ومن العالم الثالث النامى، ونحن لسنا احسن منهم حالا.

ويرى المراقبون السياسيون ان اشراف لجنة دولية على الانتخابات، يحقق بالفعل الديمقراطية ويمنع الحزب الحاكم، الذى ياتى عبر اصوات الناخبين شرعية الحكم ويعطى التعددية السياسية كنظام للدولة مشروعية دستورية حيث ان هذه اللجنة الدولية لامصلحة لها سوى الديمقراطية ولن تحابى الحزب الحاكم على حساب احزاب المعارضة او العكس طالما لامصالح ولاصفقات ولا مكاسب الا مايريده الناخبون وليس حزبا بعينه بالاضافة الى ان مصر من الدول التى ساهمت فى العديد من لجان المراقبة الدولية فى انتخابات بعض الدول الافريقية تحديدا اى انها تعترف بصورة او باخرى بضرورة واهمية هذه اللجان فى تحقيق الديمقراطية وانها ليست عيبا بل ان الحكومات التى تسمح بها تضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار وان كان الحزب الحاكم لايسعي الا الى تحقيق الديمقراطية واجراء انتخابات برلمانية نزيهة فلامانع من الاستفادة من تجارب الدول الاخرى.

حول مدى دستورية استقدام مراقبين دوليين للانتخابات يقول الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة الدستورية بالوفد.. ان الاصل فى الاشياء الاباحة، بمعنى ان الاصل فى كل شئ جائز الا اذا



د. عاطف البنا



د. احمد سعد

وجد نص يحرمه وبالتالى فحضور مراقبين دوليين للانتخابات مسألة جائزة قانونا ولاتتعارض مع اى نص فى الدستور او فى اى قانون من قوانين الدولة. اما بالنسبة لالزام الحكومة باستقدام المراقبين فليست هناك وسيلة قانونية لاستقدام مراقبين ومع ذلك فانه يمكن للاحزاب والقوى السياسية ان تستقدم هؤلاء المراقبين بل ان نوعا من الرقابة الدولية، او الاتصال الدولى باحوال الانتخابات يتحقق بالفعل عن طريق مندوبى الصحف ووكالات الانباء الاجنبية ويمكن ايضا لممثلى منظمات حقوق الانسان ان يكون لهم دور كشهود عيان على مايجرى فى الانتخابات ولكن دون ان تكون لهم صفة الرقابة الرسمية وهذه الصفة الرسمية لاتحدث الا بموافقة

الحكومة، التي ترفض ذلك بحجج واهية، وكان يمكن الاستغناء عن طلب مراقبين دوليين للانتخابات لو ان الاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية يتحقق، ولكن مايحدث ليس الا اشرافا قضائيا صوريا ولايحقق الحكمة الدستورية من الاشراف القضائى وكان مؤتمر العدالة الاول - والاخير - الذى عقد قد اكد رجال القضاء فيه ان هذا الاشراف الصورى للقضاء على الانتخابات يسئ الى القضاء، وطالبوا بالاشراف الكامل للحفاظ على المكانة السامية للقضاء ومهمته. وعلى هذا الاساس فاننا نطالب بنوع من الرقابة الدولية. وبتواجد شهود الرؤية لما يحدث فى الانتخابات واعتقد ان النظام الذى يثق فى مكانته وقدراته لايخشي من هذه المراقبة ولايرى فيها انها تمس سيادة الدولة!!! ثم اننا نتعامل مع صندوق النقد والبنك الدولى، ونحصل على قروض وتجرى مباحثات ويأتى مبعوثون لمراقبة اجراءات الاصلاح الاقتصادى فلماذا نرفض المراقبين الدوليين فى الانتخابات فهم لايحضرون لفرض شروط ولكن ليكونوا شهودا ثم ان هناك دولا عديدة استقدمت لجانا دولية، بل ان مصر شاركت فى العديد من هذه اللجان.. فلماذا عندما نطالب بها يقولون انها تدخل فى السيادة؟!

فى هذا الاطار يرى الدكتور احمد سعد، استاذ القانون المدنى بجامعة القاهرة، وعضو اللجنة الدستورية بالوفد، ان الاستعانة بلجنة دولية لمراقبة الانتخابات، هو مبدأ موجود، ويعكس عدم نزاهة الانتخابات فى الدول التى تستغيث بها، وهى اشبه بالقوات الدولية التى تفض الاشتباك بين الدول المتحاربة ومراقبة الحدود بين البلدين المتحاربين. اما فى الانتخابات البرلمانية فهى ايضا قوات دولية ولكن لإرساء الشرعية الدستورية داخل الدولة. وللاسف ان المطالبة بوجود لجنة دولية لمراقبة الانتخابات فى مصر، يعكس ازمة لاشك ان سببها الوحيد هو الحزب الوطنى، لان هذا الحزب الحاكم لوكان يؤمن ايمانا كاملا بالشرعية الدستورية والتعددية الحزبية للنظام السياسى فى مصر، طبقا لصريح نص المادة الخامسة من الدستور، وما اقره قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧. والسؤال الذى نطرحه على النظام الحاكم.. هل تؤمن بماورد بالدستور ام لا؟!.. والايمان لايعنى سوى التطبيق ولا شك ان اول خطوة فى طريق الايمان بالدستور هى الاعتراف بان الاحزاب جميعها وطنية وبرغم اختلاف برامجها السياسية، الا ان هناك اطارا عاما مشتركا بينها وهو وجوب تحقيق الوحدة الوطنية فى برامجها والمشاركة فى النهوض بالدولة المصرية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وهذا كان يجب ان يؤدى الى نتيجة منطقية ان الاحزاب تنزل للشعب، الذى هو مصدر السلطات، ليقول كلمته بكل حرية، ويستكمل الدكتور سعد كلامه قائلا: اما كون الحزب الحاكم الآن، والذى يسمي بالحزب الوطنى يستأثر بكل شئ بدءا بالدعاية الانتخابية، وحتى تقييد ارادة مرشحى الاحزاب الاخرى، واستئثارهم بفض الصناديق الانتخابية، واعلان النتائج.. ومن اجل ذلك، وللاسف، تكون الاستعانة بقوات دولية فى محلها، فالضرورات تبيح المحظورات. ومن المحزن ان الحزب الحاكم يضطرنا للمطالبة باجانب لمراقبة مسألة تطبيق الديمقراطية فى بلادنا ونحن بلد ذو تاريخ برلمانى وسياسى كبير، واصحاب حضارة عريقة. وكان يجب ان تلجأ الينا الدول الاخري اكثر مما نلجأ اليها فليس من العقل ان نضطر الى اللجوء الى المنظمات الدولية تعطينا دروسا فى الديمقراطية.

بين تصاريح الحكومة.. وتقارير أجهزتها

١٧٤ جنيها يدفعها كل مواطن عقب الانتخابات القادمة

مصطفى شفيق

الحكومة فى حاجة ماسة الى مبلغ ١١ مليار جنيه من ضريبة المبيعات خلال العام المالى ٩٦/٩٥، سيتم جمعها بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات.. لكن الحكومة مقبلة على الانتخابات التشريعية والحزب الوطنى فى حاجة للبقاء فى السلطة..

وتطبيق ضرائب ومكوس جديدة ومستمرة هى السياسة المعلنة لحكومة الحزب الوطنى والتى يحرص بكافة الطرق على تطبيقها للصرف على مواكب الزعماء وسيارات الحراسة والمصفحات التى يتم شراؤها بملايين الجنيهات هى فى الحقيقة اموال دافعى الضرائب من المصريين الشرفاء البسطاء ولان هذه الامور مجتمعة تمثل ازمة بالنسبة لحكومة الحزب الوطنى التى تسعى جاهدة وتحت اى كم من التنازلات الى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى والدول اعضاء نادى باريس.. فقد اجلت الحكومة تطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات الى ما بعد الانتخابات القادمة حتى لا يدخل مرشحو الحزب الوطنى على ناخبيهم دون انجاز حقيقى للحكومة يشعر به المواطن.. بل ومحملين ايضا بتساؤلات الناس حول الضرائب والمكوس التى لن تنقطع عن فرضها حكومات الحزب الحاكم.

وحديث حكومة الحزب الوطنى عن ارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين العاديين وكان اعضاء الحكومة وقيادات الحزب الوطنى يتحدثون عن انفسهم من ابراجهم العاجية التى تفصل بينهم وبين رجل الشارع الذى يعانى تدبير نفقات قوت يومه.

واذا كانت مزاعم مسئولى الحزب الوطنى لا تعدو كونها تصريحات اعتاد المواطنون على سماعها دون ان يستشعروا اى اثر حقيقى لها والبيانات التى تصدرها المؤسسات الحكومية خاصة الرقابية منها تؤكد ذلك.. فالحكومة جمعت خلال العام المالى الماضى فقط ٤٠ مليار جنيه فى صورة ضرائب وتمغات ومكوس وهو الرقم الذى اعلنته الحكومة ومن الطبيعى ان هذا الرقم لا يشمل سوى الضرائب المحصلة بشكل مباشر فقط.

وتقارير الحكومة تؤكد ان الضرائب تزداد بشكل كبير بل وان زيادة الضرائب هى نهج الحكومة فى سد اى عجز يطرأ على ميزانية الدولة وليس عن طريق ضغط الانفاق الحكومى.. وخلال السنوات العشر الاخيرة زادت حصيلة التمغة - مثلا - من مائة مليون جنيه الى ثلاثة مليارات جنيه ونصف بنسبة ٣٥٠٪ زيادة فى نوعية واحدة من الضرائب وضريبة الاستهلاك تغير اسمها الى ضريبة المبيعات وكانت فى الماضى تحصل ٨٠٠ مليون جنيه عام ٨٥ واليوم وبعد عشرة اعوام تحولت الى ضريبة مبيعات تبلغ حصيلتها ٩ مليارات جنيه وسيتم رفعها الى ١١ مليار جنيه.

اما الضريبة العامة فقد ارتفعت من اربعة مليارات جنيه الى ١٢ مليار جنيه والجمارك ارتفعت خلال السنوات العشر الاخيرة من مليارى جنيه الى سبعة مليارات جنيه. وبوجه عام ارتفعت الضرائب من ٨ مليارات جنيه الى ٤٠ مليار جنيه خلال السنوات الاخيرة وفى المقابل فإن دخل المواطن فى مصر تقلص رغم ضآلته من ٨٠٠ دولار سنويا الى ٥٥٠ دولارا سنويا وبذلك انحدر مستوى المعيشة بشكل يثبت بما لا يدع مجالا للشك انحدارا كبيرا.

ومع انخفاض قيمة دخل الفرد الى ما دون مستوى خط الفقر ومع ارتفاع الضرائب التى تمثل اكبر عبء حاليا على كاهل المواطن لم يتوقف سباق الاسعار تحت سمع وبصر الحكومة بل وبرعايتها - حتى لا يستمر المواطنون فى حياة السلحلفة - فشرائح الاسعار تتراوح نسب الزيادة فيها ما بين ٣٠٠٪ الى ٨٠٠٪ خلال السنوات العشر الاخيرة، وبالقياس على اهم سلعة فى حياة المواطن المصرى العادى فقد ارتفع سعر رغيف الخبز عشرة اضعاف سعره خلال سنوات عشر.

وفى مجال الاسعار فإن الحكومة تسلك منهجا لا يتناسب مع ما تدعيه من صدق فهى تضع للسلعة المراد زيادة سعرها مسمى جديدا او وصفا جديدا - رغيف طباقى ثم محسن - او تعتمد على خلق ازمة تسويقية للسلع ثم تقوم باعادة طرحها باسعار جديدة مرتفعة بحيث يقبل المواطن على شرائها مضطرا وطبقا لهذا الاسلوب استطاعت الحكومة ان ترفع اسعار كل شىء الخدمات زادت اسعارها بنسبة ٢٥٠٪، الملابس بنسبة ٦٠٠٪، التعليم زادت اسعاره بنسبة ١٩٠٪ حتى العلاج والرعاية الصحية زادت خلال عشر سنوات بنسبة وصلت الى ٢٢٥٪..

ولعل حكومة الحزب الوطنى تجد لها مخرجا من تقارير الاجهزة التى تتبعها والتى تكذب تقاريرها كل ما تدعيه الحكومة عن الرفاهية التى اصبح يعيش فيها المواطن المصرى وعن ارتفاع مستوى المعيشة فالحقيقة التى اكدتها تقارير هذه الاجهزة ان اعضاء الحكومة يعيشون فى رفاهية حقيقية وان اتباع واشياع الحزب الوطنى الحاكم ارتفع مستواهم المعيشى بقدر ما يستطيع كل منهم قضم قطعة من لحم هذا الشعب والذين ستزداد شراهتهم اذا نجحوا فى الانتخابات البرلمانية القادمة!!

ما معنى عرض الكشوف على الرئيس ؟؟

حقا يثار التساؤل الحائر والمنطقي والقانوني والسياسي لماذا «عملية» عرض كشوف مرشحي الحزب الوطني على الرئيس؟

مامدلول هذا الاجراء وما مضمونه وفحواه ومعناه؟

ما معنى ان نفرض اسماء المرشحين لحزب سياسي قائم في البلاد، هذا الحزب - حسب نظام تعدد الاحزاب - هو تماما مثل باقي الاحزاب على الساحة السياسية.

إذن لماذا هذا الامتياز بعرض اسماء المرشحين لهذا الحزب للتوقيع عليه وانتظار «بصمة» الرئيس.

ان معنى ذلك بكل ايجاز وبدون إعمال فكر أو فلسفة، ان للمرشح الذى سيقع عليه الاختيار هو من قبل ومن بعد يحمل صفة «مرشح الرئيس» ولايوجد تفسير آخر، وان كان عند احد من منظرى الحزب، حزب الرئيس، تفسير آخر فليقدمه لنا، ولكن الحجة واضحة والبرهان واضح: حزب الرئيس ومرشحو الرئيس.

وان كان الاختيار على هذا النحو يمثل انتهاكا صريحا للعدالة، والقانون وصحيح الاجراءات، بل وقبل كل شىء: ضد العدالة السياسية المنشودة، وفيه افتئات على حرية باقي الاحزاب.

وكم ذا بمصر من المخالفات الدستورية وكم فيها من العجب العجاب، وقد ظهرت هذه الظاهرة المدمرة فى ممارسة الامور السياسية فى البلاد، ولنضرب الأمثال،

يقولون فى البلاد حرية ويحكمون بقانون الطوارىء.

ويقولون فى البلاد ديمقراطية وها هو رئيس البلاد ينتقى الاسماء ويختار و «يوحى» لكل اجهزة الدولة وعلى رأسها رجال الداخلية وضباطها، والمحافظون وموظفو المحافظة، وفى القرى والنجوع العمد والمشايخ: خذوا بالكم هذا هو مرشح الرئيس، وقد «وقع» و «بصم» الرئيس على قائمة هؤلاء الأشخاص.

أي عدالة سياسية في هذا البلد؟

وأى ضمان للحياد فى الانتخابات القادمة وخاصة وقد طلبت المعارضة «قائمة» بالضمانات ولا من سميع أو من مجيب وكأنهم لايسمعون ولايعون!!

ولذلك فإن الأجراء الذى أعلن عنه فى شتى وسائل الاعلام ان اسماء مرشحي الحزب الوطني، وهو حزب الرئيس، وسيرشح من يقع عليه اختيار الرئيس، أعلنه - منذ الآن - قبل معرفة هذه الاسماء، نحن نتكلم عن الاجراء: شكله ومضمونه ومؤداه هو باسم القانون وصحيح الاجراءات «اجراء باطل» وقد قدمنا اسباب وحيثيات هذا البطلان.

ان عرض الاسماء على الرئيس معناه اعتراف صريح من جانب الرئيس بعدم عدالة الاختيار السياسي للاسماء المرشحة لتمثيل الأمة، وإلا - مع التحفظات - كان يتحتم ان يتم الامر سرا أو دون هذا الاعلان.

وهذا يعطينا الفرصة للتوكيد ما طالبنا به من قبل، وما قلنا في شأنه ان هذا الذى نطالب به موجود في كل بلاد الدنيا من حتمية تنحى الرئيس عن رئاسة الحزب الذى يرأسه حال دعوة الأمة للادلاء بصوتها في الانتخابات، بل قبل ذلك حتمية هذا التنحى قبل الجلوس على عرش الحكم، وإلا وصلنا - نحن كتائب المعارضة - الى مشاهدة مثل هذا الاجراء موضوع هذا الحديث المملوء بالأسى والتساؤل المرير..

الحرية تقول انا «للجميع»...

الديمقراطية تنطق انا «للجميع»...

اما زحزحة هذه المبادىء المستقرة والمسلم بها، واعطاء سلطة الاختيار لرئيس الجمهورية وهو في الوقت نفسه رئيس لحزب سياسي يدخل فى منافسة مع باقي الاحزاب السياسية، أمر قلنا عنه يتجافى مع المنطق السياسى والعدالة السياسية، وهو اجراء - باسم القانون وروح الدستور - باطل بطلانا مطلقا.

ونقول - منذ الآن - للشعب والرئيس:

اولا: نحن نشكو الرئيس حسنى مبارك رئيس الحزب الوطنى للرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية...

ثانيا: ان لم تحقق العدالة السياسية ويعلن عنها رسميا، نؤكد بطلان الاجراء الموقع من الرئيس والقاعدة الأصولية التى تطبق هنا ان.. «ما بنى على الباطل فهو باطل»..

الاختيار باطل، ونجاحهم - بهذه الصورة - باطل... وألف حسرة على الحرية والديمقراطية، ومع هذا سوف نخوض المعركة والشعب من ورائنا محيط.

الدكتور محمود السقا

دعم انتخابى

عبد المنعم عمارة منح الحزب الوطنى بالضانكة ١٠٠ الف جنيه كدعم إنتخابى لمرشح الحزب الوطنى. عمارة رصد المبلغ بدعوى تطوير القرية النموذجية بالقلج. نصف المبلغ وزع تحت بند أعمال الدارية!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

الإعلام المصرى مسير وليس مخيرا

صلاح الدين عبدالله

هل يساوى الإعلام المصرى بين الأحزاب السياسية المختلفة فى عرض أفكار كل حزب وبرامجه الانتخابية مثلما يتم فى دول العالم يجيب الدكتور إبراهيم الدسوقى أباظة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد.

● **الإعلام يساهم بدور كبير فى الانتخابات فما هو دور الإعلام المصرى فى الانتخابات القادمة؟**

● انتخابات بلا إعلام تساوى ديكتاتورية فتكافؤ الإعلام شرط أولى لنجاح العملية الانتخابية وخاصة فى إطار الديمقراطية وليس من المعقول أن تحتكر الحكومة وحزبها الحاكم وسائل الإعلام الكبرى «الإذاعة - التليفزيون - الصحف القومية» ولا تمتلك الأحزاب المعارضة سوى بضع صحف ومعظمها أسبوعية فهذا الخلل الإعلامى يفسد العملية الانتخابية ويحولها إلى ملعب يلعب فيه فريق واحد وهو فريق الحكومة بينما يبقى فريق المعارضة «الخرس مشلول».

● **الإعلام فى مصر مسيّر أم مخير؟**

● الإعلام المصرى مسيّر بأوامر الحكومة وحزبها الحاكم وهو مسيّر لخدمة أغراضها والدعاية اليومية لسياستها ودق الطبول للحزب الحاكم ومعنى ذلك دعاية مبطنة للحزب الوطنى مما يتعارض مع مبدأ المساواة فى استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة خاصة فى ظل المعركة الانتخابية.

● **فى المؤتمر الإعلامى الذى عقد مؤخرا أكد بعض المسئولين عن الإعلام حياده فى الانتخابات القادمة!!**

● معنى الحياد الإعلامى الذى يتحدث عنه الوزير هو أن تتساوى كافة الأحزاب السياسية خاصة أثناء العملية الانتخابية فهل تحقق هذا فى عهد الوزير فى الانتخابات السابقة؟.

يبدو أن الوزير يفصل بين الدعاية للحكومة وللحزب الوطنى وبين الأحزاب السياسية الأخرى فهل يسمح وزير الإعلام على الأقل خلال المعركة الانتخابية القادمة باستخدام وسائل الإعلام المختلفة بين الأحزاب السياسية بالتساوى لم ستظل الأحوال كما هى. كما حدث فى الانتخابات السابقة ويمنح كل حزب خمسين دقيقة فقط منها عشرون دقيقة عام ٨٤ وثلاثون دقيقة عام ٨٧.

● **هل الإعلام فى مصر مبنى على العلم والتحية والديمقراطية؟**

● الإعلام الحكومى مبنى للأسف على النظرية القائمة على الدعاية اللائمة التى تقول «اكذب ثم اكذب يصدقك الناس. فالإعلام كما أشرت تسخيرا مطلقا للحكومة وحزبها الحاكم.

● **هل ساهم الإعلام المصرى فى عملية الوعى الانتخابى لدى الأفراد؟**

● نحن نعرف بالطبع أن إعلام المعارضة محدود للغاية وذلك بسبب ضعف إمكانياته بينما يسهم إعلام الحكومة بنسبة كبيرة فى السيطرة على الرأى العام وتضليله وذلك من خلال الدعاية للحزب الوطنى. وإن الديمقراطية بالمساواة بين الأحزاب فى استخدام وسائل الإعلام تعنى لا ديمقراطية بل تعنى شمولية وديكتاتورية فكيف تستطيع الأحزاب والقوى السياسية أن تنشر برامجها فى وقت أهدرت فيه المساواة الإعلامية.



د. ابرهيم اباظة

● **هل الإعلام المصرى يخاصم عقول المثقفين فى ظل مهرجانات الرقص والغناء؟**

● بكل تأكيد يخاصم الإعلام عقول المثقفين المصريين لأن برامجه ضعيفة للغاية سواء كانت من ناحية البرامج أو الأداء.

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

رد من سمير التونى:

التوقيع ليس توقيعي والأحزاب تحصل علي ٤٠ دقيقة

السيد الأستاذ الاخ رئيس تحرير
جريدة الوفد
تحية طيبة.. وبعد

نشرت جريدتكم الغراء عدة موضوعات بعنوان تعليمات قطاع الاخبار مع صورة لخطاب لا اساس له من الصحة وبتوقيع ليس توقيعى ثم بنى صديقنا المحرر مقالا على اساس هذا التوقيع الباطل..

وابتداء اؤكد انه لا تصنيف لدينا لجريدة على انها جريدة عدوانية او جريدة مسالمة. وكاتب المقال يشير الى ان قطاع الاخبار باتحاد الاذاعة والتليفزيون لديه تعليمات او انى اصدرت تعليمات على المختصين تقتضى بالتركيز على صحيفة مايو فى موجز «الانباء والصحافة» الذى يذاع على القناة الاولى ولعل الدليل على عدم صدق ذلك هو مايذاع حيث يذاع لجريدتى الوفد والاحرار يوميا لانها صحف يومية اما مايو والاهالى فيذاع عنها اسبوعيا وتطالبنا صحف كثيرة بان يكون لها حظ صحيفتى الوفد والأحرار فيما يذاع نها كصحيفة البلاغ ـ السياسى المصرى او العربى او غيرها واعتقد ان معدى البرنامج يحاولون ذلك فى حدود المساحة الزمنية خاصة وان البرنامج يقطع السهرة ويقدم كموجز سريع للانباء والصحافة.

وبالمناسبة وفى نفس الصفحة السادسة فى الوفد حديث آخر عن الربع ساعة التى تخصص للاحزاب لشرح برامجها ومبادئها اثناء الانتخابات ومن واقع معايشتى لهذه التجارب على مدى السنوات ـ الماضية ولان هذه الاوقات تخصصها البرامج السياسية التى تتبع قطاع الاخبار باتحاد الاذاعة والتليفزيون. اقول ان المدة ليست ربع ساعة ولكنها اربعون دقيقة لكل حزب ومثلها فى الاذاعة ايضا وقد مارست الاحزاب ذلك بالفعل خلال الانتخابات الماضية اى ان المدة تقترب من ثلاثة امثال مابنى كاتب المقال رأيه عنه.

وختاما ارجو مضاهاة توقيعى على كتابى هذا بالتوقيع الذى نشر بالجريدة.

وشكرا لشخصكم الكريم...

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفـــد

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

سياسة عليا

صدرت توجيهات سياسة عليا بسرعة الانتهاء من التحقيق فى قضيتى بنكى النيل والدقهلية التوجيهات طالبت بالبت فى الموضوع قبل اعلان قوائم الحزب الوطنى الديمقراطى لانتخابات مجلس الشعب القادمة.

المكتب الفنى للنائب العام سيستمع لاقوال اعضاء مجلس الشعب خلال هذا الاسبوع.

٦ وزراء فى الانتخابات

اشارت مصادر مطلعة ان هناك ٦ وزراء جدداً تقدموا للترشيح لانتخابات مجلس الشعب القائمة عن الحزب الوطنى اسماء الوزراء الجدد على عرضت امس على المجلس فى اجتماع مع الرئيس مبارك حضره كمال الشاذلى وزير مجلسى الشعب والشورى وامين مساعد الحزب وعدد من الوزراء اعضاء امانة الحزب.

نظافة وتجميل وانتخابات !

اللواء مجدى امين نائب محافظ القاهرة ورئيس هيئة نظافة تجميل المدينة اصدر تعليماته بتشكيل فريق عمل خاص بانهاء طلبات المرشحين للانتخابات القادمة للحصول على تصريح مباشرة الاعلان الانتخابى، مجدى امين اكد ان الاجراءات لاتستغرق سوى بضعة دقائق تشمل انهاء اجراءات التصريح وسداد قيمة التأمين وتحديد الاماكن غير المسموح بها مباشرة الاعلان فى اطار دائرة كل مرشح. فريق العمل يضم المهندس احمد شاهين.

الفلبان فى الوفد!

انضم محمد الفلبان رئيس تحرير جريدة الاحرار الاسبق، وعضو مجلس الشعب السابق عن دائرة باب الشعرية الى لجنة الوفد بقسم باب الشعرية.

محمد الفلبان من قدامى الوفديين ولعب دورا سياسيا فى مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة الستينات.

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ساسة وسياسة

خلافات انتخابية بين العمل والإخوان

■ . من الخلافات في التحالف الإسلامي بين حزب العمل والإخوان المسلمين اشتداد التنافس حول تسع دوائر في الصعيد بين ترشيحات الحزب والجماعة، ويرى منسقو الحزب أن مرشحي الجماعة أضعف من مرشحي الحزب، ويرى الإخوان عكس ذلك. ومن المقرر أن تعقد جلسة بين الطرفين هذا الأسبوع. علماً بأن مرشحي حزب العمل في الصعيد ٢٨ عضواً، في حين أن مرشحي الإخوان المسلمين تسعة فقط

■ المفكر د. غالي شكري رئيس تحرير مجلة القاهرة، غادر مستشفى مصر الدولي، بعد أن استكمل علاجه بها وعاد إلى المنزل، والأهالي تتمنى له دوام الصحة والعافية، واستكمال مسيرته الفكرية والوطنية.

■ إبراهيم عيسى الكاتب الصحفي بروز اليوسف يرأس تحرير صحيفة "الدستور"، وهي صحيفة جديدة، تصدر في نهاية نوفمبر صباح كل أربعاء، ويعاونه مجموعة من شباب الصحفيين والكتاب، والصحيفة سوف تصدر في قبرص.

■ مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان أصدر الكتيب الأول من سلسلة اعرف حقوقك عن موضوع الاعتقال، والتي تهدف إلى الارتقاء بالوعي القانوني لكافة المهتمين بقضايا وإشكاليات حقوق الانسان، ويتناول بالنقد والتحليل الأشكال القانونية لمفهوم الاعتقال بوصفه أحد التدابير الاستثنائية التي تلجأ إليها السلطات في انتهاك حق المواطنين في الحرية.

■ ممدوح عبيد مرشح التجمع، بالعريش توجه مع المتضررين إلى مكتب التوطين والتنمية لبحث مشكلة توقف المكتب عن تحصيل أقساط الأراضي التابعة للهيئة العامة للتعمير من المنتفعين منذ نوفمبر ١٩٩٤، وكان المكتب قد توقف عن التحصيل لانتقال تبعية المكتب لوزارة الاستصلاح الزراعي بالدقي في القاهرة. ويتولى ممدوح عبيد بحث المشكلة مع المسئولين لحلها على أساس أن يتم التحصيل بالعريش وذلك رحمة بالمنتفعين ولإعفائهم من الغرامات عن المدة السابقة.

تجمع سيناء ومشاكل التعمير

■ المحامون عن عبد العزيز محمد العسكري وتسعة عشر مواطناً وجهوا رسالة عاجلة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز المساعدة القانونية ولجنتي الحريات بنقابتي المحامين والصحفيين تطالبهم بالتدخل فوراً لإنقاذهم من المحاكمة التي تجرى لهم الآن أمام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية في القضية رقم ٣٩١ لعام ١٩٩٥ والتي تتم بالمخالفة للقانون والدستور وهي الادعاء بتزوير شهادة أطيان صادرة من حي العامرية. وكان قد سبق الفصل فيها بمعرفة القضاء العادي بقرار نهائي صادر من رئيس حي غرب الاسكندرية بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٤ ويقضي بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المواطنين لانقضائها بمضي المدة وصدق عليها النائب العام ولم يطعن عليه أحد وأصبح حائزاً لقوة الشيء المقضي به طبقاً للقانون في المحضر رقم ٩٤/٢٣٦٩ العامرية.

أقيمت فى القاهرة مهرجانات المسرح التجريبى وانفضت ماعدا أكبر العروض التجريبية على المسرح السياسى المصرى بإخراج عبقرى من السلطة المصرية، والتى هى فى رأيى أنها أحق بجوائز هذا المهرجان.

الانتخابات على خشبة مسرح تجريبى



د. عصام الدين جلال

والمسرح التجريبى بطبيعته يهدف إلى الخروج عن المتعارف عليه والمألوف وفى كثير من الأحيان حتى عن المفهوم، وبهذا المعيار نجح إخراج السلطة فى إخلاء المسرح الانتخابى من الموضوع والمؤدين وحتى الكومبارس وضمن انصراف الجماهير حاملة التذاكر الاجبارية عن عروض موهومة هى قمة تراجيدية غير مسبوقة وغير مفهومة، وفى اغلب الظن من المخرج نفسه، حتى وإن ظن انه بذلك يحتكر سوق الشاهدين لحساب منولوجات سلطانية.

وقمة التراجيديا أن مصر التى بدأت عصر الانشغال والتفاعل الجماهيرى بالقضايا العامة منذ قرنين اثناء الحملة الفرنسية ينتهى بها المطاف فى مرحلة تتحكم فيها الانتخابات الإسرائيلية فى توجيه الاستراتيجية الإقليمية، وترسخ فيها معالم مستقبل المنطقة وتوجه السياسة العالمية. إن الانتخابات المصرية لاتعنى ولاتهم احداً خارج مصر او داخلها حتى أن عشرة من المثقفين المتميزين بسؤالهم لم يعرف واحد منهم تاريخها وهى على الأبواب وحتى أن كل الشواهد تؤكد أنى لم اسمع أو اقابل ناخباً واحداً يرى اهمية أو داعياً للمشاركة فى هذه التراجيديا. وظنى ان الـ٥٪ او ١٠٪ الذين سيمكن حشدهم لن يكون لهم من مبرر إلا مجاراة المخرج او تأييد رمزى لمعارضة او مجاملة وتنافعاً مع ممثليهم.

ولست ادرى قدر الوعى بفجاعة هذه التراجيديا حتى بالمقارنة- التى حدد بعض معالمها د.إسماعيل صبرى عبد الله رائد التخطيط الاقتصادى فى مصر وبين انعدام مصداقية الخطاب الرسمى بشأنها بمقال له فى جريدة «الأهرام» بالمآسى الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التى نعيشها تكاملت عبقرية المخرج لضمان الانصراف الأكمل للمشاهدين وسعيه الحثيث لإغلاق حكاوى التجمعات غير الحزبية (بدون رخصة) والنقابات والصحافة غير الحكومية والتجمعات الانتخابية للمعارضة وصعد من طوفان المنولوجات السلطانية رغم تحذيرات الدكتور حلمى مراد من منزلقات هذا الطوفان.

وكناقد مسرحى مستقل اكتفى بمحاولة التوعية والتنوير. فهل يقدر المخرج أن إخلاء المسرح وصرف المشاهدين وإن حقق له على المدى القصير ضمان استمرار الاحتكار والتسلط فهو فى نفس الوقت إشهار وطنى وعالمى لإفلاس المسرحية وفرقتها ودعوة هدامة لملء الفراغ المسرحى بالأراجوزات وخيال الظل.

وإن عدم الانتماء إذا امتد إلى عدم المصداقية وانتهى إلى الملل يمكن أن يؤدى إلى مايعاقب عليه القانون وتسعى كل القوى الوطنية لتفاديه.

إن إجهاض الانتخابات الوطنية من الجدوى والمضمون لن يجهض مدلولهما الرمزى الذى سيرسخ فى وجدان الشعب والعالم أجمع إلا وهو عكسها لجدوى ومضمون النظام من الأساس.

فهل بقى لنا أمل فى بقية من التنور والوعى تنقذ المخرج وتنقذنا من واقعنا التراجيدى المأساوى وماقد يجره عليه وعلينا من تداعيات حتمية.

الأقباط والبرلمان الوطنى

إننى أحلم بالبرلمان الوطنى الذى يشمل كل المصريين وأتمناه فى البرلمان المقبل لأنه يعبر عن مصداقية التعبير عن وحدة الشعب المصرى أمام العالم الذى يتطلع لانتخابات ١٩٩٥ ليرصد مساحة الديمقراطية المتاحة فى مصر وحجم المشاركة فى هذه الانتخابات..

طلعت جاد الله

وقد طال الحديث عن اعداد المرشحين الاقباط فى صفوف الاحزاب وما كان يجب ان يطول لانه من البديهات الوطنية فى العمل الحزبى فى مصر من قديم الزمان وإن كان قد على عليه الزمان فى بعض الاوقات بحجج واهية لايقبلها العقل المصرى. لا مانع اثناء هذه الإطالة ان يراهن حزب ما على نجاحه فى الانتخابات دون ان يراهن على نجاح الوحدة الوطنية فى مصر وهى رؤية نحو القدمين وليست نحو مستقبل مشرق لهذا الوطن. فمستقبل مصر فى وحدتها وحسناً قد كرر الرئيس مبارك «ان مصر للجميع لافرق بين مسلم ومسيحى»..وبلغ الحديث مداه عن مؤشرات إيجابية عن مشاركة قبطية فى انتخابات ١٩٩٥ وكان من الطبيعى ذلك لان الشارع المصرى يشهد ازدياداً كبيراً فى حجم المشاركة وربما تكون هذه الانتخابات من اكثر المرات مشاركة من الشعب المصرى من ١٩٥٢ وبالتالى لاداعى ان يختص احد الاقباط بان هناك «غزل وفراق وود وصفقات وبكاء» مع هذا او ذاك لان التعميم فى المسالة الانتخابية درب من دروب الاحلام واذكر المتحدثين بقول قداسة البابا «بانه لا احد يستطيع ان يضغط على ضمائر الناس من اجل حزب معين او فرد معين» والشعب المصرى عامة واع بالفطرة وذكى بثقافته وفكره والمهم ان نقنعه..

إننى اعرف ان هذا الموسم الانتخابى ساخن جداً لدرجة الاشتعال، وتسعى كل الاحزاب للفوز بمقاعد فى البرلمان المصرى وبالطبع سيزداد اشتعالاً حتى تتم الانتخابات وإن كانت ستجرى فى بداية فصل الشتاء ولكنها ستكون اشد من حرارة الصيف.. ومن الطبيعى فى هذا الجو الساخن وفى هذه الحرارة المرتفعة ان تتطاير افكار واحلام بفعل هذه السخونة اود ان تسمحوا لى بان احلم ان يكون للوحدة الوطنية نصيب وافر وسلوك فعلى من احزابنا الوطنية وان تكون برامجها ومرشحوها معبرين عن هذه الوحدة وان يراهن الجميع دون استثناء على وحدة مصر حتى تخرج هذه الانتخابات بمجلس نيابى وطنى يعبر عن كل المصريين «مسلمين واقباط» وهو غاية كل الوطنيين ومصداقية فعلية امام العالم ورد عملى على الحاقدين.. ترى هل تنجح احزابنا الوطنية عملياً ويأتون ببرلمان وطنى أم نكتفى جميعاً بالمزيد ات والكلام الوطنى.

كلمات

لو سمع احد خبرا يقول ان الحزب الفلاني طلب من الشخص الفلاني ان يرشح نفسه فى الدائرة الفلانية ، فارجو ان يحيطني علما بذلك ، لاتولى بدورى تهنئة الحزب على مبادرته وتهنئة المرشح على تقدير الحزب له واعتزازه به ورغبة فى ان يكون هذا الشخص نائبا عن الشعب فى المجلس القادم ، كما اتولى تهنئة الشعب كله ، بهذه المبادرة الطيبة . وقد يكون ذلك قد حدث ، او سيحدث ولكني على اية حال لم اسمع خبرا كهذا والخبر المطلوب له اهمية ، على الاقل من وجهة نظرى بوصفى مواطنا مصريا يحب وطنه ويشعر بالولاء العميق له . ويسعدني اكثر واكثر ان تكون مثل هذه المبادرة من جانب الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم . صاحب الاغلبية فى كل المجالس التى تولت شئون البلد منذ انشاء الحزب حتى وقتنا هذا والى اجل غير مسمى ..

والحزب الوطنى الديمقراطى يتقدم اليه الناس راغبين راجين ان يرشحهم الحزب فى الدوائر التى يحددونها او التى يحددها الحزب لهم . وليس هناك مبالغة فى ان نقول ان الحزب يتلقى طلبات ترشيح من حوالى عشرة اضعاف العدد المطلوب للمرشحين ، وربما اكثر . ويختار الحزب من بينهم من يشاء . والاختيار يتم حسب المواصفات الموضوعة او المقررة سلفا ويقول البعض ان من بين هذه المواصفات الثروة اى القدرة المالية على التبرع للحزب ودفع قيمة تكاليف الدعاية الأنتخابية التى قد تصل الى مليون جنيه للدائرة الواحدة او اكثر ، وان من بينها الشعبية ، اى الرضا الشعبى عن المرشح لسبب او لاخر ومنها الكفاءة فى اى تخصص ومنها السمعة الطيبة والنزاهة ونظافة اليد واللسان والعصبية القبلية والولاء الشديد الدائم للحزب وقياداته الى اخر المواصفات التى يمكن ان يتقدم لبعضها ويتاخر البعض الاخر والملخص هو ان الناس الراغبين فى الوصول يتقدمون وان الحزب الذى يقرر هو الذى يختار افضل المتقدمين للترشيح ، وفقا لوجهة نظره ، فالافضلية كما قلت لها مواصفات مختلفة .

والعكس هو الصحيح . اى ان المفروض والجميل والمبشر بالخير ، ان يتشاور قادة الحزب بشان الاشخاص الذين يرون انهم جديرون بالنيابة عن الشعب فى المجلس التشريعى . ويبادر هولاء القادة بالاتصال بمن يرون انهم يقدمون خدمة للحزب بترشيح انفسهم على مبادئه ويحملون صورة الحزب فى عيون الناخبين اذا رشحوا انفسهم مؤيدين للحزب ، ويقدمون خدمة اكبر واكبر للشعب كله ، لانهم يختارون بدقة وعناية ومبادرة من قيادة الحزب ، ولم يتقدموا من تلقاء انفسهم عارضين دفع المطلوب ومسلحين بالوساطات وتوصيات امناء الحزب فى المحافظات والمحافظين وقادة الحزب الاخرين ..

هل من الممكن ان نسمع عن شىء كهذا ، فيقال ان الحزب قد اتصل بفلان طالبا منه ترشيح نفسه بدلا من ان نسمع ونقرا عن اسماء المشتاقين الواقفين على ابواب من بيدهم الامر طالبين السماح لهم بالترشيح على مبادىء الحزب مع استعدادهم لدفع المطلوب الذى يمكن تعويضه ان شاء الله اضعافا مضاعفة ..

محمود عبدالمنعم مراد

المصدر : الـوفـد
التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

الحكومة تستجيب لطلب الحزب الوطنى

تغيير قيادات الشركات المرشحين بعد الانتخابات!

كتب ـ جمال شوقي:

اكدت مصادر مطلعة موافقة الحكومة على طلبات الحزب الوطنى بعدم تغيير قادة الشركات العامة المرشحين فى الانتخابات القادمة. يقدر عدد رؤساء وقيادات الشركات بحوالى ٣٠ مرشحا.

وكان مقررا اجراء حركة التغييرات بين رؤساء وقيادات الشركات العامة منذ اسبوعين وطلب الحزب الوطنى عدم تغيير القيادات المرشحين قبل انتهاء الانتخابات. قررت الحكومة تأجيل تغييرات القيادات إلى نهاية نوفمبر بصفة مبدئية بزعم الانتهاء من مناقشة ميزانيات الشركات. ومن المنتظر استثناء القيادات المرشحين من التغييرات أو تأجيل التغييرات إلى ما بعد الانتخابات.

وانتهت منذ اسبوعين المدة القانونية لعمل رؤساء الشركات وصدرت تعليمات باستمرارهم فى العمل لحين اشعار أخر !!. وكانت قيادات الحزب الوطنى قد طالبت الرئيس مبارك بالتدخل والزام الاجهزة الحكومية بعدم اجراء تغييرات للمرشحين سواء فى قيادات الشركات العامة أو الهيئات والجهات الحكومية.

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

خياتنا السياسية

● علم المحرر البرلمانى بالاهرام ان ترشيحات الحزب الوطنى التى ستعلن مع بدء فتح باب الترشيح فى منتصف اكتوبر القادم تتضمن ترشيحات جديدة فى دوائر جديدة ونقل بعض الاسماء للترشيح فى غير دوائرها ومن ابرز ملامح التغيير ترشيح الدكتور يوسف بطرس غالى فى دائرة المعهد الدينى بشبرا والدكتور احمد جويلى فى البحيرة واعادة الدكتور عبد الاحد جمال الدين الى بلده ومقره الاساسى فى الغربية والدكتور احمد الغمراوى وزير الانتاج الحربى فى حلوان وعلم المحرر ان جميع الوزراء النواب الحاليين سيتم ترشيحهم دون استثناء وان الدراسة تقتصر الآن على الوزراء غير النواب الراغبين فى نيل شرف العضوية ومن الدوائر التى لن يرشح فيها الحزب وزراء دائرة قصر النيل..

● اكبر دليل على انهيار التنسيق بين احزاب المعارضة ان بعض هذه الاحزاب بدات فى الاعلان عن مرشحين لها فى دوائر تكاد تنحصر المنافسة فيها بين مرشحين للمعارضة فقط ودائرة امبابة اكبر مثل، فقد رشح حزب العمل امين تنظيم الحزب منافسا لنائب رئيس حزب الوفد

● اعلن سيف الاسلام حسن البنا عدم نزوله الانتخابات عن دائرة السيدة زينب لصالح الدكتور سرور، كما اعلن مختار نوح - وقد كان نائبا سابقا عن الزيتون انه لن يرشح نفسه فى هذه الدائرة لصالح الدكتور زكريا عزمى.

● تدل كل المؤشرات على دخول عدد كبير من الكادرات النقابية العمالية انتخابات مجلس الشعب رئيس اتحاد العمال ووكيل مجلس الشعب من المنتظر ترشيحه عن دائرة سيدى جابر بالاسكندرية ونائب رئيس الاتحاد دائرة حلوان وسكرتير الاتحاد عن ابو زعبل ومن المنتظر ايضا ان يتم ترشيح عبد الآخر عبد الفتاح ابن عم محافظ القاهرة باحدى الدوائر بمحافظة الجيزة..

● عقب إعلانه عدم ترشيح نفسه مرة أخرى لمجلس الشعب فوجئ كمال خالد بتدهور شديد فى صحته وهو الآن وبعد شهرين أجرى خلالهما عمليتان جراحيتان وهو نزيل مستشفى المقاولين.. لا أحد ينسى مواقف كمال خالد وهو النائب الدستورى الأول تحت القبة.

● على الرغم من ان قيادات حزب الوفد قد قررت عدم الاعلان عن ترشيحات الحزب الا بعد اعلان الحزب الوطنى لمرشحيه فيما يفسره البعض بمناورة وفدية الا ان المؤشرات تشير الى ان اهم ترشيحات الوفد سوف تكون ياسين سراج الدين نائب رئيس الحزب مرشحا فى دائرة قصر النيل وسعيد النجار بالجيزة وجورج سعد فى حدائق القبة..

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

دماء على مقعد مجلس الشعب

المؤشرات الأخيرة للدعاية فى انتخابات مجلس الشعب تكشف عن عدد من الانذارات المبكرة للمعركة التى يتوقع لها الجميع أن تكون اشرس واعنف معركة انتخابية..

فقد حدث خلال الاسابيع الثلاثة الماضية ثلاث وقائع عنف انتخابى فى الشرقية والقاهرة وكفر الشيخ اسفرت جميعها عن اصابات بالغة للمرشحين وانصارهم..

الاولى اصيب فيها الدكتور مصطفى السعيد من بندقية تبين انها رش والثانية فى مدينة نصر حيث جرت معركة بالشنج بين انصار واعداء النائبة ثريا لبنة اسفرت عن اصابات بين الطرفين والنيابة تتولى التحقيق..

اما المعركة الثالثة فى كفر الشيخ التى اسفرت عن اصابة خمسة افراد إصابات بالغة..

ونحن نعتقد ان هذه الحوادث المؤسفة التى يفتعلها البعض تحت شعارات حزبية زائفة تتطلب وقفة إمينة صارمة حتى لا نفاجا مع اقتراب التصويت بحدوث حالات وفاة ليست بين المواطنين فقط ولكن بين المرشحين ايضا لا قدر الله..

لابد من وقف أساليب البلطجة التى مع الاسف يعتمد عليها بعض السياسيين من اجل الفوز بالمقعد البرلمانى..

صندوق الدنيا

مسئولية النائب

لم تكن الانتخابات قبل الثورة سليمة او مثالية ، ولكن هذا لا يعنى انه لم يكن هناك رجال افذاذ يمثلون الشعب حقا..

كانت هناك نسبة ترعى مصالح الشعب، وتؤرقها همومه، وتسعى لحل مشاكله، ولكن اغلبية ممثلى الشعب كانت تمثل الاقطاع او الحكومة.. ولعل المشكلة الاولى للحياة الانتخابية فى مصر هى الامية .. والامية السياسية فى الدرجة الاولى

ان ناخبا لا يقرا ولا يكتب لن يعى شيئا من برنامج يقدمه المرشح.. وهو ايضا لا يعرف معنى النيابة عن الامة..

ان النيابة عن الامة مسئولية عامة، ترتبط اساسا بمصالح طبقة واحزاب ومؤسسات..

وهذا شىء لا يهضمه الناخب الامى، غاية ما يمكن ان يستسيغه أن النائب يمثله هو شخصيا ومهمته حل مشاكله..

والاصل المفروض ان النائب بعد دخوله البرلمان لايمثل دائرته، ولا يمثل عائلته ولا يمثل اعوانه اوقبيلته، وانما يمثل الامة كلها.. ونتيجة لتخلف العالم الثالث وانتشار الامية فيه ينتخب الناس عادة نموذجا يمكن تسميته بالرجل الخدوم..

وهذا النائب الخدوم له اتصالات واسعة بجميع البشر، المهمين وغير المهمين، فهو يستطيع ان يصالح زوجة كانت تخاصم زوجها ويعيدها اليه، فى نفس الوقت الذى ينقل فيه خفيرا من شونة الى شونة، فى نفس الوقت الذى يوظف فيه ابن الحاج فلان، فى نفس الوقت الذى يحضر فيه عقد عمل لابن الحاج ترتان ، فى نفس الوقت الذى يزور المقاهى، ويستمع لمشاكل اصحابها مع الصحة والتراخيص، ولابد من زيارة المساجد والكنائس والمعابد اليهودية ان وجدت، وتوزيع الابتسامات عليها بالتساوى، وهو مشغول بالمشاكل الفردية الخاصة بكل واحد على حدة، وليست لديه رؤيا عامة لاى قضية عامة، فاذا أنتخب وصار نائبا وجاء وقت مناقشة قانون هام او تشريع خطير او موقف حاسم بحثت عنه فى القاعة عبثا فلم تجده، فإن وجدته كان نائما يحلم انه ياكل الثريد مع مجموعة من الوزراء الذين ينتظر على ابوابهم ساعات ليحصل على امضائهم لقضاء مصلحة لاحد ابناء الدائرة..

هذا النموذج الخدوم المقطوع الصلة بالقضايا العامة لا يصلح لتمثيل الامة.. لان العبرة فى النيابة عن الامة هى مراعاة مصالح الامة لا مصالح افراد الدائرة.

أحمد بهجت

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٩/٢٧

أبو الهول.. لن يسقط سهوا!

أبو الهول لن يسقط سهوا من قوائم المرشحين انما سوف يستبعد ويطاح به عن عمد ومع سبق الاصرار..

سوف تتجه النوايا ويعقد العزم على اقتلاع ابو الهول من جذوره حتى لا يصبح له اى وجود تحت قبة مجلس الشعب..

لقد رأينا على مدى دورات ممتدة ابو الهول وهو يحتل موقعه تحت القبة.. رأينا النائب الصامت وكله اصرار الا ينطق بحرف واحد وسعادته غامرة، انه يأخذ موقعه المعتاد بين صفوف النواب دون ادنى اعتبار الى اية مشاركة له او رأى يطرحه فى اية قضية او تعديل موضوعى يتقدم به فى تشريع او اخر..

شريف العبد

ليس مقبولا ان نرى ابو الهول مرة اخرى فى المجلس الجديد الذى نعلق عليه آمالنا ليس مقبولا ان نرى النائب الصامت لا يقدم ولا يؤخر ويظل رمزا للسلبية والتواكل والتراخى ولا ينطق بحرف طوال الدورة بأكملها وربما نجده يمسك ورقة يقرأها بشق الانفس ولا يدرى مضمونها لانه لم يكتبها واستعان بمن يساعده فى المهمة الصعبة الثقيلة..

ابو الهول يعلم انه وصمة فى جبين العمل النيابى ويدرك انه لا حول له ولا قوة وانه ظلم نفسه حينما اتخذ موقعه يجاور نوابا لهم رصيدهم من العمل والعطاء البرلمانى وكلما نشط هؤلاء الذين حوله انكشف وتبين انه عديم الحيلة..

النائب الصامت يستعيض عن عجزه واتخاذه لموقف المتفرج فيتجه بكل قوة الى التصفيق لشىء او للاشىء ولا عمل او اختصاص له تحت القبة سوى ان يهلل ويواصل تصفيقه ليغادر القاعة عقب انتهاء كل جلسة بعد ان تكون يداه قد تورمت..

النائب الصامت او ابو الهول اعتدنا ان نراه مستغرقا فى نومه مغمض العين عما يدور حوله وهو يرفع يده الى آخر مدى لها ليعلن موافقته صريحة مدوية على النصوص المطروحة للتصويت والمؤسف انه لا يعلم شيئا مما يطرح بل ان هذه النصوص هى من جانبه عبارة عن لوغاريتمات وطلاسم لا يفهم منها شيئا لكنه يوافق عليها بكل الحماس دون حاجة الى فهمها فهو يقبل على نفسه ان يرفع يده بالموافقة على ما لا يفهمه وعلى ما يعجز عن استيعابه..

نحن نسجل للقيادة الحزبية حرصها على تأكيد وترسيخ معيار النزاهة باعتباره معيارا حاسما حاكما فى اختيار المرشحين لكن فى نفس الوقت يتعين ان نؤكد ان هذا الاختيار لابد ان يوجه للعطاء البرلماني والمشاركة الجادة تحت القبة نفس درجة الاولوية التى يخص

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

بها معيار النزاهة..

ليس مطلوبا ان يختفى الى غير رجعة النائب الانتهازى المنتفع الذى اتخذ من العضوية طريقا مختصرا لتحقيق مصالحه الخاصة، لكن اصبح وجوبيا ان يختفى معه ابو الهول ليحل مكانه من هو جدير بان يحتل هذا الموقع بالغ الاهمية يحل مكانه من تتوافر لديه الامكانات التى تؤهله للمشاركة وتقديم الراى البناء..

نحن نرحب بجميع الاختيارات التى تصل بنا الى اسماء ترفع درجة النزاهة والانضباط فى المجلس الجديد الى حدودها القصوى لكننا فى نفس الوقت وفى ظل السوابق التى امام اعيننا فى دورات سابقة لابد ان نحذر وننبه الى خطورة بقاء ابو الهول فى موقعه وبالتالى فالترحيب مماثل لاستبعاده والاطاحة به.. من اجل هذا سوف يسقط ابو الهول وسقوطه لن يكون ابدا عن طريق السهو..

إسقاط العضوية هل يمنع الترشيح فى الانتخابات القادمة؟

كتب - عبدالعزيز محمود:

أعضاء مجلس الشعب الذين أسقطت عنهم العضوية.. هل يجوز لهم الترشيح فى الانتخابات القادمة؟ أم أن إسقاط العضوية قرار نهائى بالحرمان من المشاركة فى الحياة السياسية؟

يؤكد الدكتور مصطفى عفيفى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق، ان القوانين المنظمة للترشيح تمنع من أسقطت عضويته بسبب فقدان الثقة والاعتبار او بسبب الإخلال بواجبات العضوية أن يعيد ترشيح نفسه لعضوية المجلس فى ذات الفصل التشريعى ولكن القانون يسمح بترشيح الذين اسقطت عنهم العضوية فى اول انتخابات تجرى عقب انتهاء المدة الدستورية للمجلس الذى اسقطت عضويتهم خلاله او اثناء نفس الفصل التشريعى لذات المجلس إذا قرر المجلس إلغاء الأثر المترتب على إسقاط العضوية بناء على اقتراح مقدم من ٣٠ عضوا.

وطبقا للمادة ٩٦ من الدستور فإنه لا يجوز إسقاط العضوية عن أحد أعضاء مجلس الشعب، إلا إذا فقد هذا العضو الثقة والاعتبار او فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها او أخل بواجبات عضويته.

وقد وضع الدستور والقانون ضوابط متشددة لإسقاط العضوية حتى لا تتم لأسباب سياسية بحيث لا يمكن إسقاطها إلا بعد إجراءات معقدة آخرها موافقة ثلثى أعضاء المجلس. ويقول الدكتور محمد أبوزيد محمد مدرس القانون العام بكلية الحقوق: إن السماح للذين أسقطت عنهم العضوية بالترشيح فى الانتخابات القادمة لا يعنى الإخلال بما ورد بقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، الذى يحظر مباشرة الحقوق السياسية ومن بينها الترشيح لعضوية مجلس الشعب على الذين اسقطت عضويتهم لصدور أحكام عليهم فى جنايات، او فرضت الحراسة أو المصادرة على اموالهم بحكم قضائى، او الذين حكم عليهم بالحبس فى جرائم سرقة أو نصب أو رشوة او إعطاء شيكات بدون رصيد او المحكوم عليهم بالحبس فى إحدى الجزائم الانتخابية.

وفى كل الأحوال فإن الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية يستمر مالم تكن الأحكام موقوفة التنفيذ أو كان المحكوم عليه قد رد إليه اعتباره، أما فى حالات المصادرة فإن الحرمان يستمر خمس سنوات من تاريخ الحكم بعكس فرض الحراسة، حيث يستمر الحرمان طوال مدة فرض الحراسة!

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥



الشباب.. ورسالة الرئيس

كتب ـ أكرم عيسوى:

مع بدء العد التنازلى لأعنف انتخابات برلمانية تشهدها مصر.. وحرص الرئيس مبارك على توسيع قاعدة المشاركة.: وتأكيده على إعطاء فرصة أكبر لتمثيل الشباب.. أصبحت امانة شباب الجمهورية برئاسة الدكتور نبيه العلقامى أمين شباب الجمهورية وامانة شباب القاهرة برئاسة الدكتور على شمس الدين فى سباق مع الزمن للانتهاء من إعداد شباب الحزب الإعداد الجيد من خلال الالتزام الحزبى لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة.

ففى امانة شباب الجمهورية اقيمت دورة تثقيفية حول انتخابات مجلس الشعب القادمة، التى بعث الدكتور يوسف والى امين عام الحزب للشباب المشاركين فيها رسالة اكد فيها حرص الرئيس مبارك على ان الممارسة الديمقراطية هى اساس العمل السياسى والحزبى واهمية تحرك الشباب فى مجالاته المختلفة لانها معركة شباب فى المقام الأول. كما أكد الدكتور والى حرص الرئيس مبارك على اختيار ذوى السمعة الطيبة والطهارة، وأن ما يدعو للاطمئنان هو وفرة القادرين على خوض الانتخابات من داخل الحزب.

وقد اكد الدكتور نبيه العلقامى امين شباب الجمهورية ان اهتمام هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب وتوجيهاتها المتواصلة ومتابعتها ودعمها هو الذى أتاح فرصة وجود الشباب وثقتهم فى إطار ديمقراطية المشاركة.

وفى امانة شباب القاهرة وهى الجبهة الاخرى النشيطة فى الحزب الوطنى أقيمت الدورة التدريبية لإدارة الحملات الانتخابية، وقد اكد جميع المحاضرين انه بالرغم من تعدد اساليب الدعاية وتقدمها، إلا ان الاتصال المباشر بالجماهير هو اهم اساليب الدعاية.

وأكد الدكتور على شمس الدين امين شباب القاهرة، ان هذه الدورة شارك فيها ٢٥ من شباب الحزب بالقاهرة، الذين اعدوا من خلال هذه الدورة وبعض الدورات السابقة لكيفية خوض الانتخابات القادمة بالشكل المثالى والبعيد كل البعد عن العنف والبلطجة التى يلجا إليها أشياع بعض المرشحين.

رفض تطبيق النموذج الايراني في قضية نصر أبو زيد

مبارك: "الاخوان" يمارسون نشاطات تخريبية

□ القاهرة -من محمد صلاح:

■ اعتبر الرئيس حسني مبارك ان احالة ٤٩ من قادة جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة على القضاء العسكري «امر طبيعي»، مؤكداً ان الاخوان «ينتهكون القانون من خلال ممارسة نشاطات تخريبية اكتشفتها اجهزة الامن».

وقال مبارك في حوار نشرته صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية امس: «اخترت القضاء العسكري لأن المحاكم المدنية مكدسة بالقضايا، والمحاكمة قد تستغرق خمس - ست سنوات بالقناة المعتادة، وفي هذه الفترة قد يتم تشجيع اخرين على حمل السلاح. اما امام المحاكم العسكرية فإن الحكم سيصدر خلال شهور».

واكد وجود صلة مباشرة بين المحالين على المحاكم العسكرية من «الاخوان» والجماعات الدينية المسلحة، واضاف: «العنف عند المتطرفين يعود الى وقت طويل وكان ذلك هو الحال منذ العام ١٩٢٩، وكان عبدالناصر اتخذ اجراءات صارمة جداً ضدهم في الخمسينات والستينات، وحاول الرئيس السادات ان يتسامح معهم لكنهم اغتالوه في النهاية».

وسئل عن المطالبة بإجراء حوار بين الحكومة والاسلاميين المعتدلين فأجاب: «من هم المعتدلون؟ لم يستطع احد ان يحددهم لي، وكان السادات فتح حوارا مع الاخوان المسلمين واعطى لهم دوراً وحاولت عندما توليت السلطة ان اجري حواراً معهم، حتى اللحظة التي استخدموا فيها المدفع الرشاش، واستغلوا الفرصة لتقوية انفسهم وعندما اعتقدوا انهم اصبحوا اقوياء بالقدر الكافي حاولوا زعزعة الاستقرار في البلاد. وحين احلت الامر على المحاكم العسكرية لم يكن ذلك بناء على قرار حكومي بل كنت اعبر عن الكثيرين من الناس، واعتبر ان الوضع في مصر لا يمثل خطورة».

وزاد: «هناك جهد ضخم للدعاية تموله مصادر اجنبية، ولكن لهذه الحملة تاثير محدد لأن الغالبية العظمى من المصريين مسلمون بحق، لذلك يعارضون العنف. الارهابيون الذين يضربون في مصر وفرنسا وغيرهما لا يعون شيئا عن ديننا».

ورفض مبارك التعليق على حكم اصدرته محكمة مصرية بالتفريق بين الدكتور نصر حامد ابو زيد وزوجته، وقال: «إنها قضية غريبة ما زالت معروضة على الاستئناف، ولا يمكنني ان اقطع برأي لانني منذ توليت السلطة لم اصدر تعليمات الى قاض، فالقضاء المصري مستقل».

واكد ان مصر لن تطبق النموذج الايراني، وتابع انها «بلد يحظى بسلطة مركزية قوية ومنذ قرون والمصريون يساندون حكوماتهم مهما حدث، وعندما وقع الاعتداء على نجيب محفوظ كان الجميع ينتقدونني ويقولون لي افعل شيئاً. ماذا تريدون ان افعل؟ ان اقتلهم جميعا؟ لذلك قررت محاكمة المتهمين امام المحكمة العسكرية ولكن ما اسهل ادانة مصر. إن سلمان رشدي موجود في لندن ومع ذلك فهو في خطر بسبب الفتوى التي اصدرها الايرانيون. الأمر في مصر لا يمثل اي خطورة».

وكرر مبارك ان مصر تملك ادلة تثبت تورط النظام السوداني في محاولة الاغتيال التي تعرض لها في اديس ابابا، مشيراً الى ان نظام الخرطوم كانت له اتصالات مع منظمات غير مشروعة في مصر وليبيا والجزائر والمغرب.

اتحاد العلميين

على صعيد اخر، ومع اقتراب موعد انعقاد الجلسة الثانية للمحكمة العسكرية العليا في القاهرة التي تنظر في القضية المتهم فيها ٤٩ من قادة جماعة «الاخوان المسلمين» على راسهم النائب السابق الدكتور عصام العريان السبت المقبل، ناشد اتحاد العلميين المصريين في اوروبا الرئيس مبارك الغاء قرار احالة «الاخوان» على القضاء العسكري.

وكان مبارك اصدر قراراً جمهورياً مطلع الشهر الجاري احال بموجبه القضية على القضاء العسكري وبدات المحكمة العسكرية النظرها فيها قبل ١١ يوماً.

واصدر اتحاد العلميين المصريين في اوروبا بيانا حصلت «الحياة» على نسخة عنه جاء فيه: «لا نرى صلاحا لهذا البلد اذا كان نصيب المخلصين من ابنائه خلف الاسوار وامام المحاكم العسكرية في حين يرتع اصحاب القلم المأجور والفن الرخيص واغنياء الحرام».

وشدد البيان على ان «مصلحة مصر ليست في تغييب كل راي معارض بل اتاحة المجال للراي والراي الاخر. ان التحايل على حرمان مصر من ابنائها وتغييبهم عن انتخابات مقبلة ما هو الا حيلة حزبية لتحقيق ما علموا انه لن يتحقق لهم في حضور هؤلاء بالزخم الشعبي الذي يلف وراءهم».

واعتبر ان مصر «تتعرض لتهديد خارجي متمثلا في الهجمة الشرسة عليها من اجل ابعادها عن دورها التاريخي في المنطقة كما تتعرض لتهديد داخلي متمثلا في محاولات اذكاء نار الفتنة بين ابناء الوطن الواحد».

الديموقراطية

واكد ان انقاذ مصر «لا يتم الا بتوسيع دائرة الديموقراطية وترسيخ حقوق الانسان الاساسية واحترام مؤسسات الدولة المدنية من قضاء مدني وشرطة، وابعادهما عن اهواء السلطة التنفيذية والغاء القوانين المعيبة التي لطخت وجه مصر الحضاري ولم تحم ترابها».

وناشد الاتحاد الرئيس مبارك «الرجوع عن قرار احالة قضية الاخوان على القضاء العسكري وتقديمهم الى محكمة مدنية تنصف الحق وتضرب بشدة على ايدي من يثبت اتهامهم والغاء القوانين المعيبة قبل اجراء انتخابات مجلس الشعب لاعطاء الفرصة للشعب المصري ليقول كلمته ويختار نوابه في مناخ من الحرية ورفع يد المؤسسة التنفيذية عن مؤسسات الدولة المدنية من قضاء وشرطة، وعدم الزج بها في ما يخرجها عن مهامها الاصلية، واطلاق سجناء الراي والمعتقلين السياسيين ليتحملوا مع جميع ابناء مصر المخلصين مسؤولية حمايها وبناء مستقبلها».

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

قضية ورأى

بدا العد التنازلى لانتخابات مجلس الشعب ، واوشكت جميع الاحزاب على الانتهاء من وضع اللمسات الاخيرة لحملاتها الانتخابية .. وهذا مربط الفرس !

الحملات الانتخابية لها اصولها وفنونها ووسائلها وقبل ذلك ادابها .. وضع تحت ادابها الف خط ، فلا احد يعترض على ان يمارس المرشحون حقهم فى الدعاية لانفسهم بشرف وامانة ، ولكنى لم اجد من يوافق على تحطيم بوابة الاخلاق ، لاقحام الدين فى الدعاية الانتخابية !

اذكر ان احد المرشحين العباقرة فى انتخابات سابقة كان رمزه الانتخابى ـ لسوء الحظ ـ « المركب » فببساطة شديدة تخيل انه سيدنا نوح عليه السلام وجعل الاية الكريمة : « يابنى اركب معنا ولاتكن مع الكافرين » عنوانا رئيسيا لحملته الانتخابية .

" الاية لاتحتاج لتفسير ولكننا فى حاجة الى كل المهدئات لنبتلع افعال هؤلاء أو ان يرحمونا ويكفوا عن ذلك العبث بالاديان .. فباسم الدين قتل الارهابيون الابرياء ، وباسم الدين اكلوا اموال الناس بالباطل فى شركات تنظيف الجيوب .. واكره ان يستغل احدهم الدين استغلالا اعمى ليجلس تحت قبة البرلمان !

اعرضوا ما شئتم فى البازار الانتخابى دون التمسح بعباءة الاديان .

سالم الحافى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهالي
التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

يوميات موظف

محافظ ياكل حلاوة!!

ناجى جورج

كنا نجلس بالإدارة نتابع الأعمال المصلحية ، حين توجه محمود نجاتي بالسؤال لرئيس إدارتنا الاستاذ بيومي:

– أستاذ بيومى!! ما هو المحافظ فى تقدير سيادتك!؟

خلع بيومي نظارته الطبية فانفصل حجر النظارة عن إطارها ، مما جعله ينفجر فى وجه نجاتي وهو يحاول ترميم النظارة:

– هل تتصور أننا فى المجمع اللغوى هنا!! المحافظ يا أستاذ نجاتى هو من يحافظ على الاخلاق والقيم من يعتز بكل ما هو قديم!!

– تقصد أن كل سيد وزير محافظ ياكل جبنه قديمة ولا ياكل جبنه ثلاجة!؟

– انا إذا اصابنى مكروه ستكون انت سببه الوحيد!!

لكن محمود نجاتى حين ينطلق لا شيء يوقفه:

– وهل تعتبر سيادتك نفسك من المحافظين؟!

– وهل ترانى من مشجعى قلة الادب!! او اننى ادير منزلى للطبل والزمر!!

انا رغما عنك من المحافظين!!

– وهل تستطيع ان توقف القطار التوربينى فى ملوى؟!

ضرب بيومى بقبضة يده على المكتب بعنف:

– ولما اخترت ملوى بالذات!! تريد ان تيتم اولادي!!

سمعنا صوت حنا يأتينا ضعيفا واهنا وهو يتاوه فسأله بيومي:

– ماذا بك يا أستاذ حنا؟!

– لا شىء!! الاخ السمالوطي يضع قدمه فوق قدمى منذ الصباح!! وكلما هب واقفا هرس قدمى!!

هب السمالوطى واقفا واخذ يولول ولحيته تهتز بعنف:

– أمة ضاعت فيها الحقيقة وإيمانها ضعيف!! والبدع استشرت!!

شخط فيه بيومي:

– نحن لسنا في موضع مناقشة الإيمان!! نحن في قدمك التي تهرس قدم زميلك!!

استمر السمالوطي يصرخ بينما حنا يتاوه:

– إن المحافظ من يحافظ على دينه!! من يخاف ربه فقط!!

اوقفه حنا بادب جم:

– سيادتك لو تنقل قدمك فوق قدمى الاخرى ساكون لك من الشاكرين!!

– تعلم يا اخ حنا انى اقدرك إنما ابدا لن تكون من الشاكرين! لكنك ستظل من الذميين!! إنى أقولها لكم والله على كل ما اقول شهيد!! إن هذا التوربينى من فعل الشيطان!! ووقوفه في طنطا بدعة لزيارة الضريح وليأكل المحافظ الحلاوة

ضرب الأرض بقدمه بشدة في نهاية فتواه فصرخ حنا:

– لم أعد حتى من الذميين يا أخ سمالوطى!! لكنى أصبحت من المكسحين!!

سأله محمود نجاتى:

– هل هذا مذهب عندكم مثل البورتستنت يا اخ حنا!؟

تدخل عبد الفتاح فرج وعلى وجهه تلك الابتسامة:

– المكسحين ليست ملة!! هو اتجاه سياسى!! هم هؤلاء الذين لايستطيعون الذهاب لصناديق الانتخاب منتخب الحكومة بالنيابة عنهم

تدخلت الحاجة همت:

– الأخ السمالوطى يفكر فى ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب

سأله عبد الفتاح فرج:

– عن دائرة أبو زعبل ام طره!؟

– وما شأنى انا بهاتين الدائرتين!؟

– كل أخوانك ومؤيديك هناك ومعهم تكاليف الحملة الانتخابية!!

لكن قل لى إذا نجحت ماذا سيكون برنامجك؟!

– باذن الله اول ما سأفعله سأحج!! وسوف ابلغ عن الحلاق الذى يقع فى اخر شارعنا!! لقد لعب فى ذقنى

– هذا ليس برنامجا الأولى فريضة والثانية قلة أصل!! وستحج إلى أين

– أعوذ بالله!! هذا مسلم لايعرف دينه واين تتصورني ساحج

– من الجائز فى السودان؟!

ضرب السمالوطى الأرض بقدمه وحوقل وبسمل ، فصرخ حنا وتاوه وتلوى

لكن محمود نجاتي عاد وسأل:

– الوزراء المحافظون يقسمون يمينا حين يتولون مناصبهم

قاطعه عبد الفتاح فرج:

– بعد حادثة إيقاف القطار التوربينى بطنطا بمعرفة احد المحافظين سيضاف لليمين

"اقسم انا فلان المحافظ باننى لن اوقف اى قطار فى محطة طنطا لأنزل منه واكل حلاوة وإن فعلتها يارب أعدم وعفيتى"!!

طلق ناري على عطية الصيرفي



تعرض عطية الصيرفي مرشح التجمع في ميت غمر إلى طلق ناري لم يصبه بأذى. وكان عطية الصيرفي عائداً على طريق الرياح التوفيقي إلى ميت غمر بعد جولة انتخابية، حيث فوجئ بطلق ناري أمام سائق الموتوسيكل الذي كان يركبه آتياً من الشرق فيما بين قرية صهرجت وقرية ميت ناجي التي ينتمي إليها أحد المرشحين المنافسين وهو صدقي حنفي. وأصدر التجمع في ميت غمر بياناً ندد فيه باستخدام العنف في المعركة الانتخابية.

الدوائر الملتهبة

أحمد البطريق



على الرغم من التقدم غير المتوقع في محاولات أحزاب المعارضة الرئيسية للتنسيق فيما بينها خلال انتخابات مجلس الشعب القادمة، الذي تأكد باتفاق قوى اليسار المصري (التجمع، الناصري، الشيوعيين) وكذلك توصل قيادات حزب العمل لاتفاقات محدودة على عدد من الدوائر الانتخابية مع غيرهم من قادة الأحزاب الأخرى، إلا أن تمسك قيادات الأحزاب بشكل عام بترشيحاتهم التي تجري وفق رؤيتهم المستمدة من حسابات خاصة بهم، حال دون تحقيق التنسيق الكامل بينهم خلال الانتخابات القادمة، أو الاتفاق على مرشح للمعارضة في كل دائرة انتخابية، مما يعني أن هناك دوائر عديدة سوف تشهد صراعا مريرا بين مرشحي الأحزاب، وأن هذه الدوائر لن تكون مجرد دوائر ساخنة، لكنها سوف تصبح فور الإعلان عن فتح باب الترشيحات دوائر ملتهبة أو شديدة الالتهاب.

فمن حزب التجمع الذي اقتصر التنسيق فيه على الاتفاق مع الحزب الناصري، حيث تأكد أمس موافقتهم على ترشيحات بعضهم البعض خلال اجتماعاتهم الموسعة، فقد قال السيد حسين عبدالرازق أمين اللجنة المركزية للحزب: إن التنسيق قد اقتصر حتى الآن على قوى اليسار المصري رغم سعي الحزب للتنسيق مع كل القوى الديمقراطية في مواجهة الحزب الوطني وقوى الإسلام السياسي، إلا أن الحزب لم يتلق ردا قاطعا من الوفد بعد عرض الأمر عليهم.

وقال حسين عبدالرازق: إن محدودية التنسيق بين أحزاب بعينها يعني أن الانتخابات القادمة سوف تكون ساخنة جدا، وأن هناك دوائر سوف تكون شديدة الالتهاب خاصة تلك التي يتصارع فيها ممثلو الأحزاب المختلفة والقوى السياسية الأخرى.

ومن الحزب الناصري قال السيد ضياء الدين داود الأمين العام للحزب، إنه قد اطلع بالفعل على ترشيحات الحزب الناصري، كذلك ترشيحات حزب العمل، وقد عقدت عدة لقاءات لإزالة التعارضات في الدوائر الانتخابية المختلفة وهي في مجملها تعارضات محدودة مثلما يقول، كذلك هناك اتصالات مع حزب الوفد خاصة أن مجال التلاقي والتفاهم قائم وهناك محاولة لتجنب كل القضايا الخلافية حتى لا يحدث صراع في الانتخابات القادمة معهم، ومع ذلك - والحديث مازال للسيد ضياء الدين داود - فإن الفرصة مازالت قائمة رغم ضيق الوقت للتوصل إلى تفاهم بين أحزاب المعارضة من أجل خلق مناخ ملائم لخوض الانتخابات بعد إزالة التعارضات.

وأضاف قائلا: إذا ما استمرت هذه التعارضات في ظل وضوح مشاركة غير الحزبيين ووضوح ظاهرة التعصب الإقليمي، فإن الانتخابات القادمة سوف تكون ساخنة جدا، وأن هناك دوائر سوف تكون ملتهبة بالفعل.

وأفصح الأمين العام للحزب الناصري عن رفض قيادات الحزب التاريخية المشاركة في تلك الانتخابات، واقتصار ترشيحات التيار الناصري على عدد من رموزه في المحافظات المختلفة، حيث أرجع ذلك لعدم ثقة هذه التيارات في حيدة ونزاهة العملية الانتخابية وانعدام جدوى المشاركة.

ومن حزب العمل قال المهندس إبراهيم شكري: إن حزبه قد قصر ترشيحاته على مائة مرشح فقط في مختلف الدوائر، حتى يعطي الفرصة كاملة للأحزاب الأخرى، وحتى يمكن التوصل إلى اتفاق كامل بشأن التنسيق بين الأحزاب خلال الترشيحات والانتخابات. وقال: إن الاتصالات مازالت قائمة مع قيادات الوفد وأيضا بعض الأحزاب الأخرى للتوصل إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف، وأن هناك اتفاقا على عدد من الدوائر بالفعل، وهناك عدد آخر من الدوائر لم يتم الاتفاق عليها، وفي ظل وضوح نوعيات جديدة من المرشحين غير الحزبيين فإن التوقع بحدوث صراع انتخابي شديد أمر قائم، كذلك وجود دوائر شديدة السخونة وأخرى ملتهبة أمر مؤكد أيضا، لذلك فإن على الأحزاب أن تستعرض مثل هذه المواقف تفاديا لصراع المعارضة في الدوائر الانتخابية حتى تستطيع أن تحقق ما تصبو إليه.

كذلك قال الدكتور حلمي مراد إنه من الواجب تفادي الالتهابات بقدر الإمكان، والبعد عن مسببات الإثارة، وإن كان التنافس الانتخابي أمرا صحيا وحيويا، فهو مطلوب، أما إن كان مرجعه محاولة التأثير وكسب الدائرة بأي شكل من الأشكال، فهو أمر خطير يجب التوقف عنده والتحذير منه.

وقال السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار: إن التنسيق بين الأحزاب أمر قائم في مختلف دول العالم، لذلك فقد كان من الضروري أن تكون هناك لقاءات وحوارات بين مختلف الأحزاب لمواجهة هذا الموقف حتى لا يحدث الصراع غير المرغوب فيه بين أحزاب المعارضة، التي تأمل أن تحقق أعلى نسبة ممكنة في الانتخابات القادمة. وأضاف قائلا: إن انعدام التنسيق سوف يؤدي إلى التهاب الدوائر خاصة تلك التي سوف يتصارع فيها رموز الأحزاب والقيادات السياسية الأخرى ذات الثقل في الشارع السياسي.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

● الدكتور يوسف والى امين عام حزب الاغلبية.. ندعو الله ان يوفق ولاة الامور ويلهمهم الصواب فى هذه الفترة الحرجة العصيبة التى تسبق ا لاعلان عن اسماء المرشحين.. نعلم جيدا ان هناك من ينتظر اليد الصلبة القوية التى هى بمثابة طوق النجاة الذي ينقذهم من الغرق ويصل بهم الى بر الامان.. نعلم ان الكلمة الحاسمة سوف ترفع اناسا إلى اعلى الدرجات وتسقط اخرين الى الحضيض.. لكننا فى كل الاحوال نتطلع ـ وهذا الامر الطبيعى والمنطقى ـ الى اختيار الاصلح والانسب والاجدى.. نريد اسماء نشعر بمجرد سماعها انها تجدد الامل وتجعلنا نستبشر خيرا بالمجلس الجديد الذى يهل علينا وتتعاظم قناعتنا بانه

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠

● الدكتور محمد الرزاز وزير المالية..
لو رشحت نفسك فى انتخابات مجلس الشعب واعتقد انك لن تتخذ هذا القرار على الاطلاق لكن لو افترضنا جدلا انك مرشح فسوف تكون مهمة منافسك فى الدائرة سهلة للغاية..
يكفيه ان يستعرض بالتفصيل تاريخك الضريبى الحافل..

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

فى انتظار قرار لجنة الأحزاب:

أول رئيسة لحزب سياسى فى مصر

كتب ـ احمد الغمرى:

اول رئيسة لحزب سياسى بمصر وهو حزب الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى تقول ان السياسة ليست عملا شاقا على المرأة التى خاضت مختلف معارك الحياة فتاتشر قادت بنجاح اصعب المعارك السياسية فى بريطانيا ونجحت فى تحقيق الكثير وبينظير بوتو وانديرا غاندى وكثيرات وقضيتى السياسية هى اقتلاع جذور الارهاب من قلب الصعيد وهو ما فشلت كل الاحزاب السياسية فى تحقيقه وقضيتى الثانية هى التاخى التام بين المسلمين والمسيحيين ووأد جذور الفتنة الطائفية التى يعلم اعداء مصر الحقيقيون انها التخريب الحقيقى لها.



وتقول السيدة زوزو رشاد إمام: ان اسباب فشل الاحزاب السياسية فى القضاء على ظاهرة الارهاب هى عدم وجود تلك الاحزاب فى منابع هذه الظاهرة وهى محافظات الصعيد المنيا وقنا واسيوط وسوهاج لذلك كان هدف قيام هذا الحزب بمحافظة المنيا وسط منابع الارهاب العمل على تجفيف تلك المنابع، فنحن نقوم بضم نساء الصعيد ومن الامهات اللاتى خرج من تحت عباءتهن رؤس الارهاب ليخرجن لنا من يحمل فئوسا لزراعة الارض ومعاول لبناء المدن بدلا من رصاص يحصد الارواح ويثير الفتن والضغائن بين ابناء الوطن الواحد...

نعم اقول اننى قادرة وانا امراة على القضاء على هذه الظاهرة وانتظروا النتيجة وليس لهذا الهدف فقط يقوم حزبنا ولكن هناك اهدافا اخرى اهمها دعم وفرض دور المراة على الساحة السياسية لان وجودها ضرورى وحيوى لغرس روح الايمان والإنتماء فى ابنائها و لان اقصاءها قد اوجد فراغا وخلف ظلاما ظهرت فيه خفافيش وطيور الظلام ومن اهداف حزبنا أيضا العمل على ان يكون لمصر مقعد دائم بمجلس الامن دعما لدورها الريادى بمنطقة ساخنة بالمشاحنات السياسية والاقتصادية

وعن سؤال كيف تخوض المراة المصرية معارك السياسة الشاقة فاجابت ما ازال اردد وبقوة ان عملية رئاسة المراة لحزب سياسى ستثير بعض الغرابة فى اوساط المجتمع المصرى، و لكن ستزول هذه الغرابة حينما نكتشف ان الانتماء قد ضاع يوم ان ضاع دور المراة واقصيت واصبحت فى معزل عن المشاركة الفعالة ، كما ان وجود المراة على الساحة السياسية من جديد امر ضرورى ومهم لانها هى التى تغرس روح الانتماء فى ابنائها ولا اجد مشقة اطلاقا فى التجربة الحزبية التى تعد فريدة من نوعها فى بلادنا وهى تدعم البناء الديمقراطي وإننى لاتساءل هل وجدت مارجريت تاتشر مشقة عندما راست رئاسة الوزارة فى بريطانيا او وجدت بنظير بوتو رئيسة حزب الشعب الباكستانى ورئيسة الوزراء مشقة فى ادارة البلاد؟ ام ان هناك حزبا خفيا فى مصر اسمه اعداء المراة!

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

٣ برلمان القرن الحادي والعشرين... وقضاياه الانتخابية!!

فى الوقت الذى يهتم فيه الكثيرون باخبار الترشيحات الحزبية، وخصوصا الحزب الحاكم، ويبذل الراغبون فى الترشيح جهودا مكثفة لكى يأتوا على قوائم هذا الحزب، فى نفس الوقت الذى يتجاهل هؤلاء، وغيرهم بماذا سيقولونه للجماهير عندما يخاطبونهم أو يلتقون معهم أو يديرون الحوار معهم ـ ان حدث.؟ وبلغة اهل الفقه السياسى ، فإن هؤلاء يتجاهلون ما نسميه بالبرنامج السياسى لهذا الاتجاه او ذاك، والذى عادة يتضمن قضايا انتخابية يدور النقاش حولها سواءاتخذت طابعا عاما قوميا، او اتخذت طابعا محليا على مستوى الاقليم أو الدائرة والذى يعتبر فى غير محل شك، ان برلمان (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠) ، هو برلمان له اهمية لاعتبارات كثيرة، وبالتالى فان هناك امالا معقودة عليه، وليس بغريب ـ كالعادة ـ أن تهتم مراكز الأبحاث السياسية، وغيرها بتتبع ورصد حركة الاستعدادات لهذا البرلمان إلى ان يتم تشكيله، وليس بغريب ايضا أن تهتم الدوائر السياسية المختلفة فى الداخل والخارج، باعتبار أن تكوين البرلمان ستتوقف عليه انطلاقة مصر، وطريقتها فى صنع القرار السياسى، بافتراض ان البرلمان المصرى، كالبرلمان فى غالبية دول العالم الثالث له الدور الحاسم فى عملية صنع القرار السياسى" ومع ذلك فنحن نقر بعدد من الملاحظات لعلها تكون ذات فائدة فى ادارة الحوار فى الوسط العلمى او السياسى المهتم برصد العملية الانتخابية وتكوين هذا البرلمان، وذلك على النحو التالى:

أولا: من حيث اهمية البرلمان القادم:

نقر ان البرلمان القادم يمثل اهمية كبيرة، وغالبا لا يختلف حولها الكثيرون، وترجع إلى:

١ ـ ان هذا البرلمان ـ ان استكمل مدته الدستورية ـ سيكون اخر برلمان فى القرن العشرين، وان ما سيتخذه من قوانين وقرارات ستعتبر قواعد عمل تحكم حياتنا الاساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ، وفى كافة الميادين، وهو بحق بقدر ما هو زمنيا يأتى فى ختام القرن العشرين، إلا انه بحق ايضا يعتبر برلمان القرن الحادى والعشرين وهنا السؤال هل سيكون فى ادراك السادة النواب، والمخططين لتسيير عمل وحركة القوانين فى هذا البرلمان هذه الحقيقة أم لا؟، وهل سيدركون مجريات الامور وما سيحدث من تطورات فى العالم سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا فى القرن الحادى والعشرين، لكى يمكن احتساب ذلك وتجسيده، او عمل حسابه فى قوانين أم لا؟ إنها يا سادة أسئلة مشروعة فى زمن اعتقد انه مشروع ايضا. وهنا فان تكوين المجلس وكيفية اختيار نوابه حاليا هو الذى سيبين لنا مدى ادراك هذه الأهمية، وتلك الحقيقة من عدمه!!

٢ـ ان هذا البرلمان هو الرابع فى عمر التجربة الديمقراطية الحالية فى عهد الرئيس مبارك منذ ان تولى فى ١٩٨١ حيث اجريت اول انتخابات فى عهده عام ١٩٨٤ (بعد ٣سنوات من توليه)، ثم اجريت انتخابات ثانية فى عام ١٩٨٧، ثم الثالثة عام ١٩٩٠، وها هى الانتخابات الرابعة عام ١٩٩٥ بعد ان استكمل مجلس الشعب مدته الدستورية (٥سنوات)، لأول مرة فى هذا العهد وان اهميته هنا تظهر فى ذلك التراكم الذى يمكن ان يضيفه الى الممارسة الديمقراطية، لان السنوات الخمس القادمة هى بلاشك لابد وان تكون مع تعميق الممارسة الديمقراطية، وتوسيع قاعدة الحركة فى دائرة اوسع للاحزاب وللجماهير وان المعروف فى الفكر السياسى، ان الممارسة لا تتعمق إلا بالتراكم، وبعد مرور (١٤) سنة على عمر العهد الحالى، فان المجلس القادم عليه اهمية كبيرة فى الحفاظ على مزيد من هذا التراكم ليضيف عمرا جديدا له، وللتجربة الديمقراطية فى مصر ككل لتصبح مصر واحة الديمقراطية فى المنطقة العربية او النموذج الذى يجب الاقتداء به فكرا وممارسة.

ثانيا من حيث القضايا الانتخابية:

الشيء الطبيعى الذى نسلم به جميعا ـ كأهل علم فى مجال السياسة ، وكأهل منطق ـ أن تدور عملية انتخابات برلمان الدولة حول قضايا انتخابية، وان يتم حشد الجماهير من خلالها إلى صناديق الانتخاب، وسنفترض ان هذا واقع فى مصر، ونتساءل ما هى القضايا التى يمكن تصور اثارتها، وادارة الحوار بشأنها، ودفع الناس إلى الصناديق فى ضوئها، باعتبار أن اختيار النواب هو الذى سيحكم اصدار القوانين على افتراض ان النواب هم الذين يصدرون القوانين!!

ومن واقع الاحتكاك الجماهيرى، والنقاش الطويل مع قطاعات مختلفة، فاننى اسجل ما يلى: ـ

١ ـ ان غالبية كثيرة يفتقدون للاهتمام باية قضايا مطروحة على الساحة او متابعتها.

٢ـ أن الغالبية العظمى، إن لم يكن الكل ـ مع تحفظ لبعض الأشخاص محدودى العدد جدا ـ غير مهتمة بالشئون الخارجية، او اية احداث فى مجال السياسة الخارجية، باستثناءات بسيطة لموضوعات تفرض نفسها من ان لآخر

د.جمال على زهران

ولسنوات طويلة كالبوسنة والهرسك مثلا ولكن لا يعرفون عنها أيضا شيئا وهذا على عكس فترات سابقة كان يوجد اهتمام بمثل هذه القضايا على مختلف الاصعدة.

٣ـ ان القضية الحياتية بالنسبة للشباب هى « البحث عن فرص عمل» وهناك ضغوط على النواب الحاليين والمرشحين للتعيين في هذه الظروف الانتخابية ـ فى ضوء انتهاز الفرص ـ ولكن الأمر يحتاج إلى اعادة نظر من جانب النواب المنتخبين، وهذا يجعل الشباب فى طليعة الحركة الانتخابية

٤ـ ان القضية الحياتية الثانية بالنسبة للشباب وقطاعات كبيرة من الجماهير وهم غالبية،هى مسألة «الاسكان» حيث أن قانون الاسكان الجديد لم يخرج من الادراج، والقانون الذى يتفق مع مصالح الغالبية والمسألة هنا تتوقف على نوعية النواب القادمين، وهل هم من الأغنياء الدين لا يعبروا عن المستأجرين والفقراء والفئات الوسطى فى المجتمع؟! أم من ممثلى الشعب متوسطى الحال بحيث يشعرون بأحوال الناس فتأتى القوانين معبرة عن واقع مصر وظروف ابنائها وشعبها؟ وهنا تتوقف ارادة الناس والجماهير على الاختيار، لكى يأتوا ببرلمان يتكون من اشخاص تمثلهم تمثيلا حقيقيا، ويسهموا فى إصدار قوانين فى صالح القاعدة العريضة

٥ـ القضية الثالثة التى تهم كل منزل وكل أسرة من القواعد الجماهيرية، هى قضية الدخل الذى ينبغى أن يتوازن مع الأسعار وبما يلبى كافة مستلزمات الحد الأدنى من معيشة المواطنين البسطاء

■ كما ان هناك قضايا اخرى، كالتعليم ومشاكله، والعلاج ومشاكله، وغيرها

■ وهذه القضايا الخمس العامة الرئيسية (بطالة، اسكان، الدخل المحدود، التعليم، العلاج)، لها طابع قومى، وهى ذات صبغة اقتصادية، ومهما كثر الحديث حولها فانها قضايا انتخابية لها الصدارة، وتتوارى بعدها قضايا لها اهمية كبرى منها القضايا السياسية وفى مقدمتها الممارسة الديمقراطية، ومواجهة العنف السياسى كقضية مجتمع وليس مجرد قضية حكومة أو حزب حاكم، وغيرها من القضايا التى أثيرت فى الآونة الأخيرة. كذلك هناك قضايا اجتماعية، وقضايا السياسة الخارجية وتوجهاتها التي تنعكس بالضرورة على السياسات الداخلية وناتجها بالنسبة للمواطن

وعلى أية حال، يمكن أن يتبارى المتنافسون حول عدد من القضايا، وسيركز البعض على القضايا الحياتية وتصعيدها خاصة المعارضة، بينما ممثلو الحزب الحاكم سيركزون عادة على ما انجزته الحكومة فى هذه المجالات، وبالتأكيد سيتعرضون لمضايقات شديدة فى هذا المضمار

لكن السؤال الذى يسأله دائما بعض الجماهير الأذكياء، ما هو الحلم الذى يحلم به المرشح؟ سواء على المستوى القومي أم على المستوى المحلى؟ احيل هذا السؤال بالتأكيد للسادة المرشحين لكى يفكروا فيه قبل أن يواجهوا الجماهير

ثالثا المعركة الانتخابية في الواقع الفعلى:

على الرغم مما أشرنا حول أهمية المجلس القادم، باعتباره مجلس نهاية القرن العشرين ، والمجلس المشرع للقرن الحادى والعشرين، وعلى الرغم مما أشرنا من القضايا الانتخابية المأمول او المتوقع ـ اثارتها، إلا انه يخالجنى تساؤل شديد هل هناك تجهيز حقيقى فى الاحزاب السياسية لمثل هذه المعركة على غرار ما حدث فى انتخابات عام ١٩٧٦ مثلا أو فى عام ١٩٨٤ (كأول برلمان فى عهد الرئيس مبارك)؟

اكاد أشعر ومن خلال المتابعة لمجريات الامور ومنذ انتهاء انتخابات مجلس الشورى وحتى الآن لعدد من الاستخلاصات أذكرها فيما يلى:

١ـ أن نسبة المتطلعين، أو المتلهفين لنيل جائزة الترشيح من خلال الحزب الوطنى كبيرة للغاية، ولذلك فان الضغوط للحصول على هذه الجائزة مورست بطرق عديدة

٢ـ ان درجة التغيير ـ حسبما يدرك الجميع ـ محدودة، ودرجة دوران النخبة ضعيف، مما يقود إلى ضعف توقع تغيير الوجوه في المرشحين داخل الحزب الحاكم

وهذا سيصب فى ان المعركة ستكون معركة انتخابية بين الأشخاص وليس على برامج انتخابية نأمل الا نكون بذلك متشائمين ولكنها الحقيقة كما نراها.. وأتمنى أن يهزمني الواقع لأشعر أن قراءتى السياسية خاطئة لاراجعها عام ٢٠٠٠

حكايــة

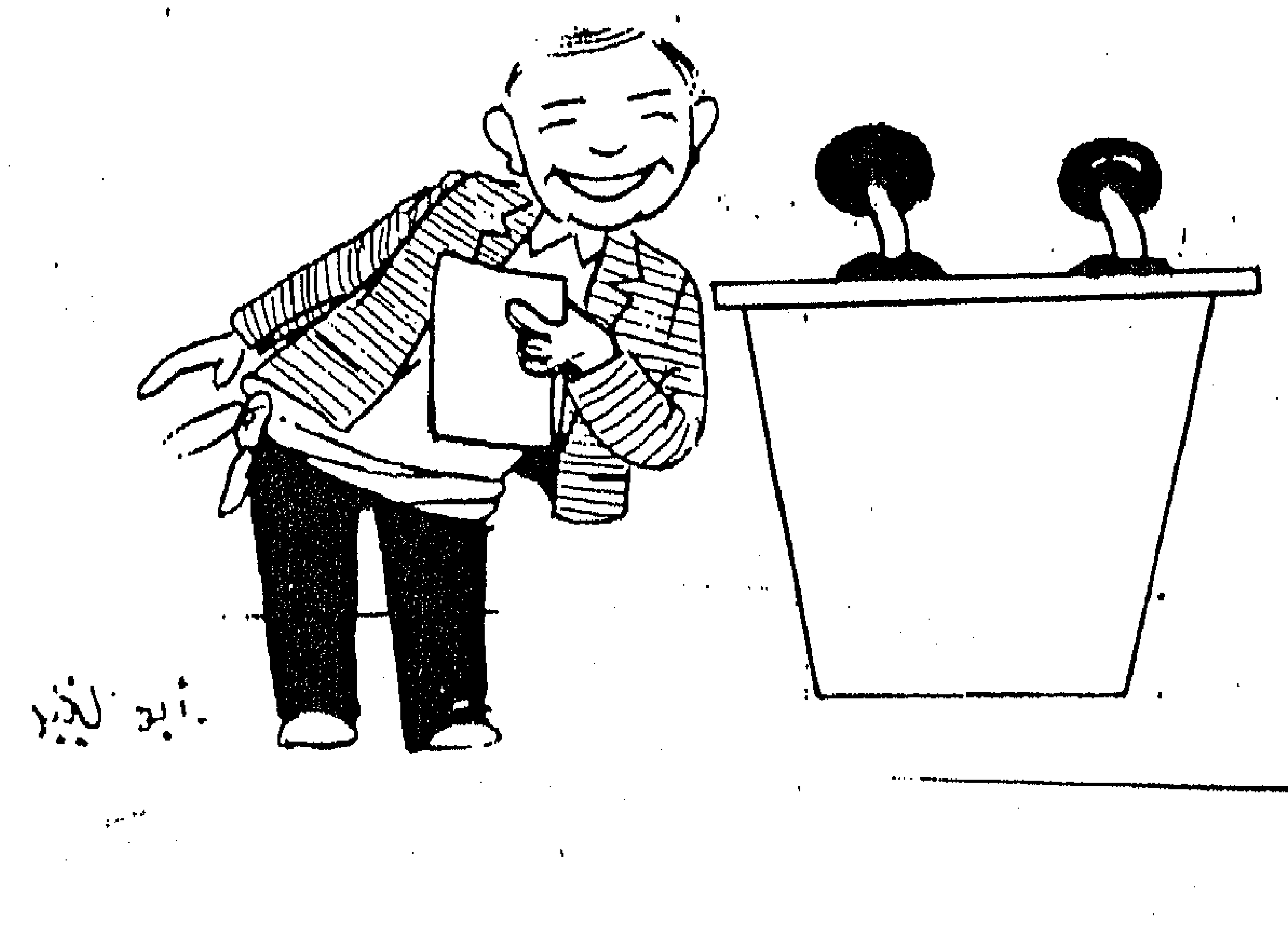
حكاية اليوم تهديها العصفورة الى الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة وهى متأكدة انها ستتلقى شكرا خاصا منه لانها ببساطة تريد ان (تنوره) وتلفت نظره الى لعبة خبيثة يقوم بها مخرج ومنتج مسرحى متخصص فى مسرحيات (الهشك بشك) ويستغل فيها اسم الوزارة للدعاية الانتخابية لنفسه حيث قرر الترشيح عن احدى دوائر محافظة كفر الشيخ! قام المنتج بطباعة رسالة موجهة اليه ومنسوبة الى وزارة الصحة ومختومة بخاتم شعار الدولة وهذا نص الرسالة:

«السيد (فلان الفلانى) بالاشارة الى الطلب المقدم من سيادتكم الى الاستاذ الدكتور وزير الصحة الخاص بتحويل الوحدة الصحية بقرية (.........) الى مستشفى قروى به قسم داخلى نرجو الاحاطة ان السيد الوزير قد اشر على الطلب بالموافقة والاحالة الى وكيل الوزارة لشئون التخطيط لادراج المشروع فى الميزانية وتم اخطار مديرية الشئون الصحية بكفر الشيخ لتنفيذ المطلوب فورا». ورغم ان المنتج (هشك بشك) ليس عضوا حاليا بالبرلمان والموافقة على طلب من طرفه مسألة تثير العجب الا ان الفقرة التالية من الخطاب هى الاكثر غرابة (وهى اللى فيها الدلع كله).. تضيف الرسالة: واذ نهنىء سيادتكم على هذا الجهد والانجاز الرائع نشكركم على حسن رعايتكم لابناء دائرتكم وانا شخصيا - (هكذا يقول محرر الرسالة رغم انه لم يوقع عليها)- على استعداد لتلبية اى طلب منكم مادام انه يخدم المصلحة العامة وهو الشىء المعروف عنكم على المستوى الشخصى والاعلامى!!

شفتوا الهنا اللى الراجل فيه لدرجة ان الرسالة تصفه بانه يرعى دائرته رغم انه لم تصبح له دائرة حتى كتابة هذه السطور!!

عموما الدور على السيد الدكتور وزير الصحة ونحن نثق فى انه لن يرضى ان يزج باسمه فى دعاية انتخابية صريحة كهذه.. ولمين؟ لواحد (هشك بشك)!!

وعلى فكرة صاحبنا طبع الاف النسخ من هذه الرسالة المزعومة توزع الآن على اهالى الدائرة ومرفق بها رسالة الى المواطنين يشرح فيها انجازاته ويشير الى خطاب وزارة الصحة على انه اكبر دليل على الثقة التى يتمتع بها!!



المصدر: الأهرام
التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للمرشحين.. فقط!

كتب - خالد الديب.

مع قرب انتخابات مجلس الشعب.. بدأ المرشحون الاستعداد لتقديم أوراقهم إلى مديريات الأمن.. تمهيدا لبدء الانتخابات.

ولكن ماهى الأوراق والمستندات المطلوبة من المرشح لكى تصبح إجراءات الترشيح سليمة.. بعيدة عن الطعون.. خاصة أن هناك من يخوضون الانتخابات لأول مرة؟

تجيب الدكتورة فوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية بمجلس الشعب: إن المرشح عليه أن يتقدم بعدد من المستندات وهى:



د. عاطف البنا

● إيصال إيداع مبلغ مائتى جنيه بخزانة مديرية الأمن مصحوبا بالمستندات التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه لإثبات توافر الشروط التى يتطلبها هذا القانون.

● أن يكون المرشح مصرى الجنسية.

● أن يكون اسمه مقيدا فى أحد جداول الانتخابات.

● ألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقا للقانون.

● أن يبلغ المرشح ٣٠ سنة يوم الانتخاب وليس يوم الترشيح.

● أن يجيد المرشح القراءة والكتابة.

● أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها طبقا للقانون.

● ألا تكون أسقطت عضويته بقرار من مجلس الشعب أو الشورى.

● إقرار من المرشح يثبت الصفة التى سيخوض عليها الانتخابات ويكون الإقرار مصحوبا بالمستندات التى تزيد ذلك إما أن يكون عاملا أو فلاحا أو فئات.

ولكن ماذا عن هذه الصفات؟

○ يجيب الدكتور عاطف البنا أستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة على أن المادة الثانية من قانون مجلس الشعب تنص بأن الفلاح هو من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى، ويكون مقيما فى الريف بشرط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة.

أما العامل فهو من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ولا يكون منضما لنقابة مهنية، باستثناء أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا، ولا يكون مقيدا فى السجل التجارى أو من حملة المؤهلات العليا، ويستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال.

أما الفئات فلا يوجد نص فى القانون بتعريف الفئات، لكن تم التعريف عن طريق الاستبعاد، بمعنى أن الفئات كل من ليس عاملا أو فلاحا بالمعنى سالف الذكر.

أما الفقرة الرابعة فتنص على أنه يعتد فى تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التى ثبتت له قبل ١٥ مايو ٧١، أى أن كل مواطن كانت صفته فئات قبل مايو٧١ لايمكن أن يصبح من العمال أو الفلاحين، أما الفلاح أو العامل فيمكن أن يصبح مرشحا عن الفئات دون قيد أو شرط.

فمثلا إذا حصل الفلاح على حيازة أكثر من عشرة أفدنة أو مؤهل عال وقيد فى نقابة مهنية فإنه يصبح فئات، كذلك العامل إذا حصل على مؤهل عال أثناء خدمته وقيد فى نقابة مهنية فإنه يصبح فئات. وتعاود الدكتورة فوزية عبدالستار الحديث عن إجراءات الترشيح، لتوضح أنه عقب الانتهاء من قبول أوراق المرشحين، يتم فحص الأوراق بمعرفة لجنة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة رئيس محكمة وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة قاض، ويختارهما وزير العدل، بالإضافة لممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها، ثم تعرض أسماء المرشحين.. ومن حق كل مرشح أن يعترض على إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره، وإذا اعترض المرشح على قرار للجنة فمن حقه التظلم أمام القضاء الإدارى.

وتشدد الدكتورة فوزية عبدالستار على ضرورة التأكد من الصفة سواء عامل أو فلاح أو فئات، باعتبارها من شروط العضوية، فإذا نجح العضو بصفة تخالف الحقيقة تقوم لجنة الشئون الدستورية بإبطال عضويته، وقد يصدر قرار من المجلس بإسقاط عضويته، خاصة أن اللجنة تقوم بتحقيق صحة عضوية كل أعضاء مجلس الشعب فى بداية الفصل التشريعى.

الفرصة الذهبية للأحزاب!

عبدالجواد على

لم يكن الذين يتطلعون إلى دور حزبى أكثر فعالية فى الشارع السياسى يتوقعون أن يكون للأحزاب مالها الآن من سطوة وتأثير فى عملية اختيار المرشحين لعضوية مجلس الشعب، خاصة فى ظل نظام الانتخابات الفردى، وهو النظام الذى كان ينتظرا من ورائه أن تكون التأثيرات الأقوى فيه للمرشح الفرد، لأن أى حزب يبحث عن المرشح الأكثر قبولا وكفاءة، والأقدر على الفوز بمقعد البرلمان، ولكن واقع الحال يقول أن الزمام صار كله الآن فى يد الأحزاب، وهى تمارس بثقة واقتدار عملية انتقاء المرشحين من بين الساعين أو المتزلفين إلى القيادات الحزبية ليحوزوا ثقتهم ويجعلوهم فى صدارة من يرشحهم الحزب عنه فى الدوائر الانتخابية.

أما عن حدوث هذا التحول فقد كان وراءه عاملان، أحدهما: قرار حزبى بفصل أى عضو لا يلتزم باختيارات الترشيح الحزبى أو يحاول الخروج عن ذلك بترشيح نفسه كمستقل عن الحزب. والآخر: هو شدة المنافسة بين الأحزاب الراغبة فى خوض غمار هذه الانتخابات فى محاولة لإثبات الذات والقدرة على التأثير فى الواقع الاجتماعى للشعب المصرى، بالإضافة إلى وجود أعداد هائلة من المستقلين غير الحزبيين الراغبين أيضا فى الحصول على عضوية البرلمان لكى يعملوا من خلالها على تحقيق أهدافهم أو طموحاتهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

وحول قضية التنافس فى الشارع الانتخابى، فإن الأمر يقتضى وقفة تأمل وتدبر باعتبارها العامل الرئيسى فى ضرب عملية الاحتكار الفردى بالدوائر الانتخابية، وهو ما يتيح للأحزاب فرصة ذهبية لكى تمارس دورا حركيا فعالا بين الجماهير لربط المواطن ببرامجها الثابتة والملتزمة، وليس بالأشخاص المتغيرين أو المتقلبين حسب مقتضيات ظروفهم وأحوالهم أو مصالحهم، وبحيث تتم عملية الانتخاب فى إطار مبادئ الحزب الذى يمثله المرشح.

إن التنافس الشديد على عضوية البرلمان قد حد من درجة التسلط الفردى فى الدوائر الانتخابية، على غير ما كانوا يتصورون من أن الاحتكار سيدوم لهم إلى ما لا نهاية فيما يشبه التزكية، ولكن هذا الوضع الجديد قد أقلقهم، فراحوا يتلمسون الموقف بين الحين والآخر فى دوائرهم عن طريق الحركة وسط الجماهير والعمل على حل مشكلاتهم دعما للثقة فيما بين طرفى العلاقة الانتخابية وخوفا من تحول الناخبين إلى جانب المنافسين الجدد تحت أى دعاوى قد يكون لها تأثير على توجهات الناخبين فى ظل التحولات الجارية داخل المجتمع.

من هنا كان التنافس الشديد مدخلا للقضاء على الاحتكار الفردى أو العائلى فى كثير من الدوائر الانتخابية، ولهذا راح المرشحون الراغبون فى الوصول إلى مقعد البرلمان يبحثون عن ملاذات آمنة لهم تحت المظلات الحزبية، الأمر الذى جعل كثيرا من الأحزاب فى موقف قوى أمام المرشحين، وهو على عكس ما سبق، لتملك زمام الموقف عند المفاضلة بين المرشحين لاختيار أفضل العناصر التى يمكن أن تساعد على تشكيل مجلس نيابى قوى.

إذن فالأحزاب لم تعد فى الموقف الأضعف، وعليها أن تستفيد من هذا الوضع الجديد لتدعم دورها السياسى داخل الدوائر الانتخابية بحيث تخرج من هذه التجربة أكثر قوة وتأثيرا على الساحة، وبهذا تزيد من ولاء الأعضاء لها داخل البرلمان، ويكون الانضباط والالتزام الحزبى هو العنصر القاعدى فى العلاقة بين الطرفين، لأن أى خلل فى هذه العلاقة يضعف موقف أى حزب فى علاقته مع بقية الأحزاب الأخرى تحت قبة البرلمان.

إن إقبال المرشحين على الانضواء تحت لواء الأحزاب فى الانتخابات القادمة يعد ميزة أو مكسبا، وهو ما يعتبر إضافة إلى رصيد قوة العمل السياسى للأحزاب، وعند المفاضلة بين الكوادر الحزبية فى أى موقع، وهو ما يزيد من الآمال فى إمكان قدوم مجلس نيابى من عناصر منتقاة تتنافس أيضا فيما بينها على العمل والانجاز الأفضل لصالح المواطن والدولة على السواء.

إن المنافسة والتسابق على الترشيح لعضوية مجلس الشعب يعدان بمثابة مدخل جيد أمام الأحزاب لتنفض عن نفسها غبار الانكفاء على الذات والانشغال بالهجوم أو المعارك السياسية فيما بينها من خلال صحفها التى يحتاج صدورها إلى تمويل مالى تكد هذه الأحزاب وتعانى الأمرين فى الحصول على هذا التمويل سواء من هنا أو هناك، وتنسى أن لها دورا سياسيا أهم، وهو التفاعل مع الجماهير وقيادة عمل سياسى واجتماعى يسهم فى حل ما يمكن حله من مشكلات أو رفع معاناة!

ميكروسكوب العمل الرقابي

كتب . جمال عصام الدين:

في معرض تقييمنا لاداء مجلس الشعب السابق.. هل نجح هذا المجلس في استخدام الاداة الرقابية المهمة الممثلة في جهاز المحاسبات في كبح الفساد وسرقة المال العام، او الاستعانة بتقاريره السنوية الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة والموازنة العامة للدولة وما تكشف فيها من قصور او انحراف؟ وهل كانت تقارير الجهاز من التقارير التي نظرها المجلس على وجه الاستعجال كما نصت المادة ١٢٧ من اللائحة بما مكنه من مراقبة السلطة التنفيذية بالسرعة والكفاءة اللازمة؟ في البداية ننوه إلى أن جميع الاحصائيات الصادرة عن مجلس الشعب لا تشير إلى عدد تقارير الجهاز التي قدمت إلى المجلس في فصله الاخير، وكم منها عرض على المجلس بالفعل. على اية حال فإن البيان التحليلي الصادر عن المجلس عن اعمال دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس تبين ان تقارير اللجان التي عرضت على المجلس في هذه الدورة وصلت إلى ٥٧٨ تقريرا كانت تقارير الجهاز فيها حوالى ٢٤ تقريرا فقط لا غير.

الدكتورة اماني قنديل الباحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تؤكد بعد دراستها لنشاط اربعة مجالس شعب ان نقل تبعية الجهاز لمجلس الشعب لم يؤد سواء لمزيد من الفاعلية او إلى تغيير هيكلي في اسلوب عمل هذا الجهاز الرقابي، ولعل ذلك يعود إلى ان نقل تبعية الجهاز لمجلس الشعب في منتصف السبعينات كان نوعا من مجرد رد الفعل لإثارة قضية الرقابة والسلبيات التي تحيط بعمل الاجهزة الرقابية بعد الانفتاح وتبين الدكتورة اماني قنديل ان رقابة الجهاز مازالت مغلولة، ذلك انها مازالت مقصورة على اعمال شركات الحكومة وقطاع الاعمال من ناحية اخرى تشير الباحثة إلى ان هناك مشاكل تتكرر سنويا في تقارير الجهاز هي ان هذه التقارير التي يعدها الجهاز للرقابة وتتضمن اهم الاخطاء والمخالفات قلما تصل إلى ايدي المسئولين. وهناك الكثير منها يتم حفظه دون ان تجرى مساءلة برلمانية حوله ولم تسفر عن اية محاكمة تأديبية اجريت لاحد العاملين في الحكومة أو القطاع العام، وذلك يعود اساسا لنظام الجهاز الذي لم يتم ربطه باي إجراءات وجزاءات تأديبية، علاوة على ان هناك تباطؤا كبيرا في عرض تقارير الجهاز على المجلس الامر الذي ادى إلى ان عددا من التقارير المهمة انقضى المجلس دون ان تخضع للمناقشة.

دماء على مقعد مجلس الشعب

المؤشرات الاخيرة للدعاية فى انتخابات مجلس الشعب تكشف عن عديد من الانذارات المبكرة للمعركة التى يتوقع لها الجميع ان تكون اشرس واعنف معركة انتخابية..

فقد حدث خلال الاسابيع الثلاثة الماضية ثلاث وقائع عنف انتخابي فى الشرقية والقاهرة وكفر الشيخ اسفرت جميعها عن اصابات بالغة للمرشحين وانصارهم..

الاولى اصيب فيها الدكتور مصطفى السعيد من بندقية تبين انها رش والثانية فى مدينة نصر حيث جرت معركة بالسنج بين انصار واعداء النائبة ثريا لبنة اسفرت عن اصابات بين الطرفين والنيابة تتولى التحقيق..

اما المعركة الثالثة فى كفر الشيخ التى اسفرت عن اصابة خمسة افراد اصابات بالغة..

ونحن نعتقد ان هذه الحوادث المؤسفة التى يفتعلها البعض تحت شعارات حزبية زائفة تتطلب وقفة امينة صارمة حتى لا نفاجا مع اقتراب التصويت بحدوث حالات وفاة ليست بين المواطنين فقط ولكن بين المرشحين ايضا لا قدر الله..

لابد من وقف اساليب البلطجة التى مع الاسف يعتمد عليها بعض السياسيين من اجل الفوز بالمقعد البرلمانى..

مـزادات جـديدة في الانتخابات

٣ أجهزة أمنية ورقابية تحسم الخلافات على مرشحي «الوطني»

«الوفـد» ينازل كمـال الشـاذلي في دائرة البـاجـور

كتب حازم منير: يحسم الرئيس حسني مبارك خلال ايام الترشيحات النهائية للحزب الوطني لانتخابات مجلس الشعب المقبلة، بعد تفجر خلافات عنيفة حول تحديد اسماء الوزراء المرشحين، واختيار العناصر المرشحة من رجال الأعمال، ووسط إصرار اعضاء الحزب المستبعدين على ترشيح انفسهم وخوض الانتخابات ضد مرشحي الحزب الرسميين، وهو ما يعيد للأذهان معركة ١٩٩٠ والتي اسفرت عن نجاح ٢٠٣ مرشحين مستقلين في مواجهة مرشحي الحزب الرسميين، ثم انضمامهم للحزب الوطني عقب نجاحهم.

اكد مصدر مطلع لـ"الأهالي" ان اجهزة أمنية ستلعب دوراً هاماً في التحديد النهائي لأسماء مرشحي الوطني، بعد مشاركة وزير الداخلية في لجنة الحزب لتحديد اسماء المرشحين، وتردد انباء مؤكدة عرض القوائم المقترحة على ٣ أجهزة امنية ورقابية مهمة قبل الإعلان عنها، وارجع ذلك إلى الرغبة في عدم إثارة مشاكل مستقبلاً على غرار مأساة نواب المخدرات التي تفجرت عام ١٩٩١ في مجلس الشعب، كما سيتم تحديد اسماء رجال الاعمال المقترحين خلال اجتماع خاص على مستوى عال.

وعلمت "الأهالي" انه تقرر ترشيح د. احمد جويلي وزير التموين في محافظة البحيرة ود. محمود شريف وزير الإدارة المحلية في الدقهلية، ولم يحسم حتى الآن ترشيح د. محمد الغمراوي وزير الإنتاج الحربي في حلوان، وإبراهيم فوزي وزير الصناعة في المنوفية، كما اعتذر صلاح حسب الله وزير الإسكان عن الترشيح في الاسماعيلية بعد خلافات حادة مع المحافظ وحتى الآن لم يتم حسم موقف د. امال عثمان وزيرة التأمينات التي تطالب بالترشيح في دائرة الخانكة بدلاً من مواجهة مأمون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم الإخوان في دائرة الدقي.

تضمنت اسماء المستبعدين جمال السيد وزير الإنتاج الحربي السابق والذي كان يرغب في الترشيح بدائرة مصر الجديدة ومدينة نصر رغم حسمها لصالح د. عبد المنعم عماره رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، كما تقرر استبعاد ترشيح د. حلمي نمر نقيب التجاريين من دائرة ابو كبير بالشرقية واختيار محمد الألفي ابن عم حسن الألفي وزير الداخلية وصهره بدلاً منه.

وأكد المصدر أن الحزب ينوي فتح عدد من الدوائر الانتخابية وعدم تسمية مرشحي الحزب فيها، ومنها الدوائر التي يمثلها د. حمدي السيد نقيب الأطباء وحسب الله الكفراوي وزير الإسكان السابق ونقيب المهندسين الحالي، وتوفيق عبده اسماعيل رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب الحالي وخالد حامد محمود ...

البقية ص ٤

صحيفة "القبس" الكويتية:

تفاهم الحكومة و"الإخوان" في لقاء الشاذلي والهضيبي

ذكرت صحيفة "القبس" الكويتية ان كمال الشاذلي الأمين العام المساعد للحزب الوطني ووزير شئون مجلس الشعب والشورى عقد "اجتماعاً مهماً" مع مأمون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين، وذلك في الأسبوع الثاني من سبتمبر الحالي. ونقلت عن مصادر لم تذكرها ان الاجتماع احيط بسرية بالغة، وجرى فيه بحث ٣ قضايا، هي: مشاركة الإخوان في الانتخابات النيابية المقبلة، والصدام بين الحكومة والإخوان بما في ذلك موقف الجماعة من الإرهاب، والقضية الثالثة هي اتصالات الإخوان بامريكا واوربا الغربية. وقالت "القبس": إن الشاذلي اكد ان الحكومة تشترط ان يخوض الإخوان الانتخابات مستقلين، ودون تحالف مع حزبي العمل والوفد، كما نصح بأن يقللوا عدد مرشحيهم. ونسبت الصحيفة الكويتية إلى مصادر الإخوان أن المستشار الهضيبي وافق على هذه الشروط على أن يتم تحديد عدد النواب الإخوان الذي يمكن أن تلتزم الحكومة بدخولهم البرلمان. وقد رحب تيار المعتدلين بهذا اللقاء ووصفه بانه شديد الأهمية ويعد مكسباً يصعب تجاهله او التقليل من شأنه.

على جانب آخر أكدت مصادر سياسية مطلعة ان قراراً نهائياً بخوض الإخوان للانتخابات لم يصدر بعد، ومازال مطروحاً مقاطعة الإخوان للانتخابات في اللحظات الأخيرة رغم ما يتم من اتصالات حتى الآن مع الحكومة وبقية الأحزاب السياسية.

طلق ناري على عطية الصيرفي

تعرض عطية الصيرفي مرشح التجمع في ميت غمر إلى طلق ناري لم يصبه بأذى. وكان عطية الصيرفي عائداً على طريق الرياح التوفيقي إلى ميت غمر بعد جولة انتخابية، حيث فوجئ بطلق ناري امام سائق الموتوسيكل الذي كان يركبه اتياً من الشرق فيما بين قرية صهرجت وقرية ميت ناجي التي ينتمي إليها أحد المرشحين المنافسين وهو صدقي حنفي. واصدر التجمع في ميت غمر بياناً ندد فيه باستخدام العنف في المعركة الانتخابية.



مزادات جديدة

بالبحيرة ومحمود عزام بجنوب الجيزة، وهم النواب الثلاثة الذين تم رفع الحصانة عنهم مؤخراً، ومن المتوقع تنفيذ نفس المبدا على دائرة باب الشعرية والتى يمثلها صبحى وهدان.

وفى حزب العمل أكد عبد الحميد بركات امين عام الحزب المساعد استمرار التنسيق مع الإخوان المسلمين فى اختيار المرشحين، مشيراً إلى انهم سيتقدمون بنحو ٢٠٠ مرشح أكثر من نصفهم من حزب العمل، واوضح انه من غير المتوقع الاتفاق على شعارات سياسية موحدة او برنامج موحد لمرشحى الطرفين، ومؤكداً انه لن يتم خوض الانتخابات تحت شعار التحالف الإسلامي ويتجه الإخوان للترشيح كمستقلين ويحتفظ مرشحو حزب العمل باسم الحزب.

ومن ابرز مرشحى الحزب إبراهيم شكرى فى شربين وعادل حسين في مصر الجديدة ومدينة نصر وعبد الحميد بركات فى امبابة وناجى الشهاب بالمحلة وجمال اسعد عبد الملاك فى دائرة المعهد الفنى بشبرا.

كما اشار ناجي الشهاب عضو اللجنة العليا للحزب الى حسم مواقف نحو ١٨٠ مرشحاً حتى الآن مع تشكيل لجنة عليا تضم إبراهيم شكرى وعادل حسين ومامون الهضيبى ومصطفى مشهور لحسم الخلافات المتبقية.مشيرا إلى ان اى اتصالات تتم بين اطراف التحالف الإسلامى مع أى قوى أخرى لن تؤثر على مسيرة التنسيق التى اقتربت من نهايتها، وبينما اكد الشهاب بدء الاتصال مع الحزب الناصرى والتجمع، ذكر فتحى محمود عضو المكتب السياسي للحزب الناصرى اقتراب اجتماعات التنسيق مع حزب التجمع على الانتهاء من مهمتها فى منع التضارب بين مرشحى الحزبين فى كافة الدوائر وحشد التاييد الحزبى فى كل دائرة لمرشح الحزب الآخر.

وقال فتحى محمود إن الحزب سيعلن اسماء مرشحيه بصفة نهائية فى اجتماع الأمانة العامة للحزب يوم ٥ اكتوبر المقبل، مؤكداً عدم صحة ما اشيع عن ترشيحات ناصرية مستقلة ضد مرشحى الحزب، بعد التفاهم بين الاطراف الناصرية على تاييد كافه المرشحين الناصريين فى الدوائر المختلفة، ويتصدر مرشحى الحزب الناصرى ضياء الدين داود امين عام الحزب فى دمياط وسامح عاشور عضو مجلس نقابة المحامين فى سوهاج واللواء صابر عثمان فى الشرقية ولن يتم ترشيح اى من الوزراء او المسئولين الناصريين السابقين فى عهد عبد الناصر.

اما فى داخل حزب الوفد فقد انتهى الحزب من قراره بخوض الانتخابات دون تنسيق مع اى طرف او حزب، وسيتقدم الحزب بمرشحيه فى كافة الدوائر عدا التى سيتقدم للترشيح فيها الوزراء باستثناء دائرة الباجور والتى يمثلها كمال الشاذلي، حيث سيتقدم محمد كامل رئيس لجنة الوفد العامة بمنوف للترشيح فيها.

واكدت مصادر مطلعة بالوفد انه تقرر ترشيح سعيد عبد الخالق مدير تحرير جريدة الوفد على مقعد الفئات فى الساحل ود. إبراهيم دسوقى اباظة فئات ومحمد نوح عمال فى دائرة الازبكية وعصام شيحه مقرر اللجنة العامة للشباب فى مصر القديمة كما تقرر ترشيح د. منير فخرى عبد النور فى دائرة الوايلى ود. محمد حسن الحفناوى فى دائرة عابدين ود. محمود السقا فى الجمالية وحسن بدراوى فى حدائق القبة وحسن حافظ فى مغاغة وسعد ابو السعود فى الاسكندرية.واشار المصدر إلى صدور تعليمات حزبية بعدم التورط فى مواقف سياسية مع الإخوان المسلمين او التنسيق مع احزاب المعارضة، باستثناء ما سيصدر به قرار من رئيس الحزب، مشيراً إلى ان الحزب قرر استغلال الانتخابات المقبلة لخوض معركة سياسية واسعة مع الجميع سيستثمر فيها كافة علاقاته، وإن تاخير إعلان الاسماء يرتبط باعلان الحزب الوطنى لمرشحيه، ومن المتوقع الإعلان النهائى لمرشحى الوفد فى نهاية الاسبوع المقبل.

المصدر : الأهالى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : [illegible] سبتمبر ١٩٩٥

مخاوف وأماني انتخابية

اثار ما اعلنه مسئول رفيع المستوى في الحزب الوطني من إرجاء حركة تغيير كبيرة كان مزمعاً إجراؤها على المحافظين إلى ما بعد انتخابات مجلس الشعب القادم كثيرا من التكهنات . خاصة بعد ما قيل من أن تقييم اداء المحافظين سوف يرتبط بمدى ما يحققه هذا الحزب من نتائج انتخابية من محافظاتهم!! اثار ذلك كثيرا من الحيرة والبلبلة عند بعض المحافظين جراء وقوعهم بين نارين، واحدة تصريحات رئيس الجمهورية في اكثر من مناسبة انه (لن) يجرى تزوير الانتخابات، والثانية ان مستقبل المحافظ مرتبط بنسبة نجاح الحزب الوطني في محافظته وكثير منهم يعلمون انه لولا تدخل السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الانتخابات لكان للامر شأن اخر والسؤال هو : كيف نرهن مستقبل المسئول بنتائج انتخابات يعرف انها لو اجريت بنزاهة لكان عليه ان يقدم استقالته من الآن. لكن لانه حرص على ان يظل في السلطة ليس عليه إلا ان يفعل ما هو مطلوب منه!!

وهناك ملاحظات هامة تستحق التسجيل :

- لابد من مراجعة الإشراف «الصوري» للقضاء على الانتخابات وذلك اعتقد مسئولية مجلس القضاء الاعلى الذي يتحمل امام الله.. وضميره .. ان يقال ان الانتخابات أجريت تحت إشراف القضاء الكامل وهو يعرف ان عدد من يكلفهم بالإشراف عليها غير كاف، حتى لو ادى الامر إلى إجرائها في عدة أيام.

- لابد من مراجعة جادة وفورية لتعريف مفهوم «العامل والفلاح» الذي لم نصل لتعريف لهما منذ ثلاثين سنة. وهل يستطيع ابن الفلاح المتعلم- مثلا والمقيم في القرية أن يعبر عن اهله ومعاناتهم ومصالحهم في المجلس اكثر من ابيه او عمه الذي لا يجيد القراءة والكتابة؟؟

ذكرني ذلك بحديث ودود جرى بيني وبين نائب كانت مستندات عضويته في المجلس السابق تحوي شهادة محو الأمية حصل عليها باعترافه بطريقة صورية. كان يحكي لي عن المعاناة التي يلقاها من جراء عدم استطاعته قراءة مايقدم له فضلا عن قدرته على الحديث في المجلس. ولا انسى ما قاله لي عن اسبوع مناقشة الميزانية في المجلس المنتهي.. كانوا قد وزعوا عليه ضمن الاعضاء اكثر من الف ورقة مطلوب منه ليس قراءتها فقط- وهو لايستطيع اصلا- بل نقدها وتقديم التعديل وفي خمس دقائق!!.

- ايضاً لابد إذا كنا جادين حتى في الشكل الديمقراطي امام العالم.. ان يستقيل الوزير الذي يريد ان يخوض المعركة الانتخابية. إذ ليس مفهوما كيف يظل الوزير بسلطاته الكثيرة ويذهب المعزوسيفه كما يقولون ثم يجد من يعارضه؟ خاصة وان بشائر حملة النشر عن الانجازات الوهمية للوزراء الذين يودون الترشيح بدات بشائرها في كثير من الصحف مبكراً. وان احد الوزراء يشترى على حساب وزارته صفحتين كاملتين كل أسبوع في جريدة كبرى ينشر عن إنجازات ومشروعات يقول إنها تمت. لكن المواطن يحس انه لو صح نصف ما ينشر عن هذه الوزارة لكانت مصر الآن عندها إكتفاء ذاتي.. في (.......) لكن الواقع يكذب ذلك..

- لابد للاحزاب ان تجد صيغة تنفذ بها احكام القضاء إذ لا يعقل ان ينتهي المجلس السابق وثلث اعضائه مطعون في عضويتهم . وبعضهم حصل على احكام قضائية نهائية ببُطلانها.. ومع ذلك ظلت عضويتهم بالمجلس قائمة وذلك بالتسويف والمماطلة.. والتحايل على الإجراءات.. إلى ان انتهت الاربع سنوات..

ايضاً لابد ان يأخذ ضباط الشرطة كلام وزيرهم الذي اعلن انه لن يتدخل في الانتخابات على محمل الجد ، ويجربوا ولو مرة واحدة ان لا يتدخلوا في اعمال الانتخابات بان يمنعوا مندوبي المرشحين المعارضين من التواجد في اللجان تارة او يستخدمون الإرهاب مع المواطنين تارة اخرى وسوف يرون بعدها مهما كانت النتائج انه لم يمسهم عنت في وظائفهم فضلا عن انهم سوف يشعرون - بالتاكيد - لانهم إناس أسوياء براحة الضمير.

- ليجرب السيد وزير الإعلام ولو مرة واحدة ان يجعل تليفزيونه محايدا او حتى موضوعياً فلا يُستخدم بالطريقة إياها في الدعاية «الفجة» لحزب الحكومة.. ولا اعرف ماذا يفيد الرجل لو فعل ذلك ولو على سبيل التغيير مرة واحدة.. ومن يدرى من منا سوف يكون موجودا ليجني الثمار..!!؟

د. عاصم محمد شريف
حوين- رياض كفر الشيخ

برنامجنا الانتخابى

التجمع: التغيير بالجماهير ..

ونحن البديل الديمقراطي للإرهاب والفساد

أصدرت الأمانة العامة البرنامج الانتخابي العام لحزب التجمع في انتخابات مجلس الشعب١٩٩٥، وهو وثيقة سياسية تتضمن رؤية الحزب وموقفه من القضايا الأساسية للمجتمع المصرى فى الوقت الراهن. والبرنامج الانتخابى ليس تكراراً للبرنامج العام للحزب أو برنامجه المرحلى. فلكل من هذه البرامج الثلاثة وظيفة مختلفة. فالبرنامج العام الذى أصدره الحزب عام١٩٨٠ يحدد الأهداف النهائية لنضاله السياسى من أجل مصر وطناً للحرية والاشتراكية والوحدة ويتضمن البرنامج المحقق لهذه الأهداف النضالية الذي يغطي مرحلة تاريخية كاملة تستغرق عشرات السنين. أما البرنامج المرحلي الذي صدر عام١٩٩٢ فهو يمثل رؤية التجمع للتغيير الواجب انجازه لإخراج البلاد من المأزق الذى أوصلتها إليه سياسات الحكم ويغطي فترة زمنية من ١٥ إلى ٢٠سنة ولايمكن تنفيذه في ظل التحالف الطبقي الحاكم حالياً بل لابد من احلال سلطة وطنية ديمقراطية محل السلطة الحالية لانجاز هذا البرنامج المرحلي كاملاً بما فى ذلك تحقيق الإصلاح السياسي والديمقراطي الكامل وإقامة اقتصاد وطني مستقل اعتماداً على النفس وإنجاز ثورة ثقافية تعلي من شان قيم العقلانية والاستنارة والسماحة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتنفيذ سياسة خارجية مستقلة تجسد مصالح مصر والوطن العربي.

اما البرنامج الانتخابى فهو يغطي فترة زمنية محدودة هي خمس سنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، أى عمر مجلس الشعب القادم، ولذلك فهو يترجم التوجهات العامة للبرنامج المرحلى إلى سياسات وإجراءات محددة تمثل البديل لسياسات الحكم التى أوصلت البلاد إلى الأزمة الشاملة التى يعانى منها الشعب منذ سنوات كما أنه يتضمن نهجاً ديمقراطياً للحكم يختلف عن توجهات الحكم الحالي وتوجهات الجماعات المتسترة بالدين التى تنهج اسلوب العنف والاغتيال والإرهاب فى حسم الخلافات السياسية. من هنا فإن البرنامج الانتخابى يمثل الإطار الذى يمكن من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى ظل الحكم الحالي ومن خلال العمل البرلمانى حيث يلتزم به نواب التجمع فى مجلس الشعب القادم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٩

ويسترشدون به فى ادائهم البرلمانى سواء من خلال التشريعات التى يصدرها مجلس الشعب او من خلال رقابتهم لاداء الأجهزة التنفيذية، ويترجمونه إلى مشروعات قوانين تحقق مصالح الوطن والشعب، وإلى استجوابات وطلبات إحاطة وأسئلة واقتراحات بتشكيل لجان تقصى الحقائق وما إلى ذلك من اشكال العمل البرلمانى.

ومن الطبيعى أن يأتى هذا البرنامج الانتخابى إمتدادا للبرامج الانتخابية السابقة فى بعض الجوانب وأن يأتى بمواقف ورؤى جديدة لم ترد فى هذه البرامج السابقة. وعلى سبيل المثال فإن البرنامج الانتخابى الجديد يتضمن سياسات ومواقف تضمنتها البرامج السابقة لأنها تمثل اوضاعاً مازالت قائمة وخاصة ما يتعلق منها بضرورة إجراء إصلاح ديمقراطى وسياسى وإتاحة الفرصة للمصريين للتمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية المدنية والاجتماعية والسياسية، وتحقيق تنمية اقتصادية تقوم على مزيد من الاعتماد على النفس وتقليل الاعتماد على الخارج، وتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع عائد الإنتاج وفى الاستفادة من الخدمات الأساسية المجانية كالتعليم والعلاج للفقراء وذوى الدخل المحدود وباسعار ملائمة لقدرة باقى الفئات، وتحقيق التوازن بين الأسعار والأجور، وتعديل النظام الضريبى الحالى ليكون اكثر عدالة وأكثر كفاءة، ومواجهة للفساد الذى يهدد الاقتصاد القومى والاستقرار الاجتماعى والبناء القيمى والأخلاقى فى المجتمع.

هذا وقد فرضت التطورات السياسية والاقتصادية التى استجدت فى السنوات الأخيرة أن يتضمن هذا البرنامج قضايا ومواقف جديدة لمواجهة هذه التطورات او زيادة الاهتمام بقضايا كانت تحظى باهمية ثانوية فى البرامج السابقة ويأتى على راس القضايا الجديدة التى احتلت مكانة هامة فى البرنامج الانتخابى الجديد التوسع فى إنشاء الجمعيات التعاونية وإنشاء بنك للتعاون يمثل كافة الأنشطة التعاونية باعتبار ان التعاون هو خط الدفاع الأمامى للفقراء وصغار المنتجين والمستهلكين فى ظل اقتصاد السوق، وأنه عندما تترك حرية تحديد أسعار السلع والخدمات لآليات السوق أى العرض والطلب فإن الجمعيات التعاونية الزراعية والإنتاجية الخدمية والاستهلاكية والإسكانية والسمكية تستطيع ان توفر بعض السلع الضرورية والخدمات الأساسية لهؤلاء المنتجين والمستهلكين باسعار ملائمة، ويكتسب القطاع التعاونى اهمية خاصة فى الاقتصاد القومى لأنه يضم ١٧الف جمعية يشارك فيها ١٢مليون عضواً ينتجون سلعاً وخدمات تزيد قيمتها على عشرة مليارات جنيه سنوياً. ومن الجديد الذى يكتسب اهمية خاصة فى هذا البرنامج المواجهة الشاملة للإرهاب حيث شهدت السنوات الخمس الأخيرة تصاعداً خطيراً فى العمليات الإرهابية مما يهدد المجتمع بالانهيار ويحتم مواجهة فكرية وثقافية وسياسية بالإضافة إلى المواجهة الأمنية للجماعات التى تمارس هذا الإرهاب. ويرتبط بهذا التوجه مسألة ضمان الوحدة الوطنية وضرورة إزالة اى أوجه للتمييز بين المواطنين على اساس الدين وأن تنتهج الأجهزة الحكومية نهجاً سليماً بتطهير اجهزة الإعلام والثقافة من الممارسات الضارة بالوحدة الوطنية وأن تلتزم فى الإجراءات التى تتخذها بما يحمى الوحدة الوطنية التزاماً بالدستور والقانون وحفاظاً على الوطن نفسه. وأخيراً يأتى دور مصر ومسئولياتها العربية حيث يعطى البرنامج الانتخابى اهمية خاصة لاستعادة التضامن العربى ومسئولية مصر فى تحقيق ذلك فى مواجهة محاولات إعادة صياغة الوضع فى المنطقة فى إطار شرق أوسطى على حساب النظام الإقليمى العربى والتضامن العربى.

إن هذا البرنامج الانتخابى موجه لكل القوى السياسية فى مصر وللرأى العام وكافة المواطنين ويمكن أن يكون اساساً لتحالفات انتخابية بين المرشحين الذين يلتقون حول قضاياه ومواقفه الأساسية ويتعين على أعضاء حزب التجمع أن يصلوا به إلى كل قطاعات الشعب فى كافة الدوائر بما فى ذلك الدوائر التى تخلو من مرشحى التجمع ومطالبة المرشحين الأخرين بتبنى بعض ماجاء به وشرح مايتضمن للمواطنين باللغة الملائمة ومن خلال المداخل ذات الأهمية الأكبر للمواطنين.

عبد الغفار شكر

هدفنا: العدالة الاجتماعية والتوسع في الخدمات المجانية للفقراء كالتعليم والعلاج

الوحدة الوطنية ومكافحة البطالة ومواجهة الفساد أساس للاستقرار

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

نريد سياسة خارجية مستقلة تجسد مصالح مصر والوطن العربى

حماية المال العام بإصلاح القطاع العام وإعادة تنظيمة بما يزيد انتاجيته

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

التصدى للإهاب المسلح والإرهاب الفكرى المتسلح بالدين ومعالجة أسباب التوتر والعنف

تحقيق إرادة الشعب فى انتخابات حرة نزيهة وإطلاق حرية تكوين الأحزاب

تخفيف أعباء الغلاء عن الكادحين وتأسيس جمعيات تعاونية لمساعدة الشباب العاطلين

لم يعد هناك شك فى أن سياسات الحكم المطبقة حالياً قد أوصلت البلاد إلى طريق مسدود، ونحن فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى نعتقد أننا لدينا البديل القادر على إخراج البلاد من هذا الطريق المسدود، وإنقاذ مصر من أزمتها الراهنة، نحن نطرح منذ سنوات سياسات بديلة متكاملة يمكنها أن تفتح الطريق أمام مستقبل مشرق لمصر وللأجيال القادمة، كل مانحتاجه لوضعها موضع التطبيق هو ثقة الجماهير واقتناعها بضرورة التغيير، فالشعب المصرى هو القوة الأساسية التى تملك بإرادة التغيير أن تنهى هذه الأوضاع البائسة التى تعانيها أغلبية الشعب.

إننا ندعوك أخى المواطن وأختى المواطنة الا تفلت فرصة التغيير هذه المرة، فانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ هى فرصتنا جميعاً لإحداث «التغيير بإرادة الجماهير»، هى فرصتنا لطرح الثقة بسياسات الحكم التى عانينا منها طويلاً وذقنا مرارتها، والتى يتعين استبدالها بسياسات تحقق مصلحة مصر والمصريين.

ها هى انتخابات مجلس الشعب١٩٩٥ تشكل فرصة ثمينة «للتغيير السلمى الديمقراطى عن طريق صناديق الانتخابات» بدلا من مواصلة السير فى طريق احتكار السلطة والتوتر الاجتماعى والعنف المتزايد، ويتحقق ذلك عندما يتاح للشعب ان يختار بحرية اعضاء مجلس الشعب الجدد القادرين على طرح السياسات البديلة لسياسات الحكم الحالية، والتى اوصلتنا إلى المأزق الراهن. والجماهير ليست مطالبة بان تختار او تفاضل فقط بين سياسات الحكم او نهج الجماعات المتسترة بالدين، فهناك بديل الثالث، البديل الديمقراطى الذى يقدمه حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى للناخبين ويدعو الناخبين والمرشحين لتبنيه وتطويره والسعى لوضعه موضع التنفيذ.

اخى المواطن، اختى المواطنة

اسأل نفسك ماذا جنينا من سياسات الحكم المطبقة منذ عام ١٩٧٤

وستجد الإجابة من واقع حياتك اليومية:

■ **بطالـــــة:**

عانى منها اكثر من ثلاثة ملايين شاب وفتاة بالإضافة إلى نصف مليون يصلون إلى سن العمل سنوياً.

■ **غـــــلاء:**

يطحن الجميع حيث ترتفع أسعار السلع والخدمات الاساسية بما يفوق طاقة ذوى الدخل المحدود والفئات الوسطى، ضاعف من اثاره جمود المرتبات وعدم زيادتها بنفس نسب ارتفاع الأسعار.

■ **تفـــاوت طبقـي:**

يزداد فى ظله الاغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرا فى الريف والمدينة، فالملايين لاتجد قوتها الضرورى، بينما البعض يشترى شققاً سكنية على النيل ثمن الواحدة عدة ملايين من الجنيهات.

■ **فســـــاد:**

يتفشى فى كافة مستويات واجهزة الدولة ومؤسساتها، تمتلئ به تقارير الرقابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات ومباحث الأموال العامة.

■ **سياســة اقتصاديـــة:**

منحازة ضد الطبقات الشعبية والفئات الوسطى، تخضع لتوجيهات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، تحاصر القطاع العام، وتضع العراقيل أمام القطاع الخاص الوطنى المنتج وخاصة فى مجال الزراعة، وتلغى دور الدولة فى الاقتصاد الوطنى، وفى تقديم الدعم للفئات الفقيرة، وتزيد من اعتمادنا على الخارج والتبعية للاقتصاد الراسمالى العالمى.

■ **تدهـــور الخدمـــات:**

حيث لايجد المواطن الخدمة الملائمة فى مجالات متعددة، فضلاً عن توفر العدالة فى توزيع الخدمات الاساسية بين مختلف مناطق الجمهورية.

■ **ديون خارجية وداخليـة:**

تجاوزت ٤٠ مليار دولار،١٢٥ مليار جنيه، بما يهدد الاقتصاد الوطنى ويحمله اعباء فوق طاقته.

■ **قمـــع الحريـــات:**

بالتضييق على القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية، والتدخل فى شئون النقابات، وتزوير الانتخابات، والتوسع فى حملات التاديب الجماعى، وانتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية، وتزايد حالات تعذيب المواطنين فى اقسام الشرطة والسجون والمعتقلات.

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

■ تعمق ظاهرة العنف والإرهاب:

حيث تتشكل من هذه الظواهر السلبية مجتمعة تربة صالحة لنمو العنف، واتساع نطاق ظاهرة الإرهاب، تستغلها جماعات مضلله تتستر بالدين وهو منها براء، تنشر الرعب، وتقتل الابرياء، وتجد جيشاً من العاطلين والمحتاجين والناقمين تجند منه أدوات جديدة بما يمكنها من مواصلة نشاطها الإجرامى رغم رفض الشعب لهذا النهج الدموى.

■ تدهور القيم والأخلاق:

وما ترتب على ذلك من تزايد الإحساس بالاغتراب وضعف العمل الجماعى وسيادة السلوك الفردى.

■ سياسة خارجية غير فعالة:

ضاعت فى ظلها هيبة مصر منذ وقعت اتفاقيات كامب ديفيد، وافتقدت دورها المؤثر إقليميا وعالميا لارتباطها بالاستراتيجية الامريكية التى تتعارض أهدافها مع مصالح مصر والشعوب العربية، وبرزت إسرائيل كقوة إقليمية فاعلة تعيد ترتيب الأوضاع بما يمكنها من القيام بدور متزايد التأثير فى المستقبل بمساندة أمريكا.

هذه هى الثمار المرة لسياسات الحكم والتى آن أوان تغييرها واستبدالها بسياسات أخرى بديلة تخرج البلاد من أزمتها، تقوم هذه السياسات البديلة التى يطرحها حزب التجمع على:

- ■ بناء اقتصاد وطنى مستقل قادر على النمو والتجدد اعتمادا على إمكانياته الذاتية.
- ■ تعميق الممارسة الديمقراطية وصولاً إلى غايتها وهى تداول السلطة من خلال الانتخابات.
- ■ تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع عائد الإنتاج والخدمات، وبصفة خاصة التوسع فى الخدمات المجانية الأساسية كالتعليم والعلاج للفئات الفقيرة وذوى الدخل المحدود وتوفيرها بأسعار مناسبة لقدرة باقى فئات الشعب، وزيادة نصيب العمل فى الدخل القومى.
- ■ مواجهة الفساد.
- ■ إعلاء شأن قيم الاستنارة والسماحة والعقلانية والعمل والاجتهاد والروح الجماعية.
- ■ حماية الوحدة الوطنية التزاما بحقوق المواطنة والدستور وحفاظا على الوطن.
- ■ تبنى سياسة خارجية مستقلة تجسد مصالح مصر والوطن العربى.

الإخـــوة الاعـــزاء:

إننا فى حزب التجمع لا نكتفى بطرح الآراء، فنحن نقرن القول بالعمل، ونطبق فى ممارساتنا ما ندعو إليه من أفكار، ولهذا فإننا لا نطلب ثقتكم من فراغ، بل نستند إلى مواقفنا العملية على طول تاريخ حزب التجمع، فهى خير دليل على صدقنا. وأداء نوابنا فى مجلس الشعب هو المثال الواضح لنضالنا من أجل الشعب ومصالحه الحقيقية: خالد محيى الدين وأبو العز الحريرى وقبارى عبد الله فى مجلس الشعب ١٩٧٦، خالد محيى الدين ولطفى واكد والبدرى فرغلى ومحمد عبد العزيز شعبان ومحمد مختار جمعه فى مجلس الشعب ١٩٩٠. لم يترددوا لحظة فى الانحياز إلى جانب الشعب فى أدائهم داخل مجلس الشعب،

□ رفضوا بيانات الحكومة السنوية لانها لا تحقق مصالح الاغلبية الكادحة ولا تهيئ الفرصة لبناء اقتصاد وطنى قادر على توفير احتياجات الشعب، ولاتحقق العدالة الاجتماعية.

□ رفضوا القوانين التى اضرت بالفلاحين والعمال وحملت المواطنين اعباء ضريبية جديدة تفوق طاقتهم، كما رفضوا القوانين التى تنتقص من حقوق المواطنين وحرياتهم مثل قانون العلاقة الإيجارية للارض الزراعية وقانون تعيين العمد وقانون تعيين عمداء الكليات وقانون اغتيال حرية الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديلات قانون النقابات العمالية والقانون ٢٠٣ بشان قطاع الأعمال العام وقانون الضريبة على المبيعات.

□ قدموا مشروعات قوانين واقتراحات بإعادة النظر فى العلاقة الايجارية للارض الزراعية، والمرتبات والاجور، وحماية القطاع العام وتهيئة المناخ للقطاع الخاص المنتج، ولحل مشاكل البطالة وصرف إعانة بطالة، والغلاء والخدمات الاساسية، وخاصة التعليم والعلاج والإسكان ومشروع قانون بإباحة الإضراب السلمى، واقتراح بتعديل اللوائح الطلابية فى الجامعات المصرية، بما يسمح بمشاركة أكثر فاعلية للطلاب فى قضايا الوطن والشباب، ومشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية، بما يضمن حرية ونزاهة الانتخابات وتعديل قانون الجنسية لمنح الجنسية المصرية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى.

□ قدموا استجوابات وطلبات إحاطة وأسئلة حول قضايا الجماهير ومشاكلهم العامة فى الريف والمدينة وحماية المال العام من النهب ومشروعاتنا القومية مثل قناة السويس، وشمل اهتمامهم كل فئات الشعب بما فى ذلك تحسين احوال رجال الشرطة والقوات المسلحة واهتموا بمشاكل الشباب والمراة.

□ لم يكتفوا بنقد ممارسات الحكومة، بل تقدموا بالعديد من الأفكار خاصة فى لجان الاستماع التى عقدها مجلس الشعب نذكر منها:

□ اقتراح تقديم حوافز مجزية لمنتجى القمح لتشجيعهم على زيادة الإنتاج لتحقيق الاعتماد على النفس فى غذائنا.

□ اقتراح بفصل توزيع رغيف الخبز عن عملية إنتاجه، كحل لمعاناة الجماهير فى الحصول على رغيف الخبز.

□ اقتراح نظام لتوزيع المساكن التى تبنيها الحكومة، يقوم على أسس علمية، ويقضى على الفساد الحكومى فى مجال توزيع الوحدات السكنية.

□ المساهمة فى مناقشة قانون العلاقة الايجارية للارض الزراعية بما يحقق التوازن بين مصلحة المستاجرين ومصلحة الملاك.

إن نوابنا فى مجلس الشعب السابق، رغم قلة عددهم، كانوا المدافعين الأشداء عن مصالح جماهير الشعب بكل الحماس والتفانى، وكرسوا حياتهم للدفاع عن الشعب وقضاياه ومشاكله العامة، ولتحسين احوال المواطنين فى دوائرهم الانتخابية.

من هنا فإننا ندعوك اخى المواطن واختى المواطنة إلى مساندة مرشحى حزب التجمع فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، ومنحهم ثقتكم، والحرص على التواجد فى المقرات الانتخابية لحماية صناديق الانتخاب من عملية التزوير وخاصة تسديد أصوات الناخبين الغائبين، إن مشاركتكم الإيجابية فى انتخابات مجلس الشعب، ابتداء من دعوة أصدقائكم وأهليكم لانتخاب مرشح التجمع، إلى المشاركة فى اختيار المندوبين، إلى التواجد يوم الانتخاب لمنع التزوير، هو الشرط الضرورى لإحداث التغيير المطلوب فى سياسات الحكم، أو على الأقل الضغط على الحكم لتعديل سياساته، بما يتناسب مع مصالح اغلبية الشعب، وكلما زاد عدد النواب الذين يمثلون الشعب فعلاً والذين يعبرون عن مصالحه كلما كان ذلك ممكنا، ويومها سنكون قد بدأنا الخطوة الأولى على طريق "التغيير بإرادة الجماهير"، وسيكون نواب التجمع فى مجلس الشعب القادم جنود هذا التغيير من خلال ادائهم البرلمانى على أساس البرنامج الانتخابى التالى للسنوات الخمس القادم

أولاً : مواجهة البطالة



مواجهة البطالة اهم قضايا نواب التجمع فى الدورة القادمة

اصبحت البطالة حديث الناس، ومشكلة الشباب والكبار وكل افراد الأسرة، خصوصاً الاسرة الفقيرة والمتوسطة، هى تشمل ٣ ملايين شاب وفتاة يشكلون ٢٠٪ من قوة العمل، بالاضافة إلى حوالى ٥٠٠ الف شخص يصلون سنوياً إلى سن العمل، معظمهم من المتعلمين، المسئول عنها اساساً سياسة الانفتاح وما تتضمنه من خفض الإنفاق الحكومى والخصخصة وقد ضاعفتها النتائج المترتبة على سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تنفذها الحكومة حالياً فى إطار توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين بتقليص دور الدولة فى إدارة النشاط الاقتصادى. ولا يمكن ايجاد حل كامل لمشكلة البطالة إلا بتغيير السياسات الاقتصادية للحكومة، والتوسع فى الاستثمار، والتوجه بشكل اساسى إلى التصنيع، وإصلاح نظام التعليم لتلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، والتخلى عن سياسة تنفيذ المشروعات الممولة من القروض الاجنبية بطريقة تسليم المفتاح. ولكن الحلول متوسطة وطويلة المدى لا تمنع من ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف حدة مشكلة البطالة، وهو ما سيركز عليه نواب التجمع فى مجلس الشعب القادم وبصفة خاصة:

١- تنفيذ برامج متكاملة لتنشيط استيعاب الخريجين من خلال تشغيل الطاقات العاطلة فى القطاع العام والعمل على تطويره بدلا من بيعه، وتحسين اداء قطاع الخدمات الحكومية وخاصة الاجهزة التى تتعامل مع الجمهور وإمكانية تشغيلها فترات مسائية إضافية مما يساعد على استيعاب أعداد اكبر من العاملين بها، وتث يكون هناك عدد أمثل من المدرسين للفصول الدراسية، والحد من كثافة الفصول، وكذلك زيادة العاملين فى الوحدات الصحية العلاجية، والتوسع فى التشغيل فى مشروعات البنية الاساسية كالطرق.

٢- صرف إعانة بطالة بإنشاء صندوق يمول من حصيلة رسم إضافى على الارباح التجارية والصناعية ومراجعة كافة انواع الإعفاءات الضريبية، وربطها بمدى مساهمة المشروعات فى تحقيق اهداف التشغيل، وزيادة الرسوم المحصلة مقابل خدمات حكومية للفئات القادرة مثل ترخيص السيارات الفاخرة وترخيص المساكن الفاخرة وترشيد الإنفاق الحكومى كإعلانات التهانى والمجاملات.

٣- وضع برنامج عملى وفعال لاستصلاح واستزراع الاراضى اعتماداً على مشاركة اعداد كبيرة من الشباب.

٤- التوسع فى منح الشباب قروضاً ميسرة لتنفيذ مشروعات صغيرة بضمان المشروع نفسه، وان يطبق ذلك على المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى.

٥- وضع برامج متكاملة لتنفيذ المشروعات العامة عن طريق كتائب العمل وفرق الشباب، والبدء فى ذلك بالمشروعات الجديدة فى سيناء.

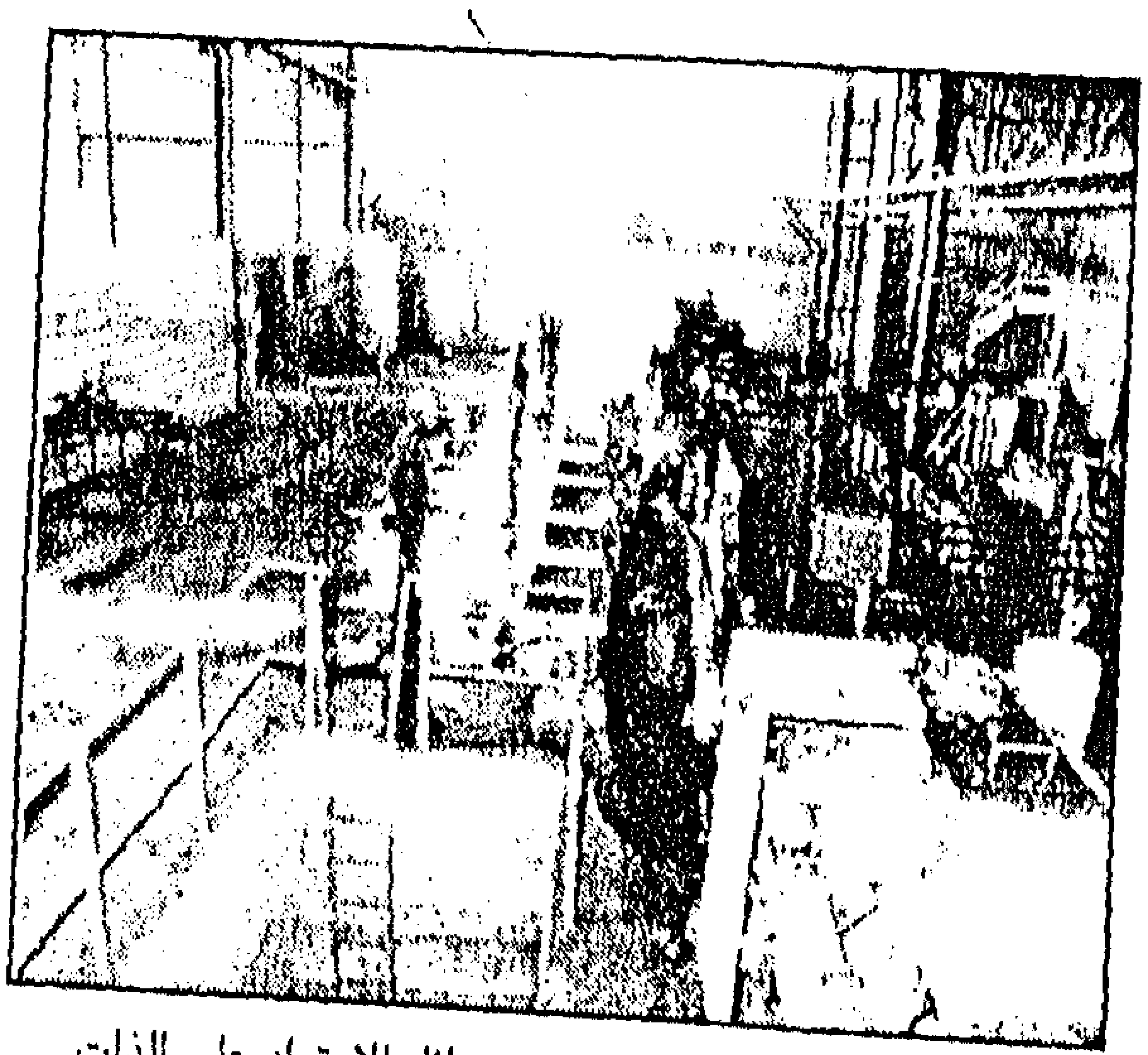
٦- إعادة النظر فى سياسة توزيع الاستثمار ومعايير اختيار المشروعات الاستثمارية التى تشتمل عليها خطة التنمية، بما يخلق اكبر عدد ممكن من فرص

العمل والتركيز بصفة خاصة على جنوب الصعيد حيث تنتشر البطالة بمعدلات اكبر.

٧- الاهتمام بحل مشاكل المصريين العاملين فى الاقطار العربية، وعقد اتفاقيات تتيح المزيد من فرص العمل أمام الشباب المصرى حيث كانت العمالة فى الاقطار العربية مجالا حيويا لامتصاص البطالة فى السنوات الماضية.

ثانياً : التنمية وزيادة الاعتماد على النفس

التنمية عملية تغيير شاملة فى مجمل أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية



إصلاح وحماية القطاع العام من وسائل الاعتماد على الذات

والسياسية والثقافية والبيئية.. الخ نحو الأفضل. ولكى تحقق التنمية اهدافها فإنها يجب ان تتم بالاعتماد على النفس، اى ان يعتمد المجتمع على قدراته وإمكانياته وموارده وان يستلهم تراثه وقيمه الإيجابية فى تحديد اهدافه وغاياته، بهذا المعنى فإن التنمية لابد أن تكون مستقلة، دون ان يعنى ذلك الانعزال، بل التعامل الإيجابى مع الخارج بشروط تصون المصلحة الوطنية، ولما كانت سياسات الحكم الاقتصادية المطبقة حاليا والمسماة بسياسة الإصلاح الاقتصادى تكرس الاعتماد على الخارج والتبعية للراسمالية العالمية، فإنها تتعارض مع التنمية المستقلة ومع مصالح مصر، ومن واجبنا ان نناضل من أجل تقليص الاعتماد على الخارج وزيادة الاعتماد على النفس باستبدال سياسة الإصلاح الاقتصادى بسياسة بديلة تقوم على:

١- الحد من الاعتماد على المعونة الأجنبية والقروض الخارجية والحد من الاستيراد.

٢- زيادة الطاقة الإنتاجية المصرية من خلال تعبئة الموارد المحلية وتوجيهها إلى قطاعى الزراعة والصناعة بالاساس والقطاعات التى تتكامل معها مثل الطاقة والبنية الأساسية والخدمات الإنتاجية، والتوسع فى الصناعات الصغيرة.

المصدر : الأهالي

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

٣- كسر الحلقة الخبيثة للركود الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى منذ سنوات، والعمل على زيادة الإنفاق العام، وتخفيض الضرائب لحفز قطاع الاعمال على العمل والإنتاج.

٤- حل مشكلة الدين الداخلى الذى زاد بمعدلات خطيرة فى السنوات الأخيرة، وأصبح اشبه بقنبلة موقوتة.

٥- إصلاح القطاع العام وإعادة هيكلته بما يرفع إنتاجيته ويحمى المال العام من سوء الإدارة والفساد، ويمكنه من المساهمة فى التنمية بالاعتماد على النفس.

٦- تشجيع القطاع الخاص الوطنى على توجيه استثماراته نحو الزراعة والصناعة، وذلك عن طريق الحوافز المالية والإدارة، وتوفير المستلزمات، وتيسير عملية التصدير

٧- إعادة ترتيب أولويات الاستثمار والإنتاج لصالح تنمية قدرات مصر فى

مجالات الإنتاج السلعى الضرورى لتوفير السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة، وعلى وجه الخصوص زيادة إنتاج الحبوب الغذائية: كالقمح والأرز والذرة لرفع نسبة الاكتفاء الذاتى منها، بما يؤمن لمصر استقلالها، ويحرر إرادتها من الضغوط الخارجية، وزيادة إنتاج السلع الشعبية ومستلزماتها ورفع نصيب الزراعة والصناعة والبحث العلمى من الاستثمارات.

٨- توجيه مزيد من الاستثمارات إلى المناطق المحرومة كالعشوائيات فى المدن والعديد من القرى وخاصة محافظات جنوب الصعيد والنوبة وسيناء، وتطوير قدراتها الإنتاجية والصناعية والزراعية، والمساعدة على الهجرة إلى سيناء لدعم امننا القومى.

٩- الاهتمام بنقل وتطوير التكنولوجيا المتقدمة والملائمة لاحتياجات وإمكانيات الواقع المصرى مع الاهتمام بالتكنولوجيا كثيفة العمالة.

١٠- حماية الإنتاج المحلى ودعمه فى مواجهة المنافسة الأجنبية، ويقتضى ذلك مراجعة الإجراءات التى اتخذت تحت مسمى تحرير التجارة، ووضع الترتيبات لحماية المصالح الاقتصادية لمصر بعد اتفاقيات الجات الأخيرة.

١١- وضع الضوابط المطلوبة على الية السوق لضمان الاستقرار الاقتصادى، والتعجيل بإصدار قانون مكافحة الاحتكار، وتطوير التعاون فى مجالاته الأساسية: الزراعية والإنتاجية والاستهلاكية والإسكانية والسمكية.

١٢- دعم التخطيط وزيادة فاعليته فى صنع القرارات الاقتصادية.

١٣- دعم التعاون الاقتصادى العربى للاستفادة منه فى الحد من الاعتماد على الخارج.

١٤- تحقيق العدالة الاجتماعية طبقاً لما هو موضح تفصيلا فى البند ثالثاً.

ثالثاً : تحقيق العدالة الاجتماعية



فقراء السكان يحتجون علي دعم إسكان الأغنياء

اختلت موازين العدالة في مصر بعد تطبيق سياسة الانفتاح، وازداد الخلل مع سياسة الإصلاح الاقتصادى، حيث تخلت الدولة عن دورها فى تقديم سلع وخدمات بأسعار مدعمة لذوى الدخل المحدود من: موظفين وعمال وصغار المنتجين الحرفيين والفلاحين وفقراء المستهلكين، واكتوت هذه الفئات التى تشكل اغلبية الشعب بنار الغلاء، ولم تعد دخولها تساعدها على تحمل الارتفاع المتواصل فى الاسعار الذى شمل السلع الضرورية: كالغذاء والكساء والدواء والخدمات الاساسية كالتعليم والعلاج والمسكن والمواصلات وضاعف من حدة المشكلة التوسع فى الضرائب غير المباشرة التى يتحمل الجانب الاكبر منها صغار المولين مثل ضريبة المبيعات وضريبة الدمغة وزيادة الرسوم على الخدمات، وصدور قوانين جديدة لصالح كبار الملاك والراسماليين المصريين والاجانب، ونتيجة لذلك زادت معدلات الفقر بنسب كبيرة فارتفعت نسبة الاسر الفقيرة فى الحضر من ٣٠,٤٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٤٩٪ عام ٩٤/٩٣، وارتفعت نسبة الأسر الفقيرة فى الريف فى نفس الفترة من ٢٩,٧٪ إلى ٦٤٪ وتستعد الحكومة حاليا لمزيد من الإجراءات فى مجال العلاقة الإيجارية للمساكن، وعلاقات العمل، والتامين الصحى، والضرائب، سوف تؤدى إلى مزيد من

الحرمان والبؤس لاغلبية الشعب، وزيادة حدة التفاوت بين قلة مترفة تتراكم لديها الثروة واغلبية مطحونة لا تستطيع تحمل اعباء الحياة المتزايدة، مما يراكم السخط والتوتر الاجتماعى الذى يهدد المجتمع بالانفجار. من هنا فإن العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل القومى بما يكفل حصول العاملين والفلاحين والمنتجين والفئات الاكثر حرمانا على نصيب عادل يتكافأ مع دورهم فى الإنتاج، يعتبر الضمان الاساسى لاستقرار المجتمع، وتصفية عوامل التوتر والانفجار، وتهيئة المناخ الملائم لاتساع المشاركة الشعبية فى التنمية وزيادة الإنتاج. ويرى حزب التجمع ان تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف عاجل للعمل الوطنى فى المرحلة القادمة يتطلب التركيز على:

١- تحقيق التوازن بين الاسعار والاجور: بما يمنع تدهور مستوى معيشة العمال والموظفين والاستمرار فى صرف علاوة اجتماعية سنوية بنسبة الزيادة فى الاسعار للعمال والموظفين وارباب المعاشات على ان تكون جزءاً من الاجر او المرتب الاساسى وتدخل فى حساب المعاش والحوافز، وتشكيل مجلس أعلى للاجور والاسعار يقوم بعمل الدراسات عن حركة الاسعار والاجور والإنتاجية، واقتراح اسس ربط الاجور بالاسعار بما يحفظ التوازن الاجتماعى المطلوب.

٢- رفع الحد الادنى للاجور والمرتبات بما يكفل مستوى معيشة لائقاً لأسرة من اربعة أفراد، يعاد النظر فيه دوريا حسب تغير الاسعار، ورفع الأجور والمعاشات الحالية فى كل الدرجات بنفس النسبة.

٣- ضمان علاقة متوازنة بين العمال وارباب الاعمال: من خلال قانون جديد للعمل يحمي المكاسب التي استقرت للعمال في علاقات العمل، وخاصة حقهم في المشاركة في الإدارة والارباح في القطاع العام، ومنع الفصل التعسفي للعاملين في كافة القطاعات (عام وخاص واستثماري) ورفض مشروع قانون العمل الموحد الذي اعدته الحكومة لانه يتعارض مع هذه الأسس، وينتقص من حقوق العمال المستقرة في الأجازات، وهيكل الأجور ومنع الفصل التعسفي، ويتضمن شروطاً تجعل ممارسة حق الإضراب مستحيلة.

٤- سرعة صرف مستحقات المصريين العاملين في العراق ودول الخليج المتضررين من حرب الخليج، وذلك من خلال اعتمادات خاصة أسوة بما حدث بالنسبة لبنك الاعتماد والتجارة على أن تستعيد الحكومة هذه المبالغ عند سدادها من الدول المدينة بها.

٥- التوسع في نظم التامينات الاجتماعية لتشمل البطالة والعجز والمرض لكل المواطنين، وتطوير خدمات التأمين الصحي لتشمل أوسع دائرة من المواطنين وارباب المعاشات، مع عدم فرض زيادات كبيرة في رسوم الكشف والعلاج وثمن الادوية.

٦- ضبط اسعار عدد من السلع الرئيسية الضرورية للحياة اليومية التي بدونها تتدهور صحة الإنسان ولا يصبح قادراً على العمل بحيث توزع على محدودي الدخل بالبطاقات بكميات مناسبة واسعار معقولة تتناسب مع مستوى الدخول السائد، ومع عدم المساس باسعار الخبز.

٧- إعادة النظر في التعديلات الاخيرة في العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية، وإلغاء تحديد مدة عقد الإيجار بخمس سنوات، والعمل على إقامة علاقة إيجارية نقدية مستقرة وعادلة بين المالك والمستاجر، تحمي المستاجر وورثته العاملين بالزراعة من الطرد طالما كانوا ملتزمين بسداد الإيجار، وإعادة النظر في القيمة الإيجارية لإعادة تقديرها دوريا في ضوء تغير تكاليف الخدمة واسعار المحاصيل الزراعية، وضرورة عودة لجان فض المنازعات لانها اقدر على فهم وحل المشاكل التي تنشأ بين الملاك والمستاجرين، وإعطاء المالك الحق في بيع أرضه المؤجرة بسعر السوق على ان يكون للمستاجر الأولوية في شرائها من خلال قرض ميسر يمول من صندوق ينشأ لهذا الغرض.

٨- ضمان علاقة عادلة ومتوازنة في مجال إيجار المساكن: برفض خضوع عقد ايجار المساكن لقواعد القانون المدني التي أوقف العمل بها منذ عام ١٩٤٢ لان النتيجة الحتمية لذلك ستكون إلقاء ملايين الأسر على قارعة الطريق بلا مأوى، وان تكون العلاقة الإيجارية عادلة بالنسبة للمستأجر والمالك، تنظم عملية صيانة المبنى وتحقق زيادة متدرجة في قيمة الإيجار للمساكن القديمة بما لا يتجاوز قدرة المستاجرين ولا تسمح بطرد المستاجرين او تحديد مدة معينة لعقد الإيجار في المباني المؤجرة حاليا.

٩- إعادة توزيع الخدمات الاساسية توزيعاً عادلاً على مناطق الجمهورية حسب حاجتها، والتركيز على محافظات جنوب الصعيد التي حرمت طويلاً من هذه الخدمات وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين باسعار تتناسب مع دخولهم: فلابديل عن قيام الدولة بمسئوليتها في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في حدود قدرتهم الاقتصادية، وبما يحقق العدالة الاجتماعية، ويحمي الثروة البشرية العاملة في مصر، والرفض القاطع لتحميل المواطنين كامل تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والعلاج والسكن، ويحذر التجمع من ان انسحاب الدولة من هذه المجالات يخلق الفرصة لزيادة التفاوت وتحلل النسيج الاجتماعي بظهور انماط متضاربة في مجالات التعليم والعلاج والسكن ويطالب بما يلي:

فى التعليم:

■ الاستقرار على سياسة تعليمية طويلة المدى لا تتأثر بالتوجهات الشخصية للمسئولين عن التعليم.
■ إعادة مجانية التعليم فى جميع المراحل.
■ إيقاف الاندفاع نحو خصخصة التعليم والتوسع فى مدارس اللغات الأجنبية مما يميع الهوية الوطنية، ويزيد التفاوت بين القادرين والفقراء.
■ إصلاح الجامعات وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات المجتمع ومتطلبات دخول القرن الحادى والعشرين.
■ الاستيعاب الكامل لكل الأطفال بنين وبنات خلال فترة الإلزام/ التعليم الأساسى/ التى نص عليها الدستور.
■ مواجهة التسرب فى مرحلة التعليم الأساسى.
■ مكافحة الأمية بكل الطرق الممكنة، من خلال مشروع قومى تشارك فيه الأحزاب السياسية والنقابات والتعاونيات وأصحاب الأعمال.

فى العلاج:

■ زيادة إنفاق الدولة على الخدمات الصحية، وتدبير الإنفاق الكافى على الصحة الوقائية، وخاصة للقضاء على الأمراض المتوطنة، وتوفير مياه الشرب والصرف الصحى معا.
■ دراسة حالات التلوث وما يترتب عليها من أمراض ووضع برنامج لمعالجتها.
■ توسيع مظلة التأمين الصحى وتحسين الخدمة العلاجية فى المستشفيات الحكومية والعامة.
■ وضع الضوابط التى تحكم نشاط المستشفيات الاستثمارية انطلاقا من مبدأ المسئولية الاجتماعية وإلزامها بتقديم ١٠٪ من خدماتها بأسعار اقتصادية.

سلامة البيئة ومواجهة الكوارث الطبيعية:

كشفت تجربة العمل مع الزلزال والسيول عن أوجه قصور عديدة فيما يتعلق بمواجهة الكوارث الطبيعية كما تزايدت ظاهرة التلوث نتيجة التعامل غير الرشيد مع البيئة وهناك ظواهر حادة تحتاج إلى معالجة سريعة مثل:

■ المواجهة الفعالة للكوارث الطبيعية وضرورة المعالجة السريعة للآثار الناجمة عن السيول وبناء ما تهدم من قرى وتعويض المنكوبين عن خسائرهم.
■ وضع خطة شاملة للحفاظ على البيئة وحماية النيل من التلوث.
■ الربط الدائم بين توصيل مياه الشرب فى الريف وتنفيذ مشروعات للصرف الصحى لتلافى الآثار الصحية السيئة الناجمة عن عدم تصريف مياه الصرف الصحى بأسلوب سليم.

الإسكان:

■ ضرورة تغيير السياسة الحكومية الحالية فى مجال الإسكان التى دعمت إسكان الأغنياء على حساب الفقراء من خلال التوسع فى إنشاء القرى السياحية والإسكان المتميز فى المدن الجديدة وضرورة تنفيذ سياسة جديدة تقوم على التوسع فى الإسكان الشعبى والاقتصادى والمتوسط ودعم الإسكان التعاونى الذى يساهم فى بناء ٢٥٪ من الوحدات السكنية.

■ وضع نظام عادل لتوزيع الوحدات السكنية التي تبنيها الحكومة من خلال مراعاة الحالة الاجتماعية والاقتصادية لطالب السكن والتطبيق الحازم لهذه القواعد في توزيع المساكن.

■ إيقاف المضاربة على أراضي البناء، وفرض ضرائب إضافية على الأرباح التي تتحقق من المتاجرة في أراضي البناء.

■ دعم المستأجرين ذوي الدخل الثابت بالفرق بين قيمة الإيجار الفعلية و٢٠٪ من دخولهم.

■ إعطاء أولوية لمشروعات توطين المصريين خارج الدلتا والوادي حماية للأراضي الزراعية، والبناء على حافة الصحراء، كلما أمكن لمقاومة ارتفاع أسعار أرض البناء، واستخدام مواد البناء المتاحة محليا تخفيفاً للعبء المالي الباهظ الناتج عن الاعتماد على الحديد والأسمنت وحدهما في كل ما يبنى.

معالجة آثار السيول:

ما تزال القرى التي تعرضت للسيول في الصعيد تعاني من كثير من المشاكل حيث لا تبنى المساكن الجديدة بالسرعة الواجبة، ولا تصرف التعويضات للمنكوبين نتيجة الخسائر الكبيرة التي تعرضوا لها ومن الضروري وضع برنامج متكامل لمعالجة هذه الأوضاع بأسرع ما يمكن.

الأمومة والطفولة:

■ توفير خدمات خاصة للحوامل والمرضعات: بتوفير كمية غذاء إضافية وزيادة مدة اجازة الوضع، وتوفير دار حضانة في كل مؤسسة يزيد عدد العاملات بها عن خمسين.

■ إصدار قانون عادل للأحوال الشخصية ينهض على المساواة ويوفر الاستقرار لكل أطراف الأسرة.

■ منح الجنسية المصرية لأبناء المصرية المتزوجة من أجنبي.

■ إعطاء الطفل أولوية خاصة في كل الخدمات التي يوفرها المجتمع.

■ توفير أماكن للرياضة في كل حي لحماية الأطفال من اللعب في الأماكن الخطرة.

■ تعميم التطعيم المجاني وتوفير الأدوية لكافة أمراض الأطفال.

■ اعداد فصول كافية أو مدارس للمعوقين وهم نسبة عالية في مصر.

■ توفير الكفاءات المتخصصة لجعل برامج الأطفال في الإذاعة والتليفزيون موجهة علميا إلى ما يزيد من قدرات الطفل العقلية وينمي خياله وإحساسه الفني، ويحميه من الخرافات وألوان الثقافة الهابطة.

نظام ضريبي أكثر عدالة وأكثر كفاءة:

يقوم النظام الضريبي الحالي في مصر أساسا على الضرائب غير المباشرة التي يقع عبئها على كاهل الفئات ذات الدخل الثابت والمحدود، كما أنه يمنح إعفاءات متعددة لكبار الرأسماليين، مما يجعله نظاماً غير عادل يحابي الأغنياء على حساب الفقراء، ولابد من مراجعة شاملة للنظام الضريبي في اتجاه إعطاء الحافز المناسب للإنتاج والاستثمار والادخار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترشيد الإعفاءات الضريبية حتى تحقق الهدف منها ويطرح حزب التجمع السياسة الضريبية التالية كبديل للسياسات الحكومية التي تركز على الجباية:

■ رفع حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية إلى مبلغ ٩٦٠٠ جنيه سنوياً، وبذلك يعفى من ضرائب الدخل كل من يقل دخله السنوي عن هذا الحد سواء كان مصدره العمل أو رأس المال أو كان ناتجاً عن ريع الملكية الصغيرة للأرض الزراعية أو العقارات.

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

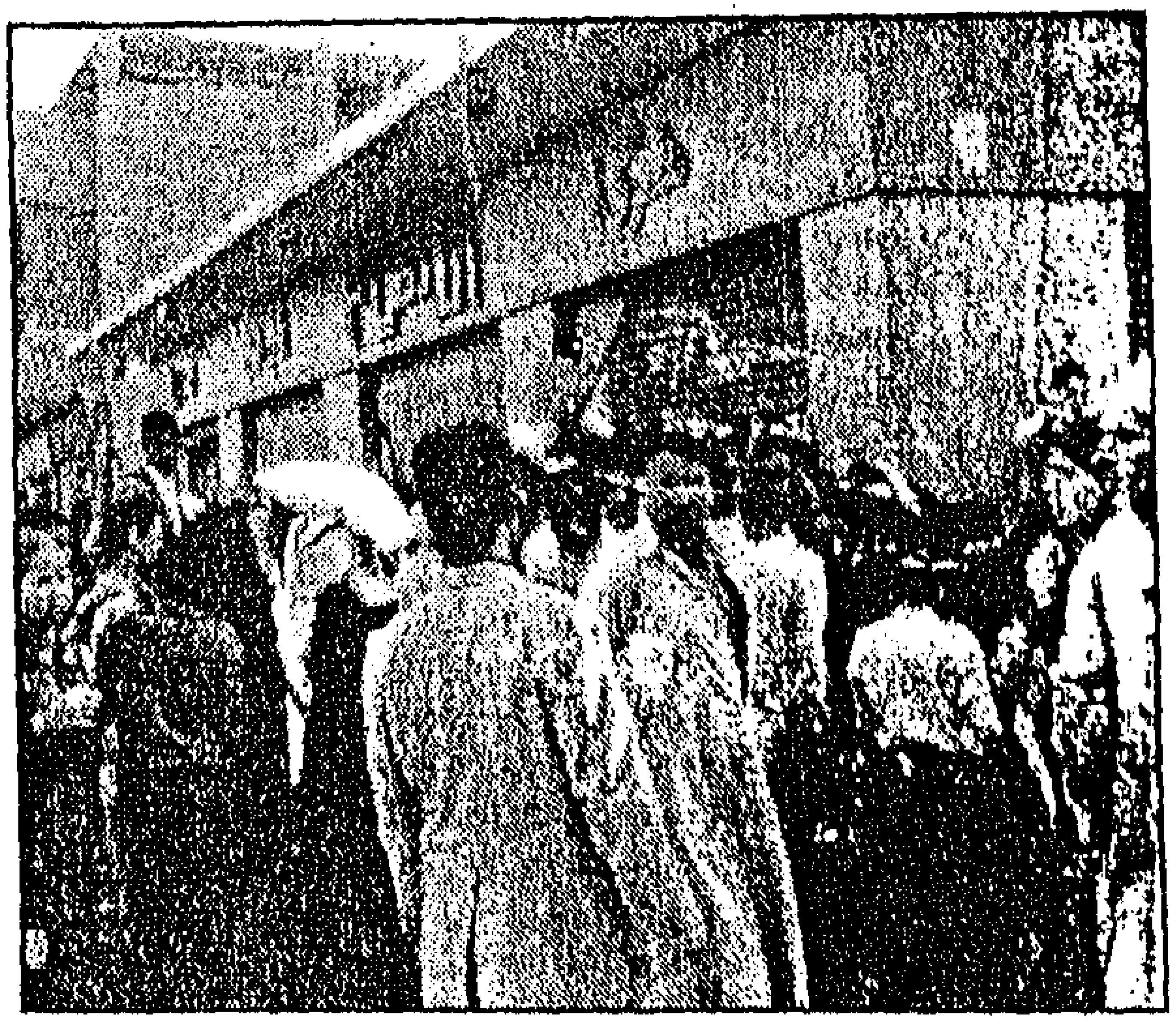
■ إلغاء الإعفاءات الضريبية الاخرى سواء كانت فى شكل إعفاء للاستثمار الاجنبى او الوطنى، او كانت فى شكل إعفاءات لاجزاء من دخول الفئات المتميزة اجتماعياً، وربطها بالمشروعات التى تحقق استيعابا اكثر للقوى العاملة وقدرة اكبر على التصدير، وإنتاج السلع الضرورية وتقديم الخدمات الاساسية.

■ تطبيق القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بإعفاء ملاك ٣ فدادين فاقل من الضرائب.

■ تصفية ما ابتدعته الحكومة من ضرائب غير مباشرة يقع عبئها الأساسى على الفقراء ومتوسطى الحال وخاصة ضرائب الدمغة والرسوم وان تقتصر ضريبة المبيعات على السلع والخدمات التى يستهلكها اصحاب الدخول المرتفعة.

■ تطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التهرب الضريبى لتحقيق أعلى عائد ضريبى ممكن من الفئات القادرة، بما يزيد من حجم الإيرادات واستخدام عوائدها لرفع دخول الفئات محدودة الدخل، وخفض العجز فى موازنة الدولة، والصرف منها على الخدمات وخاصة التعليم والعلاج وتحسين المرافق العامة وتحسين ظروف معيشة السكان محدودى الدخل.

رابعاً : التوسع فى إنشاء الجمعيات التعاونية وتأسيس بنك التعاون



التوسع فى التعاون يزيد الإعتماد على النفس وتحقيق العدالة

الاتصال بجهود التنمية وزيادة الاعتماد على النفس وتحقيق العدالة الاجتماعية

تاتى اهمية التوسع فى التعاون، فبانتقال مصر إلى اقتصاد السوق وتخلى الدولة عن مسئوليتها فى دعم صغار المنتجين والمستهلكين، ازدادت اهمية. القطاع التعاونى الذى يضم ١٧ الف جمعية تعاونية، ١٣ مليون عضو ينتجون ما قيمته ١٠ مليار جنيه سنويا فى مجالات التعاون الزراعى والإنتاجى والاستهلاكى والإسكانى والسمكى باعتباره خط الدفاع الأمامى لذوى الدخل المحدود والفقراء الذين لم يعد باستطاعتهم مجاراة الارتفاع المتواصل فى اسعار السلع والخدمات. ويرى حزب التجمع ان التوسع فى التعاون ودعم الجمعيات التعاونية القائمة سوف يساهم فى مواجهة المشاكل الناجمة من هذه السياسات الاقتصادية الحكومية، فلا مفر من أن نوظف اسلوب الاعتماد الجماعى على الذات من خلال (التعاونيات فى تجميع الجهود الصغيرة المفتتة للافراد منتجين ومستهلكين) فى إطار جماعى، يعظم قدراتها ويوظفها فى عملية التنمية، وبذلك تساهم التعاونيات فى توفير السلع والخدمات بأسعار ملائمة لقدرة الفئات الفقيرة وبصفة خاصة السلع الضرورية (غذاء، كساء، دواء) والخدمات الاساسية (تعليم، علاج، إسكان، مواصلات).

ويتطلب دعم التعاون والتوسع فيه اتخاذ الإجراءات التالية التى تتحمل الحكومة جانبا كبيراً من المسئولية فى إنجازها، ويتعهد حزب التجمع ان تكون اساس نشاطه البرلمانى فى المجلس الجديد.

١- تخفيف اعباء الغلاء عن الكادحين من خلال السعى إلى إنشاء أشكال متنوعة من التعاون الاستهلاكى، وتأسيس جمعيات تعاونية زراعية وحرفية لمساعدة الشباب المتعطل وتوفير قروض ميسرة لهم من صندوق التنمية الاجتماعى.

٢- تاسيس بنك التعاون ليقوم بوظائف الإقراض وتوفير مستلزمات الإنتاج لمختلف التعاونيات الزراعية والإنتاجية والإسكانية والاستهلاكية على اسس تعاونية فضلاً عن تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى إلى بنك تعاونى تملكه الجمعيات التعاونية الزراعية.

٣- التركيز على تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الاغراض ذات التمويل والكفاءة التى تمكنها من القيام بعمليات الخدمة الآلية وتوفير مستلزمات الإنتاج، إلى جانب القيام بدور نشط فى عمليات التسويق.

٤- تسهيل حصول التعاونيات الإنتاجية الحرفية على الخامات ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة واعفاؤها جمركيا عن ما تستورده طبقا للقانون، وتيسير تصريف منتجاتها وتصديرها، وتيسير حصولها على القروض بفائدة مخفضة لتجديد الآلات والمنشآت، وتطوير التسويق التعاونى لمنتجاتهم وإعفاء أنشطتها من الضرائب.

٥- إيجاد حلول سريعة للمشاكل التى تواجه مشروع تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية الذى يموله صندوق التنمية الاجتماعى بالتعاون مع الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى.

٦- دعم جمعيات التعاون الاستهلاكى والسماح لها بإنشاء شركات لإنتاج السلع الشعبية، وعقد اتفاقيات جماعية مع التعاونيات الإنتاجية للتوسع فى إنتاج هذه السلع بالمواصفات المطلوبة لتوفيرها لجمهور المستهلكين من اعضاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

٧- توجيه القروض المخصصة للإسكان التعاونى لبناء مساكن اقتصادية لذوى الدخل المحدود، ومنح جمعيات التعاون الإسكانى اراضى البناء فى المدن والتجمعات الجديدة بأسعار رمزية لخفض التكلفة بما يتلاءم مع إمكانيات هذه الفئات.

٨- تحقيق التنسيق بين مختلف انواع التعاونيات بما يعزز قدرتها الإنتاجية ويخفض تكلفة النشاط التعاونى والتركيز على التنسيق فى مجالات التمويل والإنتاج والتسويق والنقل، وتحديث أدوات الإنتاج وتطويرها.

٩- إعادة النظر فى التشريعات التعاونية بما يكفل ديمقراطية الحركة التعاونية وتحريرها من الهيمنة الحكومية.

١٠- التوسع فى التدريب التعاونى وتسليح الأعضاء بالخبرة الكافية لتشجيعهم على تولى المسئوليات القيادية والمشاركة الفعالة فى اجتماعات الجمعيات العمومية، وضمان تجديد قيادة الحركة التعاونية، وإنهاء الوضع النخبوى الحالى لها.

١١- وضع ضمانات لتداول المراكز القيادية التعاونية الإقليمية والمركزية، والنص على عدم تولى هذه القيادة لاكثر من دورتين متتاليتين والاهتمام بدعم الوحدات التعاونية القاعدية كأساس لديمقراطية البنيان التعاونى كله.

١٢- الاهتمام بدعم الوحدات التعاونية القاعدية بحيث تكون اساساً قوياً للتطور الديمقراطى للحركة التعاونية ككل.

خامساً : الإصلاح السياسى والديمقراطى



الإصلاح السياسي يبدأ بصندوق الانتخابات

اثبتت التجربة فى كل دول العالم ان الديمقراطية شرط لا غنى عنه لاستقرار المجتمع، وتحقيق تقدمه وتطوره، وضمانة أساسية لعدم الارتداد إلى الخلف.

ولم يعد ممكنا فى ظل ما يشهده العالم من تحولات كبيرة نحو الديمقراطية وما يشهده المجتمع المصرى من تحول إلى الراسمالية، وإطلاق قوى السوق فى النشاط الاقتصادى، لم يعد ممكنا فرض القيود على الحريات السياسية، وتأخر قيام المجتمع الديمقراطى، فحرية النشاط الاقتصادى للراسماليين لابد أن تواكبها حرية سياسية لكافة القوى والطبقات وخاصة تلك المضارة من هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية كالعمال والفلاحين والموظفين والمنتجين بشكل عام والفئات الوسطى وغالبية النساء والشباب.

من هنا فإن نضالنا السياسى يستهدف إجراء إصلاحات ديمقراطية تشريعية وتنفيذية ومدنية تضمن إقرار الحقوق الاساسية للمواطن المصرى، وأن تكون هذه الحقوق موضع احترام فعلى من المجتمع والأجهزة الأمنية والمؤسسات الدستورية والسياسية والتنفيذية بما يؤدى فى النهاية إلى إحلال سلطة وطنية ديمقراطية محل السلطة الحالية.

إن جوهر الإصلاح السياسى والديمقراطى الذى ننشده هو فتح الباب عمليا أمام إمكانية تداول السلطة سلميا ومن خلال الانتخابات العامة، وإلا فإننا نغامر بتعريض المجتمع للعنف، فإغلاق باب التغيير السلمى الديمقراطى يفتح باب اللجوء للعنف وتهيئة المناخ المناسب لتزايد نشاط الجماعات الانقلابية والإرهابية. ويتحقق الإصلاح السياسى والديمقراطى فى رأى حزب التجمع من خلال عملية متكاملة، وليس مجرد اجراءات جزئية.

ويتطلب ذلك فى هذه المرحلة:

■ احترام الحقوق المدنية للمواطن المصرى، وتتمثل فى ضمان أمنه الشخصى وحرمة مسكنه وحياته الخاصة بعدم التنصت عليه او اختراق اسراره الشخصية، وعدم إيذائه بدنيا أو معنويا ومعاملته باحترام فى اقسام الشرطة والأجهزة الحكومية وتغليظ عقوبة انتهاك هذه الحقوق والحريات.

■ احترام وتأكيد الحقوق الاجتماعية التى تتمثل أساساً فى المساواة بين المصريين فى كافة الحقوق، وفى كفالة حق التعليم والعمل والعلاج والسكن التى لا يستطيع بدونها ان يمارس الإنسان حياته كمواطن صالح فى المجتمع.

■ ضمان الحقوق الأساسية للإنسان المصرى وخاصة حرية الرأى والتعبير والاعتقاد وحق الاجتماع والتنظيم والتظاهر والإضراب السلميين دون قيود أو بشروط مانعة.

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

■ إلغاء وتعديل ترسانة القوانين المقيدة للحريات وقصر إعلان حالة الطوارئ على حالة الحرب والكوارث العامة فقط.

■ تحقيق إرادة الشعب فى انتخابات حرة نزيهة، واحترام إرادته الكاملة عبر صندوق الانتخاب، وذلك بتوفير إشراف القضاء الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات، وخضوع كافة الأجهزة التى يتصل عملها بالانتخابات للهيئة القضائية المشرفة على الانتخابات، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وتوحيد نظم الانتخابات لكل المجالس النيابية والتمثيلية، وإعداد جداول قيد جديدة مطابقة للسجل المدنى والرقم القومى عند تنفيذه، وإدلاء الناخب بصوته بموجب البطاقة الشخصية أو العائلية مع توقيعه أو بصمته فى كشف الانتخاب، وفرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل فى الانتخابات

■ إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية على أسس ديمقراطية صحيحة وإلغاء القيود المفروضة على نشاطها السياسى الجماهيرى.

■ إلغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة وبين تنظيمات الحزب الحاكم بما يضمن أن تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد.

■ إلغاء الحظر القائم حاليا على ممارسة العمل السياسى فى الجامعات والمدارس والمصانع.

■ إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية والتنظيمات الديمقراطية للحرفيين لمباشرة نشاطها طبقاً للوائح تضعها بنفسها، وانتخاب مجالس إدارتها دون تدخل من الأجهزة الإدارية أو من أى سلطة، وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والطلابية والتعاونية.

■ إلغاء القانون ٣٢ لسنة ٦٤ وإلغاء القيود على تشكيل الجمعيات الأهلية ونشاطها.

■ توفير ضمانات العدالة القضائية للمواطنين، وتيسير إجراءات التقاضى، وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائى، وعدم جواز محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية.

■ تكثيف الجهود من أجل وقف التعذيب فى السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة وحملات التأديب الجماعى وإلغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية، وتخويل المواطنين حق تحريك الدعوى الجنائية مباشرة أمام القضاء فى قضايا التعذيب. وإلغاء نيابة أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية والأخذ بنظام قاضى التحقيق.

■ تحويل الإدارة المحلية إلى حكم محلى شعبى حقيقى يقوم على أساس انتخاب كافة مجالسه، والانتخاب المباشر للمحافظين ورؤساء المراكز والمدن والقرى والعمد.

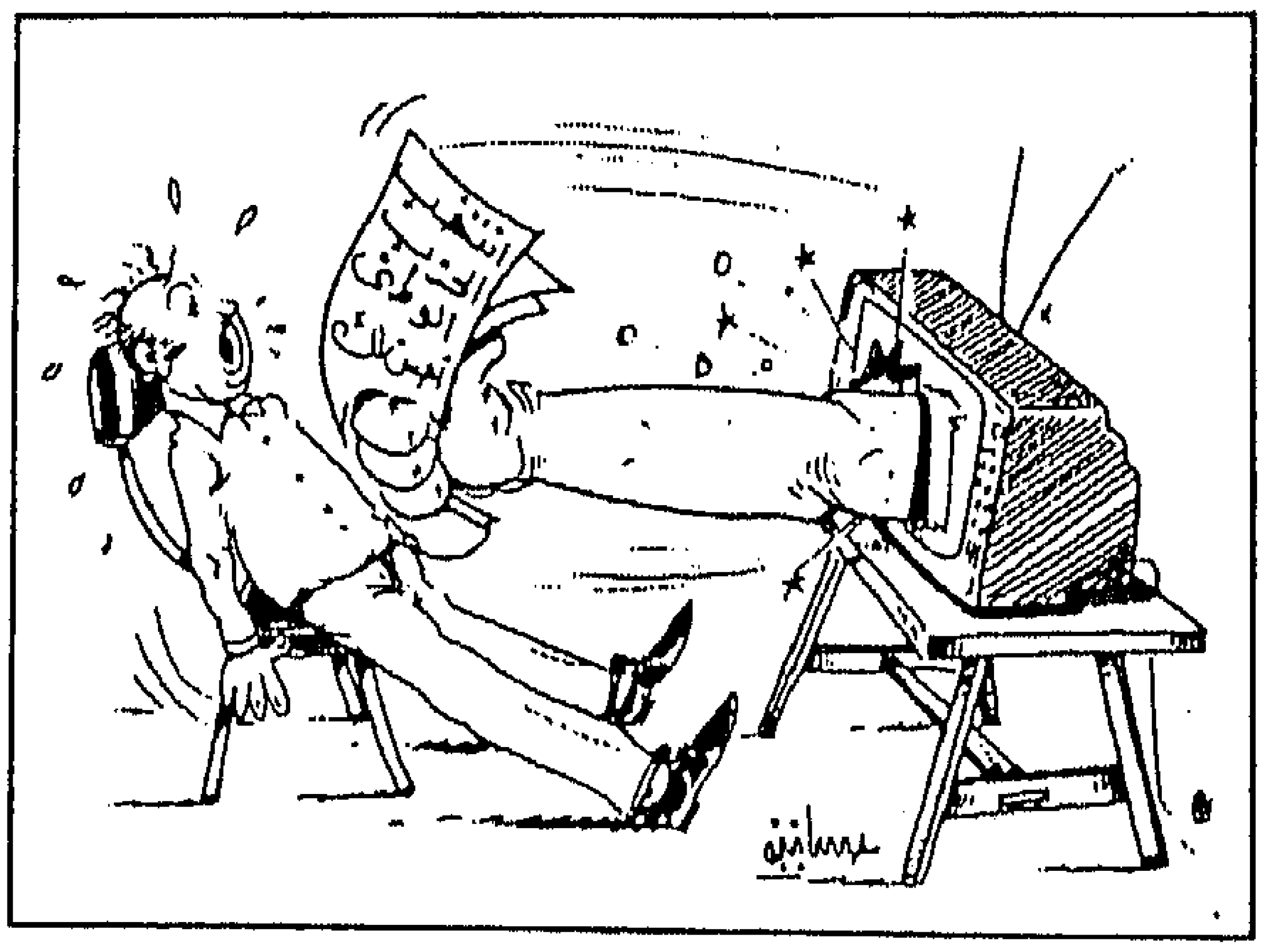
■ تعديل الدستور بعد فترة انتقالية تتحقق فيها الحريات العامة ونزاهة الانتخابات، بما يعزز ديمقراطية نظام الحكم، وتحديد السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية وانتخابه ونوابه بالاقتراع الحر المباشر من بين أكثر من مرشح، وتخليه هو ونوابه عن نشاطه الحزبى طوال فترة توليهم لمناصبهم وعدم جواز التجديد لهم إلا لفترة واحدة أخرى، وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور منعاً من إساءة استخدام السلطات الخطيرة الواردة فيها، وتقرير الحق الكامل للمجلس النيابى فى تعديل الموازنة العامة وسحب الثقة من الوزارة، وإلغاء نظام المدعى الاشتراكى، وإنشاء لجنة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل للإشراف الكامل على الانتخابات العامة والمحلية.

■ تحرير الإذاعة والتليفزيون من سيطرة الحكم والحزب الحاكم وتحويلها إلى جهاز إعلامى مستقل تمثل فى إدارته كافة التيارات الفكرية والحزبية والسياسية وإلغاء الرقابة عدا ما يتعلق بالآداب العامة.

■ إصدار قانون جديد للصحافة والصحفيين يطلق للمصريين حق إصدار الصحف، ويحرر الصحف المملوكة لمجلس الشورى من سيطرة الحكومة ويحولها إلى مؤسسات ديمقراطية تقوم على الحوار بين كافة التيارات والاتجاهات، ويلغى العقوبات المغلظة والسالبة للحرية التى تمنع الصحافة من ممارسة دورها فى توفير المعلومات والنقد والرقابة الشعبية، وإلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وقانون سلطة الصحافة.

■ حماية الثقافة الوطنية الجادة والتراث الوطني، وتاكيد حق الكتاب والادباء والفنانين والمثقفين فى التعبير الحر والتنظيم الديمقراطى، وحماية حرية البحث العلمى والاجتهاد فى مختلف المؤسسات العلمية والجامعية، واحترام تعدد الاتجاهات الفكرية وحرية الإبداع تمكينا للقيم الإنسانية الرفيعة من ان تعبر عن نفسها بحرية. وإعلاء شأن العقل ومحاربة الثقافة الاستهلاكية الهابطة التى تروج للتبعية وتدعو للعنف والتعصب والعنصرية والصهيونية، وكذلك الدعوات الظلامية التى تشوه المفهوم السمح والصحيح للاديان السماوية.

سادساً : مواجهة الفساد



لم يعد الفساد فى مصر مجرد انحرافات فردية بل اصبح الية لإعادة توزيع الدخل القومى بنهب قسم مهم منه لصالح فئات لا تمارس دوراً إنتاجيا محدداً، مما يكرس اوضاعاً غير عادلة ويهدد الاقتصاد القومى والاستقرار الاجتماعى والاخلاقى، خاصة بعد ان اتسعت ظاهرة تورط كبار المسئولين وابنائهم وذويهم فى جرائم الفساد واستغلال النفوذ، مما وصم الحكم بعدم النزاهة وغياب الطهارة، وحرصا على مواجهة هذه الظاهرة التى تهدد زيادة الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية فإن حزب التجمع يطرح هذا البرنامج العاجل لمواجهة الفساد:

١- محاصرة الأنشطة الراسمالية الطفيلية باعتبارها المصدر الاساسى لكافة صور الفساد والانحراف فى الحياة الاقتصادية واجهزة الدولة والمجتمع والعمل على تصفيتها.

٢- الإسراع بالإصلاح السياسى والديمقراطى لتحقيق الرقابة الشعبية بصورتها الصحيحة، والسعى لتحقيق ديمقراطية الإنتاج والإدارة والحكم المحلى وإطلاق حرية الصحافة فى النقد والتعبير وتعقب المفسدين، فهذا هو الطريق الاساسى لكشف وحصار وإدانة كافة صور الفساد والانحراف واساليب العمولات والرشاوى والسمسرة والاختلاس فى جهاز الدولة وقطاع الاعمال والحكم المحلى والحياة السياسية.

٣- التزام الاجهزة المختصة بإعلان قرارات الذمة سنويا الخاصة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب والشورى والوزراء وكبار المسئولين فى الحكومة وقطاع الأعمال وقيادات الاحزاب السياسية والصحف.

٤- علانية تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات والرقابة الإدارية، ونشرها فى الجريدة الرسمية فى موعد لا يتجاوز عاماً من إتمام المحاسبة او الرقابة.

٥- إطلاق حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية فى جرائم التهرب الجمركى والضريبى دون شرط استئذان الوزير المختص، وحق أجهزة الرقابة فى إبلاغ النيابة فوراً دون انتظار قرار سياسى عندما يتعلق الأمر بمسئولين كبار أو أولادهم وأقاربهم.

٦- تشديد العقوبات على جرائم اختلاس المال العام والرشوة واستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية ووضع حد للاستهتار بالملكية العامة والمال العام.

٧- مصادرة الثروات الحرام التى تكونت بطرق غير مشروعة كأموال تجار المخدرات وغش المواد الغذائية.. إلخ.

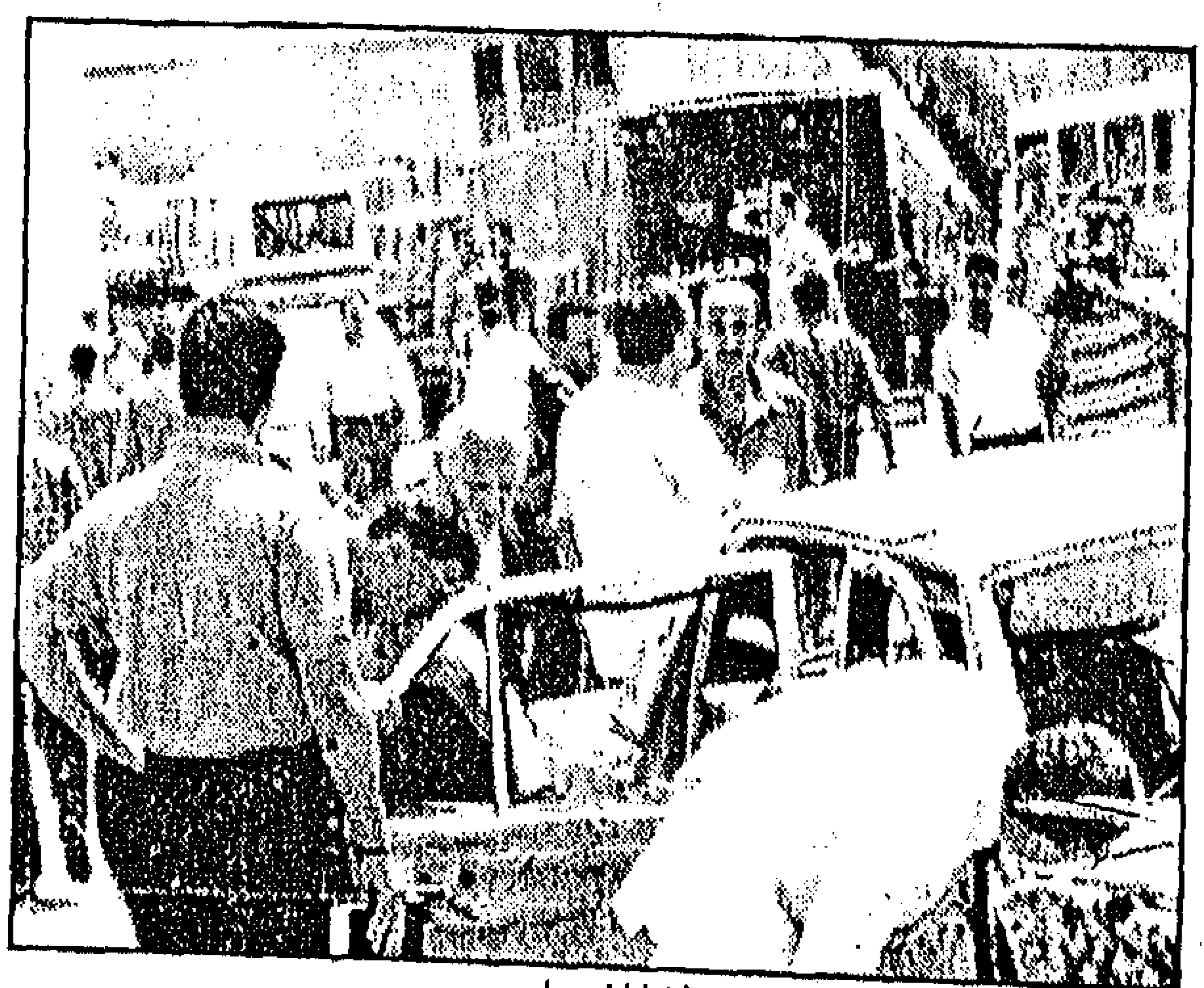
٨- سرعة حل مشكلة المودعين فى شركات توظيف الأموال بما يضمن حقوقهم وخاصة صغار المودعين.

٩- إصدار قانون جديد لمحاكمة الوزراء بدلا من القانون الحالى المعطل منذ عام ١٩٦١

١٠- فرض عقوبات رادعة على المتاجرين بالأعراض، وعلى خطف واغتصاب النساء وهتك العرض، وعلى المضاربة بأقوات الشعب، وغش الأدوية وبيع الأغذية الفاسدة، والغش فى المبانى.

١١- محاربة الدعوة فى أجهزة الإعلام للانحلال الخلقى وهدم القيم والمثل العليا والهبوط بمعنويات الناس والاستخفاف بعقولهم، وتخريب الحياة الثقافية والروحية والترويج للمثل والنماذج المنحطة والخرافات وتشجيع الجشع المادى والاستهلاك السفيه.

سابعا : المواجهة الشاملة للإرهاب



لا للارهاب

لم يكن غريبا فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، وغياب الديمقراطية، وشيوع الفساد، وعدم التزام أجهزة الأمن بالقانون أن تجد الجماعات الارهابية المتسترة بالدين مجالا خصبا لتزايد تأثيرها وقدرتها على تجنيد عناصر جديدة، تستخدمها كأدوات فى نشر الرعب والإرهاب، وتوسيع نطاق المواجهة الدموية، وانتعاش التيارات الظلامية بشقيها الذى يُمارس الإرهاب المسلح أو الإرهاب الفكرى المتستر بالدين ويتطلب التصدى لهذه الظاهرة تنفيذ برنامج للمواجهة الشاملة يتضمن:

■ التمسك بالدولة والمجتمع المدنى الديمقراطى، الذى يستند إلى دستور مدنى وقانون مدنى، ويؤكد حقوق المواطنة لجميع المواطنين والمساواة بينهم بصرف

النظر عن الجنس والدين والعقيدة واللون.

■ استلهام مبادئ الشريعة الإسلامية في القوانين والتشريعات المدنية وترجمة ذلك إلى مواقف عملية تنطلق من أن القسم الاكبر من التشريع فى الإسلام هو من المتغيرات لا من الثوابت.

■ عدم القبول بمنهج إنكار الآخر من اي تيار او جماعة.

■ الإلحاح بقوة على قضية الديمقراطية فى المجتمع ككل، وإطلاق التعددية السياسية والفكرية الكاملة، وإطلاق حرية التعبير والراى والإبداع، وتجريم المصادرة او الحجر عليها باسم الدين او من خلال سلطة دينية مزعومة لا وجود لها فى صحيح الإسلام.

■ فتح مجالات واسعة أمام الفكر الإسلامى المستنير فى كافة المواقع لدحض المقولات الخاطئة التى تتبناها الجماعات المتسترة بالدين حول جاهلية المجتمع وتكفيرها للحاكم والمحكومين وتوضيح المفهوم الصحيح للجهاد، وجماعة المسلمين، والموقف الصحيح من الوطنية والقومية والديمقراطية والعلمانية.. إلخ.

■ إجراء تعديلات جذرية فى مناهج التعليم لتنمية التربية الديمقراطية فى المدرسة والجامعة، والعقلية النقدية والقدرة على المناقشة والمفاضلة بين الآراء، وتعديل أساليب تدريس الدين الإسلامى والمسيحى بما يحفظ الوحدة الوطنية ويعمق المفاهيم الصحيحة للأديان السماوية.

■ فتح ابواب اجهزة الإعلام أمام كل التيارات والاتجاهات وتنقيتها من كل ما يؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية او إشاعة منهج التكفير، وإلغاء كل ما يسئ إلى المسيحيين.

■ الإلحاح على معالجة اسباب التوتر والعنف فى المجتمع سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية او امنية.

■ دعم المواجهة الامنية الصحيحة للنشاط الإرهابى الإجرامى المتصاعد فى السنوات الاخيرة، مع الحرص على التزام اجهزة الامن بالدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان، وتجنب وقوعها فى خطيئة التخلى عن دورها كهيئة نظامية تسهر على امن المجتمع، وتحولها إلى جهاز يمارس التعذيب والقمع الجماعى والقتل والاعتقالات العشوائية خارج نطاق القانون.

ثامنا : حماية الوحدة الوطنية

ظلت الوحدة الوطنية على الدوام ركيزة اساسية لحماية الوطن ودعم تقدمه واستقراره، وقد اسهم المصريون جميعاً - مسلمين ومسيحيين - وعلى قدم المساواة فى بناء هذا الوطن وتحقيق كل ما انجز على ترابه من تقدم.

وإذ تعانى الوحدة الوطنية الآن من تجاوزات بعضها رسمى وبعضها بدافع قوى الإرهاب المتستر بالدين فإن جهداً وطنياً جاداً يجب ان يبذل من أجل حمايتها وذلك من خلال:



■ القيام بحملة توعية شاملة بقيم الوحدة

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٦

الوطنية باعتبارها ضرورة ملحة يجب أن تسهم فيها كل أجهزة الإعلام وخاصة الإذاعة والتليفزيون.

■ أن تبدأ الدولة بنفسها بمحو كل عوامل التفرقة فى الممارسات الرسمية محواً تاماً تحقيقاً لمبدأ المواطنة والمساواة فى الحقوق بين جميع المواطنين سواء فيما يتعلق بالوظائف أو بناء دور العبادة أو غيرها من الحقوق.

■ إعمال النص القانونى الذى يحظر أى هجوم على الأديان السماوية إعمالاً صارماً فى مواجهة هؤلاء الذين يشيعون روحاً من التعصب بعيدة كل البعد عن صحيح الدين.

تاسعاً : استعادة التضامن العربى

يجرى الآن استثمار التفكيك العربى واختلال ميزان القوى فى المنطقة لصالح إسرائيل لإعادة ترتيب الأوضاع بما يضمن لإسرائيل دوراً قياديا متزايد التأثير والنفوذ على حساب دور مصر ومسئولياتها العربية، ويجرى صياغة نظام إقليمى جديد شرق أوسطى على أنقاض النظام الإقليمى العربى، الأمر الذى يتطلب استئناف مصر فوراً لدورها التاريخى فى دعم التطور المستقل للأقطار العربية، واستعادة التضامن العربى، وتهيئة الأساس الكافى لاستئناف العمل العربى المشترك فى اطار أولوية التنسيق العربى فى مواجهة إسرائيل والمخططات الأمريكية حماية للمصالح العربية المشتركة، ولا تنفصل هذه المسئولية عن واجبات أخرى لمصر تجاه أفريقيا والعالم الثالث بما يخدم أهداف التنمية والتقدم للشعوب العربية ويتحقق ذلك من خلال:

١- قيام مصر بدور فعال لتجاوز الآثار السلبية للحروب والصراعات العربية/ العربية، والتدخلات الأجنبية، والضغوط الاقتصادية، التى أنشأت أوضاع الانقسام والعجز والتدهور فى القدرات العربية، ويبدأ ذلك بمعالجة التناقضات والصراعات العربية بأسلوب ديمقراطى سلمى يؤكد على المصالح العربية المشتركة.

٢- تعبئة الإمكانات والطاقات العربية لإقامة تكتل اقتصادى عربى تأكيداً لمبدأ الاعتماد الجماعى العربى على النفس، وكرد على مخططات السوق الشرق أوسطية، وكوسيلة لتقليل الأضرار التى يمكن أن تنجم عن الالتزام باتفاقات الجات.

٣- تصفية الآثار المدمرة لاتفاقيات كامب ديفيد ورفض التطبيع مع إسرائيل، ومواجهة التسابق الحكومى والعربى نحو التطبيع بعقد المؤتمرات وتبادل الزيارات وعقد الاتفاقات وإقامة المشروعات المشتركة مع إسرائيل بما يضر بمصالح الشعوب العربية ويضر بإمكانات إقامة السلام العادل فى المنطقة.

٤- دعوة الشعب لمقاطعة إسرائيل اقتصاديا وثقافيا إلى أن تعلن كافة الحقائق المتعلقة بجريمة قتل الأسرى المصريين، وإلى أن يتحقق سلام عادل وشامل يقوم على أساس احترام حق الشعب الفلسطينى فى قيام دولته وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة على كافة الجبهات.

٥- المطالبة بمحاكمة دولية لمجرمى الحرب الصهاينة الذين قتلوا الأسرى المصريين، وعدم سقوط هذه الجريمة بالتقادم.

٦- إنهاء أوضاع الانتقاص من سيادة مصر على سيناء، وإلغاء التسهيلات والتواجد الأمريكى على أرضها، وكذلك محطات الإنذار المبكر، ووقف المشروعات الأمريكية والصهيونية التى تتغلغل فى سيناء.

٧- رفض توصيل مياه ترعة السلام إلى إسرائيل رفضاً لإهدار حصة مصر المحدودة من مياه النيل والتى تحتاج إلى كل قطرة منها.

المصدر : الشرق الاوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

٨- اتخاذ الإجراءات لمواجهة احتمال خفض او وقف المساعدات الأمريكية لمصر.

٩- مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل تأكيد حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه، والتصدي للمحاولات الاجرامية التي تستهدف إبادة الفلسطينيين والعدوان على المقدسات الإسلامية والمسيحية والسيطرة عليها، والعمل من اجل عدم وصول الخلافات بين المنظمات الفلسطينية إلى حافة الحرب الأهلية حماية للشعب الفلسطيني وتنمية لقدراته في مواجهة أوضاع الاحتلال والقهر الإسرائيلي.

١٠- المطالبة بإنهاء الحصار المفروض على الشعب العراقي والشعب الليبي فوراً.

١١- نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وفي مقدمتها ترسانة إسرائيل النووية والكيمائية والجرثومية.

١٢- تطوير سياسة مصر تجاه أفريقيا بحيث تقوم على علاقات سليمة مع دول حوض النيل بما يحمل حقوق مصر في مياه النيل، وتطوير سياسة للتكامل يتم من خلالها دعم التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي مع دول وشعوب القارة الأفريقية.

١٣- معالجة العلاقات المصرية السودانية في إطار من تأكيد الطابع الخاص للعلاقة بين الشعبين الشقيقين ومصالحهما المشتركة مع ضرورة الحفاظ على وحدة التراب المصري، وحماية أمن الوطن والمواطنين بما لا يدفع الخلافات والتوترات السياسية مع السلطة السودانية إلى حافة الحرب العسكرية.

١٤- النضال مع الهيئات العربية والدولية من اجل وقف المجازر وعمليات التصفية العرقية التي تتم في الصراع الدائر بين الصرب والكروات والبوسنة والهرسك، وحماية شعب البوسنة من عمليات الإبادة الصربية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

□ فى المؤتمر القومى لجودة الرعاية الصحية:

خدمات العلاج تخرج من غرفة الانعاش!

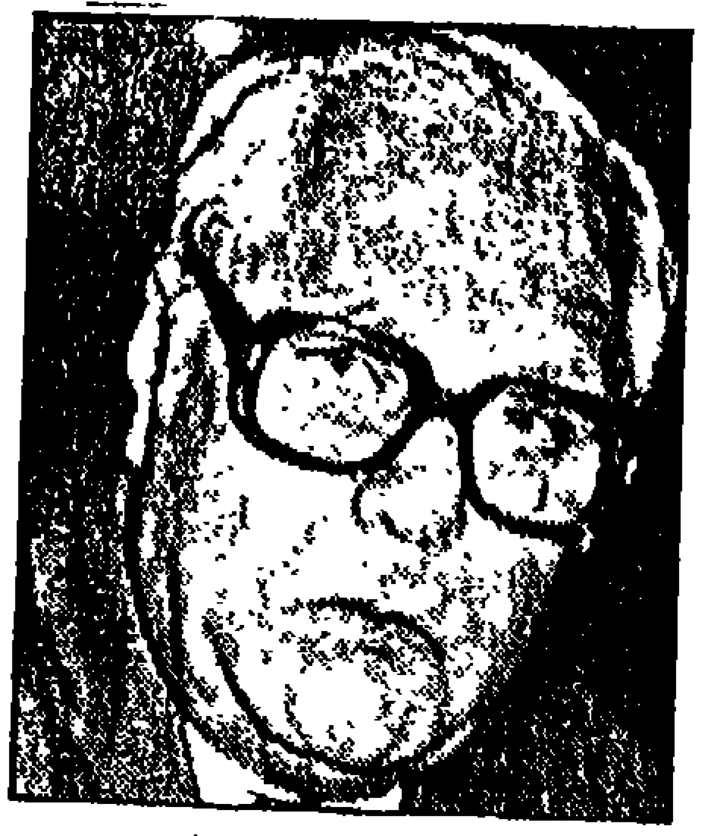
تحولت مناقشات المؤتمر القومى الاول لجودة الرعاية الصحية الى صرخة تحذير من خطورة الاوضاع العلاجية فى مصر وانه لابد من التدخل للقضاء على مخاطر العلاج من خلال منظومة محددة تحقق رغبات المرضى فى الخدمة وتضمن افضل صورة للرعاية الصحية وانه لابد من تطبيق مبادىء ضمان الجودة فى جميع مستشفياتنا حتى نتمكن من التغلب على مضاعفات الانهيار والخروج بسلام من غرفة الانعاش

بداية الصرخة كانت على لسان الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء الذى اكد اهمية دخول مصر فورا فى عصر جودة الرعاية الصحية لان الخدمات الصحية فى مصر ستشهد معادلة صعبة وهى توافر جميع الموارد التى تكفينا لاقتحام اية معركة صحية فلدينا ١٢٠ الف طبيب و١٢ كلية للطب وعشرات المعاهد والمستشفيات بما فيها من امكانات تكنولوجية فى مؤسسات صحية ضخمة طاقتها حوالى ١٢٠ الف سرير وكذلك ٥٠ جمعية طبية وعلمية الا ان شكاوى المرضى متعددة تعبر عن تضررهم وعدم رضائهم عن الخدمة الصحية المقدمة.

ورصد الدكتور حمدى السيد المشكلة فى عدم توافر نظام واضح المعالم لتقييم الاداء واهمال قضية الرعاية الطبية الاولية كما ان الاطباء بدون تدريب ولا حوافز ولا مرتبات مجزية واهمال الطبيب لايعنى الا الاستمرار فى الممارسات المزعجة للمرضى.

واشار الى انه ان الاوان لكى نقضى فورا على عشوائية الخدمة الطبية فى مصر وانه لابد من تحديد اولويات الانفاق حتى تتناسب مع توفير خدمة طبية متميزة للمرضى.

ودعا الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة الاسبق الى ضرورة تنفيذ السجل الصحى القومى والبطاقة الصحية، فمشروع السجل قدمناه لمجلس الشعب منذ عام ١٩٧٢ ولم يخرج الى الاضواء حتى الان، ومازال مشروع البطاقة الصحية حبيس الادراج، واكد انه لن يتم اصلاح الصحة الا بالبطاقة والسجل فبهما نستطيع ضبط الجودة التى نصر على ان تحكم حياتنا الصحية.



د. على عبد الفتاح



د. حمدى السيد

اما الدكتور اشرف حسونة الخبير الدولى فى اقتصاديات العلاج فلمس قضية فى غاية الخطورة هى مراعاة الجوانب الاخلاقية والاجتماعية فى العلاج فاحيانا تكون التكلفة اكثر لمستفيدين اقل، ولا يمكن بأى حال من الاحوال التضحية بالقلة ترشيدا للانفاق فنحن ننفق حوالى ٩٠ مليون جنيه على ٧ الاف من مرضى الغسيل الكلوى صحيح ان التكلفة باهظة ولكن لا يمكننا التخلص من ضحايا الفشل الكلوى.

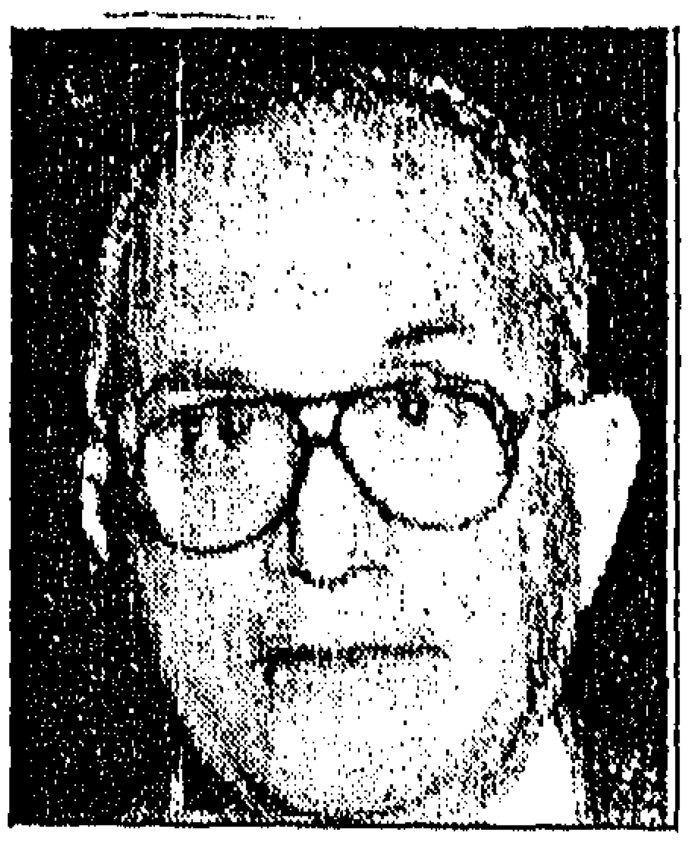
وهنا تطرق الى نقطة هامة وهى ضرورة مشاركة المستفيدين من الخدمة والمجتمع فى مراقبة اداء الخدمات الطبية من خلال حرصه على المشاركة حتى يشعر دافع تكلفة العلاج باهمية حصوله عليها باعلى درجات الجودة.

وفى جلسة دور مقدمى الخدمة الطبية استعرض الدكتور فؤاد النواوى مدير مستشفى قصر العينى الجامعى الجديد اهمية حرص الاطباء وفريق الخدمة فى الحفاظ على ابعاد الجودة خاصة التمكن الفنى سواء فى العلاج او التعامل مع الاجهزة الطبية وكذلك حسن العلاقة بين المستفيدين ومقدمى الخدمات العلاجية على ان تراعى فى ذلك كله الكفاءة والاستمرار وتوفير احتياجات المريض المستفيد من خدمات الرعاية الصحية بشتى صورها.

وقد استعرضت الجلسة الفيلم التسجيلى الذى تم اعداده حول العيادة النموذجية لتنظيم الاسرة بمستشفى الجلاء التعليمى للولادة كنموذج لوحدة طبية تتوافر بها جميع سبل الجودة الطبية.

وفى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التى حضرها مايزيد على ٥ الاف مشارك اكد

المصدر : الأهرام المسائي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥



د. محمود محفوظ

الدكتور على عبدالفتاح وزير الصحة ورئيس المؤتمر ان وزارة الصحة تستهدف اعادة توزيع واستغلال الموارد المتاحة على اسس علمية لتحقيق الجدوى المطلوبة من الخدمات ووسائل ضمان الجودة التى تتمثل فى التوزيع الدقيق للموارد والتنمية البشرية واتباع اساليب الادارة الحديثة.

وقال: ان نظام الرعاية الصحية فى مصر يستدعى تضافر الجهود، وتعاون مختلف المؤسسات الصحية العامة والخاصة والتعليمية والنقابات والجمعيات العلمية وجميع قطاعات المجتمع من أجل تحقيق اهداف جودة الرعاية الصحية وضمان خدمة طبية متميزة للمرضى.

واوضح انه سيتم ايجاد نظام ادارى شامل من خلال برامج ضمان الجودة لتفهم الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للمجتمع لتلبية احتياجات المريض والمستفيدين من الخدمة حتى نتمكن تماما من القضاء على مشاكل عدم توافر الادوية وتدريب الاطباء والرعاية الصحية المتكاملة.

واشار الدكتور حسن القلا وكيل وزارة الصحة وامين عام المؤتمر الى ان مبادىء ضمان الجودة فى مجال الرعاية الصحية ليست وليدة اليوم وانما ترجع الى القرن الثامن عشر قبل الميلاد اثناء حكم حمورابى ملك بابل وصارت تلك المبادىء حتى الان جزءا لايتجزأ من الرعاية الصحية فقد كانت تفر ض عقوبات على الطبيب الذى يتسبب فى الاضرار بمريضه.

وقال: ان الهدف من المؤتمر ومناقشاته وجلساته وضع الاسس لنظام فعال لتحسين وتطوير جودة الخدمة الصحية.

وقال: الدكتور دافيد بيكولاس فى كلمة مشروع ضمان الجودة اننا نسعى الى التأكد من توفير افضل خدمة للمرضى، وافضل رعاية صحية للمريض فى كل الاحوال، كما ان تاكيد الجودة يعنى ان كل النظام الصحى يعمل بكفاءة واتقان خاصة ان العالم كله يسعى الان الى تاكيد جودة الرعاية الصحية للانسان، والاستخدام الامثل للامكانات والموارد المتاحة فى المنشآت الصحية.

وفى رسالته للمؤتمر اكد الدكتور حسين الجزائرى المدير الاقليمى لمنظمة الصحة العالمية ان المنظمة تسعى لتحقيق ديمقراطية تقديم الحدمة الصحية ولذلك فان المنظمة تقوم بدور ايجابى فى مساندة ومساعدة برامج ضمان الجودة فى الرعاية الصحية والتركيز على تطوير البنية الاساسية فى المنشآت الصحية من اجل الوصول الى التطبيق الامثل لبرامج الجودة وتاكيدها.

وقد واصل المؤتمر اعماله صباح اليوم لمناقشة تطبيق جودة الرعاية الصحية واليات تحسين الجودة من خلال الاداء وتعبئة الموارد والتشريعات والنظم الادارية.

محمد حسان

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

د. سرور فى لقاء جماهيرى بالسيدة زينب:

الانتخابات القادمة حرة.. وتوصيات الحوار الوطنى علامات واضحة على طريق الديمقراطية

فى لقاء جماهيرى بالسيدة زينب مساء امس، اكد الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أن الانتخابات القادمة ستكون حرة تماما، وان الرأى فيها للجميع.

واعلن ان توصيات الحوار الوطنى الذى جرى بين مختلف القوى السياسية سيكون لها اثر ايجابى قوى فى الانتخابات القادمة.

واشار الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب إلى ان أصوات الناخبين فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب أمانة، ويجب منحها لمن يستحقها مشيرا إلى أن هيئة الناخبين سوف تحدد مستقبل مصر فى المرحلة القادمة.

وقال: إن الرئيس حسنى مبارك أكد ان الانتخابات القادمة سوف تكون بالنظام الفردى، وأن الفرصة مهيأة للجميع لخوض هذه الانتخابات مشيراً إلى ان الانتخابات القادمة سوف تكون حرة والرأى فيها للجميع والقرار للأغلبية.

واوضح الدكتور سرور لشباب وجماهير دائرة السيدة زينب أن الكرة فى ملعبهم مؤكدا ضرورة مشاركة جميع الشعب المصرى بمختلف اتجاهاته السياسية فى الانتخابات القادمة وضرورة الابتعاد عن السلبية.

واشار إلى أن عدم المشاركة يعنى إعطاء الفرصة للمزورين وأصحاب رؤوس الأموال ، وأن السيادة سوف تكون لهم موضحا، ان ذلك ليس خطأ منهم وانما خطأ من الشعب الذى يترك الفرصة لتغيير ارادته.



د. فتحى سرور

واوضح الدكتور أحمد فتحى سرور أنه يجب الا تكون هناك أى فرصة للمرتشين والمزورين فى الانتخابات القادمة.

واكد الدكتور سرور ان مجلس الشعب ليس مجلسا محليا، وانما هو مجلس يبحث قضايا ومشكلات قومية تتعلق بمستقبل البلاد ولابد للمرشح ان تكون لديه القدرة على المشاركة فى قضايا المجتمع.

وقال: إننا نريد من النائب فى مجلس الشعب أن يرفع اسم دائرته لصالح شعب مصر، ونريد منه أن يتفاعل مع الجماهير ، وأن يعبر بكل الصدق والموضوعية عن مشاكلهم تحت القبة.

وأوضح الدكتور سرور أن الانتخابات بالنظام الفردى يكون فيها وزن الفرد قبل وزن الحزب.

ومن ناحية اخرى أكد الدكتور فتحى سرور أن توصيات الحزب الوطنى خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية ومباشرة الحقوق السياسية سيكون لها تأثير إيجابي كبير وبارز على الانتخابات القادمة لمجلس الشعب التى تعد أول انتخابات للمجلس بعد المؤتمر العام للحوار الوطنى.

وقال الدكتور سرور فى رده على سؤال «للأهرام المسائى» حول هذا الموضوع: إن الحوار الوطنى الذى يتم بين مختلف القوى الوطنية وفى مقدمتها الأحزاب السياسية كان مجالا خصبا لالتقاء هذه القوى والمناقشة الديمقراطية التى ساهمت فى تنقية الأجواء لدخول الانتخابات القادمة للحصول على ثقة الجماهير.

وأضاف الدكتور سرور انه اذا كانت معظم توصيات اللجنة السياسية بالاتفاق العام ، فإن دلالة ذلك هى استجلاء الرؤية السياسية بين جموع الأحزاب لخدمة الوطن وتحقيق مصالحه، وفى ضوء هذه الرؤية تشترك الأحزاب جميعها فى الانتخابات لتعميق الممارسة الديمقراطية .

حامد محمد حامد.

المصدر : الوفد
التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

طلب إحاطة عن تدخل محافظ السويس في الانتخابات

قدم فاروق متولى عضو مجلس الشعب عن السويس طلب احاطة للدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء حول تدخل اللواء مصطفى صادق محافظ السويس فى افساد المناخ الديمقراطى والعملية الانتخابية ، اكد «متولى» استخدام المحافظ سلطاته بشكل يخالف الدستور والقانون ويحطم كل المعانى والاسس الديمقراطية التى اعلن عنها الرئيس حسنى مبارك ، بالمخالفة لما اعلنه الرئيس فى الجلسة الختامية لمجلس الشعب والتصريحات المتعددة الصادرة بتاكيد النزاهة ، وعدم التدخل من اى سلطة . واضاف فاروق متولى فى طلب الاحاطة ، لقد دأب محافظ السويس على انتهاك هذه القيم والتجاوز فى استخدام سلطاته واساءة استخدام حقوق الشعب ، والتدخل العلنى والسير مع مرشح بعينه ، ولم يعلن اسمه بعد مخلا بذلك مبدا تكافؤ الفرص بين الجميع وتوجيهاته الى رؤساء الاحياء بمعاونة مرشحين بعينهم واهدار المال العام ، مما يساعد على فساد اجهزة الحكم المحلى بالسويس وشراء المرشحين للعاملين فى هذه الاجهزة ، اعربت جماهير الشعب بالسويس عن استيائها لانعدام الحيدة المطلوبة فى هذه المرحلة .

واصبح الامر بالغ الخطورة ويتطلب التدخل السريع لهذا الموقف من رئيس الوزراء .

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

الحزب الوطني يواجه حرجا حول مرشحيه في الانتخابات

كتب ـ محمد عبدالعليم:

تواجه حاليا الأمانة العامة للحزب الوطني حرجا شديدا، بسبب إعداد الجهات الرقابية تقارير حول كل مرشح في الانتخابات. أكدت مصادر مطلعة وجود تناقض بين مبررات الحزب الوطني في الترشيح وتقارير الجهات الرقابية حول الانحرافات والفساد، من المنتظر قيام الرئيس حسني مبارك باستبعاد عدد كبير من مرشحي الحزب الوطني الذين شملتهم التقارير. يناقش اجتماع المحافظين تعليمات الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء حول خطة التنسيق بين المحافظين وأمناء الحزب بالمحافظات لدعم المرشحين. من المنتظر تغيير أكثر من ٤٠٪ من نواب الحزب الحاليين.

المصدر : الوفد

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

اخبار الحزب

«الجمعة» .. اجتماع مرشحى القاهرة

يجتمع اعضاء لجان اقسام القاهرة المرشحون الذين استقرت عليهم اللجنة العامة بعد اعتماد رئيس الحزب ، مساء بعد غد الجمعة مع يسن سراج الدين لوضع الخطوات اللازمة لمواجهة معركة الانتخابات القادمة . كما يتم خلال الاجتماع تزويد كل مندوب بحقوقه الدستورية لأداء مهمته والبدء فى تحديد مواعيد واماكن اقامة الندوات فى لجان الاقسام لهذا الغرض. كما سيتقرر فى هذا الاجتماع المساحة التى يبدا بها المرشحون نشاطهما الاعلامى لحين بدء العملية الانتخابية .

د. عاطف صدقى :

جهود مبارك وريادة وثقل مصر وراء نجاح اتفاق السلام

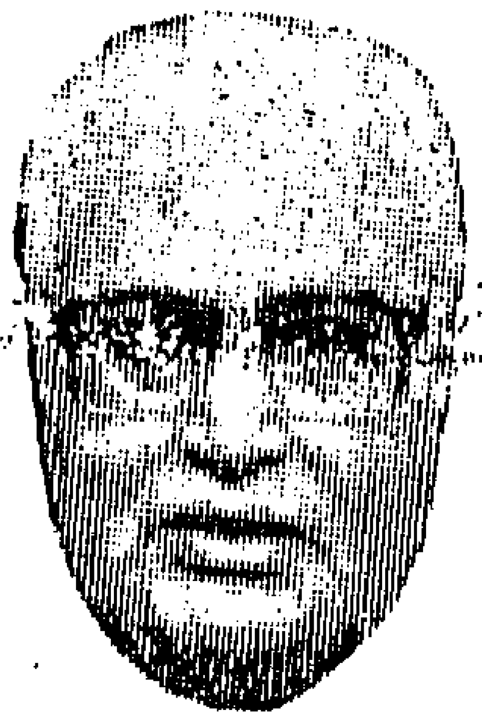
الرئيس أكثر المصريين حرصا على نزاهة الانتخابات

كتب ممتاز القط :

اكد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ان توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى فى طابا يمثل انجازا حقيقيا على طريق تحقيق السلام العادل والشامل بالشرق الأوسط. وقال ان الجهود التى قام بها الرئيس مبارك لحل كل العقبات التى واجهت المفاوضات كان لها الاثر الفعال فى الوصول للاتفاق بشهادة كل العالم.

وقال ان مشاركة الرئيس فى حفل التوقيع النهائى بواشنطن جاء مؤكدا ثقل وريادة ودور مصر سواء فى نجاح اتفاق السلام او اى خطوة تتعلق بمستقبل المنطقة.

واضاف الدكتور عاطف صدقى ان معدلات الاجور فى مصر سوف تتزايد خلال السنوات القادمة بفضل ثمار سياسة الاصلاح الاقتصادى الذى تحقق وذلك من خلال تطوير هياكل الانتاج وتنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة بالاضافة لتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالعاملين بالحكومة والجهاز الإداري. وقال ان معدلات الاجور [illegible] خلال السنوات القليلة الماضية رغم اعباء عملية الاصلاح.



د. عاطف صدقى

وحول عرض قوائم مرشحى الحزب الوطنى على الرئيس مبارك قال رئيس مجلس الوزراء أن الرئيس مبارك هو اكثر المصريين حرصا على نزاهة الانتخابات وعلى افراز عناصر جديدة من الكوادر الوطنية القادرة على العطاء وخدمة المواطنين والمشاركة بايجابية فى مسيرة البناء والتحول التى نعيشها. وقال ان الرئيس حريص على ان تتوافر كل هذه الضمانات فى مرشحى الحزب الوطنى وذلك باعتباره رئيسا للحزب الوطنى.

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

الباحثون وقادة الأحزاب يؤكدون:

انعدام نزاهة الإعلام الحكومى فى كافة المعارك الانتخابية

التزوير الإعلامى يتفوق على التزوير فى الصناديق

أكدت البحوث والدراسات التحيز الإعلامى من قبل وسائل الإعلام الحكومية للأحزاب الحاكمة، فى المعارك الانتخابية التى جرت منذ ١٩٥٧ وحتى ١٩٩٠، وأوضحت تلك الدراسات أن الأحزاب الحاكمة من هيئة التحرير وحتى الحزب الوطنى، مروراً بالاتحاد القومى، والاتحاد الاشتراكى، وحزب مصر العربى الاشتراكى، قد حظيت فى أفضل ممارسة ديمقراطية شهدتها المعارك الانتخابية على ٩٢٪ من الخدمة الصحفية فى انتخابات عام ١٩٧٦، وعلى ٩٥٪ فى انتخابات ١٩٨٤

وماعدا ذلك كان التزوير الإعلامى هو لسان حال التزوير الانتخابى، وصاحبت عمليات تضليل الراى العام فى الصحف القومية، ووسائل الإعلام الحكومية من إذاعة وتليفزيون وغيرها، عمليات البلطجة والتزوير فى الصناديق، واشارت الدراسات إلى ان نسب التزوير الإعلامى الحكومى، فاقت نسب التزوير الانتخابى، وإن كان التزوير فى العملية الانتخابية يمكن التصدى له عبر محكمة النقض العظيمة، والتى ابطلت تحقيقاتها عضوية ٩٢ نائباً بمجلس الشعب الموقر حتى الآن، فإن التزوير وتضليل الراى العام إعلامياً، ليس له من رادع سوى محكمة الضمير الغائب على المستوى الرسمى.

وحول تلك القضية جاء هذا التحقيق.. اشبه بالندوة حيث استطلعنا اراء العديد من الخبراء، والمتخصصين، والإعلاميين، وقادة الراى والأحزاب.

احتكار الإعلام

وفى البدء يقول د.سليمان صالح استاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة: نتيجة للملكية تحتكر السلطة، جهاز الإذاعة، والتليفزيون، والمؤسسات الصحفية المسماة بالقومية، حيث تقوم الدولة بتعيين القائمين على المراكز القيادية فيها، بما فى ذلك رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية. وبالرغم من ان قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ينص على ان يقوم هذا الجهاز باعطاء مساحات كافية لاحزاب المعارضة، إلا ان ذلك لايحدث، ولم يعط للمعارضة وقتا ما سوى فى انتخابات ١٩٨٧ حيث اعطيت لكل رئيس حزب مدة زمنية قليلة للتحدث فى التليفزيون وبعد ذلك لم يحدث.

ويضيف: اما عن تحيز المؤسسات الصحفية الرئيسية للحزب الوطنى الحاكم فهو واضح تماماً، واثبتته دراسات عديدة مثل دراسة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية حول انتخابات عام ١٩٨٤، ودراستان للدكتور سليمان صالح هما «ازمة حرية الصحافة فى النظم الراسمالية»، وازمة حرية الصحافة فى مصر ٤٥-٨٥، ويضيف د.صالح: إن ذلك التحيز يشكل إخلالاً بحق الجماهير فى المعرفة، وانتهاكاً لهذا الحق، لان من حق الجماهير ان تحصل على كل المعلومات عن كل الاحزاب، وعن برامجها، وبرامج مرشحيها لكى يستطيع الناخب ان يتخذ قراره باعطاء صوته لهذا الحزب او ذاك على اسس صحيحة. إن هذا يعنى ان الإذاعة والتليفزيون والمؤسسات الصحفية فى مصر لاتقوم بوظيفتها من اجل مجتمع ديمقراطى، وإن لم تفعل ذلك تكون غير مساهمة فى تنمية الديمقراطية فى مصر، او فى تحقيق المشاركة السياسية للمواطنين، ولاحتى فى تحقيق التنمية الثقافية والسياسية.

ازدراء المعارضة

ويضيف د.عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالاهرام»: ان الأصل فى اى مجتمع ديمقراطى، ان يعطى للاحزاب برامج إعلامية كافية، ومساحات، بما فى ذلك شراء مساحات إعلانية، وكذلك قيام مناظرات، وحوارات، وتمحيص البرامج، وتفنيدها، والبحث عن التناقض فيها، والاصل فى الدول الديمقراطية ليس تخصيص أوقات، بل احترام الراى، والراى الآخر، وحتى فى غير اوقات الحملة الانتخابية، حينما تصدر الحكومة بياناً هاماً، لابد أن تركز المعارضة عليه، مثل خطاب الاتحاد فى امريكا، فى افتتاح الكونجرس، وفى بريطانيا خطاب العرش وهكذا.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٥

ويضيف د.عبد المنعم سعيد: رغم انه ليس هناك قياس لمدى تاثير الإعلام على الناخب، إلا ان اجهزة الإعلام بعرضها إنجازات الحكومة فقط والحزب الحاكم، تدفع الناس إلى الاعتقاد فى الحزب الحاكم بانه الطرف الوحيد الذى يملك زمام الأمور، وهو القادر على توفير الخدمات للناخبين، والتقليل من شان المعارضة، ومهاجمتها على انها لاتقدم سوى شعارات، ومن هذا المنطلق احب الناس.. او كرهوا الإعلام، وثقوا فى الحزب الحاكم ام لا، فإن الإعلام يضعهم امام مصالحهم. ويربطها لهم بانتخاب الحزب الحاكم!

غياب النزاهه الإعلامية

ويرى الكاتب سلامة احمد سلامة مستشار تحرير «الأهرام» وعضو المجلس الاعلى للصحافة أن الدول المتقدمة تعطى كل الاحزاب، والمرشحين الحق فى مناقشة برامجهم، وسياساتهم، وخططهم، فى اجهزة ووسائل الإعلام المختلفة، وإعطاء نوع من العدالة والمساواة لهم، وليس للحزب الوطنى فقط كما يحدث عندنا. واعتقد انه وبعيداً عن الانتخابات يجب على الصحف القومية ان تكون مجالاً للتعبير عن انشطة الاحزاب المختلفة بشكل متوازن دعماً للتعددية والديمقراطية، ويضيف سلامه احمد سلامة، إن ذلك لم يحدث إلا فيما قبل يوليو ١٩٥٢، حيث كانت الصحف مشتعلة ولاتخضع للحكومة، ولم يكن هناك تليفزيون، والراديو لم يكن موجهاً، وينتهى إلى ان الحد الادنى من النزاهة الإعلامية لم يحدث بعد ١٩٥٢ سوى مرة واحدة فى انتخابات ١٩٧٦ التى ادارها المرحوم ممدوح سالم.

إعلام بلا حوار

وعن شروط تحقق النزاهة الإعلامية يقول عبد الغفار شكر امين تثقيف حزب التجمع، لن يتحقق ذلك إلا باتاحة الفرصة لكل الاتجاهات السياسية ان تعبر عن نفسها فى اجهزة الإعلام، سواء فى الإذاعة او التليفزيون، والصحافة القومية، فى إطار من المساواة بين هذه الاتجاهات الفكرية، لان الخلافات السياسية، والفكرية، لاتحسب، ولاتحسم فى إطار التقسيم لاغلبية واقلية، ولايجوز التقليل من احزاب المعارضة، على انها تمثل الاقلية فتحرم من هذه الإمكانية، ويحرم المواطن من ان يتعرف على كافة البدائل المطروحة لسياسات الحكم، ثم

تحقيق : سليمان شفيق

يختار مايقتنع بصحته، وهذا اساس اى انتخابات برلمانية ومن ثم لابد من قيام حوار بين الحكم والاتجاهات المختلفة، وكذلك مناظرات كما يحدث فى البلاد الاخرى، على ان يتفاعل المواطنون مع تلك المناظرات وان يكونوا طرفاً فيها. وتطرق إلى خطورة الإعلام كاداة حقيقية للتاثير على الناخب، او المواطنين فى حالة شن اى حملة على اى تيار سياسى، وعلى سبيل المثال الحملة ضد الاخوان فى الستينيات، ونجحت بالفعل، كذلك عام ١٩٧٧ فى الحملة ضد اليسار المصرى والتجمع بحيث انها نجحت فى ان تلصق بالتيار اليسارى تهمة الإلحاد وظل هذا الاتهام فترة طويلة مرادفاً لليسار لدى المواطن المصرى.

ويضيف عبد الغفار شكر عن تحقيق النزاهة الإعلامية نسبياً قبل ١٩٥٢، ويقول: منذ دستور ١٩٢٣، كان هناك إمكانية لإصدار صحف بلاقيود، وبالتالى اتيح لاتجاهات الراى المختلفة ان تعبر عن نفسها فى الصحف، ولم تكن الحكومة تحتكر حق إصدار الصحف، او تمتلك صحفاً بهذه الإمكانية الهائلة الحالية، كما لم يستخدم الراديو والإذاعة فى الدعاية الانتخابية رغم انه كان ملكاً للدولة.

٢٠ دقيقة ديمقراطية

ومن اين تاتى هذه النزاهة الإعلامية.. طالما يقود الإعلام الرسمى جماعة من الموظفين، لايجيدون سوى وظيفة الدفاع عن الانجازات الوهمية للحزب الحاكم ليل نهار؟ هكذا بدا الحديث عادل حسين أمين عام حزب العمل، واضاف: كنت اتمنى مع تطور الحياة الديمقراطية فى مصر منذ ١٩٨٤، ان تتحول العشرين دقيقة إلى بداية تتسع مع تزايد قدرة الاحزاب، ولكن هذا التمنى.. وذلك الامر لم يحدث حتى الآن، بل إنه يبدو ان مزيداً من التضييق على احزاب المعارضة فى الطريق، ويتجلى ذلك فى قضية مانسميه اجهزة الإعلام المساعدة، والمفروض أن الدعاية الانتخابية لمرشحى المعارضة تتخذ فى الدوائر المختلفة شكل المؤتمرات، والمنشورات، والملصقات، والمسيرات، ومن المسلم به كما يرى عادل حسين ان قدرة المرشحين على استخدام هذه الوسائل تتفاوت حسب قدرتهم المالية، والقرارات التى صدرت بشان تحديد حد أقصى للإنفاق المالى فى الدعاية الانتخابية لاتطبق على الإطلاق، ولا اظنها ستطبق، ولكن رغم إذعاننا لما يفرضه علينا فقرنا المالى، واضطرارنا بقبول تفوق الخصوم فى مجال عقد المؤتمرات الواسعة، واللافتات، والمنشورات، فإنهم اصدروا اخيراً قراراً بمنع عقد المؤتمرات العامة، وتسيير المسيرات فى الدوائر الانتخابية، ناهيك عن تمزيق اجهزة الامن للصقات المعارضين، وانتهى أمين عام حزب العمل إلى ان خلاصة القول: إن المعارضين لا ولن يجدوا مجالا فى الإعلام القومى المركزى، ولايملكون وسائل التعبير الإعلامى على المستوى المحلى للدوائر، ثم يحدثونك عن الحياد الإعلامى، وتسالنى انت عن النزاهة الإعلامية!

٩٣ وقواعد اللعبة

وفى إطار البحث عن ميثاق شرف للنزاهة الإعلامية، او القيم المشتركة يقول د.عبد المنعم سعيد، لابد أن نمنع المهاترات السياسية، والاتهامات بالخيانة، والاحكام المطلقة، ومثلا فى قضية الخصخصة من حق المعارضة ان تختلف، ولكن ليس من حقها ان تتحدث عن بيع مصر، لأن هذا النوع من المصطلحات ليس من اداب المعارك الانتخابية، وفى الولايات المتحدة فى مثل هذه الامور يسمون الاشياء بمسمياتها مثل التفريط غير المبرر، وفى مواجهة المصالح اليابانية للمصالح الامريكية يقولون «اصحاب التنازلات الكبيرة الأسيويين» ولكن كل هذا يكتب ببرهان، ومن ثم لابد لصاحب كل راى مضاد ان يوثق رايه بالوثائق والبراهين ويضبط نفسه ويحدد مصطلحاته.

وفى هذا السياق يضيف الخبير الإعلامى البارز لويس جريس استاذ الصحافة بالجامعة الامريكية، ورئيس التحرير السابق لمجلة صباح الخير، قائلاً:

لابد من وضوح قواعد اللعبة، ووفق القواعد الانتخابية فى الديمقراطيات، فمن المفروض ان يكون لكل حزب برنامجه الانتخابى الواضح، وكذا لكل مرشح، ومن هنا تحدث الانطلاقه الإعلامية، وتبدو الصورة واضحة، ومن ثم تتضح الرؤية سواء لاهل مصر ككل، او لاهل هذه الدائرة او تلك، وتكون الموضوعية فى المقام الاول، ومن هنا تبدا المنافسة، والحوار الموضوعى، وفى هذا الإطار يبدا الصحفى نشاطه فى تحديد المطالب الشعبية الحقيقية من خلال دراسة الخطط الحكومية (الخمسية مثلاً) وهل هى مبنية على ارض الواقع؟، ورأى احزاب المعارضة فى تلك الخطط والبرامج، وبالطبع من حق اى صحفى، او حزب ان ينحاز لرايه وان يتعصب له ولكن فى حدود نشر الآراء المختلفة، والإيمان بحق الشعب فى الحصول على المعلومات فى إطار مناقشة الماضى فى إطار التوجه للمستقبل.

ويضيف لويس جريس: لابد الا يخاف الصحفيون فى تغطيتهم للمعركة الانتخابية من القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، ولكن عليهم باليقظة من التصريحات الكاذبة للمسئولين، وفرزها ونشر مايقتنع الصحفى بانه صحيح، وعلى الصحفيين إدراك ان امامهم تحديات كبيرة، وان المعركة الانتخابية القائمة تجرى فى مناخ من عدم التوازن القانونى والدستورى، وفى ظل متغيرات مصيرية مع انتهاء القرن العشرين، وكما نطالب الحكومة بالنزاهة الإعلامية، علينا ان نكون شجعان ومستنيرين وواثقين ان تيار اخفاء الحقائق والمعلومات سينهار ونحن الاقوى.. إذا تمسكنا بالمعلومات والاستنارة.

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

سؤال أخير للمعارضة

وهكذا نستخلص من اراء المتحدثين فى ندوتنا غير المنظمة ان مطالب احزاب المعارضة بالنزاهة الإعلامية قد قوبلت بتضييق او شطب الهامش الآخر في الإعلام الموازى من سرادقات ومسيرات ومنشورات وخلافه.

* إن الحد الاقصى المالى لن يتحقق بين المرشحين، واكدت المصادر ان هناك مليارا ونصف مليار جنيه سوف تصرف فى هذه المعركة الانتخابية منها لحزبى التجمع والناصرى، مثلاً مبلغ لن يزيد علي ٢٠٠الف جنيه فى اقصى تقدير.

■ إن معظم الاحزاب قررت خوض الانتخابات دون ضمانات حقيقية من الحكومة لنزاهة الانتخابات.

■ إن معظم المتحدثين فى إطار مايخص النزاهة الإعلامية من الكتاب والباحثين، والمتخصصين بالصحف القومية، وقد اكدوا على ان هناك شبه قانون عام يؤكد على ان النزاهة الإعلامية من قبل الحكومة لن تتحقق. مع احترامنا لتصريحات وزير الإعلام عن الحيدة فى الانتخابات القادمة من قبل اجهزة الإعلام الحكومية المختلفة.

■ واخيراً واستخلاصاً من هذا كله، ومع احترامنا لاحزاب المعارضة فى رغبتها لخوض المعركة الانتخابية، وعدم مقاطعتها لاسباب عديدة، فهل تستطيع هذه الاحزاب ان تفضح ديمقراطية العشرين دقيقة، وان تفرض شروطها الإعلامية ولو فى إطار الإعلام والدعاية المحلية عبر رفضها لقرارات الحكومة برفض المؤتمرات والمسيرات وغيرها من الوسائل غير المتكافئة.

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

ديمقراطية وزير الاعلام

خصص ٨٠ دقيقة دعاية انتخابية لكل حزب فى الاذاعة والتليفزيون.. دون استشارة الأحزاب



صفوت الشريف

● آخر نكتة !!

● زف صفوت الشريف وزير الاعلام بشرى لجموع المصريين.. خصص سيادته ٨٠ دقيقة لكل حزب كي يعلن عن برنامجه الانتخابي في الاذاعة والتليفزيون، بعد ان كانت الفترة المتاحة فى الانتخابات السابقة ٢٠ دقيقة فقط !! كما اكد الوزير فى نفس تصريحه ان الحزب الوطنى ليس له اى وجود في الاعلام الجماهيرى سواء اذاعة أو تليفزيون !!

● «كتر خيره».. «منة».. و«هبة» صرفها سيادته لأحزاب المعارضة زكاة عن حوالى ٥٢٠ ساعة ارسال تليفزيونى، وبث اذاعي يوميا، معظمها دعاية لحكومة الحزب الحاكم..

● التصريح جاء مستفزا للغاية.. ودليلا قاطعا على النظرة الساذجة التى ينظر بها الحزب الحاكم لمعنى الديمقراطية.. فقد كان مطلوبا من الوزير الممثل لحكومة الحزب الحاكم ان يجتمع بممثلى الاحزاب، ويتفق معهم على ذلك، بدلا من ان ينفرد برأيه وقراره، خاصة ان الاذاعة والتليفزيون ليست ملكا لاحد أو حكرا على فئة، كما يردد سيادته.. وهذا ابسط مبادىء الديمقراطية، حتى ولو كان سيادته لا يؤمن بها.

● كما ان فترة ٨٠ دقيقة التى اعلنها وزير الاعلام جاءت محل اختلاف عند كل الاحزاب من حيث اختيار التوقيت، ومن حيث عدم كفايتها للدعاية الانتخابية القادمة.

● المهم.. التقطت «الوفد» تصريح وزير الاعلام، وبدأت تبحث فيه عند عدد من ممثلى الاحزاب..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

الوزير ينفى التواجد المكثف للحزب الوطنى فى وسائل الإعلام!!

والبرامج الاخبارية مخصصة للدعاية للوزراء والحكومة

تحقيق
أسامة هيكل

أكد صفوت الشريف وزير الاعلام فى تصريحه يوم السبت الماضى لصحيفة «اخبار اليوم» انه خصص ٨٠ دقيقة كاملة على فترتين لكل حزب فى الاذاعة والتليفزيون كى يلقوا من خلالها برامجهم الانتخابية.. واشار الوزير إلى ان الفترة التى كانت متاحة فى انتخابات ١٩٩٠ كانت ٢٠ دقيقة فقط.

كما صرح مؤكدا ان الحزب الوطنى ليس له اى تواجد فى الاعلام الجماهيرى بالاذاعة والتليفزيون، وان برامج الراى يوجد بها الراى والراى الآخر، واننا - والكلام على لسانه - كوسائل اعلام لا نصنف بين الاحزاب.. وبعدها مباشرة، اكد الوزير فى نفس التصريح انه لا يمكن ان يتساوى الاحزاب فهناك احزاب وليدة لا يمكن ان تتساوى مع الاحزاب التى شاركت فى الانتخابات من قبل.. وان كل الاحزاب ستاخذ فرصتها، ولكن سيكون هناك ضوابط للوقت المخصص لكل حزب.. كما ستخصص مساحات زمنية للمرشحين فى القنوات المحلية والتليفزيونية.. واعلن الوزير انه يفرق تماما بين موقعه كوزير للاعلام وكامين عام مساعد للحزب الوطنى، وامين الاعلام به!!

تصريح غريب، يكشف طريقة تفكير الحكومة مع قضية الديمقراطية.. لم نسمع أن وزير الاعلام التقى بممثلى الاحزاب لمناقشة طلباتهم وتحديد الفترات الزمنية اللازمة لكل حزب على الشاشة.. كما سمح وزير الاعلام لنفسه بوصف بعض الاحزاب بانها وليدة مع ان ذلك يتنافى مع مبادىء الديمقراطية، فمهما كانت القوة الحزبية لاى حزب ضعيفة لا يجوز لنا الا احترامها..

التصريح جاء «لطمة» على وجه الحياة الحزبية فى مصر.. فماذا قال ممثلو الاحزاب تعليقا عليه.

تصريح مدهش

● **سعد فخرى عبدالنور.. سكرتير عام الوفد:**

ادهشنى التصريح المنسوب صدوره لصفوت الشريف وزير الاعلام، والذى قرر فيه تخصيص ٨٠ دقيقة لكل حزب للدعاية الانتخابية، والاعلان عن البرنامج الانتخابى لكل حزب.. وكانت دهشتى من عدة وجوه.. اولها ان هذا التصريح يتعارض تماما مع ما جرى عليه العمل فى جميع الدول الديمقراطية التى تعرض برامج انتخابية يومية بل انها تخصص قناة تليفزيونية تستعرض فيها هذه البرامج لجميع الاحزاب فى فترات محددة وعلى قدم المساواة، وبالتناوب من الساعة السادسة صباحا حتى الثانية صباح اليوم التالى. وقد حضرت بنفسى الانتخابات التى جرت فى السويد عام ١٩٩٣، وفى ايطاليا عام ١٩٩٤، وهذا العام فى فرنسا.. وكانت الاحزاب تتداول وتتناوب المثول امام هذه المحطات سواء لعرض برامجها، او لعقد مناظرات حزبية، حتى يمكن للناخبين ان يقفوا على أوجه الاختلاف فى البرامج وفى كيفية التصدى لعلاج المشكلات فيما بينها، إذ ان لكل حزب رؤية خاصة به.. ولاشك ان مدة ٨٠ دقيقة لكل حزب خلال معركة انتخابية تمتد لاكثر من شهرين مدة عديمة الاثر، ولن تحقق ادنى فائدة.. اما الاعتراض الثانى على تصريح صفوت الشريف فهو انه يتعين للجهاز القائم على هذه المحطة التليفزيونية المفروض تخصيصها لعرض برامج الاحزاب ان تقف على موقف الحياد الكامل من كافة الاحزاب جميعها، وان تعامل الاحزاب على قدم المساواة.. واذكر فى الانتخابات التى اجريت للرئاسة الفرنسية الاخيرة، أن «سولوفيليب» مرشح حزب المحافظة على البيئة اذاع برنامجه الانتخابى فى ٢٨ دقيقة فقط بدلا من ٣٠ دقيقة، وحينما شكا الحزب اعيد البرنامج بكامل وقته المخصص فى اليوم التالى.

كما ان رئيس الحزب هو الذى يختار ممثل الحزب الذى يتحدث فى البرنامج. ويراعى فى البرنامج ان يختار الوقت المناسب بحيث يتناوب الاحزاب فى الاوقات المخصصة لهم عقب نشرة الاخبار المسائية.. وفى

فرنسا يتم التنسيق بين المجلس الاعلى للاذاعة والتليفزيون مع الاحزاب حول جدول البرامج وليس وزير فى الحكومة.

الحزب المتحكم

● **جمال ربيع..**
رئيس حزب مصر:

- انا لا اصدق هذا التصريح.. فالديمقراطية ليست لها مقاييس او معايير.. فاما ان تكون او لا تكون.. وكون حزب ما يتحكم، ويضع الاحزاب السياسية فى قوالب من خياله، فان ذلك لا يمت للديمقراطية بصلة.. فالحزب هو حزب.. وفى اوروبا توجد احزاب لا يتجاوز عدد اعضائها ١٥ عضوا، ورغم ذلك تتساوى فى اوضاعها الحزبية والدعم الحكومى مع اكبر الاحزاب.. فهذا التصنيف من قبل الحزب الحاكم مستبعد رغم انه تصريح مكتوب فى صحيفة قومية.. وما صرح به صفوت الشريف له معنى واحد، وهو ان الحزب الوطنى هو صاحب القرار الاول والاخير فى تصنيف باقى الاحزاب السياسية.. وما ادراه ان الحزب الذى يستصغره وزراء الحزب الوطنى اليوم لا يحكم غدا، إذا كان الحزب الحاكم مقتنعا بمبادىء الديمقراطية وتداول السلطة.. فالظروف السياسية لها متغيراتها، وبعض هذه المتغيرات ياتى مفاجئا.. ويجب الا نضع هذا فى اعتبارنا، وان نرفض هذا التقييم والتصنيف كقاعدة.. فالحزب السياسى - اى حزب - له حاضر وله مستقبل.. وليس من حق اى حزب أخر - حاكم او بعيد عن الحكم - ان يقيم ويصنف بقية الاحزاب.. وانا ارفض تماما تصنيف وزير الاعلام بان هناك احزابا وليدة، قاصدا ان الحزب الوطنى اكبر الاحزاب، فالصغير يكبر.. والكبير يشيخ.. واذا كنا نعيش مناخا ديمقراطيا سليما، فيجب ان تراعى اهمية جميع الاحزاب.. فوصف الاحزاب بانها و[illegible]ة مهما كانت هذه الاحزاب وصف متخلف..

وبالنسبة لعملية تحديد الوقت، فلا اعتقد ان حزبا يتقدم للجماهير يحتاج للدعاية فى التليفزيون اقل من مدة عرض برنامج غنائى راقص.. وكنت اتصور ان يكون وزير الاعلام رجلا ديمقراطيا يجتمع مع الاحزاب ويتفق معها على هذا الوقت والتوقيتات المناسبة لعرضها بدلا من ان ينفرد برايه ويمنح كل حزب ما يحدده سيادته بمفرده من وقت حسب وجهة نظره الشخصية.

ان ما حدث هو قمة السخرية من الحياة الحزبية فى مصر.. ولا اعتقد ان صفوت الشريف قال هذا التصريح رغم نشره..

حكومة الحزب الوطنى

● **ضياء الدين داوود..**
رئيس الحزب الناصرى:

- ليس صحيحا ما صرح به وزير الاعلام حول ان الحزب الوطنى ليس له اى تواجد جماهيرى فى وسائل الاعلام الجماهيرى.. فالحكومة والحزب الوطنى وجهان لعملة واحدة.. وهذه الوسائل مخصصة للدعاية للحكومة.. ومدة ٨٠ دقيقة التى منحها وزير الاعلام لكل حزب غير كافية فى انتخابات تجرى لاختيار ممثلى الشعب.. وحقيقة الامر ان نشرات الاخبار نفسها تحولت إلى دعايات للحزب الوطنى.. والوزراء جندوا انفسهم للدعاية لمرشحى الحزب الوطنى ويعتلون منصات السرادقات الانتخابية لهم، وفى دمياط شاهدت مؤتمرا حضره المحافظ وكبار رجال المحافظة للدعاية لاحد مرشحى الحزب الوطنى.. وهذا بالطبع امر لا يستقيم.. ولابد من تخصيص مدة ٨٠ دقيقة على الاقل كل اسبوع لكل حزب وفى وقت ملائم بحيث يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص وحتى ندخل معركة انتخابية شريفة مبنية على اسس موضوعية.

حصار إعلامى

● **حسين عبدالرازق..**
عضو الامانة العامة لحزب التجمع:

- مهما كانت المساحة الزمنية المخصصة للاحزاب خلال المعركة الانتخابية القادمة، فإن هذا لا يلغى ان هناك حصارا على الاحزاب لمنعها من مخاطبة الراى العام من خلال اجهزة الاعلام المملوكة للدولة.. فقد تحولت هذه الاجهزة - خلال ٥ سنوات كاملة - إلى اجهزة اعلام خاصة بالحزب الحاكم فى ظل التداخل بين الحزب ونظام الدولة.. بينما حرمت احزاب المعارضة من اى اتصال بالجماهير طوال هذه الفترة.. ولا اظن ان السماح بهذا الاتصال خلال شهر الانتخابات يعوض او يصحح هذا الوضع الشاذ والغريب.. فإذا اضفنا إلى ذلك ان الحصار المفروض على احزاب المعارضة يمتد إلى منعها من عقد الاجتماعات الجماهيرية حتى خلال الانتخابات، وحرمانها من توزيع البيانات وقصر النشاط الحزبى على المقر والصحيفة، فإن الصورة تعطى انطباعا بان المواطن عليه ان يذهب للحزب وليس ان يذهب الحزب للمواطن كما يحدث فى جميع النظم الديمقراطية.

وهذه الظاهرة من وجهة نظرى تزوير واضح للانتخابات قبل ان تبدأ.. فإذا اضفنا إليها عملية التزوير المباشر خلال المعركة الانتخابية نتيجة لقانون مباشرة الحقوق السياسية، وتدخل اجهزة الدولة، وطرد المندوبين واستخدام العنف والتسويد إلى أخر الظواهر المعروفة لادركنا انها معركة تفتقر لأى تكافؤ، وان كل شىء تتم صياغته لحساب الحزب الحاكم لكى يحقق ما اسماه كمال الشاذلى وزير الدولة وامين التنظيم نصرا كاسحا!!

غضب حزبى

● **ابراهيم البدراوى..**
المتحدث الرسمى باسم الحزب الشيوعى:

- القرار مجرد حيلة لامتصاص غضب الاحزاب.. وإحباط اى حملة متعلقة بالدعاية.. نظرا لان الاعلام المقروء من صحف حكومية، وإذاعة وتليفزيون مكرس طوال ٥ سنوات مضت للدعاية للحزب الوطنى، وتم

في فرنسا :

أعاد التليفزيون حلقة دعاية انتخابية لمرشح حزب «المحافظة على البيئة» احتجاجا على إذاعتها .. ناقصة دقيقتين !

تكثيفها مؤخرا.. فكافة الوزراء، ورئيس الوزراء نفسه يقومون حاليا بعمليات تدخل تحت بند الدعاية الانتخابية.

والقضية ليست خلافا حول مجرد تحديد وقت قبيل الانتخابات.. ولكن الخلافات حول ذلك النهب الاعلامى من جانب السلطة لفرض مبادىء الحزب الحاكم.. ومفروض أن هذه الاجهزة تنفق عليها الحكومة من ضرائب تحصلها من الشعب.. ولذلك فان الامر فيه تحايل يوحى بان الحكومة منحت فرصا متكافئة ولكن الامر فى حقيقته ليس فيه اى تكافؤ.. وما لم يتغير النظام المعمول به حاليا فلا اعتقد ان ما تقدمه الحكومة من مسكنات ستؤدي إلى شيء ملموس.. واذا اخذنا مثلا بما يحدث فى الدول الديمقراطية المتقدمة، نجد ان الاذاعة البريطانية تقدم فرصا متكافئة للاحزاب المختلفة كي تعبر عن خططها وبرامجها وافكارها بشكل دائم على المواطنين.. ومع هذا الاختلاف المنهجى مع السلطة، أرى ان فترة ٨٠ دقيقة التى من علينا بها وزير الاعلام لا تكفى.. ويجب من الآن ان تعطى فرص متكافئة لكل حزب وفق جدول زمنى لكى يظهر قادة الاحزاب المعارضة فى اوقات زمنية متساوية لطرح افكارهم.. وهذا سيخلق توعية للجماهير بمبادىء وافكار الاحزاب.. واقترح ان تكون المدة المتاحة ساعتين اسبوعيا لكل حزب.

.. وتبقى كلمة!

●● لما صرح به صفوت الشريف وزير الاعلام لم يكن موفقا فيه.. فقد اتى على مظهر رئيسي من مظاهر الديمقراطية، واباح لنفسه ان يمنح ويمنع حقوقا لاحزاب منافسة له.. يعطيها الوقت الذى يراه مناسبا ـ وهم منافسون له ـ دون ان يستشيرهم، ويفاجأوا جميعهم بهذه الكلمات المنشورة ليعرفوها من الصحف.. كما انه اباح لنفسه ان يصف قوة سياسية منافسة ـ مهما صغرت ـ بانها وليدة وهو الامر الذى يؤكد عدم اكتراثه بالرأى الآخر..

●● تصريح الوزير صفوت الشريف.. كشف نية الحكومة مسبقا!!

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

الموعودون

٥٧ مليون جنيه فى انتظار النواب الجدد



د. محمد الرزاز وزير المالية

من حسن حظ الأعضاء الجدد الذين يفوزون فى انتخابات مجلس الشعب القادمة أن ميزانية المجلس الجديدة زادت ٦ ملايين و٩٣٤ ألف جنيه عن ميزانية السنة الماضية، ليصبح المبلغ الإجمالى ٥٧ مليون جنيه عن العام المالى ٩٥/٩٦ فى ميزانية الدولة التى بدأ العمل بها فى «يوليو» الماضى.

وطبقا لقانون مجلس الشعب فإن هيئة مكتب المجلس تتولى تحديد ميزانية المجلس، وتسجل برقم واحد فى ميزانية الدولة، وتخصص الميزانية لدفع مكافآت وبدلات الأعضاء والانفاق على علاجهم، وإقامتهم وتنقلاتهم، وكذلك يتم الصرف منها على مرتبات أعضاء الأمانة العامة للمجلس، وإجراء أعمال الصيانة والترميمات.

ويحصل الأعضاء الجدد بمجرد أدائهم اليمين الدستورية على مكافأة بداية الدورة وتزيد فى مجموعها على ١٥٠ ألف جنيه كما يخصص مبلغ ٤ ملايين جنيه مقابل بدل حضور الجلسات و ٥٠٠ ألف جنيه مقابل المكافآت.

ولم يحرم الأعضاء الحاليون من الميزانية الجديدة فهم يحصلون على مكافآتهم منها منذ بداية يوليو الماضى حتى ديسمبر القادم.

وخصص الدستور لرئيس مجلس الشعب مرتب نائب رئيس جمهورية، ومنع الدستور على الوزراء الأعضاء فى مجلس الشعب تقاضى أية مبالغ من المجلس فى شكل مكافآت أو بدلات، ويحصل الوزير النائب على مرتبه من مجلس الوزراء.

وخصص مجلس الشعب فى الميزانية الجديدة مبلغ ٣ ملايين و ٩٧٠ ألف جنيه لإنفاقها على مبنى المجلس وتجهيزات الإدارة العامة وتجديد وإحلال محطة الكهرباء بالمجلس وتجديد السنترال وتركيب أجهزة إذاعية للترجمة الفورية، وعمل الترميمات والدهانات فى المكاتب، والمبلغ الذى يحصل عليه العضو أو الأعضاء مجتمعين سواء فى شكل مكافآت أو بدلات يعتبر تافها إذا قيس بالملايين التى رصدها بعض المرشحين للإنفاق على الدعاية الانتخابية حتى يفوز بالمقعد وإذا حللنا هذا التفاوت نجد أن العمل النيابى ليس تشريفا للنائب ولكنه تكليف من المواطنين بنقل أوجاعهم إلى المسئولين، ولكن ماذا نقول لأصحاب الملايين الذين يوزعونها للحصول على اللقب. وإذا كان الحديث عن رئيس مجلس الشعب القادم سابق لأوانه، والمحتمل بقاء الوضع على ماهو عليه إلا أن آخر ماقيل فى هذا الشأن أن أحد الأعضاء الحاليين طالب بأن يكون رئيس المجلس هو الذى يحصل على أعلى الأصوات فى الانتخابات وطارت هذه العبارة إلى نائب آخر عن العمال فقال إنه حصل على ٨٠ ألف صوت فى الانتخابات السابقة وقادر على الحصول على أكثر من هذا الرقم فى الانتخابات القادمة، وقال إنه يتمنى أن يكون منصب رئيس المجلس من نصيبه إذا كانت العبرة

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦



د. فتحى سرور
رئيس مجلس الشعب

بعدد الأصوات فانبرى زملاؤه الأعضاء فى صوت واحد قائلين: إن الأصوات التى حصلت عليها نصفها من الأموات فرد العضو ضاحكا: إن الأموات يحبونه ووعدوه بالوقوف بجانبه فى الانتخابات القادمة.. والغريب أن هذا العضو قرر الحزب الوطنى اختياره مرشحا(!)

وفى النهاية إذا كان من حق مجلس الشعب أن يحدد الميزانيات التى يحتاجها، فإنه أولى به أيضا أن يقوم بإصلاح اللوحة الالكترونية التى تضبط الأعضاء المزوغين.

محمود غلاب

المصدر الجمهورية
التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

الأرز

يقتحم انتخابات مجلس الشعب !

وزير الأشغال

مهددون بكارثة مائية إذا لم تخفض مساحات الأرز

خبراء الزراعة

سياسات الدولة الخاطئة للقطن وراء المشكلة

فى العام الماضى زرع الفلاحون مليونا و ٤٠٠ الف فدان بالارز ، فأصرت وزارة الاشغال على تنفيذ الاحكام على المخالفين الذين زرعوا اربعمائه الف فدان زيادة عن المساحة المسموح بها .

وكانت قضية المخالفات ساخنة فى مجلس الشعب لان الكثير من اعضائه كانت انظارهم على الانتخابات واصوات المزارعين الذين يمثلون قوة انتخابية فى دوائرهم .

وهذا العام ومع بدء العد التنازلى للانتخابات التى تجرى فى نوفمبر القادم زادت المشكلة بعد ان وصلت المساحة المنزرعة بالارز الى مليون و ٦٠٠ الف فدان .

وزير الاشغال والموارد المائية يدق ناقوس الخطر ويقول : لابد ان تنزل المساحة الي مليون فدان ثم الى ٧٠٠ الف فدان عام الفين والا سنواجه كارثة فى مواردنا المحدودة من المياه .

★ ★ الدكتور عبد الهادى راضى وزير الاشغال : عندما اثير موضوع مخالفات زراعة الارز فى مجلس الشعب كان موقف الوزارة حازما لانه اذا الغيت المخالفات ستشجع الجميع على التجاوز ووجود مخالفين جدد وارد لان الارز محصول مربح وتشددنا .. ولولا هذا التشدد لكانت المساحة تضاعفت بشكل كبير جدا . ومع هذا فالمساحة التى زرعت بالارز هذا العام هى اكبر مساحة زرعت بالارز على مدى تاريخ مصر كله . زراعات الارز هذا العام مليون و ٦٠٠ الف فدان وقد كانت توقعاتنا لو اننا الغينا المخالفات ان تصل الى ٢ مليون فدان .

والمليون و ٦٠٠ الف فدان هذه المزروعه بالارز كما يقول وزير الاشغال تعنى الكثير بالنسبة لنا فى مجال الموارد المائية فالسياسة الخاصة بالموارد المائية بعد انشاء السد العالى وطبقا لمواردنا المائية وحصتنا من مياه النيل الا تتجاوز مساحة محصول الارز ٧٠٠ الف فدان ، ومع هذا فنحن وعلى اساس ان مشروعات التوسع المقررة على هذه المياه لم تستكمل بعد - نتجاوز حتى مساحة مليون فدان ارز فى هذه الفترة .. لكن ان يتم التجاوز لتصل المساحة إلى مليون و ٦٠٠ الف فدان فهذه مسألة فى غاية الخطورة.

★ ما مدى خطورتها ؟

★ ★ الوزير : لو قسناها بمنظور كمية المياه سنجد ان الـ ٦٠٠ الف فدان استهلكت ثلاثة مليارات متر مكعب من المياه زيادة عن محصول مناظر للارز وهو الذره ويزرع فى نفس الفترة .. وهذه الثلاثة مليارات تكفى لكى تستصلح وتستزرع مساحة ٦٠٠ الف فدان جديدة من الاراضى ومساحات جديدة معناها مجتمعات عمرانية جديدة وبشر ينتقل اليها من الدلتا الضيقه ، اى توسع افقى وخلق فرص عمل وكثير من الميزات التى تندرج تحت هذا العمل .

ومياه الارز بهذه المساحات الكبيرة اصبحت عبئا ايضا على شبكات المصارف ومحطات الطلمبات التى تعمل ٢٤ ساعه ، وحتى الوحدات الاحتياطى تعمل بكامل طاقتها وكل هذا جهد على محطات الصرف وعلى المصارف وعلى المهندسين فالموضوع ليس فقط مياه وانما انعكاسات على جميع الاجهزة وعلى طبيعة الاراضى وعلى المحاصيل الاخرى .

عملية مخيفة

فالعملية فى الحقيقة مخيفة ، لانه لم يعد لدينا مياه تكفى فقد استهلكنا فى العام الماضى حصتنا بالكامل « ٥٥,٥ مليار متر مكعب » وكما اقول كنا موقنين ان المساحة ستزيد فضغطنا على انفسنا كوزارة ولم يحس المواطنون ووفرنا مياه فى موسم الشتاء تحسبا لموسم الصيف ، ولولا هذا لما استطعنا اطلاقا ان نواجه موقف الارز هذا العام .

ولكن هذا الامر لا يمكن ان يستمر وقد تحدثت مع الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ومع زملائى الوزراء المعنيين : وزير الزراعة ووزير الحكم المحلى ومع المحافظين بأنه لابد ان نعود الى المقرر طبقا للتراخيص الصادرة من وزارة الاشغال بمليون فدان فقط حتى نستطيع ان نستصلح جميع الاراضى التى نتحدث عنها ولنعود مرة اخرى الى زراعة ٧٠٠ الف فدان فقط بالارز .

وهناك اتفاق موقع بينى وبين الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة بهذه السياسة .

وأقول للمزارع والذى يهمه الكسب : انه لابد ان يضع امامه الدولة التى توفر له تكنولوجيات الانتاج والبذور المحسنه عالية الانتاجية بحيث يمكن ان ينتج من مساحة الـ ٧٠٠ الف فدان انتاجا يفوق انتاج المليون فدان ويكفى جميع احتياجاتنا .

التحرر ليس الفوضى

★ ولكن فى ضوء حرية الفلاح فى ان يزرع ما يشاء .. كيف يمكن تنظيم هذه العملية ؟

★ ★ الوزير : الاتجاه الى التحرر الاقتصادى لا يعنى على الاطلاق ان يزرع الفلاح ما يشاء ليس هذا هو المفهوم فى حرية التركيب المحصولى ، ففى كل دول العالم تحدث قيود معينة فى فترات تتعلق بمواردها سواء كانت موارد مائية او ارضية .

عندما نتحدث عن التحرر الاقتصادى لابد ان نتحدث عن امكانيات الدولة ككل وقوانينها فامكانيات الدولة تقول ان الموارد المائية اكثر الموارد ندرة ومحدودية ، إذن هذا هو العنصر الحاكم لنا وتوجد قوانين واصول تحكم المياه وهذا يعنى اننى لابد ان

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٥

اضع سقفا او حدودا للمساحات المزروعة بالمحاصيل المستهلكة للمياه وقانون الري والصرف موجود ويقول الا تتجاوز مساحات الارز مساحات معينة وتصدر تراخيص من وزارة الاشغال والذى يزرع مخالف يأخذ محضر مخالفة وله جزاء معين فى القانون تحكم به المحكمة .

وهذا ليس ضد التحرر الاقتصادي وانما هو نوع من التنظيم ويجب الا نفهم التحرر الاقتصادى على انه فوضى ، فتوجد اصول ، وتوجد قيود ، وتوجد حدود يجب ان تراعى الى جانب القوانين .

القطن هو السبب

★ ★ محمد ادريس رئيس الاتحاد الزراعي المركزى يقول : ان مشكلة التوسع فى زراعة مساحات الارز مشكلة تحسبناها مبكرا عند معالجتنا للاساليب الخاطئة للتسويق الادارى والتسويق الحكومى للقطن لان رد الفعل الطبيعى للفلاح عندما لا يحصل على العائد المجزى من زراعة القطن نتيجة للسياسات والاجراءات التسويقية الحكومية والادارية السابقة والحالية ، سوف يتجه بالضرورة الى محاصيل بديلة اهمها الارز فى ظل التركيب المحصولى الاختيارى وهنا تكمن الخطورة بسبب الضغط على مواردنا المائية المحدودة فى ظل مواسم فيضان دون المتوسط فى الغالب ومحتملة فى السنوات المقبلة ، وفى ظل ازدياد السحب من رصيدنا الاستراتيجى من بحيرة ناصر ، وفى ظل اتجاه لكثير من الدول الافريقية فى حوض النيل الى زيادة حصتها من مياه النيل .

ولو لجأنا لاسلوب الغرامة فهو ليس اسلوبا مجديا لان الفلاح سوف يدفع الغرامة بلا تردد لانه يعرف انه سيكسب اضعافها .

★ وما هو الحل فى رأيك ؟!

★ ★ كان لابد ان يكون استبدال سياسة الجزر المنعزلة فى مجال التسويق والتخطيط للتركيب المحصولى ويكون هناك اتفاق بين كافه الاجهزة المعنية واشتراك كافة المسئولين واصحاب المصلحة وفى مقدمتهم الفلاحون ووزارة الزراعة والرى وقطاع الاعمال والاقتصاد لنترك من خلفنا شيئين : اولا - الشمولية التى كنا ندير بها الاقتصاد عبر ٣٢ سنة الماضيه وثانيا ترك سياسة الجزر المنعزلة ونبحث عما يريده الفلاحون وما تريده الدولة ونوجد مواءمة بين الاثنين .

★ الا يحدث هذا الآن ؟!

★ ★ احيانا .. وفى آخر المطاف يقولون اشتراك الفلاحين فى لجنة تسويق القطن او الارز .. هذه ليست مشاركة وانما هى مسخ وابتذال لصور المشاركة الشعبية ، فالمشاركة الشعبية الحقيقية هى المشاركة فى جميع المراحل بدءا من التفكير والتخطيط والتقرير ثم التنفيذ .

ضد مصلحة الدولة

★ ★ د . جمال صيام استاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة يؤكد ان قضية التوسع فى زراعة الارز على حساب المحاصيل الاخرى وعلى حساب القطن بصفة اساسية بدأت منذ ثلاث سنوات ومع تحرير التركيب المحصولى فى مصر وهذا الاتجاه خطير جدا من منظور ندره المياه بالنسبة لمصر .

ولكن من وجهة نظر المزارعين هناك مبررات قوية واقتصادية لاحلال الارز على حساب القطن فالدورات التى بها ارز سواء كان تسبقه قمح او برسيم افضل بكثير جدا من الناحية الاقتصادية ومن منظور حاجات الحيوانات ، وحاجات الاستهلاك العائلى .

فحتى مع زياده سعر القطن فهذه الدورات مربحة بكل المقاييس ومن هنا فالفلاح لديه مبرراته لكنها تتعارض مع مصلحة الدولة ولهذا لابد ان تضع الدولة قيودا على زراعة الارز واساليب اكثر فعالية من مجرد المخالفة واعتقد ان الدولة تتخذ اساليب متناقضه مع نفسها فهى تريد تحقيق الامن الغذائى فتقوم بحملة قومية لتشجيع زراعة القمح وعندما اشجع زراعة القمح فأنا اشجع الارز ايضا لانه يزرع بعده فى دورة واحده .

ثم ان سياسات القطن عليها كثير من التحفظات وهذا له انعكاسات سلبية فى المستقبل على زراعة القطن والذى فى نهاية الامر يصب فى التوسع فى زراعة الارز .

★ هل الصنف الجديد للارز غزير الانتاج يمكن ان يساعد على انخفاض المساحة ؟

★ ★ الصنف الجديد يعطى اربعة اطنان للفدان وهذا جيد ويستمر اربعة اشهر فقط فى الارض بدلا من ستة شهور للاصناف الاخرى ولكن رأيى الشخصى ان هذا سوف يشجع المزارعين على التوسع فى زراعة الارز وليس العكس فالقول بأننا نريد ان نحصل على نفس القدر من الانتاج الكلى من مساحة

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سامية بولس



محمد إدريس



جمال صيام

اقل هو كلام على مستوى الدولة ككل لكن من منظور الفلاح سوف يصبح الارز اكثر اربحية وهنا توجد خطورة شديده ولابد ان يكون هناك وعى على مستوى واضعى السياسات الزراعية بكل الابعاد .

خصوصا انه توجد نقطة هامه جدا وهى الفشل السوقى فيما يتعلق بالارز .. فقد كان انتاج العام الماضى ٤,٥ مليون طن اى ٣,٥ مليون طن ارز ابيض وهذا الرقم قياسى فى تاريخ مصر ولم يحدث من قبل - ولم نصدر سوى ٢٠٠ الف طن من الـ ٣,٥ مليون طن وهذا فشل بكل المقاييس على مستوى الاداء سواء اداء قطاع التصدير او اداء قطاع الاعمال العام نتيجة فشل قطاع المضارب فى تحديد اسعار تنافسيه وكانت الغلبة لتجار الارز والمضاربين وسيطروا على السوق من بدايته حتى نهايته وظلت الاسعار عند مستواها العالى المصطنع الذى لا يعبر عن توازنات العرض والطلب .

وللاسف فهناك مضارب قطاع اعمال عامه تلعب نفس اللعبة ولكن سرا ، فرضوا اسعارا غير تنافسيه ٤٥٠ جنيها للطن واشتروا لكى يشغلوا مضاربهم بسعر اعلى من الـ ٤٥٠ جنيه سرا وليس علنا ، وكان هناك التنافس بين مضارب قطاع الاعمال العامه بينهم وبين بعضهم واعتقد انهم حققوا ارباحا ولكنها ارباح وهمية لانهم لم يشغلوا طاقة ضرب الارز كاملة وكان المستهلك فى النهاية هو الضحية حيث فرضت عليه الاسعار المرتفعة لكيلو الارز .

ندوة دينية لمرشح الوفد بدائرة عابدين

كتبت ـ حنان عثمان:

فى اطار حملته الانتخابية قام الدكتور محمد حسن الحفناوى استاذ الأمراض الجلدية والعقم بالقاء محاضرة دينية علمية عقب صلاة الجمعة بمسجد ابوالشوارب بمنطقة غيط العدة.. تناولت المحاضرة الاعجاز العلمى فى القرآن الكريم وما اثبته القرآن منذ ١٤ قرنا وتحاول الأبحاث العلمية الحديثة اثباته بالتجارب.

وكان الأستاذ الدكتور محمد حسن الحفناوى مرشح الوفد عن دائرة عابدين قد قام بالقاء سلسلة من المحاضرات فى عدد من دول العالم العربى.

٢٢ مرشحا بالبحر الأحمر

الغردقة ـ لطفى الدمرانى:

شهدت مديرية امن البحر الأحمر اقبالا شديدا من المرشحين لمجلس الشعب. بلغ عدد المتقدمين بطلبات ترشيح حتى ظهر امس ٢٢ مرشحا منهم ١٥ مرشحا عن الدائرة الأولى ومقرها الغردقة و٧ مرشحين عن الدائرة الثانية ومقرها سفاجا والقصير.

إقبال كبير علي الترشيح في اليوم الأول

غرفة عمليات بوزارة الداخلية لمتابعة ترشيحات المحافظات

كتب : محمد زكي :

شهدت أمس مديريات الأمن على مستوى الجمهورية اقبالا كبيرا للترشيح فى انتخابات مجلس الشعب. تقدم مرشحو الأحزاب المختلفة والمستقلون باوراق ترشيحهم الى مديريات الأمن التى شهدت ازدحاما فى اليوم الأول لفتح باب الترشيح والذى يستمر حتى يوم ٦ نوفمبر القادم.

أعدت وزارة الداخلية غرفة عمليات برئاسة اللواء محمد بدير المنشاوى مدير الإدارة العامة للانتخابات لتلقى اعداد المرشحين وصفاتهم الانتخابية أولا بأول. وفى أسيوط أكد اللواء مجدى البسيونى مساعد وزير الداخلية أن لجان تلقى



بدير المنشاوى

طلبات الترشيح شهدت اقبالا كبيرا من المرشحين من كافة الأحزاب والاتجاهات السياسية وبلغ عدد المرشحين حتى موعد اغلاق الترشيح فى الساعة الواحدة والنصف ظهرا ٤٣ مرشحا من كافة الأحزاب والمستقلين. كما ذكر اللواء سامى عبدالجواد مساعد وزير الداخلية لأمن المنيا ان عدد المرشحين للانتخابات حتى موعد اغلاق الترشيح بعد ظهر أمس بلغوا ٦٢ مرشحا. كما تقدم ٤٦ مرشحا باوراق الترشيح لمديرية أمن بورسعيد. وأعلن اللواء نبيه عبدالسلام مساعد وزير الداخلية لأمن سوهاج أن اعداد المرشحين الذين تقدموا باوراق الترشيح حتى بعد ظهر أمس ٢٠٨ مرشحين. كما بلغ عدد المرشحين الذين تقدموا بأوراق الترشيح الى مديرية أمن الوادى الجديد ٢١ مرشحا.

ومازالت غرفة عمليات وزارة الداخلية تتلقى أعداد المرشحين فى اليوم الأول للترشيح من باقى مديريات الأمن.

برقية من «عبدالنور» للرئيس مبارك احتجاجا على تمزيق لافتات مرشح الوفد بالوايلى

قدم سعد فخرى عبدالنور سكرتير عام حزب الوفد برقية استنكار الى الرئيس حسنى مبارك احتجاجا على نزع بوابة اعلامية لمرشح الوفد بدائرة الوايلى منير فخرى عبدالنور وفيما يلى نص البرقية:

السيد الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان السيد رئيس الجمهورية بعد التحية‌ارجو ان ترفعوا البرقية الآتية الى السيد رئيس الجمهورية مع خالص تقديرى لشخصكم واطيب التمنيات القلبية.

سعد فخرى عبدالنور سكرتير عام حزب الوفد

السيد الرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية

تحية واحتراما وبعد

فى الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم وقع اعتداء مشين على البوابة الإعلامية التى اقمتها فى مدخل شارع



سعد فخرى عبدالنور

فخرى عبدالنور بالعباسية التابع لدائرة الوايلى الانتخابية تكريما وتأييدا لترشيح ابن شقيقى منير فخرى عبدالنور فى انتخابات مجلس الشعب. وعمد رجال الحى وهيئة نظافة القاهرة التابعون للمحافظة الى هدمها فى رائعة النهار وتحت مرأى ومسمع من الجميع دون وجه حق او سند من القانون مما يسئ الى سمعة محافظة القاهرة ويتنافى مع مبدأ الحيدة الذى طالما ناديتم به.

ارجو سيادتكم اصدار تعليماتكم بعدم تدخل الإدارة لكى تخرج المعركة الانتخابية نظيفة وشريفة وتعبر نتائجها عن راى الأغلبية مع اصدق الاحترام والتقدير.

سعد فخرى عبدالنور

سكرتير عام حزب الوفد

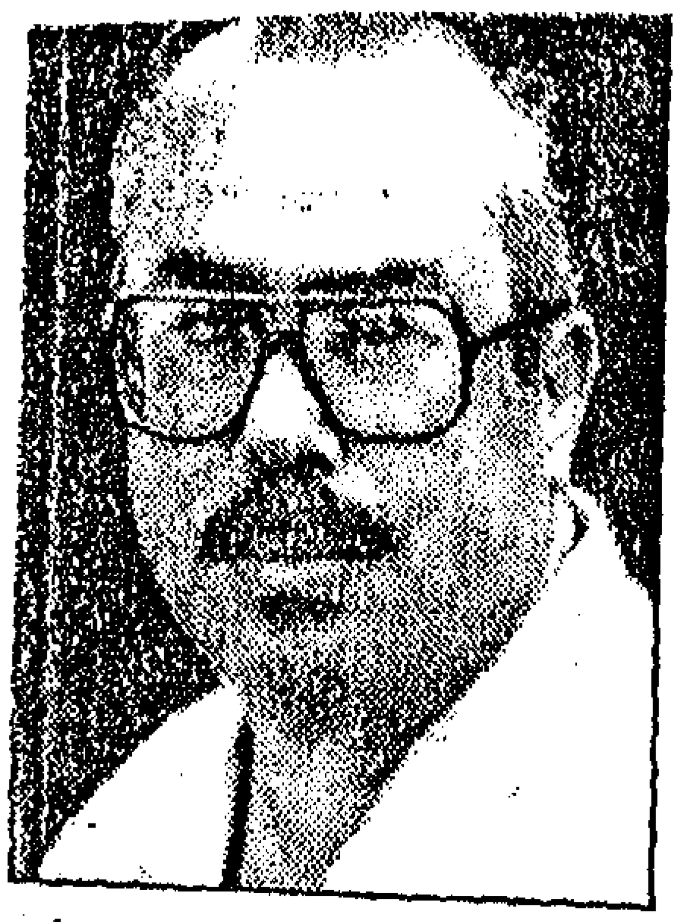
كما وجه سعد فخرى عبدالنور برقية مماثلة لمحافظ القاهرة عمر عبدالآخر.. حذره فيها من التدخل لصالح مرشحى الحكومة وحمله مسئولية تمزيق لافتات مرشحى الوفد واضاف ان هذا التدخل يسئ الى سمعة المحافظة ويتنافى مع مبدأ الحيدة. كما طالبه بإعادة تركيب البوابات على نفقة المحافظة.

٥٥ مرشحا بدمياط

كتب ـ السيد الطرابيلي:

وفي دمياط استقبلت مديرية امن دمياط ٥٥ مرشحا يتقدمهم مرشحو الوفد، تلقى طلبات المرشحين اللواء على خلف مساعد الوزير مدير امن دمياط. تم تشكيل لجنة لمراجعة طلبات واوراق الترشيح برئاسة اللواء محمد طاهر ياسين مساعد مدير الامن والمشرف العام على عملية الانتخاب. تقدم عن حزب الوفد بالدائرة الاولى بندر ومركز دمياط عباس الطرابيلى «فئات» مدير تحرير جريدة الوفد.. والمهندس محمود صدقى بدوى «فئات» رئيس اللجنة العامة لحزب الوفد بمحافظة دمياط عن الدائرة الثانية وماهر حشيش «عمال» عن الدائرة الثانية..

* وصرح اللواء محمد طاهر ياسين ان هناك ٦٧١ لجنة فرعية للتصويت على مستوى المحافظة منها ١٩٨ لجنة بدائرة بندر ومركز دمياط و٢٠٠ لجنة بالدائرة الثانية وتشمل مركز كفر سعد وقسم شرطة دمياط الجديدة وقسم شرطة راس البر وتضم الدائرة الثالثة مركز شرطة فارسكور وبها ١٢٣ لجنة والدائرة الرابعة وهى مركز الزرقا وبها ١٥٠ لجنة وصرح اللواء على خلف مدير امن دمياط بانه لن يسمح بالمسيرات الشعبية وعلى كل من يرغب فى اقامة سرادق ان يقدم طلبا بذلك.. واكد على اهمية عدم لصق الاعلانات الانتخابية على الاماكن العامة والمبانى الحكومية.. والتزام المرشحين بعدم التواجد في مكان واحد منعا للاحتكاكات ومحافظة على الامن العام.. واكد اللواء على خلف انه سيتعامل مع جميع المرشحين دون تفرقة بسبب انتماءاتهم السياسية او الحزبية.



عباس الطرابيلى

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

انهم غير جديرين بثقة الشعب..!!

عصمت الهوارى

اقتربت انتخابات مجلس نيابى جديد فهل من مدكر.. وتقدم الحزب الوطنى بمرشحيه وسوف يعلمون أن الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر.. يوم أن يحجب الشعب عنهم ثقته فليس من بينهم فائز ومنتصر.. أولئك الذين أوحى اليهم حزبهم بما أوحى، انه كفاهم فخرا أن يكونوا مرشحي حزب «السلطة» وأن للسلطة بريقها الخاطف.. وكلمتها المسموعة وأمرها المطاع.. فمن ذا الذى يحجب ثقته عن مرشحيها؟.. وحسبهم أن يدخلوا الانتخابات باسمه آمنين فثقة الشعب تنتظرهم وأن فوزهم صار أمرا مقضيا..!!

أية ثقة يبتغيها مرشحو حزب السلطة بعد أن نزلت على مصرنا العظيمة المصائب والكوارث والنكبات.. واختلطت صرخات شعب جائع مع بذخ القراصنة ممن يتحكمون.. أفلا ينظر مرشحو ذلك الحزب الى المبادئ وقد سقطت وإلى الأخلاق وقد ضاعت وإلى القيم وقد هدمت وإلى الحياة وقد صارت جحيما فلا رحمة بجائع يمزقه جوع ولا بمريض يطحنه مرض.. ولا بعاطل يئن من شبح البطالة ولا بفقير يسحقه فقر ولا بخائف ينشد أمنا واستقرارا فكل ذلك حصاد حكومة الحزب الوطنى الذى يدفع بمرشحيه الى هاوية السقوط..!! أية ثقة تلك التى يبتغيها الحزب الوطنى لمرشحيه؟.. فالحاكمون من ذلك الحزب انفصلوا عن الشعب مصدر هذه الثقة.. وتجرع الشعب منهم كل المرارة ولم يعد لهذا الشعب الصابر الصامت وجود فى نفوسهم ولا مكان فى ضمائرهم.. فقد انفصلوا عنه فتعين أن ينفصل الشعب عنهم وأن تغيب عنهم ثقته.. فلا ثقة لمرشحى القهر والتحكم والتسلط والاستبداد..!!

أية ثقة تلك التى ينشدها مرشحو الحزب الوطنى من شعب مصر العظيم؟ أفلا ينظرون الى مصر التى كانت القيم تاجا على جبينها فانتزعوا عنها تاجها وصارت اليوم هشيما تذروه رياح الضياع؟..

وليسأل كل منهم نفسه أين مصر التى كانت هبة النيل وكانت تجنى من خيراته أطيب الثمر؟ وأين مصر التى كانت تزهو وتتباهى بالعمالقة فى كافة المجالات ولا يتواجد فى ساحاتها اليوم سوى الأفاعى والأقزام؟ وأين الحلول الجذرية لمشاكل الجماهير التى تتراكم؟ وأين خطط الإصلاح والإنقاذ لمصرنا التى سقطت فى هاوية سحيقة تحت خط الفقر؟ واليوم جاء يوم الحساب فصار لزاما على شعب مصر أن يواجه مرشحى الحزب الوطنى بتلك التساؤلات وحتى يردوا ـ ولن يردوا ـ فانهم غير جديرين بثقة الشعب!!

على جماهير مصر اليوم أن تسأل مرشحى الحزب الوطنى سؤالا واحدا محددا : ماذا فعلت حكومتكم لمصلحة الشعب منذ أن تواجد حزبكم المشئوم على أرض مصر؟.. اسألوهم هل لحزب صنعته السلطة ـ ولم تأت به الجماهير ـ أن يشعر بآلام الشعب وآماله؟ واسألوهم ماذا فعلوا من أجل العامل الذى يقع على عاتقه بناء مصر، وكم عدد العاطلين الذين توقفت أيديهم عن المشاركة فى الإنتاج؟ وأين هى فرص العمل التى أنشأتموها لهؤلاء العاطلين؟ وماذا قدموا للفلاح المصرى الذى ساءت أحواله فهجر الفلاحة، واغترب عن الوطن ليفلح فى غير وطنه؟ اسألوهم عن التعليم وما أصابه من عقم حتى صار المعلم نفسه فى حاجة الى من يعلمه؟ فقد اهتمت الدولة بالكم دون الكيف فى كل مراحل التعليم؟ واتجه أولياء الأمور الى «مافيا» المدرسين الخصوصيين يستنزفون منهم كل قرش مدخر.. اسألوهم عن ذلك كله ولا تخشوهم.. فوالله ما استمرأ المسئولون العجز والفشل إلا بسبب صمت الشعب وسكوته.. ولكن جاء يوم الحساب يوم أن نصرخ فى وجوه مرشحى الحزب الوطنى.. لا للعجزة.. لا للفاشلين.. لا للغافلين عن مشاكل الجماهير..!!

أية ثقة لهؤلاء الذين جاءوا لدعم سلطان القهر والبطش والاستبداد، فكفى الشعب ما اصطلاه من نيران تعذيبه وعذابه. وما فرضوه من تشريعات ملوثة ومشبوهة تفرض مزيدا من القيود على حرية الصحافة.. فتكاثر المنافقون والفاسدون الذين اتخذوا من العمل السياسى مصدرا للكسب الحرام.. وها هى ساحات القضاء شاهدة عليهم.. فأحكام الإدانة القاطعة تؤكد سيادة فاسد.. وانحراف مسئول فهل يستحق الحزب الوطنى بعد ذلك ثقة الشعب وتأييده..!!

إن على الشعب المصرى اليوم التزاما تاريخيا وطنيا يتمثل فى أن يحجب أصواته عن مرشحى الحزب الحاكم.. فاذا حجبها فقد أراد لمصر خيرا كثيرا وإن لم يحجبها فلا يلومن إلا نفسه.. وانني على يقين أن شعب مصر مستيقظ كل اليقظة لكل ما يصيبه من كوارث وما يدركه من نكبات على يد الحكومة الحاضرة ولينطلق الشعب فى زحفه الى صناديق الانتخابات معلنا كلمته «لا» لمرشحى الحزب الوطنى.. «لا» لحزب العدوان على حقوق الشعب.. «لا» لحزب الاتجار بقوت الشعب.. «لا» لحزب النفعيين من السياسيين الأقزام.. «لا» لحزب تزييف إرادة الشعب.. «لا» لحزب المصائب والكوارث والنكبات.. ونعم لمصر التى ستظل فوق الجميع..!!

فى الصميم:

- قطع الحاكم على نفسه عهدا.. أن يمنح شعبه الحرية ولا يحرمه منها أبدا.. حرية الشعب فى أن يكون عبدا للحاكم أو أن يكون للحاكم عبدا..!!
- سحقتنا الأسعار فصار الجميع موتى.. فذلك ميت تحت التراب نزوره وهذا ميت فوق التراب يزور..!!

آخر الأسبوع

من حق الناس أن تسأل

كل الناس تسأل : ماهو الاجراء الذى تم اتخاذه ضد المحافظ الذى اعتدى على النظام العام ، واوقف قطار الاسكندرية التوربينى فى محطة طنطا التى لايقف فيها ، من اجل ان يحضر مباراة كرة .

والناس عندهم حق فى هذا السؤال لاكثر من سبب :

● ان صحيفة « الاهرام » التى نشرت الواقعة ، ذكرت فى اليوم التالى فى صدر صفحتها الاولى ان الرئيس مبارك اهتم شخصيا بالموضوع وطلب التحقيق فيه .

والناس يعرفون عن الرئيس ، انه لايتهاون مع مخطىء .

والناس يذكرون للرئيس تأكيده اكثر من مرة ، انه لايأخذ احدا بالشبهات ، لكن ، اذا ثبت وجود خطأ او انحراف ، فإن قراره دائما حاسم وقاطع ، لصالح الشعب ، ولصالح سيادة القانون ، ولصالح احترام النظام العام .

● اننا مقبلون على اخطر انتخابات برلمانية فى تاريخ مصر ، وهى انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر القادم .

والناس تريد ان تطمئن .

لقد اكد الرئيس بنفسه ، انه لن يكون هناك تدخل من اى نوع فى هذه الانتخابات .

واكد رئيس الوزراء ان الحكومة لن تتدخل ، وان تعليمات صريحة صدرت بذلك للمحافظين .

واكد وزير الداخلية ، ان اجهزة الامن سوف تقف على الحياد فى هذه الانتخابات .

لكن ..

اذا رأى الناس بأنفسهم محافظا يعتدى على النظام العام ، ويغير فى قواعد وتعليمات مكتوبة تحدد مسار القطارات ، ويستجيب له فى ذلك صغار او كبار الموظفين فى هيئة قومية يملكها الشعب هى هيئة السكة الحديد ، ثم لايصدر عن الدولة بيان صريح للشعب يوضح مااتخذته من اجراءات لمعاقبة المخطىء .

ماالذى يضمن للناس ان يكون هذا التغاضى بداية لكى يشعر كل محافظ انه مركز قوة .

وان يشعر كل موظف صغير او كبير فى كل محافظة ، ان المحافظ فوق القانون ، وان طاعته واجبة ، لان احدا لايحاسبه اذا تجاوز أو أخطأ..

ما الذى يضمن للناس، ألا يتجاوز أى محافظ تعليمات الدولة بعدم التدخل فى الانتخابات، ويصدر تعليماته هو لموظفيه أو لأجهزة الشرطة فى محافظته بالتدخل؟!

● ان قدوة السلوك، بالصواب أو الخطأ، اكثر تأثيرا فى الناس من عشرات الخطب، ومئات الشعارات.

وقد قرأ الناس عن سلوك خاطىء لقيادة كبيرة.. ويجب أن يقرأوا، وفورا، القرار الذى اتخذ تجاه المخطىء، بتبرئته أو بادانته.

وعدم السرعة فى حسم مثل هذه الأمور يفتح أوسع الأبواب للشائعات والقيل والقال، فى وقت ترفع فيه شعارات النزاهة والطهارة ولحرص عليها.

وقد تكون كل الشائعات كاذبة..

لكن الناس ستصلها رسالة محددة، وما أسرع ما يستوعبها البعض ويسارع إلى تنفيذها.

الرسالة تقول: إن الكبير كبير.. وأن الحكومة التى تطالب الناس باحترام القانون والنظام العام، هى أول من يعتدى على القانون والنظام العام.

هذا الرجل المستبد

"كلما جلست إلى مكتبى، وأمسكت بالقلم تذكرته.

وكلما جلست إلى التليفزيون.. تذكرته.

وكلما ذهبت إلى أستاد القاهرة.. تذكرته.

وكلما زرت أسوان، وشاهدت السد العالى تذكرته.

وكلما رأيت صروح الثقافة فى مصر تذكرته.

وكلما زرت قريتى ورأيت كيف تغيرت حياة فلاحيها تذكرته.

أعتقد أنكم عرفتموه.. ذلك الزعيم الشمولى، المستبد، الذى حول مصر إلى ظلام بتعليم أبناء الفقراء من أمثالى وفرض عليها الانغلاق بأن أدخل إليها التليفزيون.. وقهر شبابها فأنشاء لهم الأستاد الرياضى الوحيد الذى لا نجد غيره لنفخر به فى العالم، وأفقر فلاحيها بانشاء السد العالى، وحكم بالكبت والقهر على كل فكر ورأى وفن، بانشاء أكاديمية الفنون، وصروح الثقافة الرفيعة على امتداد أرضها.

رحم الله عبدالناصر، فى ذكرى مرور ربع قرن على رحيله.

محمد أبوالحديد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

قوائم مرشحى الوطنى تضم أفضل ١٠٠ نائب

أسفرت عملية التقييم البرلمانى التى أجريت حول اداء نواب الحزب الوطنى الديمقراطى تحت القبة خلال المدة الدستورية للمجلس الحالى عن اختيار ١٠٠ نائب من نواب الحزب باعتبارهم أفضل نواب الحزب من حيث الممارسة البرلمانية السليمة على مدار الدورات البرلمانية الخمس الماضية بالنسبة لحضور الجلسات واجتماعات اللجان والمشاركة في المناقشات والتقدم بالاسئلة وطلبات الاحاطة والقاء البيانات العاجلة والالتزام بتوجيهات الحزب اثناء عمليات التصويت وخاصة فى القوانين الهامة وعدم التقدم بأى شكاوى ضدهم للمجلس .

وقد تم وضع أسماء النواب المائة امام اللجنة العليا المكلفة بمراجعة واعداد ترشيحات الحزب لمطابقتها مع الترشيحات المرسلة من المحافظين وأمناء الحزب بالمحافظات حيث خلت ترشيحات بعض المحافظين من بعض هؤلاء النواب .

وشهدت الأيام الماضية توافد عدد كبير من نواب الحزب بمختلف المحافظات على مقر المجلس لمقابلة كل من الدكتور احمد فتحى سرور رئيس المجلس وكمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والامين المساعد وأمين تنظيم الحزب وعضوى اللجنة العليا لاختيار المرشحين للاستفسار عن موقفهم ومواعيد اعلان ترشيحات الحزب بصفة رسمية وتقديم مذكرات بشأن قوة


فتحى سرور


كمال الشاذلى

مركزهم الانتخابى فى دوائرهم رغم استبعاد المحافظين لهم من الترشيحات .

وقد أبلغ كمال الشاذلى نواب الحزب الذين التقوا به ان اعلان الاسماء سيتم عقب عرضها على الرئيس حسنى مبارك بوصفه رئيس الحزب لاعتمادها وان الترشيحات التى أرسلت من المحافظات ليست ملزمة وسيتم اخضاعها لمعايير الاختيار وفى مقدمتها حسن السمعة والشعبية .

عملية اعداد الترشيحات سوف تنهى اليوم قبل سفر كل من الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس والوزير كمال الشاذلى الى بوخارست عاصمة رومانيا

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

ترشيحات الحزب الوطنى أمام مبارك عقب عودته من واشنطن

الشعبية وحسن السمعة فى مقدمة معايير الترشيح

علم المحرر البرلمانى «للأهرام المسائى» أن الرئيس حسنى مبارك سيستعرض مع اعضاء هيئة مكتب الحزب الوطنى لترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب القادمة وذلك عقب عودته من واشنطن.

وصرح السيد كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى والامين العام المساعد وامين التنظيم للحزب بانه تمت مراعاة مجموعة من المعايير لاختيار المرشحين طبقا لما تم الاتفاق عليه مع الرئيس مبارك باعتباره رئيسا للحزب.

واشار الى ان حسن السمعة تاتى فى مقدمة هذه المعايير ثم الشعبية بحيث يكون المرشح فوق مستوى الشبهات، وذلك دون النظر الى وظائف المرشحين او حالتهم المادية.

واكد فى تصريحاته لحامد محمد حامد المحرر البرلمانى بالاهرام المسائى: ان الترشيحات تتم وفقا لاسلوب ديمقراطى حيث ترسل أمانات الحزب بمختلف المحافظات ترشيحاتها بعد اخذ رأى المراكز ولجان القرى مشيرا الى ان ٩٠ ٪ من الترشيحات تمت وفق اختيارات اللجان.

اما بالنسبة للنواب الحاليين فان تقييمهم سيكون على اساس الأداء العام للنائب تحت القبة وكذلك الاداء الشعبى فى دائرته وأكد الشاذلى ان نسبة التغيير ستكون مابين ٤٠ الى ٤٥ ٪.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

المرشح والناخب بين الحق والواجب

.. وإذا كانت مصر – بشهادة الدنيا قاطبة – تعيش اليوم ازهى عصور الحرية والديمقراطية.. مما ارتفعت به قيمة الكرامة الانسانية.. وزالت إلى غير رجعة مظاهر الاحباط والتهاون والسلبية.. واصبح المواطن يعرف جيدا حقه الدستورى ويعرف واجبه.. فما عاد يستسلم لنزعات الضياع والمزايدات الكاذبة .. وصار المصرى قادرا على التمييز بين الغث والثمين.. حريصا على أن ينحى الطالح بشماله ويأخذ الصالح باليمين.. إدراكا من خير امم الارض اهل مصر الكنانة.. ان وطنهم مستهدف من اصحاب الحقد والكيد.. من دعاة الإرهاب.. ارباب الخيانة – فقد عادت الامة قاطبة مدعوة إلى كلمة سواء .. ان تحرس نسيجها القوى الواحد.. أن ترعى قيم الحب والتكافل والإخاء.. ان تواصل فى إصرار مسيرة التنمية والانتاج والرخاء.. ان تصون سفينة ربانها ديدنه البذل والعطاء .

المستشار

عبدالعاطى الشافعى

وتبقى الحكمة والقول الفصل.. فان اية ذلك ودليله وبرهانه. مذكرته الايضاحية وشرحه الوافى وبيانه .. ان تستوفى الانتخابات النيابية القادمة كل حقها .. وأن تنال اهميتها .. ان يدرك الكافة مضمونها ومعناها.. وأن يتفهموا رسالتها فإن هدفها انتاج برلمان جديد يواجه باسم الشعب ومع القائد البانى .. تحديات القرن الحادى والعشرين .. مع تغيرات وتكتلات عالمية حادة لاوجود معها للضعفاء او المستضعفين.. استحداث برلمان قوى يقطف ثمار الديمقراطية اليانعة. ويواصل مسيرة الممارسة البرلمانية الرائعة .. التي إعتلت بها مصر – مع انجازات القائد .. منصة برلمانات العالمين.. واكتمل لها تألقها الدولى الذى استرعى انتباه الناس اجمعين .. ولن يتأتى الوصول إلى هذا البرلمان القوى المأمول .. الذى ينتظم الحكماء نواب الامة ويستقطب اصحاب القلوب واهل العقول .. إلا اذا عرف كل من المرشح والناخب جوهر الحق.. وحقيقة الواجب.. حين ندرك أن النيابة عن الشعب هى تكليف لا تشريف .. عبء لايقدر على حمله الا من يحسن الانتماء .. ويجيد العطاء.. ويتصف بالخلق العفيف .. ان النيابة عن الامة ليست ترفا او نزهة او وجاهة.. كما انها ليست مغنما او مصدر رزق .. ليست تجارة او حرفة وصناعة .. انها حمل ثقيل لايطيقه الا اهل الاخلاص والوطنية والعزيمة..

ذلكم هو واجب المرشح الذى ينشد ثقة ناخبيه.. ومثله .. او اكثر منه.. هو واجب الناخب الذى ينشد الصلاحية والكفاءة فى نائبه.. فصوت الناخب ليس مجرد حق له يباشره او يدعه .٠. وليس عطاء منه يؤديه او يمنعه.. وانما هو فرض عين وواجب.. يعلو على كل حق وواجب .. فالمواطن الذى لايقبل على اختيار من يمثله .. او هذا الذى يقبل على التصويت ولكنه يعطى صوته لمن هو دون غيره حكمة وعطاء .. واقل بذلا واداء .. واضعف ولاء للوطن وانتماء. وادنى خلقا وذكاء ... هو ناخب اثم فى حق نفسه .. مفرط فى حق وطنه.. عاص لامر ربه.. بل هو شاهد شهادة زور.. ظالم ماله الويل والثبور يواجهه قول الحق تبارك وتعالى «ولاتكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه اثم قلبه» وقوله «ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله» وقوله «ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات إلى اهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» كما يصدق فى حقه القول المأثور «الساكت عن الحق شيطان أخرس» الا فليع القوم طبيعة الوقت العصيب وليرع المرشح والناخب حق الله والوطن الحبيب..

وما احوج الوطن العزيز.. ارض الكنانه .. فى وقت يستهدف الخائنون منه.. رخاءه واستقراره وامانه .. ما احوجه إلى مرشح والى ناخب يؤديان الشهادة على وجهها ويصونان الامانة .

ديموقراطية الانتخابات ودور الاحزاب

بالرغم من مرور اعوام على تجربة التعددية الحزبية فى مصر فإن اغلب الاحزاب مازالت فى واد والجماهير فى واد اخر، والبعض منها اصبح لا وجود له الا على الورق الامر الذى جعل «صور الاحزاب» فى الشارع المصرى مجرد لافتات على مقار محدودة العدد، ويمكن القول أن هذه الاحزاب اصغر من ان يكون لها شان فى الحياة العامة.

د . احمد عبدالله حسام الدين

استاذ بهندسة الاسكندرية

فاذا غابت الاحزاب ذات البرامج والاهداف السياسية الواضحة باتت عملية الانتخابات خاضعة شئنا أم لم نشأ للعصبيات والقبلية والطائفية او شراء الاصوات ،وهذا مايخالف ابسط قواعد الديموقراطية والاختيار السليم القائم على المصلحة العامة للوطن والمواطن.

كل هذه العصبيات والنزعات الطائفية ظهرت وخرجت للعلن مع حمى الانتخابات والمصالح المجنية من الوجود فى البرلمان والحصانة وحتى الجرى وراء الحصول على مقعد من اجل وجاهة او سلطان زائف. ومن الطبيعى ان تظهر هذه الشروخ والعصبيات وشراء الاصوات مع غياب برامج وأهداف سياسية ذات اطر تحدد تلك الاهداف وذات برامج طموحة يسعى الجميع لتحقيقها.

حقا انه لامر محزن ان نغتال الديموقراطية وان نحرم الكثير من الكفاءات من ان تصل الى مجلس الشعب بدعوى انه ليس من تلك الفئة او ذاك ،او انه لايمتلك المال لشراء الاصوات، وبهذا نجهض هذه الظاهرة الحضارية الرائعة التى من المفروض ان تجسد اروع تجسيد ارادة المجتمع نحو انتخابات ممثليه ليعبروا عن ارادته فى بناء المجتمع الذى ننشده، انه لمن المؤسف ان نجد بعض المرشحين وهم يذكون نار الفتنة بإثارة العصبيات بشكل مبالغ فيه بين القرية والمركز وبين الريف والبندر.. هل يعلم هؤلاء المرشحون ماتخلفه هذه التصرفات من اثار مدمرة على النسيج الاجتماعى والوحدة الوطنية؟!..

وليكن معلوما ان المال الزائد الذى ينفق لشراء الاصوات ليس من اجل المبادئ او احقاق لحق ولكنه يصرف وبلا حدود من اجل حماية المصالح الخاصة

ان التركيز على اختيار هؤلاء الانصاف من المتعلمين او قل غير الواعين قد يقضى على امال الصفوة المثقفة والوطنية التى تملك كل مقومات التصدى لمجموعات حديثة العهد لاتملك سوى الحديث بلغة المال، الامر الذى يدعونا الى ان نقول انه اذا ما استمرت تلك المعايير فى اختيار ممثلى الشعب فإننا سوف نفاجأ ببرلمان يملكه اساطين المال ودعاة الفرقة والعصبيات فى مجتمع مازالت تتشكل اغلبيته من الفقراء الشرفاء... اعطوا الفرصة لاختيار المثقفين وذوى العقول الواعية التى تقودنا الى مضمار الدول المتقدمة تكنولوجيا وحضاريا.

ان الشعب المصرى الذى انصهر فى بوتقة الوحدة الوطنية قد استفاد من تجارب السنين الطويلة وفترات الاحتلال وغياب الحريات، فخرج بحصيلة جيدة من التجارب التى لم تحصل عليها شعوب كثيرة ليصبح اكثر قدرة على مواجهة مايعترى مسيرته من مصاعب، لكل هذا نقول للانتخابات الحرة النزيهة.. نعم للديموقراطية سبيلا للرقى والتقدم ،نعم لاختيار من يمثل الام وافكار هذا الشعب العظيم تحت قبة البرلمان ،ولكن ليس على حساب خراب الذمم وشراء الاصوات.. ليس على حساب وحدة هذا الشعب وتآلف ابنائه

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

لماذا تراجع أداؤنا النيابي..؟؟

المستشار : سعيد الجمل

سؤال يبدو ان كثيرا من الناس قد تناست الاجابة عنه فالانتخابات والمجلس النيابى لم تعد لهما سوى شرعية ظاهرة من اجل بقاء الحزب الحاكم فى السلطة فمعركة الانتخابات محسومة دائما لصالح الحزب الحاكم رغم انف الجميع فالحكومة هى التى تشرف عمليا على الانتخابات والاشراف القضائى اصبح اشرافا شكليا لايحقق الغرض الذى قصده المشرع من هذا الاشراف.

ومعركة الانتخابات في الدول الديمقراطية تختلف تماما اذ يتم عن طريقها حوار جاد ومتكافئ بين كافة ماتمثله الاحزاب والتجمعات الاخرى حيث يتم تقييم كامل لمشاكل البلاد وأزماتها وليدلى كل فريق بما لديه من حلول. والرأى العام الحر هو الحكم فى هذا الحوار وهو الذى يعطى صوته لمن يتصور انه القادر على تحقيق هذه الاصلاحات وبذلك تقوم المعركة الانتخابية على اساس من التعددية السياسية والفكرية وهو مايقضي على الجمود ويدفع بعجلة الحياة الى الامام وشرط ذلك كله اعلام وصحافة حرة لايحتكرها احد وفصل تام بين الحكومة وحزبها والذى لايكون له ادنى امتياز على بقية الاحزاب. ونحن مجتمع كبقية المجتمعات له مشاكله وازماته ويقتضي الامر مناقشة هذه المشاكل من وجهات نظر مختلفة هى القادرة دائما على الاقتراب من الحقيقة. مشاكلنا كثيرة وهى ترحل من مرحلة الى اخرى فى ظل نظرة أحادية لاتتغير فانخفاض معدلات الانتاج ومعدلات الاستثمار والادخار وزيادة نسبة السكان على نسبة معدلات التنمية وزيادة الاستهلاك كلها مشاكل قائمة لم يحدث ان ووجهت.

كما ان انخفاض مستوى التعليم وازدياد الفساد الادارى وضعف الاداء في كل المستويات واختلال سلم القيم الاجتماعى وتداعى التخوم وزوالها بين ماهو حلال وماهو حرام وماهو قانونى وماهو غير قانونى امر واضح للعيان لم يجد من يتصدى له او يواجهه.

وقد كان الامل وطيدا ان تكون فرصة الانتخابات هى الفرصة المواتية لعرض الآراء والبرامج فى مواجهة مشاكلنا العاتية والكثيرة فيسمح للرأى العام ان يكون حكما فى ذلك وان يترك الشعب يختار ممثليه الحقيقيين ويومئذ ستتراجع السلبية ويقبل المواطنون على عملية الانتخاب كما سيشعر الوطنيون الغيورون على مصالح الوطن بان هذه فرصتهم ليقوموا بترشيح انفسهم لعلمهم ان الرأى العام وحده هو الحكم فى هذه المعركة الانتخابية اما لماذا لم يتحقق ذلك ولايرجى تحققه فى الانتخابات الحالية فلأن الرأى العام قد صودرت ارادته يوم ان صودرت حريته في الاختيار ويوم ان فرضت عليه الاحكام العرفية بسيادة قانون الطوارئ ويوم ان وضعت وسائل الاعلام تحت سيطرة الدولة وبعد ان رفضت الحكومة الضمانات المقدمة من احزاب المعارضة لحرية العملية الانتخابية واهمها اشراف القضاء اشرافا كاملا على العملية منذ بدئها وحتى نهايتها لقد انحدر الاداء البرلمانى فى بلادنا منذ اليوم الذى احتكرت فيه حكومة الحزب الوطنى العمل السياسى ولم تسمح للاحزاب الموجودة بممارسة نشاطها الحزبى الحقيقى والاختلاط بالشارع السياسي وجعل وسائل الاعلام قومية وليست حكومية ويوم ان قضت على الهامش الديمقراطى المتاح بسلسلة الاجراءات والقوانين التى اصدرتها اخيرا بالنسبة للنقابات وتعيين العمد فى قراهم والعمداء فى كلياتهم واختتمت هذه السلسلة بصدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لتكميم الافواه وقهر الارادة. وهو مادعا الصحفيين ان يقولوا فى بيانهم الذى اصدروه اخيرا بمؤتمرهم الاخير «انهم فى سبيل الغاء القانون الاخير فانه يتعين عليهم كطليعة قائدة ان يوحدوا مواقفهم حتى يمكن لهم خوض معركة شرسة ضد كل قانون او تشريع او اجراء سياسى او ادارى يهدف الى تكبيل الحريات العامة وانتهاك حقوق الانسان الرئيسية، وانه لابد من التطور الديمقراطى الذى لايقف عند نقطة معينة اذ لابديل عن تفعيل التطور الديمقراطى نحو الاكتمال عبر تعددية سياسية حرة تعبر عن القوى الاجتماعية المختلفة عن طريق انتخابات نزيهة تحقق الاغلبية لمن يستحقها وتفتح الطريق لتداول السلطة».

وعدم توافر هذه الاجواء الصحية هو الذى دفع المواطنين لاتخاذ مواقف سلبية من الانتخابات بصفة عامة لعلم هؤلاء المواطنين بان ارادتهم مهدرة لاقيمة لها فلم يتقدم احد من ذوى الرأى للانتخابات كما لم تتقدم الاغلبية الشعبية للادلاء باصواتها اذ بلغت نسبة التصويت ١٠ او ١٢٪ على الاكثر من اصوات الناخبين. ونتيجة لذلك فقد احتكر الانتخابات صنف معين من الناس انحصر همه فى الحصول على المصالح والميزات مشروعة كانت هذه الميزات او غير مشروعة فكان منهم نواب الكيف الذين تم اخراجهم من المجلس ومنهم اخيرا نواب القروض الذين رفعت عنهم الحصانة البرلمانية اخيرا تمهيدا لمحاكمتهم.

ان صحافتنا الحرة - والتى هى قلاعنا الاخيرة - امكن لها ان تلقى الضوء علي حجم التراجع والفساد فى مجتمعنا ولعل ذلك - بعد ان وضحت الرؤى - ان يكون دافعا الى احداث التغيير وان تكون الانتخابات القادمة مناسبة لتفرض القوى الوطنية رأيها فتحدث هذا التغيير المطلوب.

الانتخابات.. والحزب الوطني !!

بقلم **عبدالعزيز محمد**

لايشك أحد، ان الانتخابات القادمة، هي من النقاط الفاصلة في مسيرة العمل الوطني وحاضر مصر ومستقبلها، فبها نستكمل قرنا، وبها نستشرف قرنا اخر من الزمان. وأحسب ان الشعوب الحية والناضجة هي التي تقف في كل مرحلة وعند كل نقطة فاصلة، تراجع نفسها وتستكشف العوار في مسيرتها لتصحح لنفسها، وتستعد وتشحذ همتها وطاقتها، لتقتحم المستقبل بكل قوة وثبات. وإذا كانت المعركة الانتخابية القادمة علي هذا الجانب من الأهمية والخطورة حيث انها هي التي ستحملنا إلي مشارف ألفية قادمة، فإنها قد تجاوزت مرحلة الاستكشاف الي مرحلة الكشف. فكل حزب ذهب يكشف عن برامجه وخططه وأهدافه، كما انه ذهب يكشف أيضا عن مرشحيه. وبدأ هؤلاء في الرجوع والتعرف علي ناخبيهم والحوار معهم. حتي المستقلون بدأوا ذلك!! إلا الحزب الوطني ومرشحيه!! رغم أنه الحزب الذي يجثم علي الصدور ويأخذ بناصية الحكم والسلطة، ويؤثر بذلك علي جموع الناس وحاضرهم ومستقبلهم. ورغم انه الحزب الذي يقول ويزعم عن نفسه انه صاحب الأغلبية، فانه حتي الآن لم يعلن عن برنامجه الذي يتقدم به الي الناخبين والناس، قد يكون ذلك خجلاً أو إفلاسا، فلا برنامج لديه اللهم الا ممارسات الحكومة اليومية التي تنصب وتنقض علي رؤوس الناس. فهو يري أنه ليس في حاجة الي ذلك وحسبه انه يملأ المقاعد ويوزعها علي التاعبين وتابعي التابعين بقوة السلطة وبقوة الأمر الواقع فقط!! رغم أن ذلك في الظروف المعتادة وفي بلد اخر وانتخابات أخرى كما ينبغي أن تكون الانتخابات نزاهة وحيدة، من شأنه أن يسقط الحزب وحكومته ليس مرة واحدة ولا مرتين بل ثلاثة!!

فلقد اكتوي الناس وأصبحوا يسيرون علي صفيح ساخن، ويبيتون وأيديهم مرفوعة بالدعاء، تطلب الستر الذي أصبح عزيزاً وعسيرا هذه الأيام، بل وأصبح غاليا مرتفع السعر أيضا، شأن كل شيء من الضروريات!!

ولاتكتفي الحكومة بذلك، وتترك الناس يجترون الهم، ويعيشون القلق وعدم الاطمئنان علي الغد أو مفاجآت الزمان من مرض أو عجز لا فإن الحكومة قد أصبحت تجيد خلق الأزمات وابتداع المشاكل كما لو كان الناس ناقصين!! وتقف بعد ذلك عاجزة أمامها، بل إنها تعايرهم وتتهمهم بأنهم يريدون العيش سفلقة!! وهكذا ليس للحكومة وحزبها، برنامج تتقدم به للناس تطلب ثقتهم وتأييدهم، فالناس ليسوا فى وارد حساباتها على الأطلاق!! وإذا كان ذلك بالنسبة

لبرنامج الحزب وحكومته، فإنه حتي الآن لم يكشف الحزب عن مرشحيه، ولا كشف المرشحون عن أنفسهم، فالكل في انتظار الأمر والقرار!! فهم يعلمون أن مجرد صدور القرار واعتماد الكشوف هو الطريق الملكي للمجلس ومقعده!! فلا حاجة للمرشحين أيضا للناس، وليسوا في وارد حساباتهم كذلك. والمعارك الحقيقية بين مرشحي الحزب، تدور هناك داخل القاعات وتعتمد علي الوساطات حيث يتم تقاسم الشلل، وهذا تبع فلان، وهذا من رجال ومجموعة علان!! كل ذلك يلقي بالسلب علي المعركة الانتخابية كلها. وإذا ماكان ذلك من الحكومة وحزبها الكبير فان المعركة تدور بعد ذلك بغير ضمانات، وفي ذات تسرف الحكومة وأجهزتها في الوعود البراقة، وتسرف أكثر في استعمال امكاناتها لخدمة مرشحيها الذين لامعركة لهم!! فمعاركهم كلها لاتدور بين الناس، إنما تدور هناك في الحجرات، ويحسمها القرار الأخير بالترشيحات، وهو يحسم الانتخابات كلها حتي قبل أن تبدأ. ويستطيع المرء أن يتنبأ مقدما بما سيكون عليه المجلس القادم الذي ستعلق بذمته أمانة الدخول بمصر للقرن الواحد والعشرين!! ولله الأمر من قبل ومن بعد!!